الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا .

دور الشرطة الجوارية في مهام أمن سكان المدينة.

دراسة ميدانية بحي 20 أوت بمدينة بريكة .

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه – ل م د–في علم الاجتماع.
تخصص علم إجتماع المؤسسات الحضرية.

إعداد الطالب: وليد مباركي

إشراف الأستاذ الدكتور: بن السعدي اسماعيل

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
ساعد هماش	استاذ محاضر أ	باتنة 1	رئيسا
إسماعيل بن السعدي	أستاذ	باتنة 1	مشرفا ومقررا
سهام وناسي	أستاذ	باتنة 1	عضوا
محمد سنينة	استاذ محاضر أ	المركز الجامعي بريكة	عضوا
فريدة نوادري	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا .

دور الشرطة الجوارية في مهام أمن سكان المدينة.

دراسة ميدانية بحي 20 أوت بمدينة بريكة .

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه – ل م د–في علم الاجتماع.
تخصص علم إجتماع المؤسسات الحضرية.

إعداد الطالب: وليد مباركي

إشراف الأستاذ الدكتور: بن السعدي اسماعيل

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
ساعد هماش	استاذ محاضر أ	باتنة 1	رئيسا
إسماعيل بن السعدي	أستاذ	باتنة 1	مشرفا ومقررا
سهام وناسي	أستاذ	باتنة 1	عضوا
محمد سنينة	استاذ محاضر أ	المركز الجامعي بريكة	عضوا
فريدة نوادري	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء :

"وقُل ربّ ارحَمهُما كما ربّيانِي صَغيرا" الإسراء:24

إلى الروح التي علمتني معنى الفقد؛

إذ ليس الوجع في أيام الفقد الأولى

بل حين تأتي الأيام السعيدة.

فتجد من كان يستطيع مشاركتك كل شيء قد رحل؛

إلى روح والدتي الطاهرة.

إلى والدي رحمة الله عليه.

إلى سندي وعضدي في الحياة بعد الله عز وجل؛

أخي فيصل.

إلى جنتي في الدنيا وأفراحي في الحياة ومصدر فخري؛

أخواتي.

إلى الطيبة الدكتورة أمينة والخلوقة زليخة.

الباحث: وليد مباركي

شكر وعرفان

الحمد لله حمداً كثيراً طيبا مباركاً فيه
أحمد الله رب العالمين، الذي خلق وهدى، وسدّد الخطى، فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه.
وانطلاقا من قول الحبيب المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"، أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير إلى أستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور/ إسماعيل بن السعدي، الذي كانت لملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، ومعاملته الكريمة، الأثر الكبير لإنجاز هذا العمل؛ فلك مني كل التقدير وجزاك الله عني خير الجزاء.
وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرّمهم بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع.
كما أتقدم بالشكر لموظفي مكتب الإحصاء العام للسكن والإسكان ببلدية –بريكة– على رأسهم المهندسة –س، سي عبد الله–
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأصدقاء: جمال لعشب، موسى جراف، عامر نجيب.

الباحث: وليد مباركي

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتوى	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	1-2-3
الفصل الأول:الإطار المنهجي للدراسة	
1 ــإشكالية الدراسة .	18
2 ــأهمية الدراسة ومبرارات الإختيار وأهداف الدراسة .	19
3 ــالفرضية ومؤشراتها	22
الفصل الثاني : تحليل نظري وأمبريقي ومفاهيمي لمتغيرات البحث الأساسية	
1 ــمفاهيم الدراسة .	25
2 ــالأطر النظرية للدراسة .	33
3 ــالدراسات السابقة	39
الفصل الثالث : تحليل نظري لسوسيولوجية الشرطة الجوارية	
أولا: الشرطة:	57
1 ــماهية العمل الشرطي.	57
2 ــ أنواع الشرطة.	59
ثانيا: الشرطة الجوارية:	60
1 ــنشأة الشرطة الجوارية.	60

2 ــدور الشرطة الجوارية في مكافحة الجريمة.	67
3 ــالتنظيم الإداري للشرطة الجوارية ومهامها	70
4 ــالفرق بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية.	73
5 ــخصائص الشرطة الجوارية.	76
6 ــنموذج الشرطة الجوارية في الجزائر.	77
الفصل الرابع :الأمن و علاقته بالشرطة الجوارية	
أولا: الأمن:	
1 ــأبعاد الأمن وأنواعه.	81
2 ــميادين انشغال الأمن ومقوماته.	85
3 ــأساليب تحقيق الأمن.	88
4 ــتحقيق الأمن مسؤولية الجميع وأثار عدم تحقيقه.	91
5 ــالعلاقة الاتصالية بين رجال الأمن والمواطنين.	94
6 ــالصورة الذهنية لرجل الأمن لدى أفراد المجتمع.	98
الجانب الميداني	
الفصل الخامس : المجال العام للدراسة (مدينة بريكة).	
1 ــ التعريف بمدينة بريكة .	103
2 ــ الموقع وخصائص الطبيعية والمناخية .	106
3 ــ الخصائص الإجتماعية لسكان مدينة بريكة.	110
4 ــ الخصائص العمرانية والتوزيع المجالي للمرافق والتجهيزات.	115
5 ــ الشبكات والمنشأت القاعدية.	128
الفصل السادس :المجال الخاص بالدراسة والإجراءات المنهجية	
1 ــ التعريف بحي 20أوت(المجال الخاص بالبحث)	133
2 ــالتعريف بمكونات المجال الخاص بالبحث.	135

3 ــ الإجراءات المنهجية للدراسة .	137
3 ــ1 المنهج .	137
3 ــ 2 أدوات جمع البيانات .	140
4 ــ العينة وكيفية إختيارها .	150
4 ــ 1العينة .	152
4 ــ 2 كيفية إختيارها .	154
الفصل السابع : تحليل المعطيات الميدانية والتعليق عليها .	
1-المحور الأول: الخصائص العامة لمجتمع البحث .	157
2-المحور الثاني: الأدوار الإجتماعية للشرطة الجوارية .	166
3-المحور الثالث: المشكلات التي تعترض الشراكة بين الشرطة والمجتمع .	179
4-المحور الرابع: العلاقة بين الشرطة والمجتمع .	198
5-المحور الخامس: الصورة النمطية لرجال الأمن لدى الجمهور .	217
6-المحور السادس: التوزيع المجالي اللامتوزان لمقرات الأمن وتأثيره في تجسيد مهام الشرطة الجوارية.	220
الفصل الثامن : نتائج الدراسة	
1 ــ إختبار صحة الفرضيات .	246
2 ــ النتائج في ضوء الفرضيات .	255
3 ــ النتائج في ضوء الدراسات السابقة .	258
4 ــ النتائج العامة .	263
خاتمة .	268
قائمة المصادر والمراجع .	272
الملاحق .	283

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح التطور السكاني لمدينة بريكة	111
02	يبين قيمة الكثافة السكانية 2021لمدينة بريكة.	113
03	يبين عدد سكان مدينة بريكة لسنة2021	114
04	يبين عدد الأسر ومعدل الأفراد داخل الأسرة لمدينة بريكة	114
05	يوضح توزيع المدارس وعدد التلاميذ والحجرات والموظفين للأطوار الثلاث لمدينة بريكة	115
06	يوضح قائمة مؤسسات التكوين المهني وتعداداتها المختلفة بمدينة بريكة	117
07	يوضح عدد الطلبة المقبلين على التخرج 2022/2021 بمختلف المعاهد والأقسام بالمركز الجامعي بريكة.	118
08	يوضح الطلبة المسجلين في الدكتوراه في مختلف المعاهد في المركز الجامعي سي الحواس بريكة	118
09	يوضح عدد أساتذة المركز الجامعي بريكة بمختلف رتبهم.	119
10	يوضح البنى التحتية للمركز الجامعي بريكة	119
11	يوضح عدد المؤسسات الإستشفائية والأسرة المتواجدة بها على مستوى مدينة بريكة	121
12	يوضح المؤسسات الغير استشفائية وطاقتها الكلية بمدينة بريكة	122
13	يوضح المؤسسات المتخصصة بذوي الإعاقة في مدينة بريكة	123
14	يوضح المرافق الدينية بمدينة بريكة وعددها وطاقة استيعابها	124
15	يوضح المنشآت الرياضية بمدينة بريكة	125
16	يوضح المنشآت الترفيهية والثقافية لمدينة بريكة	125
17	يوضح المواقع الأثرية المصنفة في مدينة بريكة	126
18	يوضح عدد المنشآت البريدية وكثافتها بالنسبة للسكان بمدينة بريكة	127

19	يمثل المرافق الأمنية في بريكة	127
20	يوضح شبكة الطرق ونوعها بمدينة بريكة	128
21	يوضح نسبة التغطية من الكهرباء والغاز بمدينة بريكة	130
22	يوضح حالة شبكة الهاتف الثابت والأنترنت ADS من حيث نسبة الأنترنت ومعدل الشبع بمدينة بريكة.	130
23	يوضح التعريف بمكونات المجال الخاص بالبحث(حي20 أوت)	135
24	يمثل قيم معامل الثبات الفا كرونباخ للاستبيان	148
25	يوضح إطار المعاينة	154
26	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	157
27	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	158
28	يمثل الحالة العائلية للعينة المبحوثة	159
29	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي	161
30	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمكان الميلاد	162
31	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل	163
32	يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة	165
33	يمثل تقييم المهام الأمنية على مستوى المدينة	166
34	يمثل ما إذا كان هناك تغطية أمنية كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية من عدمه	168
35	يبين توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري	170
36	يوضح مدى توفير الشرطة لحماية الأشخاص وممتلكاتهم	172
37	يوضح مدى قيام الشرطة بدورها في تعزيز الأمن الوقائي للمواطنين	173
38	يوضح دورالشرطة في مكافحةالآفات الاجتماعية داخل المدينة	174
39	يوضح قيام الشرطة الجوارية بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم	176

40	يوضح قدرة جهاز الشرطةعلى التصدي على كل الآفات الاجتماعية	178
41	يوضح قدرة رجل الشرطة على توفير كل المستندات اللازمة والتي يحتاجها المواطنين	180
42	يوضح مدى تنمية رجل الشرطة لروح التعاون بينه وبين المواطنين	181
43	يوضح طبيعة العلاقة بين المواطن و رجال الشرطة	183
44	يوضح مدى مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الرياضية	185
45	يوضح مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع في النشاطات والتظاهرات الاجتماعية	186
46	مدى مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع في النشاطات والتظاهرات الخيرية	188
47	يوضح مدى تفعيل تقييم الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة	189
48	يوضح وجود تجربة عن الشراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل المجتمع	191
49	يبين إذا كانت طبيعة عمل الشرطة الذي يتحلى بالسرية يعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة	193
50	يوضح مسؤولية حفظ الأمن بين مسؤولية الجميع و الشرطة لوحدها	194
51	يوضح مدى إستعداد أفراد المجتمع للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة	196
52	يوضح مجالات التعاون مع جهاز الشرطة	197
53	يوضح مدى تقرب الشرطة من المواطن	199
54	يوضح مدى مصداقية شعار "الشرطة في خدمة الشعب " أم أنه مجرد شعار لكسب ثقة المواطنين	201
55	يوضح نمط تعامل الشرطة مع المجرمين	202
56	يوضح طبيعة إستقبال رجال الشرطة للمواطنين	204

57	يوضح دور الشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين	206
58	يوضح إذا كان رجل الشرطة يتعامل مع المواطنين بتعالي	208
59	يوضح العلاقة بين الإجابة بنعم على الجدول السابق ، ومدى تأثيره على خلق العزلة إجتماعية لجهاز الشرطة	209
60	يوضح الأسلوب الذي يستخدمه رجل الشرطة مع المواطنين	210
61	يوضح مدى متابعة أعضاء المجتمع لمؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم	211
62	يوضح الاتصالات بالأرقام الخاصة بالشرطة لطلب خدمة ما	213
63	يوضح مدى لجوء المواطنين للشرطة في حالة تعرض لمشكلة ما	214
64	يوضح كيفية تعامل رجال الشرطة مع المواطن الذي لجأ للشرطة لحل مشكلة ما	216
65	يوضح مدى تماشى جهاز الشرطة مع متطلبات العصر	217
66	يوضح ثقة المواطنين في رجل الشرطة	219
67	يوضح مدى تأثير السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة في تشويه صورة الشرطة لدي الشعب	221
68	يوضح مدى إستخدام القوة من طرف رجال الشرطة وتأثير ذلك على صورتهم لدى المواطنين	223
69	يوضح الصورة النمطية التي تدعو لهيبة رجل الشرطة ، وعلاقتها بصورته لدى أفراد المجتمع	224
70	يوضح الإنطباع لدى أفراد المجتمع عند رؤية رجال الشرطة	226
71	يوضح رأي الجمهور في طرق إختيار رجل الشرطة	228
72	يوضح المصلحة المفضلة لدى رجال الشرطة	229
73	يوضح مدى إنشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء المهام	231
74	يوضح مدى تطبيق رجل الأمن للقانون	232
75	يوضح النقص الموجود في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة	234
76	يوضح مدى تناسب مقرات الأمن الجواري مع الكثافة السكانية للمدينة	235

77	يوضح مدى تناسب مقرات الأمن الجواري مع الكثافة السكانية للمدينة	237
78	مدى سهر الشرطة الجوارية على حماية كل مناطق الحضرية	240
79	يوضح أن مقرات الشرطة الجوارية مزودة بكل التجهيرات لحفظ الأمن	241
80	يوضح مدى تقديم الخدمات الشرطية بصورة متطورة بإستخدام التكنولوجيا	243
81	يوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test"للفرضية الأولى	247
82	يوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test"للفرضية الثانية	249
83	يوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test"للفرضية الثالثة	251
84	يوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test"للفرضية الرابعة	254

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط يوضح مراحل نشأة الشرطة الجوارية في الجزائر	67
02	مخطط توضيحي لأبعاد الأمن الاجتماعي	82
03	رسم بياني يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	157
04	رسم بياني يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	159
05	رسم بياني يمثل الحالة العائلية للعينة المبحوثة	160
06	رسم بياني يبين توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي	161
07	رسم بياني يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمكان الميلاد	163
08	رسم بياني يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل	164
09	رسم بياني يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة	165
10	رسم بياني يمثل تقييم المهام الأمنية على مستوى المدينة	167

11	رسم بياني يمثل ما إذا كان هناك تغطية أمنية كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية من عدمه	169
12	رسم بياني يبين توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري	171
13	رسم بياني يوضح مدى توفير الشرطة لحماية الأشخاص وممتلكاتهم	172
14	رسم بياني يوضح مدى قيام الشرطة بدورها في تعزيز الأمن الوقائي للمواطنين	174
15	رسم بياني يوضح دور الشرطة في مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة	175
16	رسم بياني يوضح قيام الشرطة الجوارية بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم	177
17	رسم بياني يوضح قدرة جهاز الشرطة على التصدي لكل الآفات الاجتماعية	178
18	رسم بياني يوضح قدرة رجل الشرطة على توفير كل المستندات اللازمة التي يحتاجها المواطنون	180
19	رسم بياني يو ضح مدى تنمية رجل الشرطة لروح التعاون بينه وبين المواطنين	182
20	رسم بياني يوضح طبيعة العلاقة بين المواطن و رجال الشرطة	183
21	رسم بياني يوضح مدى مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع في النشاطات والتظاهرات الرياضية	185
22	رسم بياني يوضح مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع في النشاطات والتظاهرات الاجتماعية	187
23	رسم بياني يوضح مدى مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع في النشاطات والتظاهرات الخيرية	188
24	رسم بياني يوضح مدى تفعيل تقييم الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة	190
25	رسم بياني يوضح وجود تجربة في الشراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة	191

	للتصدي لجريمة ما داخل المجتمع	
26	رسم بياني يبين إذا كانت طبيعة عمل الشرطة التي تتحلى بالسرية تعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة	193
27	رسم بياني يوضح مسؤولية حفظ الأمن بين المسؤولية الجماعية وبين الشرطة لوحدها	195
28	رسم بياني يوضح مدى استعداد أفراد المجتمع للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الامنية ورجال الشرطة	196
29	رسم بياني يوضح مجالات التعاون مع جهاز الشرطة	198
30	رسم بياني يوضح مدى قرب الشرطة من المواطن	199
31	رسم بياني يوضح مدى مصداقية شعار " الشرطة في خدمة الشعب"،أم أنه مجرد شعار لكسب ثقة المواطن	201
32	رسم بياني يوضح نمط تعامل الشرطة مع المجرمين	203
33	رسم بياني يوضح طبيعة استقبال رجال الشرطة للمواطنين	205
34	رسم بياني يوضح دور الشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين	207
35	رسم بياني يوضح ما إذا كان رجل الشرطة يتعامل مع المواطنين بتعالي	208
36	رسم بياني يوضح الأسلوب الذي يستعمله رجل الشرطة مع المواطنين	210
37	رسم بياني يوضح مدى متابعة أعضاء المجتمع لمؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم	212
38	رسم بياني يوضح الإتصالات بالأرقام الخاصة بالشرطة لطلب خدمةما	213
39	رسم بياني يوضح مدى لجوء المواطنين للشرطة في حالة التعرض لمشكلة ما	215
40	رسم بياني يوضح مدى تعامل المواطن الذي لجأ الى الشرطة	216
41	رسم بياني يوضح مدى تماشى جهاز الشرطة مع متطلبات العصر	221
42	رسم بياني يوضح ثقة المواطن في رجل الشرطة	220

43	رسم بياني يوضح مدى تأثير السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة وأثرها في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب	221
44	رسم بياني يوضح مدى استخدام القوة من طرف رجال الشرطة وتأثير ذلك على صورتهم لدى المواطنين	223
45	رسم بياني يوضح الصورة النمطية التي تدعو لهيبة رجل الشرطة وعلاقة بصورته لدى أفراد المجتمع	225
46	رسم بياني يوضح الإنطباع لدى أفراد المجتمع عند رؤية رجال الشرطة	227
47	رسم بياني يوضح رأي الجمهور في طرق اختيار رجل الشرطة	228
48	رسم بياني يوضح المصلحة المفضلة لدى الشرطة	230
49	رسم بياني يوضح مدى إنشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء المهام	231
50	رسم بياني يوضح مدى تطبيق رجل الامن للقانون	233
51	رسم بياني يوضح النقص في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة	234
52	رسم بياني يوضح مدى توزيع مقرات الأمن الحضري في الأمكنة المناسبة	236
53	رسم بياني يوضح مدى تناسب مقرات الأمن الجواري مع الكثافة السكانية	238
54	رسم بياني يوضح مدى سهر الشرطة الجوارية على حماية كل مناطق الحضرية	240
55	رسم بياني يوضح أن مقرات الشرطة الجوارية مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن	241
56	رسم بياني يوضح مدى تقديم الخدمات الشرطية بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا	243

فهرس الخرائط :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تبين الموقع الإداري لدائرة بريكة .	106
02	تبين موقع مدينة بريكة .	107
03	تبين موضع مدينة بريكة .	108
04	تبين الإنحدارات لمدينة بريكة .	109
05	تبين جيو تقنية تربة مدينة بريكة .	110
06	نفوذ الخدمة الصحية داخل المجال العام .	123
07	تبين خارطة المجال الخاص حي 20أوت ضمن الإطار العام للمدينة .	135
08	تبين مقاطعات المجال الخاص بالبحث .	136
09	تبين مخطط مجال الدراسة .	137
10	تبين المقاطعات الأربعة المعنية بالدراسة الميدانية	153

مقدمة

مقدمة:

تسعى الدّول إلى تحقيق الأمن داخل المجتمع من خلال التكامل بين أنماط الضبط الاجتماعي، سواء الرسمية أو غير الرسمية، هذا التكامل، له هدف واحد، وهو تحقيق الأمن المجتمعي بالسيطرة على مختلف أسباب عدم تحقيقه، باعتباره من الحاجات الأساسية التي يحتاجها الأفراد في حياتهم اليومية، العادية، وما تفرضُه علاقاتهم وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض؛ فهم بحاجة إلى مؤسسة توفّر لهم الضمانات الكفيلة لضبط ،وكبح، كل من يخرج عن القواعد والمعايير المجتمعية التي ترتبط بتلك العلاقات والتفاعلات.

بناءً على ذلك، برزت حتمية وجود أساليب شرطية تنظّم العلاقة بين أفراد المجتمع الواحد وتسيّرها من خلال القوانين التي تضبط البناء الاجتماعي في علاقاته الداخلية؛ أي علاقة الأفراد ببعضهم البعض، وعلاقاتهم بالمؤسسة الأمنية التي تسعى إلى تحقيق الضبط فيما بينهم، وهذه العلاقة العضوية، بين المؤسسة الشرطية من جهة، وبين البناء الاجتماعي من جهة أخرى، أفرزت توجّهاً وفلسفةً شرطيّة جديدة وحديثة تعرف بالشرطة الجواريّة، أو المجتمعيّة، التي تعتبر مفهوم مطاطًا ومتغيرًا من مجتمع إلى آخر، أي حسب الآليات وطبيعة المجتمع وكيفية تطبيق تلك الآليات وإسقاطها على المجتمع المحلي. لكنها، في مجملها تهدف إلى إقامة شراكة بين المؤسسة الشرطية والمجتمع المحلي، عبر العمل المشترك لتدعيم الأدوار الاجتماعية للشرطة الجوارية، لمنع الجريمة، ومكافحة المخدرات، وتفعيل العمل الإستباقي الوقائي للمؤسسة الشرطية، من خلال إشراك أفراد المجتمع المحلي وبناء علاقةٍ معهم لكسر الحاجز النفسي لأفراد المجتمع تجاه المؤسسة الشرطية– خصوصا الصورة النمطية (الذهنية) التي يحملونها تجاه الشرطة– باعتبار العلاقة بين رجل الشرطة والجمهور شرطا أساسيا لأمن المجتمع المحلي.

لذا لابد من توفر خصائص وسمات معينةٍ داخل المجتمع المحلي، الذي يمثّل البناء الاجتماعي لبلورة هذه الفكرة وإسقاطها على المجتمع، وفق سماته وخصائصه الاجتماعية، والثقافية، إلى جانب السمات الديمغرافية والعمرانية الحضرية، مع مراعاة الفروق المختلفة داخل المجتمع المحلي من وظائف، ومهن، طبقات، جماعات، ثقافات فرعية....إلخ، التي تؤدي إلى التفاعل والصراع بين أعضاء المجتمع وبينهم وبين المؤسسة الشرطية كأول مؤسسة تحتك بالمجتمع وتضبط تصرفاتهم وأفعالهم وصراعاتهم التي تتم داخل المدينة

بوصفها وسطاً حضريا يتعايشون داخله. والأوساط الحضرية، أو المدن، عرفت زيادة كبيرة في أحجامها، أدى إلى عدم السيطرة عليها من خلال تضخمها الكبير والمتسارع، الأمر الذي أدى إلى انتشار الجريمة بمختلف أنواعها بوصفها ظاهرة حضرية، زادت معدلاتها وتنوعت أساليبها، مسبّبة حالة من اللاأمن بين أفراد المجتمع الحضري. وهو ما يستدعي حلولا عاجلةً للتقليل من الجريمة بتبنّي فلسفة الشرطة الجوارية داخل المدن وتطبيقها على أرض الواقع. وهذا من صلب اهتمام دراستنا التي انصبّ فيها اهتمامنا بهذا الموضوع من خلال التركيز على الأدوار الاجتماعية للمؤسسة الشرطية وعلاقتها بأفراد المجتمع المحلي وصورتها لديهم وشراكتها معهم.

وكان مجال الدراسة العام مدينة بريكة، والمجال الخاص حي 20 أوت؛ أو ما يعرف في الأوساط الشعبية+ (طريق الجزار)؛ ومدينة بريكة، كغيرها من المدن، شهدت نموا حضريا وعمرانيا وديموغرافيا فاق مستوى إمكانياتها بفعل مجموعة من العوامل، وهذا أدى إلى بروز مجموعة من الظواهر السوسيو_أمنية. لذا كان موضوع دراستنا يتمحور حول دور الشرطة الجوارية في مهام أمن سكان المدينة، دراسة ميدانية بمدينة بريكة، حي 20 أوت كنموذج. وقسّمت الدراسة إلى جانبين؛ نظري وميداني:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة؛ حيث تتطرقنا، من خلاله، إلى إشكالية الدراسة، وأهميتها، ومبرّرات اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، والفرضية ومؤشّراتها .

الفصل الثاني: وقد عُنِون بتحليل نظري وأمبريقي ومفاهيمي لمتغيرات البحث الأساسية؛ حيث تم التطرق فيه إلى مفاهيم الدراسة والأطر النظرية للدراسة، إلى جانب الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: والذي وُسم بتحليل نظري لسوسيولوجية الشرطة الجوارية. وتم التطرق فيه إلى ماهية العمل الشرطي، أنواع الشرطة، نشاتها، دورها، تنظيمها الإداري، وأنموذجها في الجزائر، والفروقات بينها وبين الشرطة التقليدية.

الفصل الرابع: الأمن وعلاقته بالشرطة الجوارية؛ تناولنا فيه متغيّر الأمن وأبعاده وأساليبه تحقيقه، والشرطة الجوارية كأحد الأساليب الأمنية، وعلاقة المؤسسة الشرطية بالجمهور وتمثلاتهم اتجاههها.

الفصل الخامس: تم فيه التّعريف بالمجال العام للبحث؛ **مدينة بريكة،** من خلال تعريفنا بتاريخها (نبذة تاريخيّة)، موقعها، الخصائص الطبيعيّة والمناخيّة والإجتماعيّة والعمرانيّة، والمرافق والتجهيزات التي تبين الوظائف المختلفة للمدينة.

الفصل السادس: المُعنون بالمجال الخاص بالبحث والاجراءات المنهجية، وتم فيه التعريف بمجال الدراسة الخاص(حي20 أوت)، منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات (ملاحظة، السجلات، مقابلة، الاستمارة وثبات محاورها) وأخيرا العيّنة وكيفية اختيارها.

الفصل السابع: تم فيه تحليل المعطيات الميدانيّة والتعليق عليها حسب محاور استمارة البحث .

الفصل الثامن: تم تطرق فيه الى نتائج الدراسة في ضوء الفرضيّات ونتائج الدراسة وفي ضوء الدراسات السابقة والنتائج العامّة.

خاتمة: تم فيها حوصلة ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة.

قائمة المراجع: أوردناها مرتبةً ترتيبا أبجديًا.

ثم **قائمة الملاحق.**

وأخيرا ملخص الدراسة باللغتين: العربية والإنجليزية.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة.

1 ــ إشكالية الدراسة .

2 ــ أهمية الدراسة

3- الفرضية ومؤشراتها

1_إشكالية الدراسة :

إن التطورات والتغيرات التي شملت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، سواء كان هذا التطور والتغير على المستوى العالمي (خارجيا)، أو على المستوى والصعيد المحلي(داخليا)، خلال العقدين الأخيرين، أدى إلى بروز تغيرات واسعة وشاملة لمفهوم الأمن والمفاهيم المرتبطة به ووسائل وسبل تحقيقه؛ حيث يعتبر الأمن قضية أساسية ويحتل مكانة بارزة على الصعيدين العالمي والوطني (المحلي) لأي دولة، ويحتل كذلك أهمية كبيرة لدى الدارسين والباحثين والمسؤولين والمواطنين في مجتمعنا المعاصر، لعلاقته المباشرة بالحياة الاجتماعية اليومية لهم، التي لابد أن تتسم بالسلامة في التصرف والتفاعل والتواصل الآمن فيما بينهم. لكنهما على العكس من هذا، فمنحى القلق الأمني والاجتماعي يتزايد يوما بعد يوم من خلال بروز العديد من الظواهر على الصعيدين العالمي والمحلي كالإرهاب ، المخدرات، الجريمة... حيث تفاقمت هذه الظواهر وعمقت أزمة الأمن الذي كان عليه أن يتطور خلال السنوات الأخيرة إلى صورة جديدة، تخرج عن الإصدار التقليدي المرتبط برد الفعل إزاء حدوث الجرائم المادية والمعنوية على الأفراد والممتلكات والذي تنفرد به المؤسسة الأمنية لوحدها في تحقيقه إلى مفهوم حديث يعتمد على التشارك في تحقيق الأمن المجتمعي. وأمام مجموعة التغيرات والتطورات المتسارعة على جميع الأصعدة بخاصةٍ الصعيدين الاجتماعي والأمني، وجدت المؤسسات الأمنية– ومنها المؤسسة الشرطية–أن عليها أن تقف أمام تحديات صعبة حديثة عجزت عن فك شفرتها ومواجهتها نظرا لأساليب عملها التقليدي، هذا ما أدى إلى ضرورة إيجاد حلول وأساليب شرطية حديثة تواكب تطور الواقع السوسيو–أمني–. هذا الواقع الذي حتّم بروز مؤسسة شرطية تتمثل في الشرطة الجوارية أو المجتمعية التي طورت العمل الأمني من خلال المشاركة المجتمعية في العمل الشرطي؛ فهي تعمل على تنمية التفاعل والتواصل بين الشرطة والمجتمع. هذه الفلسفة الجديدة، في العمل الشرطي، من خلال مفهوم شرطة المجتمع أو الشرطة الجوارية أو المجتمعية، هو اتجاه جديد للعمل الشرطي الذي يسبق الحدث الأمني من خلال تسليح أفراد المجتمع سيما سكان المدن بالوعي الأمني وتعريفهم بالأهداف الأمنية والمصالح المشتركة التي ينبغي الحفاظ عليها من خلال تنمية الحس الأمني المجتمعي. وعليه فالشرطة الجوارية،

أو شرطة المجتمع، هي فلسفة واستراتيجية أساسها انفتاح الشرطة كمؤسسة مجتمعية على مختلف مكونات المجتمع في تحمل المسؤوليات السوسيو–أمنية للتصدي للجريمة بظروفها وآلياتها ومتغيراتها ومواجهة مختلف المشكلات الاجتماعية التي تهدد الأمن واستقرار المدن والمجتمع، فالشرطة الجوارية فلسفة جديدة أحدثت القطيعة مع الفكر التقليدي الذي يحدد الدور الأمني في المجتمع في مجالين: أحدهما، يشمل الضبط الإداري ويرمي إلى منع الجريمة، والثاني هو الضبط القضائي وما يتطلبه من متابعة الجريمة بعد وقوعها لإثباتها إلى فاعليها ومرتكبيها، أما الآن فقد تطور مفهوم الأمن مع الاستراتيجية الجديدة إلى الأمن الشامل وظهور مفهوم الدور والوظيفة الاجتماعية للمؤسسة الشرطية، وهو الدور الذي يقوم على فتح قنوات تواصل مع المواطنين لخلق شراكة مجتمعية أمنية هدفها الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي.

ومن هنا تبرز مشكلة دراستنا في التساؤل الآتي:

ـ ما الأدوار الاجتماعية للشرطة الجوارية في مهامها لحفظ أمن سكان المدينة ؟

ـ المحاور التي تتأسس عليها اشكالية الدراسة تتمثل في الآتي :

1- هل للشراكة المجتمعية بين الشرطة الجوارية والمجتمع دورٌ في الحد من الجريمة داخل المدن وتعزيز الأمن؟

2- ما طبيعة العلاقة بين المجتمع المحلي والشرطة؟

3-كيف أسهمت هذه العلاقة في تحسين صورة رجل الأمن من وجهة نظر المواطن؟

4-كيف يؤثر التوزيع المجالي لمقرات الأمن الجواري عبر المجال المديني(الحضري) في مكافحة الجريمة ؟

2_ أهمية الدراسة:

-تعتبر المشكلات السوسيو أمنية من أهم القضايا الحيوية، والأساسية، التي تعاني منها المراكز الحضرية، بمختلف مكوناتها، لما لها من تأثير على جودة الحياة لدى سكان المناطق الحضرية بإعتبار الأمن من الحاجات الضرورية للإنسان. لذا يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير لدى الباحثين والمسؤولين في العديد من التخصصات وبخاصة الإفرازات والسلبيات المترتبة عنه داخل الوسط الحضري ودور المؤسسات الأمنية في الحد من هذه الآثار السلبية. هذا الدور، كظاهرة إجتماعية، يحتاج إلى وعى بالعوامل الموضوعية لفهم

طبيعة مهام المؤسسة الشرطية في حفظ الأمن وعلاقتها بالجمهور من خلال المعايشة اليومية معهم وإتجاهاتها نحوهم وشراكتها معهم. وبناءً على المتغيرات السابقة تبرز أهمية الموضوع وحيويته بإعتباره- كما ذكرنا سابقا- من الحاجات الأساسية للساكنة داخل الوسط الحضري. وتناول الموضوع من هذه الجوانب مهم ومساعد لفهم الثقافة السائدة بين الجمهور والشرطة في مختلف جوانبها (العلاقة ، الشراكة)، كما تبرز أهميته في المساعدة على تقديم إقترحات لمسؤولي ومخططي السياسات الأمنية في رسم الخارطة الأمنية بما يتوافق مع الثقافة السائدة بين الجمهور والشرطة، وكذلك الإسهام في تقديم دراسة تبحث في ماهية الأدوار الإجتماعية للشرطة الجوارية كمؤسسة لها أهميتها ضمن المؤسسات الحضرية .

2-1 أسباب إختيار موضوع الدراسة ومبرراته :

تتمثل مبررات إختيار هذا الموضوع للدراسة في المعايشة اليومية للظاهرة من خلال الإحتكاك بالمؤسسة الشرطية ممثلة في أفرادها بإعتبار الظاهرة من المواضيع الحيوية داخل المجال الحضري. لذا يعتبر رصد واقع الظاهرة، التي توضحها الأدوار الإجتماعية للشرطة، إنطلاقا من الميدان، من الأسباب المهمة التي نستطيع من خلالها فهم العلاقة والثقافة السائدة بين الجمهور والشرطة بإعتبار الأسباب الثقافية والإجتماعية بين الجمهور والشرطة من الأسباب المهمة. أيضا لتناول هذا الموضوع الذي يدخل ضمن إهتمامات تخصص علم إجتماع المؤسسات الحضرية، وكذا لإثراء المعارف والدراسات السوسيوأمنية ومحاولة إيجاد نموذج إجتماعي ثقافي لحفظ الأمن بعيدا عن الردع والقوة كأساس لتفعيل الأدوار الأمنية للشرطة .

ومن خلال ماتم ذكره تتمثل أهداف الدراسة في الأتي :

1-معرفة المشكلات التي تواجه الشراكة بين الشرطة والمجتمع .

2-التعرف على الأدوار الإجتماعية للشرطة الجوارية .

3-التعرف على العلاقة بين المجال العمراني والسكاني وتوزيع المقرّات الأمنية وتأثيره على كثافة الخدمات الأمنية وإنتشارها داخل القطاعات السكنية الحضرية .

4-التوصل إلى معرفة واقع المؤسسة الشرطية في ظل التغيرات الكبيرة على المستويات ، الإجتماعية ، الثقافية ، العمرانية والحضرية .

3-الفرضية ومؤشراتها :

تعتبر الفرضية ركيزة أساسية من ركائز البحث العلمي السوسيولوجي وأساسياته نظرا لأهميتها العلمية ومكانتها المنهجية يبن ثنايا البحث السوسيولوجي .

-فالفرضية إذن، من خلال أهميتها العلمية، لا تُبنى على تفسيرات عشوائية وإستنتاجات اعتباطية، بل تنبع من تفكير علمي عميق حول مجال الدراسة وعوامله ومتغيراته. والفرضية؛ هي علاقة إحتمالية بين متغيرين يتضمن أو لا يتضمن وجود علاقة سببية في الحياة الاجتماعية[1].

-ومن خلال ماسبق نؤكد على أن الفرض العلمي مصدر أساسي ورئيسي لقبول الحقائق والوقائع الإجتماعية أو رفضها بإختبارها وتجربتها ميدانيا واتباع خطوات البحث السوسيولوجي الأمبريقي.

ولصياغة الفرضيات وجب توفّر المصادر المساعدة على ذلك؛ كالملاحظة، الخبرات الشخصية، الدراسات السابقة، الحدس والتصورات الفكرية للباحث من خلال استطلاعه للميدان وملاحظاته وتكوينه لتصورات واستنتاجات علمية تسمح له بطرح وإقتراح إجابات كحلول أوليه لإشكالية الدراسة وبلورتها على شكل فرضيات باتباع إجراءات منهجية علمية نستطيع بناءً عليها قياس الواقع المعاش والقضية البحثية المطروحة للدراسة.

-فمن خلال ماتم ملاحظته ميدانيا في مجال الدراسة، ومن خلال ماتم طرحه في تساؤلات الدراسة وإشكاليتها، وما تم من ترتيبات لتجسيد هذه التساؤلات ميدانيا بصياغة الفرضيات العلمية الخاصة بهذه الدراسة، التي كانت على النحو الآتي :

-تشكل الأدوار الإجتماعية للشرطة الجوارية والمتمثلة في مهام الضبط الإجتماعي كالوقاية ومكافحة الجريمة، بكل أشكالها، وتنظيم المرور وزيادة الوعي والحس الأمني أساس نجاح مهامها.

-هذه الفرضية التي كان مصدرها، بالأساس، الملاحظة والإستطلاع الميداني لمجال الدراسة، أي القرب من الواقع الإجتماعي(موضوع الدراسة) من خلال المشاهدة الواقعية. هكذا تبلورت الأفكار لدى الباحث، بالإضافة إلى الإطلاع على الدراسات السابقة في هذا

[1]- عدنان أحمد مسلم البحث الإجتماعي الميداني خطوات التصميم والتنفيذ ،الجزء الأول ،منشورات جامعة دمشق ط2، 2000،ص2

المجال وإتجاهاتها المختلفة والفروقات الموجودة بينها. وتمت صياغة هذه الفرضية والتى تنطوى على مجموعة من مؤشرات نذكرها كالأتي :

1- طبيعة المهام الأمنية ومدى جودتها.

2-التغطية الأمنية ومدى كفايتها لحاجات الساكنة .

3-الخدمات الأمنية ومدى توفر حماية الأشخاص وممتلكاتهم .

4-الأدوار الإجتماعية المختلفة للأمن الوقائي، مكافحة الجريمة والآفات الإجتماعية، زيادة الوعي والحس الأمني .

وتشكلت الفرضية السابقة من أربعة محاور أساسية وهي :

-المحور الأول :

للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع .

مؤشرات الفرضية :

1-الخدمات الإدراية للشرطة من خلال توفير (المستندات والوثائق للمواطن) .

2-نوع العلاقة بين رجال الشرطة والمواطنين ومدي تنمية روح التعاون بينهم .

3-مشاركة المؤسسة الشرطة في التظاهرات والنشاطات الإجتماعية الخيرية الرياضية .

4-الجهود والشراكات ببين المؤسسة الشرطية والجمهور ومدى فعاليتها وتجسيدها على أرض الواقع .

5-مسؤولية حفظ لأمن ومدى استعداد الجمهور للتعاون والتجاوب مع المؤسسة الشرطية .

-المحور الثاني :

تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة إجتماعية لجهاز الشرطة .

3-مؤشرات الفرضية :

1-قرب الشرطة من المواطن ومدى تجسيدها لشعار الشرطة في خدمة الشعب .

2-طبيعة استقبال المواطنين وتفعيل التواصل السوسيو أمني .

3-طريقة أسلوب تعامل رجال الشرطة مع المواطن .

4-نشر المؤسسة الأمنية للثقافة الأمنية واتّباعها أساليب التوعية والتقرب من أفراد المجتمع .

5- متابعة المواطنين للمؤسسة الشرطية ولجوئهم إليها لحل مشاكلهم ومدى سرعتها أو بطئها في حل مشاكلهم.

المحور الثالث :

تتشكل لدى المواطن صورة سلبية عن رجال الأمن بإعتبارهم من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.

مؤشرات الفرضية:

1-ثقة الجمهور في رجال الشرطة .

2-السلوكيات السلبية واستخدام القوة من طرف رجال الشرطة .

3-معايير اختيار رجال الأمن .

4-تفضيل رجال الشرطة للمصلحة الخاصة أو العامة ومدى تطبيقهم السليم للقانون .

المحور الرابع :

التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن أسهم في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة .

مؤشرات الفرضية :

1-نقص مقرات الأمن الجواري عبر المجال الحضري .

2-التوزيع المجالي المناسب لمقرات الأمن الجواري .

3-تناسب مقرات الشرطة الجوارية للكثافة السكانية .

4-حماية كل المناطق الحضرية وتغطيتها .

5-إستخدام التكنولوجيا والوسائل المتطورة في تقديم الخدمة الأمنية .

-المؤشرات السابقة تمثل جوانب مختلفة لمشكلة البحث، وتشكل المحاور الأساسية لإستمارة البحث- في بعدها التطبيقي- الذي يمكننا تأكيده عن طريق الدراسة الميدانية وذلك بالنزول للميدان واستجواب المبحوثين.

الفصل الثاني:

تحليل نظري وأمبريقي ومفاهيمي لمتغيرات البحث الأساسية.

1 ــ مفاهيم الدراسة .

2 ــ الأطر النظرية للدراسة .

3 ــ الدراسات السا بقة .

1 ـ مفاهيم الدراسة :

يكتسي تحديد المفاهيم في البحوث الاجتماعية أهمية كبرى؛ إذ يعتبر المفهوم حلقة وصل بين النظري والميداني، حيث يربط المفهوم (تحديده)، التصورات النظرية بالواقع الإمبريقي، لأنه كلما اتسم تحديد المفهوم بالدقة كانت الأفكار والمعاني التي يريد الباحث إبرازها واضحة ومفهومة، فالمفاهيم هي الأداة التي تربط بين النظرية والواقع والانتقال من التجريد إلى التجسيد، أي من العقل المجرد إلى الواقع الملموس.

1 ـــ 1 الدور:

لغة: للدور عدّة تعاريفات منها: " من فعل دار يدور دواراً؛ أي تحرّك في اتجاهات متعددة. وتعد كلمة دور مشتقة من المسرح والحياة المسرحية أي مستعارة منه، حيث الفرد يمثل مجموعة من السلوك والأفعال على خشبة المسرح وكأن التنظيم الاجتماعي مسرحُ حياة الجماعة ككل يقدمون فيه مجموعة من الأدوار المتعدّدة كلٌّ حسب مكانته ومركزه.

واصطلاحا :"هو مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقفٍ كفاعل اجتماعي حيث المهم من وجهة نظر الجماعة هو مجموعة الخدمات والمهم من وجهة نظر الفرد هذا الدافع وكيف يمكن له يجد ما يربطه من خلال دوره"[1].

في اللغة أنه من :" دار الشيء يدور دورا و دورانا ودورا"[2].

"والدور يفتح الحركة وهو عودة الشئ إلى ما كان عليه وجمعه أدوار"[3] ففي اللغة، الدور من الفعل دار وجمعه دورا وأدوار.

اصطلاحا: يعرف الدور بأنه:" كل تنظيم اجتماعي يتضمن مجموعة من الأدوار المتمايزة تقريبا، هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة إلزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها حقوق مرتبة بهذه الإلزامات وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات وإلزامات مرتبطة خاصة بمنطقة الاستقلال الذاتي المشروط."[4]

---

[1]– عصمت عدلي، علم الاجتماع الأمني/ الأمن والمجتمع، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر،2001، ص14،15

[2]– ابن منظور،لسان العرب ، دار لسان العرب ، ،(دط) المجلد الثاني، بيروت،دت، ص101

[3]– لشيخ عبد الله، البستاني، البستان لمعجم لغوي مطول ،2)ط)، مكتبة لبنان،بيروت، 1927، ص367

[4]– ريمون، بودون وفابوريك، المعجم النقدي في علم الاجتماع :ت(.1ط) ، سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص412

فالدور هو سلوك محدد لكل فرد داخل كل تنظيم اجتماعي سواء كان هذا التنظيم رسميا أو غير رسمي.

كما يعرّف الدور و يمكن:" أن يوصف من خلال العادة اتجاه الآخرين وهو عبارة عن طباع الأشخاص، ويمكن ملاحظته من خلال البنية العميقة للشخصية التي يفرضها."[1]

ويعرفه **لينتون** بأنه الجانب الديناميكي كمركز الفرد أو مكانته ووضعه داخل الجماعة، والدور اجتماعيا عبارة عن نمط منظم من المعايير فيها يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة داخل الجماعة والدور هنا هو الذي يحدد السلوك والأفعال والأقوال للفرد.

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية الدور أنه:" وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من السمات الشخصية وأنواع النشاط التي ترتبط بالفرد والمجتمع معا.

ويمكننا القول أن الدور هو مجموعة العلاقات الاجتماعية والمعايير السلوكية التي ترتبط بالواقع الاجتماعي الذي يتحدد من خلاله سلوك الفرد والمعايير المرتبطة به"[2].

من خلال ما سبق، نؤكد على أن اختلاف الأدوار يرجع لاختلاف مؤشر المكانة داخل النسق الاجتماعي، **ونقصد بالدور في الدراسة الحالية:** الخدمات والوظائف السوسيو_أمنية، التي تؤديها المؤسسة الشرطية من أجل الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع من خلال سيادة الضبط الاجتماعي الرسمي لمكافحة الجريمة والمخدرات وحماية الأفراد وممتلكاتهم ويعد الدور من واجبات جهاز الشرطة ويعتبر محددا قويا لمكانة الجهاز الأمني داخل المجتمع.

1_2_ الأمن:

الأمن– **لغةً**– مشتق من قوله تعالى {وهذا البلد الأمين }"[3]؛ أي البلد الآمن وهو من الأمن والآمان أي البلد الذي أمِن فيه أهله فهو آمن"[4].

واصطلاحا هو:" السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن التهديد ومصادر الخطر"[5].

---

[1]_فريدريك، معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمية بيروت، 1976، ص416

[2]_لوكيا الهاشمي، جابر نصر الدين، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة قسنطينة،2003، ص213،214/265.

[3]_سورة التين، الآية3

[4]_مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، دار الفكر العربي، القاهرة،دت،ص26

[5]_علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، دار الروافد الثقافية، بيروت، دت، ص15

ويعرّفه المختصون في الدراسات الأمنية " العمل على التحرر من التهديد" أي القدرة على الحفاظ على تماسك وكيان المجتمعات والدول"[1]

ويعرف الأمن- أيضا- بأنه:" شعور الإنسان بالطمأنينة لانعدام التهديدات الحسية على شخصه وحقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفاءه لاحتياجاته الروحية والمعنوية مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية"[2].

فالأمن هو الشعور الدائم بالطمأنينة على النفس والأملاك والأموال وكل الأشغال المرتبطة بالإنسان ووضعيته.

كما يعرف الأمن بأنه:" موقف موضوعي أي لا يوجد أي خطر، أي يكون الشخص محميا من الخطر."[3] ، فكل موقف لا يكون فيه خطرٌ نطلق عليه أنه آمن.

كما يعرف الأمن بأنه:" الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي أي وجه من أوجه النشاط البشري، زراعيا، صناعيا، اقتصاديا، بل أنه ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة واستقلالها. ولعل في المفهوم إشارة إلى ما يسمى اليوم بالأمن الغذائي، الأمن الصناعي، الأمن الاقتصادي، الأمن المروري وغيرها من النشاط البشري التي أصبح لكل منها دوافعها العضوية والتقنية وعلى قمّتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع و زوال ما يهدد مظاهر هذه الدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد بدوره و ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ التسمية العامة."[4]

ونعني بالأمن في الدراسة الحالية: هو اكتساب الأفراد الشعور بالطمأنينة والاستقرار- اجتماعيا ونفسيا- داخل المجال الحضري الذي يتفاعلون داخله(السكن، العمل، الحي، المرافق المختلفة)، من خلال ما تقدمه وتوفره المؤسسة الشرطية الجوارية من حمايةٍ ووقاية من مختلف الجرائم والآفات الاجتماعية.

1_3_ الشرطة:

---

[1]_خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون العام ، بحث منشور في الموقع التالي: http://drkhalihussein .polgspot.com,

[2]_فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،السعودية، 2004، ص14

[3] –Dictionnaire Larousse, Edition Larousse, paris, France ;p742

[4]_محمد عبد الكريم .**الأمن القومي.القاهرة**، دار الشعب والنشر والطباعة، 1975 ص38

اتفقت العديد من معاجم اللغة وأجمعت على تفسير وتأويل كلمة الشرطة بأكثر من معنى ومدلول، فمرة يطلقونها على نحو الوالي (طائفة منهم)، أو الحرس الخاص تارة أخرى.

فلفظ شرطة ، ضابط الأمن، أو رجل الأمن جمعه شرط. ويطلق على الفرد من رجال الشرطة "شرطة أو شرطي" وفي هذا المعنى يقول القلقشندي في اشتقاق لفظ الشرطة قولان:

الأول: أنه مشتق من الشرطة بفتح الشين والراء، وهي العلامات، لأنهم يجعلون لأنفسهم علامات بعرفون بها.

الثاني: من الشرطة بالفتح أيضا وهو رذال المال، لأنهم أي الشرطة يتحدثون في أرذال الناس ممن لا مال لهم من اللصوص وسفلتهم.

ولفظ الشرطة جاء من اشتراط جملة شروط فيمن يريد الانضمام لهذا العمل، وكذلك ما ورد في لسان العرب" من أن الشرطة من العلامة والإعداد وسُمُّوا بهذا لأنهم أعدّوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها"[1].

"الشرطة، ما اشترطته. أو الكتيبة تحضر الحرب. "شرطة كل شيء": خياره. والشرطي، واحد (الشرط) وهم طائفة من خيار أعوان الولاة. وفي أيامنا هم رؤساء الضابطة ورجالها، سُموا بذلك لأنهم أعملوا أنفسهم بعلامات يعرفون بها. الشرط أيضا: أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت."[2]

فالشرطة في اللغة من الاشتراط والخيار، والشرط في كلام العرب هو الكتيبة الأولى التي تشهد الحرب وتتهيأ للموت من أجل تحقيق غاية معينة.

كما تعرف الشرطة بأنها " وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة، وحكمه نافذ في صاحبها في بعض الأحيان. وكان أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدالها أولا ثم الحدود بعد استيفائها"[3].

فالشرطة كلمة لصيقة بالأمن ولا توجد الأولى إلا وبرزت الثانية فهما مرتبطان وأحدهما غاية للثانية(الشرطة غايتها تحقيق الأمن).

---

[1]_محمد إبراهيم الأصبيعي، الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية: دراسة مقارنة، بين الشرطة والقانون، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دت، ص12،11

[2]_فؤاد إفرام البساني، قاموس منجد الطلاب، الطبعة الرابعة والعشرون، دار المشرق، بيروت، لبنان،1975،ص364

[3]_بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، طبعة جديدة منقحة ومصححة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 257

و"يستعمل مفهوم الشرطة ليقصد به: "العين اليقظة التي لا تنام"، إنه الجهاز العمومي الأكثر قربا من المواطنين واهتماماتهم وأسرارهم. فالشرطة منذ نشأتها، هي مصلحة عامة لديها مهام متعددة: كالوقاية، التربية، الحراسة والحماية"[1].

كما تعرف بأنها" جهاز مكون من فئة من الرجال يتم تعيينهم من قبل الحاكم باعتبارهم أعوانا يسهرون على حماية النظام ومن مهامهم المحافظة على أمن وسلامة المواطنين والسهر على حماية ممتلكاتههم وتنفيذ أحكام القضاء"[2].

وقد عرفها ابن خلدون في كتابه المقدمة "عن صاحبها (مسؤولها) يسمى بإفريقيا الحاكم وفي الأندلس: صاحب المدينة، وفي الدولة العثمانية: الوالي؛ وهي وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة، وكان أصل وضعها في الدولة الإسلامية لمن يقيم أحكام الجرائم والحدود، إذن، الشرطة من خلال ماسبق، مؤسسة يرأسها صاحب الشرطة الذي تعددت تسمياته وألقابه من عصر لأخر؛ مثلا الحكم في إفريقيا، وصاحب المدينة في الأندلس، والوالي في عهد الدولة العثمانية. إلا أن مهنتها ووظيفتها بقيت ثابتة بملاحقة المجرمين وتطبيق الحدود عليهم والعمل على حفظ النظام"[3].

والشرطة أي كلمة بوليس police وتعني هذه الكلمة عند الإغريق المدينة _أطلقت على المؤسسة والجهاز الذي يحفظ الأمن العام في المدينة.

وقد عرّف wilisan الشرطة في مؤلّفه إدارة الشرطة: هي أعداد من الجنسين رجال ونساء يتلقون تدريبا شخصيا لاقرار النظام والأمن داخل الدولة بصفة مستمرة"[4].

كما عُرّفت بأنها منظمة رسمية، من واجباتها أن يطبّق الناسُ القانون، واعتقال المجرمين وردعهم حمايةً للأفراد وممتلكاتهم.

---

[1]_Kasmi Aissa,la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition anep ;2002 ; p17 /18

[2]_عبد الحفيظ جمي، نظام الشرطة في الغرب الإسلامي، (دتكوره)، تاريخ وسيط، جامعة وهران، 2015،،ص ص30/29

[3]_ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة، بيروت، 2003،ص241

[4]_سعيد محمود حسن، الشرطة ومنع الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص18

ويستخدم لفظ ومصطلح الشرطة للدلالة على العاملين في مجال منع الجريمة وحفظ النظام والسكينة العامة، أو هي الجهاز الذي يستخدم القوة والعنف لمنع الإنحراف والجريمة وحماية الأشخاص وممتلكاتهم.

وتعد المؤسسة الشرطية مؤسسة أمنية تنفيذية، تختص بتحقيق الأمن الاجتماعي، أي بتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين من الناحية الأمنية، وهي مثلها مثل المؤسسة الاجتماعية الأخرى كالتعليم..."[1]**ويقصد بالشرطة في هذه الدراسة:** هيئة/ ومؤسسة أمنية نظامية تسعى للحفاظ على الأمن الاجتماعي ومنع الجريمة بتقديم مختلف الخدمات الأمنية للجمهور.

1-4الجوارية:

تعريفها: **لغة:** من معجم المعاني الجامع، تعني " من الإسم إجراء الجمع إجراءات مصدره أجرى إجراءً؛ القصاص وتنفيذه أي تدبيره أو خطوة تتخذ لأمر ما إجراءات احتياطية تحفظية تدبير وقائي، انتقاء ، حيطة، إجراءات أمنية استباقية. أي هنا شكل اتفاق لغوي بين مفهوم الجوارية وبين استعمالها كفلسفة للشرطة التي تعتمد العمل الإستباقي الوقائي في إجراءاتها الأمنية. **والجوار** يعني في للغة الإقامة القريبة من الشيء وتعني أيضا الأمان والعهد.

الجوارية **إصطلاحا** من منطلق المقاربة والإقتران"[2]

وهنا في دراستنا هذه، نعني **بالجوارية** : التقارب والاحتكاك المتواصل بالجمهور لمحاولة رسم صورة طيبة لدى الجمهور عن المؤسسة الشرطية.

- **5الشرطة الجوارية (المجتمعية):** وتعرّف بأنها" المحاولات التي تقوم بها المؤسسة الشرطية للقرب والاقتران مع الجمهور من خلال مشاركة أفرادها في الحياة العامة ممثلة في مساعدة الناس والاحتكاك بهم"[3].

أي هي التواجد الدائم في الواقع الاجتماعي للأفراد، لتقديم العون لهم ولتفعيل الدور الوقائي بالغوص في واقعهم والتعرّف على ظروفهم المعيشية ومشكلاتهم الاجتماعية والأمنية وايجاد

[1]_محمد شاكر، مفاهيم أمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية. ج1. الرياض، 2010، ص1

[2]_ tinth noettneiere, endemic issusinpolicing matching stracture toobjective hosion policaode my1995 ,p89

[3]_tinth noettneiere, endemic issusinpolicing matching stracture toobjective hosion policaode my1995 ,p89

حلول لها إنطلاقا من الميدان والواقع وليس من المكاتب والأوامر وتنفيذها. وهي أيضا استراتيجية هادفة لتحسين العلاقة مع الجمهور وتبيض صورتها لديه.

وللشرطة الجوارية العديد من المسميات تعرف بها، مثل المجتمعية، شرطة الجوار، شرطة الحي، الأمن الحضري...، وقد استخدمت هاته الأسماء كرموز للدلالة عن قربها من المواطن داخل بيئته الحضرية ولبناء شراكة معه انطلاقا من واقعه الاجتماعي"[1].

وقد عرّفها ليمان من خلال قوله أنها قيام وانشغال جميع أفراد جهاز الشرطة التقليدية ببرامج وقائية وخلخلة المشكلات السوسيو_أمنية وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع المحلي بالمقابل انشغال كافة المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة بالمشاركة والتعاون مع الشرطة مع أداء أفراد الشرطة لأدوارهم بلا مركزية على مستوى المجال الحضري (النقاط الحضرية) واسهام الجميع بمكافحة الجريمة مع التركيز على المهام الأساسية للمؤسسة الشرطية للقيام بأدوارها"[2]

ويقصد بالشرطة الجوارية (المجتمعية) في هذه الدراسة: بأنها مؤسسة أمنية اجتماعية تهدف إلى التقارب مع المجتمع، وتحقيق الضبط الاجتماعي بفلسفة جديدة، تعتمد على التشاركية بينها وبين أفراد المجتمع، ومؤسساته الاجتماعية المختلفة. وتسعى للحد من الجريمة وانتشار المخدرات، من خلال تدابير وقائية وعلاجية؛ أي القيام بالفعل والمبادرة وليس رد الفعل والبعدية وهذا بتطوير وتحسين مهارات رجال الشرطة لتجسيد هذه الفلسفة ميدانيا والابتعاد عن النمط التقليدي.

1_5_الوسط الحضري:

يعرّف **الوسط الحضري** بأنه:" القرية الكبيرة الآهلة بالقاطنين، وجمع مدينة هو مدائن ومدن."[3]

---

[1]_colvins cona-et goh Angelince clements vuderlyivf commonity policing volidotion of the constraction police protice reserorch, vol7,n1 ; 2006;p11

[2]_اليشيري محمد أمين، الشرطة المجتمعية : مفهومها وتطبيقاتها مركز البحوث والدراسات الشرطية، أبو ضبي، 2003، ص34

[3]_علي بن هادية، وآخرون .الجديد للطلاب ،الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر، ،(1ط) تونس، الجزائر، 1986، ص37

كما يعرّف الوسط الحضري بأنه:" وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ونطاق مقسم إداريا ويقوم نشاطها على الصناعة، التجارة، وتقلّ نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوّع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات، وبها تخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها"[1].

1-6 سكان المدينة:

السكان: المواطنون:"مأخوذة في العربية من **الوطن؛** موطن الإنسان المنزل الذي يقيم فيه ومحله وطن يطن وطنا أقام به أي الوطن مكان إقامة الإنسان"[2].

وعرف **معجم العلوم الاجتماعية السكان:**" مجموعة من الأفراد وما يتصل بهم من حيث عددهم وتوزيعهم الجغرافي ودرجة كثافتهم وأسلوب تجمعهم أو تفرقهم في الأحياء أو المدن أو القرى ونوع تكوينهم أي الصفات التي يتميزون بها"[3].

المدينة: للمدينة عدة مفاهيم متعددة بتعدد التخصصات والباحثين. ولأنه من الصعب تحديد مفهوم معين شامل وكامل لها، نظرا لطبيعتها وتعقيدها وتركيبها المعقد والمتعدد الأبعاد. لذلك سنقتصر على بعض المفاهيم حول المدينة؛ فالمدينة خلاصة تاريخ الحضارة فهي الكائن الحي كما يعرفها **لوكوربيزيه،** وهي الناس والتجارة والاقتصاد والمواصلات والسياسة والثقافة والذوق والعمارة، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب، وهي الصورة للفقر والحرمان والقوة والضعف وأثر ذلك على الحياة الإنسانية وهي نسبيا موطنٌ أكبر وأكثر وأدوم لأفرادٍ غير متجانسين اجتماعيا، فبهذا هم أنفع لبعضهم البعض مما كانوا متجانسين"[4].

وعرفها **لويس ممفورث** " المدينة حقيقة تراكمية في المكان والزمان ومن هنا، فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال التراكمات التاريخية، وفي تطورها من حيث الزمان تأخذ شكلا تتابعيا من حيث الوجوه التي مرت بها وكنتيجة لذلك النتائج تعد تراكمية في المكان"[5].

وتعرف المدينة أيضا على النطاق الحضري للأنساق الاجتماعية المتفاعلة مع البناء المادي الفيزيقي للمكان"[1].

---

[1]_مصطفى الخشاب .علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية،1979 ،ص106

[2]_ابن منظور، لسان العرب، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1993،ص338

[3]_ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العلمية، 1975،ص22

[4]_زناتي جلول، النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص107

[5]_ المرجع نفسه ، ص108

إذن، فالمدينة أو المجال الحضري المديني هو كلّ مركبّ متكامل متداخل الأبعاد اجتماعيا وثقافيا وايكولوجيا واقتصاديا ونفسيا، له نمط سلوكي خاص يمتاز به عن بقية الأنماط الأخرى. فهي بهذا نسق سوسيو_حضري ومجتمع محلي له طريقة تميزه حضريا من حيث الحياة وتقسيم العمل.

وتعرف المدينة بأنها" تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية الاجتماعية والاقتصادية."[2]

وتعرف أيضا بأنها مستوطنة بشرية تتميز بهيكل عمراني معقد يتكون من مجموع الاستعمالات الوظيفية والخدمية التي تتوزع بالشكل الذي يخدم سكانها وسكان اقليمها والتي تتغير باستمرار الأمر الذي أعطاها صفة مميزة وهي الديناميكية"[3].

من خلال ما سبق ذكره يمكننا تقديم تعريف إجرائي لسكان المدينة: بأنهم مجموعة من الأفراد يتفاعلون داخل مجال جغرافي حضري محدد، لهم نمط معيشي خاص يتمايزون اجتماعيا وثقافيا يتأثرون ويؤثرون في هذا المجال.

2_ الأطر النظرية للدراسة (المداخل النظرية للدراسة):

2-1التفاعلية الرمزية والشرطة الجوارية (المجتمعية):

أطلق اسم التفاعلية الرمزية على واحدة من أشهر نظريات الفعل والتفاعلية الرمزية هي الطريقة في التعبير لتحديد أو تعريف المواقف بواقعية من خلال رؤية الملاحظ"[4].

واعتمدت النظرية على الفلسفة النفعية- التي يعتبرها المختصون مدرسة أمريكية خالصة- على التفسير الأيكولوجي (علاقة الإنسان بالبيئة)، وأيضا على الملاحظة والمشاركة التي تدخل في إطار الأنثروبولوجيا. ويرى المختصون في الحقل الاجتماعي، أن منظّرها الأساسي هو جورج هربرت ميد، من خلال الأبحاث والدراسات الحديثة نسبيا التي قام بها

---

[1] _أحمد الكلاوي، الإنسان والتحديث قصايا فكرية ودراسات واقعية، مكتبة نهضة الشروق، 1990، ص ص304_305

[2] _حسين عبد الحميد رشوان، المدينة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص58

[3] _عبد الناصر صبري، شاهر الركوي، الأسس الجغرافية لتخطيط المدن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2001،ص57

[4] _فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، تر: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر ولتوزيع، 2010، ص153

بخاصة في مؤلفه الموسوم بالعقل والذات والمجتمع، وتقوم على مجموعة من المسلّمات حول الفاعل الاجتماعي، من خلال اختيار هذا الفاعل لأهداف معينة، ويختار أيضا الوسائل لتحقيقها في موقف يتكون من موضوعات مادية واجتماعية، تتكون طبعا من معايير اجتماعية وقيمية وخصائص ثقافية. وتركز التفاعلية الرمزية على مجموعة من النقاط تعتبر فرضيات للنظرية التفاعلية الرمزية التي قدمها **هيربرت بلومر** (1900-1981)، تلميذ **ميد** وأحد أهم رواد هذه النظرية"[1].

1_الناس أو البشر يتصرّفون اتّجاه الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء لهم بواسطة الرموز.

2_المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني.

3_المعاني يتم تداولها من خلال تأويلها ويستخدمها كل فرد في تعامله مع مختلف الإشارات التي تواجهها"[2].

ويعتبر **هيربرت بلومر** أول من أطلق تعبير التفاعلية الرمزية على النظرية، كما طوّر، وأغنى الجانب المنهجي العلمي الذي تعتمده التفاعلية الرمزية في تحليل الظواهر المعقدة كالثقافة، والطبقة، والبناء، والمؤسسات؛ إذا اختزل هذه الظواهر السوسيولوجية إلى عمليات أولية تقع بين الأفراد ويمكن تفسيرها بالثقافة الرمزية"[3].

وما يهم الباحث هنا، الإضافة المهمة التي قدمها بلومر للنظرية؛ حيث لم يحصر عملية التفاعل بين الأفراد فقط، بل ذهب إلى الأبعد من هذا؛ بين الأفراد والمؤسسات والمنظمات والمجتمعات المحلية والظواهر الجمعية الأخرى. فالفرد من خلال خبراته وتجاربه السابقة يمكنه تقييم هذه المؤسسات والمنظمات والظواهر المختلفة والمتعددة ويعتبرها رموز ذات قيمة بالنسبة له، وبهذه القيمة يمكن أن تكون سلبية أو ايجابية (قيمة معينة بالنسبة له)، وعلى هذا الأساس، يكون التفاعل بين الفرد وبقية المؤسسات والجماعات، بعد أن تكون رموز ذات معنى محدد بالنسبة له وللمجتمع على حد سواء.

---

[1]_أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، تر: محمد حسين سلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، دت، ص119/118

[2]_ المرجع نفسه، ص119

[3]_إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية النقدية: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر ، الأردن،2015، ص83

وهذا ما أكده **فيكتور تيرنر** أحد رواد التفاعلية الرمزية، فهو يرى بأن علاقتنا بالأشياء المحيطة بنا تعتمد على تقييمنا لها عن طريق تحويلها لرمز، وهذه كما قلنا سابقا يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا بالنسبة لنا كأفراد إعتمادا وانطلاقا من تجاربنا معها؛ فالمؤسسة الشرطية بالنسبة لنا، وكمؤسسة محيطة بنا، نعتبرها رمزا للأمن ومحددا له وتشمل على مجموعة من الرموز المحددة لها كمؤسسة أمنية وهذه الرموز تتمثل في(السلوك ، الاتصال الزي، المباني، الأدوات المستعملة، سيارات الشرطة، نمط العلاقات، والتفاعلات بينها وبين المجتمع)، فإذا كانت الرموز ايجابية فإننا نجسّد ونكوّن التفاعل القوي والايجابي بحيث ننجذب إليها وتنجذب إلينا وإذا كانت الرموز سلبية فإننا ننفر منها، تبعا لذلك، ستكون صلتنا التفاعلية ضعيفة وهامشية، إذا التفاعل مع المؤسسة الشرطية يعتمد على صلتنا بها، وصلتنا بها تعتمد على الصورة الذهنية التي نحملها اتجاهها.

حيث تقوم الرمزية عند **تيرنر** على مجموعة من المسلّمات التي من خلالها نؤكد ما سبق ذكره:

1_ أننا محاطون بالكثير من الأشياء المادية والاعتيادية.

2_عن طريق اللغة والذات (الاتصال) نجرّب هذه الأشياء ونختبرها"[1]

3_بعد الاختبار تتحول إلى رموز (سلبية أو ايجابية).

4_تفاعلنا بالرموز الايجابية يكون قويا وقد يكون على العكس ضعيفا جدا بالرموز السلبية.

من خلال ما تم ذكره ومناقشته، نؤكد أن نموذج وقالب الإنسان في التفاعل الرمزي، يعتمد على الدور الذي يحتله، والسلوك الذي يتحلّى به، والعلاقة التفاعلية التي تنشأ بينه وبين الأفراد التي تتولد من خلالها رموز لها أهميتها في تقويم الأفراد من خلال الرموز المنسوبة إليهم. مع العلم أن طبيعة تلك الرموز هي التي تحدد استمرارية العلاقة أو انقطاعها بين الأفراد والمؤسسات ويتسبب هذا في عزلة المؤسسة عن واقعها الاجتماعي"[2].

هذا يقودنا إلى وجوب طرح المبادئ الأساسية للتفاعلية الرمزية كما وضعها مؤسسها العالم **جورج هيربرت ميد** لتوضيح الفكرة والسياق أكثر.

---

[1]_المرجع نفسه، ص25

[2]_احسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره،ص85

1 – يحدث التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الشاغلين لأدوار إجتماعية معينة ويأخذ مدة زمنية معينة.

2_بعد الانتهاء من التفاعل يكوّن الأشخاص المتفاعلون صورا رمزية ذهنية على الأفراد الذين يتفاعلون معهم.

3_عند تكوين هذه الصورة عن الفرد أو المؤسسة أو الجماعة تلتصق هذه الصورة عند الفرد بمجرد مشاهدته أو السماع عنه أو التحدث إليه في معزل عن التأكد من صحة المعلومات أو الأخبار أو الحادث، لأن الفرد اعتبر الشخص الآخر رمزا، والرمز هو الذي يحدد طبيعة التفاعل باعتبار أن الصورة الرمزية التي كوّنها الفرد حيال الأخر قد تكون ايجابية أو سلبية اعتمادا على الصورة الذهنية التي كوّنها عنه.

1_عندما تتكون الصورة الرمزية عن شخصٍ معين فإن هذه الصورة سرعان ما تنشر عن الشخص أو المؤسسة أو الجماعة المتفاعل معها وتنتشر هذه الصورة بين الآخرين فيكوّنون من خلالها صورا ايجابية أو سلبية.

2_تفاعل الشخص مع الآخرين أو انقطاع التفاعل يعتمد على الصورة الرمزية التي كوّنها الآخرون اتجاهه"[1].

_نؤكد بناء على ما سبق، أن التفاعلية الرمزية– كنظرية في الحقل الاجتماعي– أعطت للفاعل دورا كبيرا ومضاعفا داخل بيئته الاجتماعية والإيكولوجية؛ فالفاعل الرمزي يعتمد ويركز على تجارب وخبرات الأفراد لفهم المدلول الرمزي لأفعالهم داخل البناء الاجتماعي؛ ففي دراستنا تمثّل المؤسسة الشرطية– كما ذكرت سابقا– رمزا للأمن ومكافحة الجريمة، فهي بهذا تتفاعل مع أفراد المجتمع، وتفاعلها معهم، يعتمد على الرموز والمعاني من سلوك واتصال واستجواب وتقديم خدمات أثناء هذا التفاعل مع الأفراد في المجتمع. والجدير بالذكر، أن المؤسسة الشرطية فاعل أساسي رفقة المجتمع ضمن البناء الاجتماعي العام، حيث تتولى المؤسسة الشرطية مجموعة من الأدوار المهمّة والأساسية التي تعتبر من الحاجات الأساسية للمجتمع؛ وهي الأمن الاجتماعي. وأفراد المجتمع، طبعا، يتوقعون أن دور الشرطة سيكون بشكل ما له سمات وخصائص معينة وستختلف هاته التوقعات؛

[1]_ المرجع نفسه، ص89/88

فالمؤسسة الشرطية من خلال التفاعل الذي يكون بينها وبين أفراد المجتمع يجعلهم يكوّنون صورة عن المؤسسة من خلال تلك الرموز.

الانطباعات التي تتشكل عن طريق اللغة (الاتصال والتواصل) السلوك (الخدمات الأمنية المختلفة)؛ إذا كان الاتصال والخدمة إيجابيا فهو يسبب الاستمرارية والقوة في العلاقة وإذا كان الرمز سلبيا يسبب قطع التفاعل. ولأن النظرية التفاعلية الرمزية ترى أن البناء الاجتماعي يرتكز على عدد من المنظمات، التي من أدوارها تنظيم الحياة الاجتماعية، وأن هذه المنظمات هي نتاج للتفاعلات التي تتم بينها وبين الأفراد والمؤسسة الشرطية كمنظمة أمنية ترتكز على التفاعل مع الأفراد فذلك لأجل تحقيق الأمن الاجتماعي ومكافحة الجريمة. ومنه نقول، كلما كانت الرموز والصورة الذهنية اتجاه الشرطة- كمنظمة أمنية ايجابية- تحقق الضبط الاجتماعي، وكلما كانت الصورة الرمزية سلبية تعقّد الوضع الاجتماعي وتدهورت العلاقة وضعفت. ونتيجتها عدم تحقق الضبط الاجتماعي الذي يعتبر الدور الرئيسي للمؤسسة الشرطية، والذي يحدد ثقة الجمهور في الشرطة. وبالحديث عن الثقة التي تتأثر بشكل كبير بما يتصوره أفراد المجتمع المحلي، عن فاعلية الجهاز الشرطي، في مكافحة الجريمة ومنع وقوعها- لأنه من أبرز المعيقات والمشكلات في تبلور تفاعل إيجابي بين الاثنين- غياب الثقة المجتمعية في المؤسسة الشرطية كنتيجة للعديد من المعاملات السلبية نتيجة لاستغلال النفوذ، فساد الشرطة، قمع التميز والمحسوبية ، كلها سلوكيات غير مهنية تؤدي إلى تراجع سيادة الضبط الرسمي اتجاه المواطنين إلى الضبط غير الرسمي التقليدي داخل الوسط الحضري (المدينة).

2-2نظرية الدور الاجتماعي:

يعرف الدور الاجتماعي بأنه" سلوك، أو أداء، ينطلق من مجموعة من التوقعات تحددها وتوجهها معايير موضوعة لوظيفة أو موقف معينين، ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين، إذ تعتبر من النظريات الحديثة في علم الاجتماع. ومن بين أبرز علماء الإجتماع الذين يعتقدون بنظرية الدور هم: **ماكس فيبر**، الذي تناولها بالدراسة والتحليل في كتابه

نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وهانز كيرث وسي رايت مليز، في كتابه **نظرية الطباع والبناء الاجتماعي** ، و**تالكوت بارسونز** في كتابه المعروف **النسق الاجتماعي.**"[1]

" ترتبط نظرية الدور الاجتماعي Social role theory بنظرية الأنساق الاجتماعية Social systam theory خصوصا عند تالكوت بارسونز ومؤلفه عن النسق الاجتماعي. ويمكن القول أن ارتباطها بنظرية الأنساق هو ارتباط بالنظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والتي ترى:

أن البناء الاجتماعي مجموعة من الأدوار الاجتماعية والتفاعلات المتبادلة فيما بينها، وهذا ما تفترضه نظرية الدور الاجتماعي" بتحليل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الإجتماعية."[2]

أي أن النسق الاجتماعي يتكوّن من مجموعة من الأنساق الفرعية لكل منها دور يؤديه. فالمجتمع يتكوّن من مؤسسات متعددة وكل دور اجتماعي تحدده الوظيفة والموقف؛ فالمؤسسات الأمنية كنسق داخل البناء الاجتماعي لها أدوار اجتماعية تؤديها وكل شخص داخلها له دور محدد ينطوي على مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناء على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع فيه وعلاقته به. ومن بين الافتراضات التي تهمنا أيضا لهذه النظرية –ولها ارتباط بدراستنا– إذ تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وبكفاءة بحيث لا يكون هناك تناقض وسلبية بين الأدوار ومن يقوم بها. ومن خلال هذا التكامل تتحدد مكانة المؤسسة داخل المجتمع وعلاقتها بأفراد المجتمع المحلي وتمثلاتهم اتجاهها. وعلى النقيض من هذا، ترى النظرية أن الأدوار الاجتماعية متصارعة ومتناقضة تكون عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة."[3] هذا الفرض يحيلنا إلى ارتباط نظرية الدور بنظرية الصراع الاجتماعي، لأنه من بين أنواع الصراع الاجتماعي، صراع الأدوار بين الأفراد الذين ينتمون إلى مؤسسة معينة، أو بينهم وبين الناس. لأنه عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع ويتصل المجتمع بالفرد وهذا الاتصال قد

---

[1]_مدحت أبو النصر، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص ص 180_201.

[2]_ المرجع نفسه، ص203

[3]_محمد عبد المعلود مرسي، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي: دراسة تحليلية نقدية، مكتبة العلمي الحديثة، القسيم، دت، ص106/105

يكون رسميا أو غير رسمي. إذن فالصراع داخل المؤسسة، بين أفرادها الذين يمثلون أدوارا اجتماعية مختلفة، وبينهم وبين أفراد المجتمع كفاعلين لهم أدوارهم الاجتماعية. هذا الصراع، من منظور نظرية الدور، يحدث مشكلات اجتماعية داخل البناء الاجتماعي وداخل المؤسسة نفسها، في علاقتها مع أفراد المجتمع. وهذا يؤثر على مكانتها ودورها وعلاقات المجتمع بها وطريقة الاتصال بينهم. وترجع المشكلات الاجتماعية، إذن، عندما لا تقوم المؤسسة بدورها والفرد بأدواره المطلوبة منهم بالشكل المطلوب أو عندما

يكون الصراع بين الأدوار داخل النسق وخارجه أي في علاقةٍ بالأنساق الاجتماعية الأخرى"[1]

3-دراسات سابقة :

1-الدراسات السابقة عن الشرطة المجتمعية(الجوارية):

الدراسة الأولى:[2]

دراسة الباحثة **مرنيش أونيسة** الموسومة بعنوان الشرطة الجوارية والثقافة الأمنية في الجزائر، (مقال)، حوليات جامعة الجزائر، ع30،ج2، دت.

طرحت الباحثة الإشكال التالي:

ما هو السياق التاريخي والدلالي للشرطة الجوارية وما علاقتها بالثقافة الأمنية؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الجهود التقليدية للشرطة الجوارية لم تعد تنفع لتحقيق الأمن لذا تسعى الدول لتطوير خدمات الشرطة وذلك من خلال تحقيق مايلي:
- تحسين العلاقات والصلات بين الشرطة والمجتمع من خلال العمل على استعادة الثقة والاطمئنان والعمل بالقرب من المواطنين لإشعارهم بأنها في خدمتهم، وتحسيسهم بأهمية الوظيفة الأمنية ومتطلباتها.
- تحقيق الوعي الأمني بتعميم الثقافة الأمنية المعاصرة بين الأجيال وتبصيرهم بمخاطر الإجرام والانحراف وبيان معداته ومؤشراته الخطيرة التي تتطلب اتخاذ إجراءات الوقاية الذاتية للفرد والأسرة والمشاركة الجماعية.

[1]_مدحت أبو النصر، الوظيفية الاجتماعية للنسق الاجتماعي دراسة حالة شرطة دبي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مج8، ع2، 2010، ص221

[2]_مرنيش أونيسة، الشرطة الجوارية والثقافة الأمنية في الجزائر، (مقال)، حوليات جامعة الجزائر، ع30،ج2، دت

- إقحام الجمهور بشكل تدريجي في البرامج الأمنية من خلال الإبلاغ عن الجريمة وأداء الشهادة وعدم تقديم المساعدة للمجرمين باعتبار ذلك واجبا دينيا وأخلاقيا.

التعقيب على الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة مهمة بالنسبة لموضوعنا البحثي، حيث ساعدتنا في القراءة أكثر حول موضوع الشرطة الجوارية والأمن وطبيعته في الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

الدراسة الثانية:[1]

دراسة الباحث **العبزوزي ربيع** الموسومة بعنوان اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري، (دكتوراه)، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة الجزائر، 2008/2007

طرح الباحث عدة تساؤلات وهي:

1_ما هي اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الشرطة الجوارية في الجزائر؟

2_ما هي اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مفهوم الشرطة الجوارية في الجزائر؟

3_ما هي اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو قدرة الشرطة الجوارية لوحدها على حفظ الأمن في المجتمع الجزائري؟

4_ما هي اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مفهوم الأمن مسؤولية الجميع؟

5_هل هناك علاقة ارتباطية بين اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مفهوم الأمن مسؤولية الجميع واتجاهاتهم نحو قدرة الشرطة الجوارية لوحدها على حفظ الأمن في المجتمع الجزائري؟

6_هل هناك علاقة بين الجانب الإعلامي للشرطة الجوارية واتجاهات الطلبة الجامعيين نحوها؟

7_ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل أبعاد مقياس الاتجاهات نحو الشرطة الجوارية بين الطلبة الذين تعاملوا مع الشرطة والطلبة الذين لم يتعاملوا معها؟

[1]_العبزوزي ربيع، اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري، (ذكتوراه)، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة الجزائر، 2008/2007

8_ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين من الطلبة في كل أبعاد مقياس الاتجاهات نحو الشرطة الجوارية؟

وتتمثل فرضيات هذه الدراسة في:

1_ يطور الطلبة الجامعيون اتجاهات إيجابية نحو الشرطة الجوارية في الجزائر.

2_يطور الطلبة الجامعيون اتجاهات إيجابية نحو مفهوم الشرطة الجوارية.

3_ يطور الطلبة الجامعيون اتجاهات إيجابية نحو قدرة الشرطة الجوارية لوحدها على حفظ الأمن في المجتمع الجزائري.

4_ يطور الطلبة الجامعيون اتجاهات إيجابية نحو مفهوم الأمن مسؤولية الجميع.

5_توجد علاقة ارتباطية بين اتجاه الطلبة نحو مفهوم الأمن مسؤولية الجميع واتجاههم نحو قدرة الشرطة الجوارية لوحدها على حفظ الأمن في المجتمع الجزائري.

6_ توجد علاقة ارتباطية بين الجانب الإعلامي للشرطة الجوارية في المجتمع الجزائري واتجاهات الطلبة الايجابية نحوها.

7_ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الذين تعاملوا مع الشرطة والطلبة الذين لم يتعاملوا مع الشرطة في كل أبعاد مقياس الاتجاهات نحو الشرطة الجوارية.

8_توجد فروق بين الجنسين من الطلبة في كل أبعاد مقياس الاتجاهات نحو الشرطة الجوارية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الشرطة الجوارية إستراتيجية أمنية تبنّتها المديرية العامة للأمن الوطني للعمل بجوار وبقرب المواطن من أجل حفظ الأمن وبسطه بمفهومه الشامل في المجتمع الجزائري.
- أن هدف الشرطة الجوارية هو تخليص المواطن الجزائري من شعوره بحالة اللا أمن.
- عدم وجود فروق بين الجنسين في وعيهم بدور الشرطة الجوارية.

التعقيب على الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مرجعا هاما حول الشرطة الجوارية حيث ساعدتنا في الاطلاع على العديد من المعلومات النظرية والميدانية حول هذا الموضوع.

الدراسة الثالثة:[1]

دراسة الباحث **بلحسن رضوان** الموسومة بعنوان: الإدارة الجوارية في القانون الجزائري، (ماجستير)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019

طرح الباحث الإشكال الآتي:

فيما يتمثل هدف الإدارة الجوارية ورهانها في القانون الجزائري؟

وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- عرف محيط الإدارة الجزائرية تحولات جوهرية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، دفعت كلها نحو إصلاحها ، حتى تواكب بيئة المجتمع الجزائري وتنسجم مع التحولات العالمية، هذه التطورات أسهمت في بلورة فكر إداري جديد يقوم على مبدأ جوارية الإدارة ، الذي يجعل من الإدارة؛ إدارة قريبة أكثر من المواطن، بمعنى إدارة جوارية، هدفها تحسين علاقتها بمحيطها وتمتين علاقتها بالمواطن، وذلك من خلال إنشاء هياكل إدارية جوارية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والولوج إلى الخدمات الإدارية مباشرة وبكل حرية، والإستفادة من خدماتٍ عمومية ذات جودة.
- أن الإدارة الجوارية تمثل استجابة لضرورة تحديث الإدارة وفقا لتطلعات المواطنين ولفلسفة الإصلاح التي تبنّتها الدولة الجزائرية.
- الإدارة الجوارية تعني المساواة والشفافية والفعالية في الحصول على المعلومات والخدمات العمومية التي توفرها الإدارة الإلكترونية أو ما يعرف بالإدارة عبر الخط، التي تسهم في تنشيط/ وتنظيم/ وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- تهدف الإدارة الجوارية إلى تحقيق مقاربة الجودة في الخدمة العمومية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة مستخدمي الإدارة الجوارية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، قامت السلطات المركزية بتكوين رؤساء البلديات والأمناء العامين والمنتخبين المحليين والموظفين والمرافقين التقنيين والمكلفين باستقبال المواطنين.

[1]_بلحسن رضوان، الإدارة الجوارية في القانون الجزائري، (ماجستير)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019

التعقيب على الدراسة:

ساعدتنا هذه الدراسة في قراءة مفهوم الإدارة الجوارية من الناحية القانونية، حيث حددنا من خلالها الشرطة الجوارية .

الدراسة الرابعة:[1]

دراسة الباحثة **زبير غزالة**، الموسومة بعنوان: المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الآفات الاجتماعية، (دكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، سنة 2018/2017

طرحت الباحثة الإشكال الآتي:

كيف هي العلاقة بين مؤسسة الشرطة الجزائريّة والجمعيات كأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالمشكلات الاجتماعية ؟ وما هي الأهداف المرجوة من وراء ذلك؟

وطرحت الباحثة التساؤلات الآتية:

1-هل يوجد حقا تعاون بين الجمعيّات والشرطة في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية.

2-كيف يتعامل جهاز الشرطة مع الجمعيات في كل ما يتعلق بمكافحة الآفات الاجتماعية. 3-ما هي النتائج الإيجابيّة الّتي بإمكان مؤسسة الشرطة الجزائريّة والمجتمع المدني الوصول إلى تحقيقها في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية.

ووضعت الدراسة الفرضيات الآتية:

1_ تعتبر المهام التي يقوم بها المجتمع المدني مكملة لتلك التي تقوم بهاّ مؤسسةّ الشرطة الجزائرية في تبني ذلكّ الدور التّوعوي الّذي من شأنه أن يضعّ حدا لانتشار مختلف الآفات الاجتماعيّة.

2_ تختلف مهام المجتمع المدني عن تلك التي تقوم بها مؤسسة الشرطة الجزائرية في مجال مكافحة الآفات الاجتماعيّة، مما يحول دون إمكانيّة بلوغ أهداف مشتركة في سبيل بناء مجتمع سليم، لذلك يصعب على كل من مؤسسة الشرطة والمجتمع المدني، القيام بأدوارهما في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية، في حال عدم وضع خطّة عمل و إستراتيجية مشتركة لذلك.

[1]_زبير غزالة، المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الآفات الاجتماعية، (دكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2018/2017

3_ بإمكانّ المؤسسةُ الشرطية بلوغ أهدافها التّوعويّة للتّقليل- قدر المستطاع- من الآفات الاجتماعية بعيدا عن علاقتها بالمجتمع المدني، وهذا بعد انتهاجها لما يسمى بالعمل الجواري، كما يعمل المجتمع المدني على إنجاحه لمشاريع العدالة الاجتماعيّة وسط الأفراد في كل المجالات، لذلك فهو لا يحتاج إلى مساندةّ أي من المؤسسات الأمنية.

وتوصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- توجد فعلا علاقة تعاون ذات طابع مهني بين كل من جهازّ الشرطة والجمعيات، بهدف التصدي لشتّى الآفات الاجتماعية، التي ما فتأت تتنتشر بشكل رهيب في المجتمع الجزائري وذلك بتسطير برامج عمل مشتركة تتمثّل إجمالا في التّوعية والتحسيس إلى جانب تبادل المعلومات حول كل ما من شأنه أن يهدد سلامة هذا الأخير فقدّ حقق الطّرفان نتائج إيجابية، بخاصة فيما يتعلق بآفةّ المخدرات التي تشغل حيّزا كبيرا من جدول أعمال هذه الشراكة.
- أصبح جهازّ الشرطة إلى جانب قيامه بمهامه التقليدية، يقوم بالعديد من الأدوار التّوعوية، بعد أن بدأ في تحسين علاقته مع المجتمع، لكن اتضح لنا جليّاّ بأن نتائجه في هذا المجال لن تكون بنفس الفاعليّة والكفاءة كالّتي قد يتحصل عليها في حال تشاركه مع الجمعيات النّاشطة في هذا المجال والّتي هي بدورها تُشيد بنجاعة هذه الشراكة.
- إن التّوعية والتحسيس يُعتبران من أبرز الإستراتيجيات المنتهجة لمحاربة الآفات الاجتماعية، سواء من طرف جهاز الشرطة أو من طرفّ المؤسسات الجمعوية، فالجانب التحسيسي أصبح له وزنٌ ثقيل بإجماع العديد من الدراســات والبحوث التي أجريت في هذا الشأن ويوصل، عادة، إلى النّتائج المرجوة، بدليل ما يحققه العمل الجمعوي.
- يعمل الشرطي في أحيان كثيرة لأجل الحيلولة دون الوقوع في نتائج وخيمة، فقط من خلال التّركيز على هذا الجانب المهم.
- من جهته، جهاز الشرطة، قد عمل بشكل مكثف على خلق قنوات التواصل بينه وبين المجتمع المدني بشكل عام، مماّ أدى به إلى كسب رهان كبير وهو استرجاع

القليل من عنصر الثّقة بينه وبين المواطن، مما أدى به إلى الحصول على نتائج إيجابية بشكل أوسع من ذي قبل في احتواء الجريمة ومختلف التجاوزات القانونية.

- رغم التحسّن البارز للعيان حول علاقةّ الشرطة بالمواطن، والتي جسدتها في صور عديدة إيجابية على شكلّ الشرطة الجوارية، إلاّ أنّه لا زال أمام هذا الجهاز شوط كبير لقطعه فيما يتعلق بتعزيز روابط الثقة بينه و بين أفراد المجتمع ّ، بخاصة الفئة التي هي ضحية الإنزلاقات الاجتماعية منه. وهذا ما لمسناه من خلال المقابلات الّتي أجريناها مع الجانب الجمعوي، حيث اتضحّ أن العديد من الناس لا زالوا ينفرون من الاحتكاك بكل ما يمثل جهازا أمنيا. فالعمل المشترك بين الشرطة والجمعيات، وإن كان قد خدم بشكل ملحوظ جهاز الشرطة، إلا أنّه لم يخدم بالشكل التام الجمعيات الناشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية، بسبب عدم السيطرة كليا على عامل الثقة بعد.

التعقيب على الدراسة:

تمثل هذه الدراسة مرجعا هاما حيث حوت العديد من المعلومات عن جهاز الشرطة المجتمعية مما ساعدنا في التعمق أكثر في الموضوع محل الدراسة.

الدراسة الخامسة:[1]

دراسة الباحث **هيكل بن محفوظ**، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة في خلال السنة2013، الجامعة التونسية، سنة2013

طرح الباحث الإشكال الآتي:

كيف تطور القطاع الأمني التونسي أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة وتعطّل المسار الانتقالي ومؤسسات الدولة وما افرزه ذلك من أزمةّ سياسية حادة من جهة أخرى؟

من خلال هذه الدراسة النظرية التحليلية توصل الباحث إلى جملة من النتائج منها:

- أن إصلاح المؤسسة الأمنية جزء لا يتجزأ من الإصلاح الدستوري والسياسي في البلاد. فوضع دستور جديد من شأنه أن يضفي شرعية جديدة على المؤسسة الأمنية التي عليها أن تتحول إلى مؤسسة ديمقراطية تخضع لرقابةٍ من نفس النوع؛ وهو تحدٍ صعب

[1]_هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة في خلال السنة2013، الجامعة التونسية، 2013

في حد ذاته لأنه يفترض أن يصبح الأمن جزءاً من المعادلة الديمقراطية، وهو أمر قد يستغرق بعض الوقت ريثما تتعلّم المؤسسة الأمنية الممارسة الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن المواطنين والأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني، وينأى من خلاله السياسيون عن توظيف المؤسسة الأمنية في كل ما هو سياسي؛ وتترسخ من خلاله أيضاً قدرة السلطة الحاكمة على وضع الإصلاحات الضرورية وقيادتها.

- تخلي مشروع الدستور عن ضمان الحقوق الأساسية لأفراد القوات المسلحة، وهو ما يخالف روح الدستور والمعايير الدولية، لأنه أساساً إحدى متطلبات العلاقات المدنية العسكرية التي تقوم على ضمان حقوق وواجبات العاملين بالقطاع لضمان مشروعية مهامه، وتوفير الظروف الملائمة لممارستها. فمن تبنى فكرة "أمن مواطن أو وطني" عليه أن يقبل كذلك بفكرة "المواطن بزي". ولهذا، لا بد أن يقر الدستور بحد أدنى من الضمانات والحقوق للعسكريين والأمنيين، كأن تلتزم الدولة بمنح الضمانات الأساسية لأفراد القوات المسلحة في إطار الدستور، وأن تضمن سلامتهم البدنية بشكل كامل.

التعقيب على الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول جهاز الأمن، وتطوره في تونس وهي دولة جارة وهذا ما دفعنا إلى ضرورة العمل على تحديد مراحل تطور الجهاز الأمني في الجزائر.

2-7 دراسات سابقة عن الأمن:

الدراسة الأولى: [1]

دراسة الباحث **واثق جعفر كريم**، المعنونة بـ: تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي_دراسة تحليلية، (مقال)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج28، ع10، سنة 2020.

طرح الباحث الإشكال الآتي:

1-ما هو دور تنمية رأس المال البشري في تعزيز الأمن الاجتماعي؟

وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية بالاعتماد على الدراسة النظرية التحليلية ، وهي:

[1]_واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي_دراسة تحليلية، (مقال)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج28، ع10، 2020

- إن تنمية رأس المال البشري من أفضل القطاعات التي تحاول الدولة النهوض بها لما له من أهمية ودور في تقديم الخدمات العامة والأمنية خاصة وهو الجانب الذي لا ينضب وبهذا فان قدرة المجتمع وأمنه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ثقافة أفراده.
- يلعب التعليم دورا أساسيا في تنمية رأس المال البشري عن طريق غرس القيم الاجتماعية الايجابية في المجتمع وخلق جيل أكثر تعليماً وإدراكا ووعياً لحاجات المجتمع وتلبية تلك الحاجات على أكمل وجه.
- يعد المسجد من أهم المؤسسات في المجتمع لكونه مركزا لتوجيه الأفراد وإرشادهم وجعلهم قادرين على ترسيخ القيم الأخلاقية، ونبذ العنف والتطرف والحث على التعاون والانسجام بين أفراد المجتمع وهذا ماينعكس إيجابا على الأمن في المجتمع.
- أن الاندماج الاجتماعي والعيش المشترك من أبرز العوامل التي يرتكز عليها الأمن الاجتماعي، الذي يؤدي إلى استقرار النظام العام في المجتمع إذ يجعل إفراده أكثر انسجاما وتوافقا بين كافة أطيافه.
- هناك تناسب طردي بين الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار؛ ذلك أن عدم الاستقرار أو التوترات السياسية تؤدي إلى فوضى وعدم الاستقرار بشكل عام مما يسبب بتوقف عجلة النمو والتطور في القطاعات الحيوية في المجتمع منها الأمنية والصحية والتربوية والصناعية ..... الخ.
- أن الاندماج الاجتماعي والعيش المشترك من أبرز العوامل التي يترتب عليها الأمن الاجتماعي واستقرار النظام في المجتمع إذ يجعل أفراده أكثر انسجاما وتوافقا ين كافة أطياف المجتمع.

التعقيب على الدراسة:

هذه الدراسة عن الأمن الاجتماعي، والذي يعد أحد متغيرات دراستنا، وسمحت لنا بقراءة هذا المتغير والتعمق فيه.

الدراسة الثانية:[1]

[1] _نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف، (مقال)، جامعة الجزائر03، دت

دراسة الباحثة **نعيمة خطير**، الموسومة بعنوان الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف، (مقال)، جامعة الجزائر 03، دت.

طرحت الباحثة الإشكال الآتي:

إلى أي مدى يمكن التحكم في حدود مفهوم الأمن بأبعاده، طبيعته، أشكاله وطرق بنائه وتكريسه ؟

وتوصلت للنتائج الآتية:

- إن البحث في موضوع الأمن، وبالأخص في مفهومه، وبالتالي في أطره الفكرية، عُدّ عملا صعبا نظرا لتنامي النقاشات النظرية بالأساس من جهة واختلافها من جهة أخرى. ومع ذلك فإن هذه النقاشات وعلى تعددها واختلافها، قد أسهمت بشكل كبير في تطور البحث في حقل الدراسات الأمنية، بخاصة من خلال التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن.
- إن الجانب الأمني كان دائما هو الجانب الأصعب في حياة الأمم و الشعوب، بل هو حجر الزاوية لبقاء الأنظمة القائمة واستمراريتها.
- يمكن تكريس الأمن بكل أنواعه وأشكاله من خلال عمل كل الشرائح الاجتماعية.

التعقيب على الدراسة:

هذه الدراسة دراسة نظرية عن الأمن وساعدتنا في معرفة الأمن ومدلوله وأشكاله وأنواعه، وهذا وجه الاستفادة منها.

الدراسة الثالثة: [1]

دراسة الباحثة **خولة محي الدين يوسف**، المعنونة بـ الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، (مقال)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج28، ع02، سنة 2012.

طرحت الباحثة الإشكال الآتي:

ما الأمن الإنساني؟ وهل هو مفهوم جديد على القانون الدولي؟

وتوصلت من خلال هذه الدراسة النظرية التحليلية إلى:

[1] _خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، (مقال)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج28، ع02، 2012

- إن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب العمل على ثلاثة مستويات مختلفة، فعلى المستوى المحلي لا بد من التوفيق بين الأمن على مستوى الدولة والأمن الإنساني وإبراز دور المجتمع المدني في العمل على هذا المستوى، وعلى المستوى الإقليمي، ولا بد من التنسيق والتعاون في حل القضايا التي تتطلب العمل على هذا المستوى كما في حالة التصدي لقضايا اللاجئين والمشكلات الناجمة عنها.
- مفهوم الأمن الإنساني يكرس ويطور ويحقق الانسجام بين مفاهيم عدة موجودة في القانون الدولي، فهو يكرس مركز الفرد في القانون الدولي ويتناسب مع العديد من القواعد العرفية والاتفاقية التي تعالج وضعه، سواء كفرد أو كمجموعة أفراد، كما أنه يطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي ويكسبه أبعاداً جديدةً، ومن شأنه التوفيق بين السعي لتحقيق الأمن الجماعي الدولي وحماية حقوق الإنسان بحشد الجهود لجعل ضمان أمن الإنسان وسلامته هي غاية العمل الدولي، لكنه من جهةٍ أخرى من الممكن أن يكون محلاً للجدل في سياق المسائل المرتبطة بالسيادة وحدودها والتدخل الدولي الإنساني.
- لكي يصبح الأمن الإنساني مبرراً جيداً لممارسة هذا التدخل بحجة عدم قدرة دولة ما على ضمانه لمواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك، يأتي دور طرف دولي ما، كأن يكون منظمة دولية أو دولة أو مجموعة دول، لتأخذ المبادرة لتحقيقه، وهو ما يؤكد ضرورة وضع ضوابط قانونية لمثل هذا السلوك الذي من المحتمل تطوره وترسيخه على الصعيد الدولي، كما هو الحال في التدخل الدولي الذي يمارس لحماية حقوق الإنسان.

التعقيب على الدراسة:

الأمن الإنساني أحد أنواع الأمن وهو ما تشترك فيه هذه الدراسة مع دراستنا، وقد ساعدتنا هذه الدراسة في تحديد مفهوم الأمن وأحد أنواعه(الأمن الإنساني).

الدراسة الرابعة:[1]

دراسة الباحث **مرغني حيزوم بدر الدين،** المعنونة بـ: حفظ الأمن الجماعي: من خلال ميثاق الأمم المتحدة، (ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009

طرح الباحث جملة من الإشكالات الآتية :

1-إذا كان واضعو ميثاق الأمم المتحدة قد حرصوا أثناء صياغتهم لبنوده أن يتجنبوا المثالب والثغرات التي شابت عهد عصبة الأمم، وذلك بأن يصدر الميثاق شاملا قدر الإمكان لجميع الأحكام المتعلقة بنظام الأمن الجماعي، فما هي الأسس والدعائم التي اعتمدها واضعو الميثاق من أجل تحقيق الهدف الأسمى للمنظمة وهو حفظ الأمن الجماعي الدولي ؟

2-وما هي مجمل الآليات، والأجهزة، والمؤسسات التي استحدثها الميثاق في سبيل تحقيق هذا الهدف ؟

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة النتائج الآتية:

- غياب تعريف شامل ومحدد لمفهوم الأمن، سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو من خلال تصدي الفقه الدولي لهذا الأمر، ولعل ذلك راجع إلى التطور الحاصل في هذا المفهوم وعدم استقرار عناصره، أو للتداخل بين مفهوم الأمن وبعض المفاهيم الأخرى المشابهة.
- قام الميثاق مفهوم الأمن الجماعي على فكرة بسيطة قوامها أن أمن الجزء؛ أي أمن الدولة، يرتبط بأمن الكل أي أمن المجتمع الدولي، ففي حال تعرضت دولة في التنظيم الدولي لتهديد أو وقع عليها عدوان، فإن دفع هذا التهديد أو ردع العدوان يصبح مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء متضامنين، ويمارس من خلال مؤسسات وهيئات معنية بهذا الأمر.
- أن الميثاق يهدف أساسا إلى المحافظة على الأوضاع القائمة لحظة ميلاد المنظمة، حيث ورد نص على ذلك بطريقة روتينية منتظمة في جل أجزاء الميثاق التي حرّمت استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، واستثنت من ذلك مجموعة من

[1] _مرغني حيزوم بدر الدين، حفظ الأمن الجماعي:من خلال ميثاق الأمم المتحدة، (ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009

الحالات التي أجاز الميثاق بموجبها استخدام القوة من أجل تحقيق الصالح العام الدولي، أو لدرأ الظلم والعدوان عن الدولة المعتدى عليها.

- تعزيز الثقة بين دول العالم – بخاصة دول العالم الثالث – والمنظمة الأممية بحيث تصبح هذه الأخيرة فعلا مركزا لتنسيق أعمال المجتمع الدولي، وليست مركزا لتنسيق أعمال الدول الكبرى، ولا يتحقق ذلك إلا بتعزيز الثقة بين الأمم المتحدة وبين هذه الدول، من خلال القضاء على روح المركزية الغربية.

التعقيب على الدراسة: هذه الدراسة عن الأمن الاجتماعي أحد أهم أنواع الأمن وأسس تطبيقه، وقد ساعدتنا في تعريف وتحديد مدلول الأمن.

الدراسة الخامسة:[1]

دراسة الباحثة **أمينة دير**، الموسومة بعنوان أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا–دراسة حالة دول القرن الإفريقي، (ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014/2013

طرحت الباحثة الإشكال الآتي:

إلى أي مدى أثرت التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا ؟

طرحت الباحثة التساؤلات الآتية:

1–كيف أسهمت التهديدات البيئية كمصادر تهديد مضاعفة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع الحقل المعرفي للدراسات الأمنية؟

2–ما هي مظاهر تأثير التهديدات البيئية على مختلف أبعاد الأمن الإنساني في أفريقيا؟

3–ما هي الإستراتيجيات التي إعتمدتها أفريقيا و دول القرن الإفريقي في مواجهة التهديدات البيئية؟

4–ما هي التحديات التي تعرقل دول القرن الأفريقي في إعتماد إستراتيجيات بيئية تسهم في إرساء مضامين الأمن الإنساني؟

كما طرحت الفرضيات الآتية:

[1] _أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا–دراسة حالة دول القرن الإفريقي، (ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013

1_كلما ازدادت شدة تأثير التهديدات البيئية على أفريقيا كلما تدهور الوضع الإنساني في المنطقة.

2 ــ كلما نسقت الدول الأفريقية جهودها لمواجهة التهديدات البيئية، كلما زادت فرص نجاحها في تحقيق الأمن الإنساني و مبادئ التنمية المستدامة.

3 ــ كلما اعتمدت دول القرن الأفريقي على إستراتيجيات بيئية قائمة على أساس الحوار ومبادئ التنمية المستدامة، كلما تمكنت من النجاح في مواجهة التهديدات البيئية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تعاني القارة الأفريقية من مختلف أشكال التهديدات البيئة التي تمس كل بعد من أبعاد النظام الإيكولوجي، فمن جانب التهديدات المتعلقة بتغير المناخ و الغلاف الجوي تعد القارة الأفريقية من أكبر المتضررين من أثار تغير المناخ من احتباس حراري و ارتفاع دراجات الحرارة، على الرغم من أن القارة الأفريقية لا تسهم إلاّ بـ 3,8 %من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هذا من جهة، من جهة ثانية، تعترف الدول الصناعية الكبرى بالمسؤولية التاريخية لتغير المناخ وتسعى من جهتها على تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة و لكن لا يوجد تنفيذ فعلي على أرض الواقع مما زاد من تأزم قضية تغير المناخ العالمي.
- تعد الأخطار الناجمة عن التهديدات البيئة بمثابة تحديات عالمية في أسبابها و في حلولها على حد سواء، وهي أيضا تحديات شاملة من حيث أن معظم النشاطات الإنسانية تسهم في بلورتها، في المقابل يتأثر البشر بتبعات تأثير هذه التهديدات. وتعد القارة الأفريقية أكبر متضررٍ من تداعيات هذه التهديدات وتدفع ضريبة تقدم الدول الصناعية الكبرى.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة تأثر قطاعات حساسة اتجاه تغير المناخ بخاصة في القطاع الزراعي والسياحي. حيث تعاني القارة الأفريقية من نضوب موارد إستراتيجية هامة كالموارد المائية مما ينبئ بإجهاد مائي مستقبلي، فمن المتوقع أن يتعرض ما بين 75إلى 250مليون شخص لارتفاع في الإجهاد المائي الناشئ عن تغير المناخ، مما سيتسبب في نشوب نزاعات مستقبلية حول موارد المياه.

- تأثر الأمن الغذائي في أفريقيا بتبعات التدهور البيئي وتغير المناخ، ومعاناة الملايين من الأفارقة من إنتشار المجاعة وسوء التغذية، حيث من المتوقع أن تصبح الأراضي الزراعية الإفريقية من هنا إلى سنة 2025غير قادرة على توفير المواد الغذائية إلا لحوالي 25%من السكان الأفارقة. وقد بلغ عدد العاجزين عن تلبية إحتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة مابين 2011و 2013حوالي 233مليون شخص و أكثر من 3,5مليون نسمة في شمال أفريقيا.
- تأثر الأمن الصحي في أفريقيا بإنعكاسات التهديدات البيئية من خلال تفشي الأمراض الوبائية المرتبطة ارتباطا وثيقا بظواهر تغير المناخ من جفاف والاضطرابات المتطرفة في أحوال الطقس، مما ينبئ بظهور أزمات إنسانية تهدد الأمن الإنساني في المنطقة. حيث رصد عام2012حوالي 80%من حالات الإصابة بالملاريا عالميا في أفريقيا أي حوالي 219مليون شخص، و 90%من حالات الوفيات في أفريقيا.
- ارتباط ندرة المصادر و نضوب الموارد الطبيعية بما يسمى "بحروب المستقبل" و التي بدأت تتداعى أسبابها في أفريقيا بسبب الصراعات السياسية ما بين الدول الأفريقية حول مصادر إستراتيجية متخطية الحدود القومية بخاصة الموارد المائية، وهو ما يثبت حقيقةً أن واقع التهديدات البيئية تتخطى آثارها القطاع الأمني والسياسي.

التعقيب على الدراسة:

هذه الدراسة حول الأمن وتحقيقه في الدول الإفريقية ككل، التي من بينها الجزائر. ومنه فهي دراسة مهمة جدا لدراستنا الحالية.

7 ــ 3دراسات عن الشرطة المجتمعية والأمن:

الدراسة الأولى[1]:

دراسة الباحثة **أسماء جابر علي مهران**، التحولات المجتمعية نحو الشراكة المجتمعية مقاربة الشرطة المجتمعية: دراسة ميدانية لتداعيات ثورة30يونيو، مجلة كلية الأداب جامعة القاهرة، مج80،ع03، 2020.

[1]_أسماء جابر علي مهران، التحولات المجتمعية نحو الشراكة المجتمعية مقاربة الشرطة المجتمعية: دراسة ميدانية لتداعيات ثورة30يونيو، مجلة كلية الأداب جامعة القاهرة، مج80،ع03، 2020

طرحت الباحثة الإشكال الآتي:

ما هي أهداف الشرطة المجتمعية وما هي مساعي تطبيقها؟

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أن اهتمام الأجهزة الأمنية بالبعد الاجتماعي والإنساني في تقديم خدماتها وتغيير النسيج الاجتماعي وزيادة الاضطرابات الاجتماعية وحل المشاكل الاجتماعية وتزايد مشكلة الجريمة وتنوع أسبابها ووسائل تنفيذها، والتكلفة الباهضة لمواجهة الجريمة ومكافحتها، هي من العوامل المؤدية إلى تحقيق الشرطة المجتمعية.
- حول الوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المبحوثين من أفراد المجتمع وضباط الشرطة . فجاءت الوظائف مرتبطة بالخدمات الاجتماعية والنفسية للأسر التي يعاني أفرادها من مظاهر الإجرام أو الانحراف.
- معوقات الشرطة المجتمعية الخاصة بين أفراد المجتمع، وهي مرتبة كالأتي: بداية بضعف التواصل مع الجمهور، ونقص الوعي الأمني، واحجام كبير من أفراد المجتمع عن التعاون مع الجهاز الأمني.

التعقيب على الدراسة:

هذه الدراسة مهمة في موضوعنا حيث ساعدتنا في التعرف على أهمية الشرطة المجتمعية وضرورة تطبيقها وكذا المعيقات التي تحول دون تجسيدها في مكافحة الجريمة.

الدراسة الثانية[1]:

دراسة الباحث **منير العمري**، الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، (مقال)، مجلة أفاق علمية، مج12، ع04، 2020.

طرح الباحث الإشكال الآتي:

كيف يمكن تفسير طبيعة العلاقة بين الأمن المجتمعي والقطاعات الأمنية الأخرى التي طُرحت في إطار إسهامات مدرسة **كوبنهاجن** للدراسات الأمنية ؟

وصاغ الفرضيات الآتية:

[1]_منير العمري، الامن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، (مقال)، مجلة أفاق علمية، مج12، ع04، 2020

1ــ إن الأمن المجتمعي يتأثر بصفة مباشرة بالقطاعات الأمنية الأخرى.
2 ــإن الأمن المجتمعي يؤثر بشكل مباشر على القطاعات الأمنية الأخرى.

وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى أن:

الأمن المجتمعي جاء لتفسير طبيعة المعضلات التي كانت تُعبّر عن تصادم مجتمعي بين المجموعات المجتمعية فيما بينها أو تجاه الدولة، والتي تعود إلى حرص أي جماعة مجتمعة في حماية استمرارية أنماطها الثقافية، وللغوية، والدينية والعرقية. كما يظهر أن للأمن المجتمعي علاقة تأثير وتأثّر بين مختلف القطاعات الأمنية الأخرى: السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والبيئية، فأي معضلة أمنية، في هذه القطاعات، قد تكون لها انعكاسات على الأمن المجتمعي. وبالمقابل، فأن المعضلة الأمنية المجتمعية، هي الأخرى، قد تؤثر أيضا على باقي هذه القطاعات، وهو ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا الجانب نظرا لخطورة الآثار التي تفرزها المعضلات الأمنية المجتمعية على الفرد والمجتمع والدولة.

التعقيب على الدراسة:

تعد هذه الدراسة دراسة مهمّة عن الأمن المجتمعيّ الذي يمثل محور دراستنا.

الفصل الثالث :

تحليل نظري لسوسيولوجية الشرطة الجوارية

أولا: الشرطة:

1_ماهية العمل الشرطي.

2_أنواع الشرطة.

ثانيا: الشرطة الجوارية:

1_ نشأة الشرطة الجوارية

2_دور الشرطة الجوارية في مكافحة الجريمة.

3_ التنظيم الإداري للشرطة الجوارية ومهامها.

4_ الفرق بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية.

5_خصائص الشرطة الجوارية.

6_نموذج الشرطة الجوارية في الجزائر.

أولا: الشرطة:

1_ماهية العمل الشرطي :

"ينصرف مدلول العمل الشرطي الى مجال إدارة الأمنية أي توفير نظام بمدلولاته الثلاث: الأمن ، السكينة ، السلام من خلال قرارات تنظيمية وإستخدام القوة العمومية وفرض بعض القيود على حريات فردية حفاظا على المصالح العامة للمجتمع ."[1]

"فأفراد الشرطة هم من يوفرون الأمن الإجتماعي، وتقتضي مهماتهم الرئيسية في حماية الناس والممتلكات من خلال المساعدات العامة، وتنفيذ القانون، ومكافحة الجريمة والوقاية منها، والحفاظ على النظام العام. فالعمل الشرطي جزء لا يتجزأ من سلسلة العدالة الإجتماعية التي تربط أمن الإجتماعي للدولة بتوفير العدالة الإجتماعية من خلال القيام بالأدوار الإجتماعية على نطاق واسع وشامل."[2]

"تشكل الشرطة عموما خط الدولة الأمامي لتوفير الأمن العام، مما يجعلها في معظم الأحيان أكثر قوةٍ تختص بتوفير الأمني صادفها الجمهور في حياته اليومية. تتمتع أفراد الشرطة بسلطات خاصة لأداء مهامها، مما يتيح – في ظل ظروف معينة ومحددة قانونيًا – لها مؤقتا الحد من ممارسة الحقوق الأساسية، وحرمان الناس من حريتهم، واستخدام القوة، بمافي ذلك القوة المميتة. وتؤثر الطريقة التي تمارس بها الشرطة عملها تأثيرا مباشرا على أمن الأفراد والمجتمعات على أساس يومي، وكذلك على الطابع الديمقراطي للدولة نفسها، نظرالسلطاتها الخاصة وقربها من السكان."[3]

فالدّول لكي تحفظ أمنها وتحافظ على كيانها وسيادتها أوجدت جهاز الشرطة كجهاز دفاع أمامي للتصدي لكل ما يهدد أمنها واستقرارها.

ويتعرض رجال الشرطة لعدة ضغوط تُأثر على نفسيتهم، ومن بين هذه الضغوط نذكر ما يلي:

---

[1]_سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983، ص138

[2]_معلومات أساسية عن إصلاح قطاع الأمن، الشرطة الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن، مركز جينيف للوقاية على الوقات المسلحة، دت، ص02

[3]_ المرجع نفسه،ص02

- **الإحباط المتكرر**:" الإحباط هو استجابة انفعالية يشعر بها الفرد حين توجد عقبات تمنعه من تحقيق أهدافه ويتعرض رجل الشرطة لكثير من المواقف المحبطة أثناء عمله الشرطي فقد يبذل جهدا فائقا للقبض على مجرم ثم يفاجأ بالإفراج عنه لعدم وجود أدلة كافية لإدانته ولوجود محامين استطاعوا تفنيد الأدلة الموجودة. ويشعر رجال الشرطة بالإحباط في حالة عدم تمكنهم من تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم. ويشعر رجال الشرطة بالإحباط حينما يجدون أن جهودهم في مكافحة الجريمة لم تؤدي إلى تدنّي معدلات الجريمة في المجتمع.
- **الراحة والإجازات:** "إن عمل رجل الشرطة ليس روتينيا بمعنى ليس لديه جدول ثابت بأيام وساعات العمل والإجازات؛ فهناك أيام يتضاعف فيها حجم العمل مثل: العطلات والأعياد. وتزداد أعباء رجال الشرطة في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية أو الصناعية. ويعمل رجل الشرطة في دوريات غير منتظمة وساعات غير طبيعية مما يجعل ساعات نومه وطعامه وحياته الاجتماعية والأسرية والوالدية تضطرب."[1]
- **التسلسل السلطوي:** إن تسلسل القيادة والسلطة أمر أساسي في مهنة رجل الشرطة إذ على الأفراد طاعة القادة والقادة يخضعون للرتب الأعلى وهكذا، ومن ثمّ، فإن التسلسل الهرمي التنظيمي في الشرطة أمر حتمي ولا فكاك منه، وهو من الأمور الضاغطة في عمل الشرطة لأن بعض القيادات قد يبالغون في الضغط على الرتب الأدنى خاصة المستجدين لتحقيق أكبر قدر من الانضباط مما قد يشجع روح التذمر والسخط وانخفاض الروح المعنوية لديهم."[2]
- **مواجهة الأخطار**: " يواجه رجال الشرطة كافة أنواع الخطر مثل:

1_الشغب والعنف.

[1]_عبد الخالق الزهراني، ضغوط العمل وأساليب مواجهتها وسمات الشخصية لدى ضباط الشرطة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج03، ع06، 2022، ص404

[2]_ المرجع نفسه، ص405

2_الإرهاب المسلح.

3_المجرمون الخطرون.

4_الحرائق.

5_الكوارث الطبيعية والصناعية (فيضانات_زلازل)

6_الظروف البيئية السيئة والمليئة بخطر الإصابة بالفيروسات والميكروبات"[1]

وهذه الضغوط التي يتعرض لها رجل الشرطة تؤثر على نفسيته وتعرّضه للخطر النفسي بفعل هذه الضغوط.

2_ أنواع الشرطة:

هناك عدة أنواع للشرطة ونذكر منها ما يلي:

2_1_ الشرطة القضائية: "لقد حدّد المشرّع الجزائري من خلال المواد 12 إلى27 من قانون الإجراءات الجزائية 16 تحت عنوان الضبط القضائي الدور المنوط بالشرطة القضائية المتمثل في البحث والتحري في الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة عنها و البحث عن مرتكبيها ما لم يبدأ بتحقيق قضائي؛ إذ في حالة افتتاح تحقيق، فان دور الضبطية القضائية ينحصر في تنفيذ تفويضات جهات التحقيق و تلبية طلباتها و يشمل الضبط القضائي– مثلما أشارت إليه المادة 11من قانون الإجراءات الجزائية– ضباط الشرطة القضائية، أعوان الضبط القضائي، الموظفون والأعوان المنوط بهم بعض مهام الضبط القضائي و يتولى وكيل الجمهورية تحت إشراف النائب العام إدارة الضبط القضائي."[2]

فالشرطة القضائية هي الشرطة التي تختص في الحكم والقيام بكل الإجراءات التي تخص الجرائم المقررة في قانون العقوبات حيث تعمل هذه الشرطة على التحري عنها والتحقيق فيها وجمع الأدلة حولها.

---

[1]_ عبد الخالق الزهراني، المرجع السابق، ص405

[2]_الأمر رقم 12 /12المؤرخ في 8شوال 1132الموافق لـ 23يوليو 2112يعدل و يتمم الأمر رقم 122/22المؤرخ في 17سفر1372الموافق ل 7يوليو 1122المتضمن قانون الإجراءات الجزائية . الجريدة الرسمية رقم 11الصادرة بتاريخ 23يوليو.

2_2_ الشرطة الإدارية:

"يعتبر بعض الفقهاء أن مدلول الضبط الإداري وفقا للمعيار المادي هو مجموع التدخلات الإدارية التي تجسد في شكل التنظيمات la reglementationو التي تهدف من جهة إلى وضع قيود أو حدود على حرية الأفراد لممارستهم لبعض النشاطات. ومن جهة أخرى، تهدف إلى حماية النظام العمومي. أما من الناحية الموضوعية فان الضبط أو البوليس الإداري يعنى به أعوان الشرطة ،les agens de la policeهذا و يقول Blaevoet في مفهوم الضبط الإداري: (إن الضبط نظام موضوعه تدارك أي إخلال محدق بالنظام العام، أو بوقفه إن كان قد وقع ...) كما يرى الدكتور عادل السعيد محمد أبو الخير بأن الضبط الإداري نظام قانوني يتميزب خصائص مميزة اذ يعتبر نشاطا وقائيا مخصص الهدف، ذو حدود و ضوابط ، تمارسه الإدارة باستخدام أعمال قانونية و مادية من أجل حفظ النظام العام"[1]

تقوم الشرطة الإدارية على الضبط الإداري وهو نظام يهدف إلى تدارك أي إخلال يحدق بالنظام العام أو يمكن الوقوع فيه.

ثانيا: الشرطة الجوارية:

1_ نشأة الشرطة الجوارية:

مرّت نشأة الشرطة الجوارية في المجتمع الجزائري بعدّة مراحل، كانت كالأتي:

1_1_الشرطة الجوارية في مرحلة ما قبل الاستعمار:

"لا شك أن التأريخ لنشأة وتطور الشرطة الجزائرية، يمكن إسناده إلى عهد الدولة الرستمية ( )663-332 التي شهدت أول نموذج للشرطة الوطنية خلال القرون الوسطى بمدينة تيهرت، والتي ارتبطت سوسيولوجياً بالظاهرة الدينية التي تقوم على الاستقامة والنزاهة والصرامة، وصد المنتهكين لحرمات الشرع الإسلامي الحنيف"[2]

فالتأريخ الأول للشرطة ظهر مع الدولة الرستمية خلال القرون الوسطى، مع ارتباط هذه الشرطة بالدين والشعائر الدينية.

---

[1]_عادل السعيد محمد أبو الخير .البوليس الإداري.دار الفكر الجامعي ، مصر،2008، ص77

[2]_بوعلي بديعة، تقويم تكوين أعوان الأمن النظام العمومي ."مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري (قسنطينة، 2007، ص ص11، 12

"في عهد الدولة الحمادية نالت الشرطة مكانة مرموقة في هرم النظام الإداري للدولة، حيث توسعت مهامها إلى حراسة الأسواق، والأحياء، وشوارع المدن، وأبواب العاصمة وتأمين الطرقات الموصلة إليها، ومراقبة الموانئ، والسهر على راحة التجار والمسافرين الأجانب، والسهر على حماية أرواحهم ومتاعهم داخل الفنادق التي يحلون بها كما كانوا ينظمون دورياتهم الاستطلاعية ليلا مصحوبين بأسراب الكلاب لتحديد أماكن المتسكعين والمتسللين المشبوهين عقب الإعلان عن توقيف التجول بواسطة البراح، نتيجة إلى كل هذه المهام والتدابير الوقائية، المتخذة في سبيل حفظ النظام العام، والمداومة على استقراره، واستتباب الأمن وإحلال السلم بين أفراد الرعية"[1]

وبعد الدولة الرستمية ظهرت الشرطة في الدولة الحمادية، حيث كانت مهام الشرطة حراسة الأسواق، والأحياء والشوارع والعاصمة.

"لا شك أن إنشاء ظاهرة اللصوصية التي أدت إلى تهديد الأمن داخل المجتمع الزياني لم تكن سوى إفرازا للأزمات التي تمر بها، وانعكاسا للتمايز الاجتماعي الذي تمخض عنه بروز تناقضات اجتماعية، وقطاعات غير قادرة على تحصيل عيشها عاجزة عن عملية الاندماج في عملية الإنتاج، ومن أجل ذلك لجأ سلاطين بن زيان إلى تشييد الأسوار والأبراج والقلاع ضمانا لحماية متكافئة للمدن والضواحي، كما عمدوا إلى الشرطة في الأمن حيث قامت بدور كبير في تضييق الأحكام الصادرة عن القاضي وصاحب المظالم، كما جعلوا للأسواق شرطة خاصة بها ينفذ صاحبها أحكام المحتسب في عين المكان لأن الحياة اليومية وأسعار الأسواق وما يتعلق بها من غش وأخطار لا تحتمل التأجيل"[2]

بعد أن أصبح أمن الدولة الزيانية مهدد مع ظهور اللصوص أصبحت من الضروريات إيجاد جهاز الشرطة.

"وبالمجمل، لم يقتصر دور الشرطة في مجال حفظ النظام العام، وتوفير الأمن للمواطنين، وانما تعداه إلى تشكيل شرطة خاصة، موزعة على مختلف شوارع وأحياء المدن، حيث كان يسمى أفرادها بالشواش، وقد كان سلاحهم العصي يستخدمونها متى استدعت

[1]_ بوعلي بديعة، المرجع نفسه، ص13/12

[2]_خالد بلعربي، دور الشرطة في استتباب الأمن بالمغرب الأوسط: العهد الزياني نموذجا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ". (الجزائر). المجلد 3.العدد 16، 2009،ص ص 40، 42

الحاجة إلى تأديب المنحرفين وتصويب سلوكيات المخطئين والمجنحين في حق الآخرين أو المخلين بضوابط النظام العام"[1]

فدور الشرطة في مجال حفظ الأمن في الدولة الزيانية يتمثل في التوزع على مختلف الشوارع والمدن والأحياء وتأديب المنحرفين.

"أما في عهد الدولة العثمانية فتتفق أغلب المصادر التاريخية أن الجزائر عرفت انتشارا للأمن والاستقرار تجسّد من خلال قلة الأعمال الإجرامية وشعور المواطنين بالطمأنينة والتي يظهر أنها كانت نتيجة طبيعية للسياسة التي انتهجها الحكام والمشرفون على الأجهزة الأمنية في هذا المجال، خاصة فيما يخص نظام العقوبات، والتنظيم المحكم الذي عرفته الشرطة الحضرية التي أوكلت لها عملية الإشراف على عدد كبير من الموظفين، مما أدى إلى تداخل في الصلاحيات، وربما كانت غاية ذلك مضاعفة الأجهزة الأمنية"[2]

"الواقع أن الحديث عن جهاز الشرطة المكلف بحفظ النظام والأمن في مدينة الجزائر يقودنا إلى التأكيد على حقيقة مفادها أن حكام الجزائر آنذاك تأثروا بنظام الشرطة الذي استحدثه العثمانيون، ويبرز ذلك من خلال إنشاء عدد من الوظائف، من أهمها وظيفة "صوباتشي" التي منحت صاحبها مهمة الإشراف على شرطة المدينة نهارا ويعاضده في ذلك عدد من المساعدين أما حراسة المدينة، ليلا فألقيت على عاتق موظف يدعى "عسس باشي"، ويتقاضى مقابل ذلك مقدارا ماليا عبارة عن ضريبة يدفعها أصحاب الدكاكين أطلق عليهم اسم "عسسة"[3]

ومنه، فجهاز الشرطة قبل الاستعمار كان في الدولة الرستمية والدولة الزيانية والدولة العثمانية، وكان هدفه جهاز الشرطة، حماية المدن الجزائرية وحفظ الأمن فيها ومحاربة اللصوص والمجرمين.

---

[1]_بوعلي بديعة، مرجع سبق ذكره،ص15

[2]_محمد بوشنافي، النظام والأمن في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية، مجلة الحوار المتوسطي :(الجزائر). العدد 2.مارس، 2010،ص 94/93

[3]_ المرجع نفسه،ص 96

1_2_ الشرطة الجوارية في العهد الاستعماري:

"كان الكثير من ضباط الشرطة الذين جندتهم فرنسا، وجدوا أنفسهم بعيدين عن أوروبا، حيث تراعي بعض القوانين الإنسانية في مجال التعامل مع الناس، هؤلاء الضباط ما لبثوا أن تحرروا من كل وازع أخلاقي ما داموا يحاربون متوحشين غير متحضرين فانساقوا مع ميولهم الإجرامية انسياقا تاما وانقادوا للعنف، وصاروا يطبقونه لينفسوا عما يختلج في نفوسهم من عُقَد، وصار القتل مهنة كغيره من المهن الأخرى، أضحوا بذلك عرضة لهيمنة عقدهم الدفينة المليئة بالقسوة لينفسوا عن مكبوتاتهم، وليعوضوا شيئا مما فقدوه من احترام"[1]

الشرطة في العهد الاستعماري كانوا شرطة فرنسيين، مارسوا العنف والميول الإجرامية على المجتمع الجزائري لينفسوا عن مكبوتاتهم، وبعدهم عن فرنسا وعن مناصبهم في الشرطة في فرنسا.

"وهنا نذكر بعض الممارسات التي تميزت بها الشرطة في منطقة قسنطينة، أيام تواجد موريس بابون ومنها حادثة انتقام عناصر الشرطة في مخابر التعذيب في ضيعة "أمزيان" من 21 جزائري كانوا متهمين لاغتيال رجال شرطة، وقع هذا الانتقام والتعدي على القوانين، والأعراف رغم أن هؤلاء الجزائريين كانوا محاكمين ويعاقبون قانونيا، لكن الواضح أن الشرطة تطبق قانونا خاصا بها موازيا لقانون المحاكم"[2]

"يصف **فرانز فانون** في هذا الإطار وحشية التعذيب الذي تعرض له الأفراد حيث وجد الأطباء العسكريون وأطباء الأمراض العقلية أن في قاعات الشرطة مجالا كبيرا للتجريب فإذا كانت مادة البانتوتال تزيل، لدى المصابين بأمراض العصاب، الحواجز التي تحول دون خروج الصراع النفسي إلى النور، فلا بد أن تستطيع هذه المادة أن تحطم لدى الوطنيين الجزائريين الحاجز السياسي وأن تسهل حمل السجين على الإدلاء باعترافات، دونما حاجة

[1]_علي سموك،إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية: منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2006،الجزائر، ص160/159

[2]_أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954_1960م، دار التنوير للنشر والتوزيع،الجزائر، 2008،ص199

إلى استعمال الكهرباء (إن التقاليد الطبية تريد تفادي الألم)، ذلك هو الشكل الطبي من أشكال الحرب المخربة"[1]

فقد أخرج أفراد الشرطة الفرنسية مكبوتاتهم وأمراضهم النفسية، على أفراد المجتمع الجزائري، حيث" أضحى رهان استخدام التعذيب ضرورة حتمية واستراتيجية متبعة من طرف أجهزة الأمن الفرنسية، ومنها الشرطة الجندرمة التي تكفلت بمهمة ملاحقة الوطنيين الجزائريين والزج بهم في السجون والمعتقلات وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب وأضحى أداة حرب مؤسساتية قائمة بذاتها، تتلقى الدعم المادي والبشري والمعنوي من طرف الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر"[2]

ونظراً لهذا التعذيب والعنف الذي يظهره الفرنسيون في المجتمع الجزائري، فقد أظهر الثوار الجزائريين، ردات فعلهم "كتعبير عن الرفض للنسق الاستعماري لم يغفل قادة الثورة تنظيم قطاع الشرطة وأدى ذلك من أنّهم أوجدوا عدّة تنظيمات ومصالح للشرطة الثورية وفروعها، اختلف انتشارها والاهتمام بها من ولاية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى. وتذكر الوثائق والمستندات المتوفرة عن الموضوع، المصالح الآتية:

-الشرطة الإستعلاماتية للثورة.

-شرطة المجالس الشعبية أو ما يعرف بشرطة اللجان الخماسية.

-الشرطة السرية"[3]

وعليه فالشرطة في العهد الاستعماري كانت شرطة فرنسية متعسّفة/ظالمة، تستعمل العنف مع الجزائريين، والشرطة الثورية التي هدفها الدفاع عن الجزائريين.

1_3_ الشرطة في الجزائر بعد الاستقلال:

"بعد الرحيل الجماعي لجميع موظفي الشرطة الفرنسية، الذين كانوا يكوّنون الأغلبية الساحقة المكونة للشرطة آنذاك، بدأت تظهر أول نواة للشرطة الجزائرية، تدعمت عناصرها

---

[1] _فانز فانون،2616.(معذبو الأرض)، ترجمة:سامي الدروبي وجمال الأتاسي:المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2010، ص318

[2] _غربي الغاني، التعذيب خلال الثورة التحريرية دراسة في الممارسات والمؤسسات ."مجلة الحقوق والعلوم السياسية (العدد الأول، الجزائر،2008،ص203

[3] _شوقي عبد الكريم،الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية"، مجلة الحوار المتوسطي)الجزائر)، المجلد 16.العدد 3.، 2019، ص15

من إطارات قادمة من تونس والمغرب، كان عددها لا يتجاوز المائة، كما التحقت بهم مجموعة أخرى من الشبان برتبة محافظ شرطة عددهم 36 بعثت بهم جبهة التحرير الوطني لأكاديمية الشرطة بالقاهرة خلال السنتين الأخيرتين للثورة التحريرية"[1]

وقد مرت نشأة الشرطة الجزائرية بعد الاستقلال بمراحل هي:

المرحلة الأولى: "تأسست المديرية العامة للأمن الوطني في 22 جويلية 1622 تحت قيادة مجاد محمد، حيث شهدت الفترة 1622إلى غاية 1623 واقعا ميدانيا صعبا نتيجة النقص الكبير في التعداد البشري خاصة المؤهل منه، حيث اضطر جهاز الأمن الوطني إلى توظيف أفراد من صفوف المجاهدين، وعناصر شبابية جزائرية متعطشة لخدمة الوطن، فتلقوا دورات تدريبية سريعة مستعجلة لا تتجاوز مدتها ثمانية (63)أيام، مع التركيز على الجانب البدني وكيفية استعمال الأسلحة، ليتم بعدها توزيعها على مختلف محافظات الشرطة في سائر أرجاء الوطن، وشكلوا بذلك النواة الأولى للشرطة الجزائرية"[2]

" وفي هذا الصدد تم تدشين العديد من مدارس الشرطة كمدرسة حسين داي لتكوين الإطارات سنة 1622ومدرستي قسنطينة وتلمسان سنة 1623وكذلك مدرسة سيدي بلعباس في سنة ،1624 ، وكانت المديرية العامة للأمن الوطني آنذاك تابعة لوزارة الداخلية متخذة مقرها بقصر الحكومة، ومن أبرز المهام التي كانت منوطة بها نذكر:

-حمايةالأشخاص والممتلكات.

-السهر على احترام القوانين والنظم التي تنظّم الحياة الاجتماعية عامة.

-السهر على حماية المجتمع من كل ما يخلّ بالنظام العام أو الاعتداء على الحريات الخاصة والعامة.

-السهر على ردع كل المخالفات والجنح والجرائم المرتكبة.

-إعلام السلطات العليا بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذا الثقافي السائد في البلاد عن طريق تقارير أو تحاليل عن الرأي العام.

_المساهمة في حماية المؤسسات الوطنية من كل محاولات المساس باستقرارها وسيرها العادي.

---

[1] _ العبروزي ربيع، مرجع سبق ذكره، ص74

[2] _ شوقي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص60

_ مراقبة الحركة عبر الحدود سواء فيما يتعلق بالمواطنين أو الأجانب بتطبيق التنظيم المعمول به"[1]

المرحلة الثانية: "خلال هذه المرحلة انطلقت عدة عمليات توظيف وتكوين مع فتح المدرسة التطبيقية للصومعة بالبليدة في الفاتح أوت من سنة 1626 ، وكذا المدرسة العليا للشرطة بشاطوناف في الخامس جانفي سنة ،1636 فيما واصلت الهياكل الموروثة عن الاستعمال العمل وفق نفس النظام والتنظيم من سنة 1623إلى سنة 16)"[2]

"بالإضافة إلى ذلك تمّ إرساء إصلاحات عميقة ضرورية من أجل تسيير وتنمية وتنشيط كل الهيئات والمصالح التابعة للأمن الوطني، وبالخصوص تكييفها مع واقع المجتمع الجزائري والظروف المعيشية الجديدة في ظل الاستقلال، وصدور المرسوم رقم 63-23 الصادر في 22أفريل ،1623المتضمن إدخال التعريب في سلك الامن الوطني، وذلك تنفيذا للسياسة العامة للبلاد آنذاك، كما تم إعداد اول قانون عضوي خاص بسلك الأمن الوطني سنة (1623المرسوم رقم ،23-212الصادر بتاريخ 36ماي ،1623(واعادة هيكلة المديرية العامة للأمن الوطني بعد دراسات ميدانية ومعاينات مختلفة خلال سنة 1631المرسوم رقم 31-136المؤرخ في (1971/06/03) "[3].

المرحلة الثالثة:"عرفت هذه المرحلة استمرارية وديناميكية استكمالاً لعملية التطوير والتحسين في الموارد البشرية، حيث صدر في هذا الخصوص ثلاثة عشرة مرسوماً، ابتداءً من المرسوم رقم،431-33المؤرخ في 13أوت ،1633المحدد للأحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الأمن الوطني، وما تلاه من مراسيم إلى غاية المرسوم رقم ،463-33 حيث أعطيت الأهمية لتقوية جهاز التكوين، ورسكلة واسعة للإطارات العامة المقبولين في المدارس العليا للشرطة لإجراء تربصات مطولة وكذا باقتناء الأجهزة اللازمة"[4].

"منذ منتصف التسعينيّات، ضاعفت الجزائر حجم قواتها الأمنية أربع مرات، من 36 ألف شرطي في العام 1994 إلى حوالي 266 ألف شرطي في العام 2012 ، يحصل

---

[1]_ العبروزي ربيع، مرجع سبق ذكره، ص75/74

[2]_بوعلي بديعة، مرجع سبق ذكره، ص19

[3]_ شوقي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص61

[4]_شوقي عبد الكريم وأخرون، صفحات من تاريخ الشرطة الجزائرية." https://www.dgsn.dz/IMG/pdf/fin.pdf، 2021، ص50

الضبّاط على رواتب مجزية، حيث يزيد الحدّ الأدنى لأجورهم بواقع 23 في المئة عن الحدّ الأدنى للأجور في جهاز الخدمة المدنية العامة (436دولار مقارنة بـ 236دولار شهرياً) ويتمتّعون بآفاق وظيفية جيدة، ما يجعل من غير المرّجح أن ينقلبوا على الحكومة. ويدعّم الجيشُ الشعبي الوطني الجزائري أجهزة الشرطة، حيث يصل قوامه إلى ما يقرب من 146 ألف عضو نشط و 166ألف من الاحتياط، ولعب- على الدوام- دورا رائداً في الشؤون السياسية للبلاد، وقد دعّم الجيش جميع الرؤساء الجزائريين، وهو ما لعب دورا كبيرا في الحفاظ على النظام"[1]

ومنه، فهذه مراحل نشأة الشرطة الجزائرية، وتطورها، من مرحلة ما قبل الاستعمار التي كان هدفها حفظ الأمن ومحاربة اللصوص، أما في العهد الاستعماري فقد كان جهاز الشرطة مؤسسة تقودها أيادي المستعمر والمحتل الغاصب يطبق القانون على من يشاء ويرفعه عن من يشاء، وفي مرحلة الاستقلال تم العمل على إعادة جهاز الشرطة وترميمه ليصبح بقوانين جزائرية وتطبّق على الجميع وعلى كل من يزعزع الأمن ويخالف القوانين.

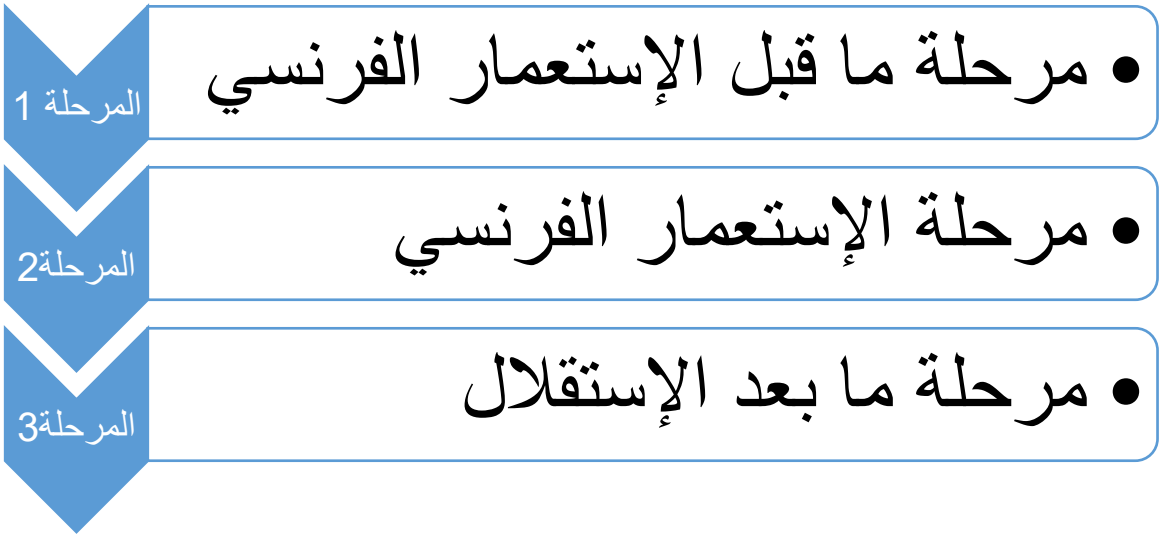

الشكل رقم1: مخطط يوضح مراحل نشأة الشرطة الجوارية في الجزائر_المصدر: إعداد الباحث

2_دور الشرطة الجوارية في مكافحة الجريمة:

[1]_الحسن عاشي،ثمن الاستقرار في الجزائر"
https://carnegieendowment.org/sada/51632، 2013، ص19

تقوم الشرطة الجوارية بعدّة أدوار تُحقّق من خلالها مكافحة الجريمة ومن بين هذه الأدوار ما يلي:

1. " منع الجريمة، اكتشافها إذا وقعت.
2. القبض على مرتكبيها، التحقيق فيها.
3. حماية الأرواح والممتلكات.
4. المحافظة على الأمن العام.

أما اليوم فإن أدوار الشرطة قد تطورت، وهناك تقسيمات لتطور عمل الشرطة حيث تم تقسيمها إلى أربع تطورات:

التطور الأول: حين كان دور الشرطة التقليدية هو المحافظة على النظام في ظل الدولة الحارسة ومكافحة الجريمة وضبط المجرمين وإقرار الأمن.

التطور الثاني: حيث تجاوز دور الشرطة الحراسة خارج إطار المجتمع إلى حراسة المجتمع من الداخل وأن تتلاءم معه. وبذلك أصبح لها دور اجتماعي أوسع من ذي قبل.

التطور الثالث: وهو تبلورٌ مهم يقوم فيه المجتمع عبر أفراده بالمساعدة الايجابية الفاعلة في العملية الأمنية، بحيث يكون المجتمع هو الشرطي الذي يحافظ على الأمن بنفسه.

التطور الرابع: وهو المتمثل في قيام المنظمات العامة الحكومية وغيرها بالمشاركة الفعلية في عملية التخطيط لمواجهة المشكلات الأمنية."[1]

ومنه فعمل الشرطة الجوارية في حماية المجتمع من الجريمة ومكافحتها، مر بعدة تطورات ومراحل عبر عمل جهاز الشرطة.

ولأنّ دور الشرطة ووظيفتها لم يصبح كما كان من قبل، فـ"لقد ساعدت التجهيزات الأمنية العصرية المتخصصة، في المهمّات التي فرضتها الوقائع الأمنية المستحدثة، عامة الناس بالشرطة، ولقد استطاعت الشرطة استمالة المواطنين إلى صفها وجعلهم يساعدونها في القيام بعملها وخاصة فئة الشباب؛ فهناك عدة قضايا جعلت المواطنين يقفون موقفا ايجابيا نحو الشرطة، نذكر منها:

[1]_برارديي نعيمة، الشرطة الجوارية: مفهومها وأهدافها وتطبيقاتها، (مقال)، مجلة دراسات اجتماعية، ع09، دت، ص69

- ❖ لم تعد نظرة المجتمع إلى الشرطة على أنها جهاز عسكري، وذلك لكي لا يكون احترام الأفراد قائما على الخوف وحتى لا تكون معاملة الشرطة للأفراد مبنية على العنف، ولهذا أصبحت الأنظمة الحديثة التي تحكم الشرطة، تصنّف الشرطة بأنها هيئات مدنية نظاميا (لا عسكرية بل إن الشرطة لم تعد تتبع فقط وزارة الداخلية وهي وزارة مدنية، بل تتبع في بعض الأحيان وزارة العدل كما هو الحال في بعض دول أوروبا"[1]
- ❖ أصبحت الشرطة تعمل في اختصاصات، منحتها لها القوانين التي تنظمها، وهي إما قوانين خاصة بالشرطة وحدها أو قوانين عامة. وتخضع الشرطة لسلطة الشعب أكثر منها لسلطة الحكومة.
- ❖ الدور الشمولي للشرطة، تقوم الشرطة في وقتنا الحاضر بأعمال ميدانية وإدارية ذات مهمّات واسعة النطاق تشمل العديد من الميادين العلمية."[2]

كل هذه الأدوار هي ما أعطى مكانة مرموقة للشرطة الجوارية في المجتمع على اعتبار أنها أساس تحقيق الأمن في كل المجالات.

وبالإضافة إلى كل هذه المهام تقوم الشرطة الجوارية بالمهام الآتية:

_ضمان حماية الأشخاص والممتلكات.

-التحري ومعاينة المخالفات الجزائية وكذا البحث وإلقاء القبض على مرتكبيها.

-الحفاظ وإسترجاع الأمن العمومي.

-البحث عن المعلومات لفائدة السلطات المختصّة.

-الوقاية من الجريمة والانحراف.

-مراقبة حركة تدفّق الأشخاص على الحدود.

-الإسهام في عمليّات أمن الدولة.

---

[1] _عبد الكريم بن عبد الله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2003،ص38

[2] _المرجع نفسه،ص35

-السهر على حماية الموانئ، المطارات، وبعض المؤسسات العمومية أوالممثلات الأجنبية.
-ضمان الشرطة الإدارية.
-المشاركة في العمليات الكبرى للدولة في إطار المهام المنوطة بها."[1]

فحماية الأشخاص وممتلكاتهم وضمان حصولهم على حقوقهم، وكذا العمل على حفظ كيان المجتمع وكيان الدولة وسيادتها، هي من المهام والأدوار الفعّالة، والأكيدة، لجهاز الشرطة، بالإضافة إلى ضرورة المشاركة في مكافحة كل الآفات والجرائم ومعاقبة مرتكبيها، والمحافظة على كيان الشرطة كمؤسّسة اجتماعية مهمّة من خلال قيامها بأدوارها ومهامها.

3_ التنظيم الإداري للشرطة الجوارية ومهامها:

3_1_ التنظيم الإداري للشرطة الجوارية:

"فيما يخص التنظيم الإداري للشرطة الجوارية الجزائرية، فإنه يرتكز على أربعة مكاتب أساسية، متمثلة في مكتب العلاقات العامة والشراكة. ويعتمد هذه المكتب على حسن الاستفادة من الإمكانيات ووسائل الاتصال الحديثة من حيث سعة الانتشار والقدرة على التأثير والعلاقات العامة. وتقوم وظيفة هذا المكتب على أساس التخطيط العلمي والجهد المستمر لبلوغ الأهداف المحددة. ويحتاج هذا المكتب لأداء مهامه إلى مشاركة المديرية الولائية للشباب والرياضة، والولاية، والدائرة، والبلديات، وأولياء التلاميذ، والأساتذة، والجمعيات بمختلف أنواعها. وهو مكلّف أيضا بالمهمة الإعلامية لشرطة الجوار وتأطير الشباب، والمشاركة في التعليم والمشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعيّة."[2]

ترتكز الشرطة الجواريّة على أربعة مكاتب وهي مكتب العلاقات العامة والشركة؛ وهو مكتب مهم في الشرطة، ومكلف بالمهمة الإعلامية لشرطة الجوار والمشاركة الفعالة في كل المجتمع ومع كل شرائحه. وهذا المكتب يقوم على الحواسيب والأجهزة الذكيّة.

---

[1] _بوعلي بديعة، تقويم، تكوين أعوان الأمن للنظام العمومي، (ماجستير)، قسم علم النفس وعلم الاجتماع والأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص23

[2] _بلحسين رضوان، الإدارة الجوارية في القانون الجزائري، (ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019،ص128

"أما مكتب التنسيق والتقسيم فيقوم بالتكوين المستمر لعناصر الشرطة الجوارية، كما يسهر على متابعة وتقدير نشاطات الشرطة الجوارية وتوجيهها وتأطيرها وتنظيمها. ويعمل أيضا على تحديد الأحياء المستهدفة أو وضع خطة التجزئة والتقسيم، ويضع دليلا شاملا للأحياء الحضرية. وبالنسبة لمكتب الوقاية وردع الإنحراف، فيقوم- بالتنسيق والتعاون مع مختلف معاهد البحوث الجنائيّة والاجتماعية- بدراسة أسباب الانحراف وطرق مكافحتها، ويضع برامج توعية موجهة إلى المواطنين بغرض حمايتهم من الجريمة والوقاية منها عن طريق الإدلاء بمعلومات للشرطة التي تخدم في جوهرها الأمن العام، والابتعاد عن السلوك الإجرامي الذي يتنافى والقيم الأخلاقية والاجتماعية."[1]

حيث يعمل مكتب التنسيق والتقييم على متابعة كل المستجدات في الواقع والربط بين عناصر العمل في جهاز الشرطة.

" أما بخصوص مكتب الدراسات، فيظم هذا المكتب، إطاراتٍ ومتخصصين في علم النفس والاجتماع. تتمثل مهمتة في تحليل الأسباب المختلفة للإجرام، ودراسة اجتماعية للأوساط، ووضع إستراتجية للشرطة الجوارية، وسبر الآراء، وتحليل واستغلال نشاطات الشرطة الجوارية، والتحكم البسيكو تقني لموظّفي الشرطة المكلفين بالتنفيذ، ومراقبة مدى حماس الشرطة في تأسيس الشرطة الجوارية."[2]

ويعمل مكتب الدراسات على تحليل أسباب الإجرام ووضع استراتيجية للحد منها، وتضم مختصين في علم الاجتماع وفي علم النفس.

_الشراكة المجتمعية والمؤسسة الأمنية

"تقع مسؤولية تحقيق الأمن في المجتمع على عاتق كل المؤسّسات بمختلف قطاعاتها. وهي ليست فقط حكرا على المؤسسات الأمنية، فيتجسد بذلك مفهوم الشراكة المجتمعية الهادفة إلى الحفاظ على المجتمع من مختلف المظاهر الإجراميّة وحتى السلوكات السلبيّة التي لا تتقبلها العادات والتقاليد المتعارف عليها، وقد بادرت الدول الصناعية إلى تشجيع هذهّ الشراكات، لما لمسته فيها من نتائج إيجابيّة على كل

[1] _ بلحسين رضوان، المرجع نفسه،ص 128

[2] _المرجع نفسه، ص128

المستويات، بما فيها المستوى الاقتصادي الذي يتأثر بشكل مباشر في حال تنامي مظاهر الإجرام والانحراف"[1]

تعد هذه الشراكة من العوامل والتنظيم الأساسي للمؤسسة الأمنية وللشرطة المجتمعية إذ بفضلها يتحقق الأمن المجتمعي.

تتكون الشرطة الجوارية في تنظيمها الإداري من الأجهزة الآتية:

"_مديرية الشرطة القضائيّة.

_المفتشية العامة للأمن الوطني.

_مديرية الاستعلامات العامة.

_مديرية الأمن العمومي.

_مديرية شرطة الحدود.

_مديرية الموارد البشريّة.

_مديرية الإدارة العامة.

_مديرية التعليم ومدارس الشرطة.

_مديرية الوسائل التقنية.

_مديرية الشرطة العامة والتنظيم.

_ مديرية الصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات.

_خلية الاتصال والعلاقات العامة والصحافة"[2].

وبتضافر مجهود كل العاملين، في إطار هذه المديريات، ويتحقق الأمن داخل المجتمع وفي جميع المجالات، لأن الغاية الأساسية من تأسيس جهاز الشرطة هو الحفاظ على أمن المجتمع وكل أفراده وكل ممتلكاتهم.

3_2_ مهام الشرطة الجوارية:

تتمثل مهام الشرطة الجوارية في النقاط الآتية:

---

[1]_عاطف الشبراوي إبراهيم، " الشراكة المجتمعية في مكافحة الجريمة وآثارها في المجتمع"، مركز الإعلام الأمني،ص03 :http://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/2097da99-a0d5-4e18-b902-

[2]_محمد السعيد زناتي، أحمد بنيني، دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، (مقال)، مجلة تحولات ، جامعة ورقلة، الجزائر،2019، ص376، /377

_**التخلص من الخوف لدى المواطنين:** "حيث أن التواجد المستمر للشرطة ميدانيا من خلال أفرادها، وفي كل المواضع الآهلة بالسكّان من خلال أداء دورها في حماية المواطنين في حد ذاته وممتلكاته من شأنه أن يقلّص من حدة الخوف لديه ويعزّز الأمن.

_**التقليص والحد من الانحراف الإجرامي:** ...تأمين المواطن في حيه ومنه ضمان أمنه في ممتلكاته وذاته.

_**تحسس انشغالات المواطنين:** إن التواجد الحثيث وبالقرب من المواطنين لمعرفة اهتماماته من شأنه أن يحقق معرفة الدولة ومؤسساتها لمطالب المواطنين المختلفة.

_**خلق تواصل اجتماعي من خلال الشراكة:** باعتبار أن الشرطة ليست في معزل عن المجتمع."[1]

حيث أن جل مهام الشرطة الجوارية لا تخرج عن مهام حفظ الأمن وتحقيقه في المجتمع .

4_ الفرق بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية:

هناك عدد كبير من الاختلافات بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية ونبرزها في الجدول التالي:[2]

وجه الإختلاف	الشرطة المجتمعية	علاقة الشرطة بالمجتمع
الأهداف الإجرائية	وتتمركز الأهداف الإجرائية في حل مشكلات المجتمع المحلي ويعدّ تحسين العلاقات مع المواطنين وبناء جسور الثقة المتبادلة هدفا ثانويا	وتتمركز حول تغيير اتجاهات المواطنين نحو الشرطة وتقديم صورة ايجابية وتحسين علاقات الشرطة بالمجتمع كهدف أساسي.
خطط التنفيذ	وتعتمد على الاتصال الدائم	وتعتمد على علاقاتها مع

[1]_محمد السعيد زباني، أحمد بنيني، دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، (مقال)، مجلة تحولات جامعة ورقلة، ع01، الجزائر،2019، ص380

[2]_خالد سعيد عبيد النقبي، الشرطة المجتمعية(الكتاب الأول) استرايتيجية أمينيه جديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص ص 118،119

	بينها وبين الجمهور	المجتمع المحلي وعلى موظفي التنفيذ الذين توكل لهم هذه المهمة
المشاركون	وتعتمد على الأفراد والمؤسسات الذين يشكلون جدول أعمالهم ويتعاونون بينهم ويتم تشجيع الأفراد لحل مشاكلهم والتصريح لمساعدة الآخرين في حل مشكلاتهم	وتعتمد على لجان تقليدية تحدد المشكلات الواجب التعامل معها ويطلب المجتمع المحلي من الشرطة التدخل في حلها بشكل رسمي
المسؤولية	يتم التأكد من مسؤولية شرطة المجتمع من خلال مشاركة المواطنين الفعلية خاصة الذين يتلقون الخدمة بالإضافة إلى إشراف الضباط أنفسهم على تنفيذ المهمات.	وتتحدد المسؤولية في علاقات الشرطة مع المجتمع من خلال مراجعة لجنة مدنية.
التغيير التنظيمي	وتقوم شرطة المجتمع على تغيير تنظيمي هادف وإعادة بناء لقسم الشرطة مستمرا بما في ذلك اختيار الضابط وتحديد نوعية التدريب اللازم والتقييم والترقية	علاقات الشرطة بالمجتمع المحلي تتسم بوجود بناء تنظيمي تقليدي للعاملين وتتم إضافة البرامج الجديدة دوريا ولا يوجد تغيير تنظيمي جوهري
مجال التأثير	يتم تنفيذ أهداف وبرامج شرطة المجتمع مباشرة من قبل ضباط الشرطة والمجتمع	علاقات الشرطة بالمجتمع عملها روتيني وغالبا ما يأتي العمل من أعلى إلى أسفل

	وفي البلدان ويمكن لهم الاستجابة السريعة لمشكلات المجتمع المحلي بسهولة	الكادر الوظيفي الشرطي ولا يملك الفرد فيه مرونة كافية للتعامل مع الأحداث والمتغيرات
مقياس الأداء المهني	تستخدم شرطة المجتمع أساليب كيفية في قياس أداء العاملين ومقدار تنفيذ مهامها كحجم مشاركة الجماهير ومقدار الخوف من الجريمة ومقدار تحسين شروط الحياة في المجتمع المحلي	علاقات الشرطة في المجتمع تعتمد في قياس أداتها على عدد حالات الاعتقال ومعدل الاستجابة لنداءات المساعدة

تختلف الشرطة المجتمعية عن الشرطة التقليدية في الأهداف الإجرائية لكل منهما، وفي خطط التنفيذ، وطريقتها، والمشاركين، والمسؤولية التي تقع على عاتق كل منهما والتغيير التنظيمي، كما يختلفان في مجال التأثير وفي مقياس الكفاءة المهنية في كل من الشرطة التقليدية والشرطة المجتمعية.

" وميّز **لاساندي** الشرطة المجتمعية عن الشرطة التقليدية وفقا للانطباع النفسي لكل منهما:

الانطباع : الشرطة التقليدية	**الانطباع : الشرطة المجتمعية**
تقوم على أساس أنها ردّ فعل للأحداث وضبط الجريمة	أساسها حل المشكلات المؤديّة للإنحراف والجريمة وتهتم بالأداء والمشاركة لمنع وقوع الجريمة
الروتين الجامد، تكرار خطوات العمل، تتميز بالثّبات (الجمود الإداري)	التطور والتغيير وفق كل التغيرات والتطورات الراهنة بالمجتمع محليّا أو دوليّا
تحديد المسؤولية المهنيّة بساعات العمل فقط	العمل على مستوى الفريق وهو غير محدد بساعات معيّنة
فرديّة اتخاذ القرارات الإدارية وتكون على مستوى القيادات فقط	مشاركة منتسبي الجهاز والجمهور في اتخاذ القرار

مركزية السلطة وتتركز السلطة والقيادة بيد الإدارة	الأخذ بنظام اللامركزية الادارية
يقاس مستوى الأداء من خلال إجادة العمل وتهتم بالكمية دون الكيفية	يقاس بالقدرة على حل المشكلات والقدرة على التعامل مع المجتمع والحفاظ على تعاونه وثقته.

فالتفرقة بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية، أمر مهم جدا، لتحديد الدوافع التي أدّت إلى خلق الشرطة المجتمعية من بين الدوافع الجمود الموجود في الشرطة التقليدية وعدم التواصل بينها وبين المواطنين. "[1]

5_خصائص الشرطة الجوارية:

تتميز الشرطة الجوارية بجملة من الخصائص منها ما يلي:

"تتأثر الشرطة بالقيم المجتمعية و بالنظام السياسي، والاقتصادي، والحضاري للدولة؛

–يلعب العاملون بالشرطة أدوارا هامة في توصيل الخدمات الأمنية في المجتمع في الوقت و الجودة و الحجم والأساليب المناسبة.

–تتكون المنظومة الشرطية من مجموعات من العناصر المتداخلة و المترابطة التي تؤثر في بعضها البعض.

–يجب أن تكون منظومات الشرطة موجهة بالأهداف (المحددة . القابلة للقياس . ممكنة التحقيق في التوقيت المناسب).

–من الضروري وجود هياكل تنظيمية محددة لكل نشاط شرطي يحدّد توزيع و تخصيص الموارد المحدّدة . ومراعاة التخصص الشرطي والرتب المختلفة.

–وتعتبر التوقّعات الأمنية معروفة مسبقا في غالبية الأعمال الشرطية، و تقوم الأنشطة الأمنية على مبدأ الثواب والعقاب وإنهاء الخدمة أحيانا والترقي لأعلى رتبة أحيانا أخرى.

[1]_ خالد سعيد عبيد النقبي، المرجع نفسه، ص120

–لأي منظومة أمنية بداية ونهاية ودورة حياة.

–لكل منظومة أمنية طاقة وسلوك واتصالات ومعلومات وقرارات"[1].

هذه خصائص الشرطة الجوارية جعلتها تستمر في الوجود وتتعلم من خبراتها السابقة، وتخرج عن كل تقليد وتكون في تجدّد دائم.

6_نموذج الشرطة الجوارية في الجزائر:

"يشكل تعاون الجمهور مع جهاز الشرطة محكّا حقيقيّا لنجاح الأداء المهني، حيث يعتبر العاملون في هذا الجهاز الجمهورَ حلقة أساسية في معادلة مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها بكل فعالية، لذلك تسعى أجهزة الشرطة بما فيها جهاز الأمن الوطني لوضع الخطط والميكانيزمات الكفيلة بتحقيق العلاقة مع الجمهور للقضاء على النظرة السلبية والمفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة خلال الحقبة الاستعماريّة والتي تنبذ كل أشكال الضبط القانوني والعمل الأمني الشرطي، حيث تمثل الشرطة وفق مفهومها الحديث الرمز الحي لقوة المجتمع وإرادته في المشاركة الفعالة في حمايته من الأخطار التي يمكن أن تهدده "[2].

أساس الشرطة المجتمعية في الجزائر هو التعاون القائم بين جهاز الشرطة بكل مديرياته وأعضائه وبين أفراد المجتمع، وهذا التعاون هو ما يقضي على النظرة السلبية والمفاهيم الخاطئة التي تظهر في المجتمع تجاه جهاز الأمن، فالمشاركة الفعلية بين جهاز الشرطة والمواطنين هي أساس تحقيق الحماية من المخاطر وتحقيق الأمن.

"فلم يعد دور الشرطة مقتصرا على توفير الأمن للمواطنين وحفظ النظام وحماية الأشخاص والممتلكات ومكافحة الجريمة والانحراف فقط، بل امتد ليشمل مجالات أخرى كالإعلام الأمني والتثقيفي الهادف إلى إرساء ثقافة وقائية داعمة لسلامة وأمن المجتمع وفق متطلبات إحلال الأمن الشامل، وقد واكب جهاز الأمن الوطني الجزائري التغيرات السريعة التي طرأت على الوضع العام في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية

[1]_بوداود بومدين، فعالية الذكاء الأخلاقي في تسويق خدمات الشرط الجوارية وتحقيق القيمة الأمنية للمواطن الجزائر، (مقال)، مجلة دراسات اقتصادية، مج22،ع1، 2022، ص159

[2]_عباد لويزة، الإعلام الأمني من منظور الشرطة المجتمعية، (مقال)، مجلة الرواق، ع5، الجزائر، 2017، ص209

والسياسية والثقافية، وانعكس ذلك بالعمليات التطويرية في نُظُمه ولوائحه ووظائفه وحتى هيكلهاالتنظيمي.

وفي ظل التطوّر التكنولوجي والانفتاح الثقافي بين المجتمعات تنامت ظاهرة الإجرام وبرزت في شكل مستحدث جديد أصبح هاجسا أمنيا لدى كل الدول بعد اكتساب الجريمة صفة الانتقال السريع العابر للحدود، حيث أن هذه الجرائم في غالب الأحيان ما تكون مرتبطة بالجريمة المنظمة، وبالعصابات، التي تحترف هذا السلوك كونها المجال المناسب لنموها وانتشارها."[1]

فدور الشرطة اليوم لم يعد مقصورا على حفظ الأمن وردع الجريمة والمجرمين بل أصبح يتعدى ذلك لتكون له أدوار إعلامية، إذ أنه من حق المواطنين أن يكونوا على علم بكل المستجدات في الواقع المعاش.

"في الجزائر واكب تطور المجتمع وتحسن الظروف المعيشية والصحية التي قلّصت من نسبة الوفيات وارتفاع عدد المواليد. حيث بلغ متوسط الأسرة الواحدة سبعة أفراد، تطورٌ في الجريمة بمختلف أشكالها، حيث قفز عدد الجرائم من 15996سنة 1961إلى 48030في غضون عشر سنوات، و 70630جريمة سنة 1986منها 8821جرائم ضرب وجرح عمدي، 7200سرقات، 11200جريمة دفع صكوك بريدية بدون رصيد و 118 جريمة قتل، أما سنة 1990فارتفع عدد الجرائم إلى 116535" [2]

هذا التزايد الخطير في عدد الجرائم داخل المجتمع الجزائري يعتبر أحد العوامل التي أسهمت في نشوء التعاون والمشاركة في تحقيق الأمن بين رجال الشرطة والمواطنين لتنشأ بذلك الشرطة المجتمعية الجوارية.

وتعتبر أهم الوسائل التي تعتمدها الشرطة الجوارية في إعلام الجمهور هي مواقع التواصل الاجتماعي، والشبكة العنكبوتية، بما يسمح لها من التواصل مع المواطنين.

"ففي الوقت الذي لم تعرف فيه الدراسات التي تبحث في استخدام الشرطة لمواقع الشبكات الاجتماعية تطورا كبيرا، تمكّن الأكاديميون من تطوير فهم أكثر وضوحا فيما يخص التفاعل والتواصل مع الجمهور. وتشير الأبحاث إلى أن الشرطة وعلى غرار ما تقوم

[1] _ عباد لويزة، المرجع نفسه، ص209

[2] _ المرجع نفسه، ص210/209

به التنظيمات الأخرى، تستخدم مواقع الشبكات الاجتماعية لإرسال المعلومات بدلا من التفاعل مع الجمهور في محادثات هادفة"[1]

فالتواصل بين رجال الأمن والمواطنين مهم جدا في تحقيق التفاعل بينهما لتحقيق الأمن وحفظ المجتمع من الجريمة وكل السلوكيات الخارجة عن القانون وعن العرف الاجتماعي.

"ويشير **كرامب**Crump**(** إلى أنّه رغم استخدام الشرطة لموقع التواصل الاجتماعي تويتر للتواصل مع الجمهور بطريقة تفاعلية، إلاّ أن معظم التغريدات المرسلة من قبل الشرطة لم تكن تهدف للحث عن التفاعل. ويرجع ذلك كما يرى كرامب، إلى الثقافة الشرطية التي أدت إلى استخدام موقع تويتر بطريقة حذرة، فهو ليس إلاّ وسيلة معززة لباقي الوسائل المستخدمة للاتصال، وعلى العموم، لا توجد أدلة كثيرة تشير إلى أن الشرطة قد نجحت في استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية للمشاركة والتعاون مع الجمهور، ويبقى الاستخدام الأكثر وضوحا لهذه المواقع هو تزويد الجمهور بالمعلومات والأخبار، إلاّ أن هذا لا يعني أنّه لا توجد فائدة من استخدام الشرطة لمواقع الشبكات الاجتماعية بهدف توفير المعلومات للجمهور، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن استخدام الشرطة لهذه المواقع قد حقق نجاحاً في إعلام الجمهور حول مجموعة من القضايا مثل تقديم الاحصاءات، ونشر المعلومات عن نشاطات الشرطة، والسلامة المرورية، والتعليق على الأحداث الجارية وغيرها**)**."[2]

يمثل الاتصال عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين رجال الشرطة والمواطنين من العمليات الأساسية التي تتم في شكل علاقة رجل الشرطة مع المواطنين، لأن هذا التواصل يسهم في بناء جسورٍ لتحقيق الأمن والقضاء على الجريمة.

[1]_عبد الرحيم بن بوزيان، الشرطة الجزائرية عير الفيسبوك: استراتيجيات العرض والتفاعل ، (مقال)، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع11، مج03، 2019، ص04

[2]_المرجع نفسه، ص05/4

الفصل الرابع :

الأمن وعلاقته بالشرطة الجوارية .

1_ أبعاد الأمن وأنواعه.

2_ ميادين انشغال الأمن ومقوماته.

3_ أساليب تحقيق الأمن.

4_ تحقيق الأمن مسؤولية الجميع وأثار عدم تحقيقه.

5_العلاقة الاتصالية بين رجال الأمن والمواطنين.

6_الصورة الذهنية لرجل الأمن لدى أفراد المجتمع.

1__ أبعاد الأمن وأنواعه:

1_1_ أبعاد الأمن:

"نظرا لشمولية مفهوم الأمن حيث يهدف إلى إبعاد ودفع الأخطار والتهديدات باختلاف أبعادها عن الدولة بالقدر الذي يكفل الحياة الكريمة والمستقرة لأفرادها ما يساعد على تطور الدولة وتقدمها ، ويمكن استنتاج عدة أبعاد لمفهوم الأمن وهي كالآتي:[1]

أ.**البعد السياسي** : ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار السياسي للدولة.

ب .**البعد الاقتصادي** : وهو توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها.

ج .**البعد الاجتماعي** :هدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع سواء أفرادا أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء.

د .**البعد البيئي** :هو تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية والمحافظة عليها من النفايات وأسباب التلوث.

ه .**البعد الأيديولوجي** :هو المقدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية Belief systems»وتأمين الفكر والعادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة و الفاسدة بخاصة.

[1]_رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة مقدمة في بطار الملتقى الدولي حول "ازائاير والأمن في المتوسط : واقع وآفاق" الذي نظمه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بجامعة منتوري ،قسنطينة ، 2008، ص13

ومنه فأبعاد الأمن هي: البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي والبعد الأيديولوجي.

الشكل رقم(02): مخطط توضيحي لأبعاد الأمن الاجتماعي. المصدر: إعداد الباحث.

1_2_أنواع الأمن:

للأمن عدة أنواع منها ما يلي:

الأمن الداخلي" : إن مفهوم الأمن الداخلي له أبعاد تتمثل في حماية الأشخاص والممتلكات والمؤسسات المعرضة للخطر أو التهديد من طرف المؤسسة نفسها. إذن، فالمفهوم مشكل من: الهدف، الخطر، الحماية، والغاية تركز على إبعاد الخطر أو التهديد. وبعبارة أخرى فإنه يتضمن مهام تسعى إلى السلامة العامة، الأمن العمومي، ضمان الحريات والدفاع عن المؤسسات وتراث الأمة، وكذا حماية الأشخاص وممتلكاتهم من أي تهديد أو خطر مهما كان شكله أو طبيعته داخل الوطن الأم.

وتسهر على ذلك عضويا مؤسسات عمومية تتمثل في الأمن الوطني، الدرك الوطني الدفاع الوطني، الجمارك والحماية المدنية في بعض المهام.

الأمن الخارجي : إن الأمن الخارجي أصبح امتدادا للأمن الداخلي بخاصة بعد أحداث 11سبتمبر ،2001 حيث عزت بعض الدول التي رأت أن أمنها الداخلي مرهون بالأمن الخارجي، فراحت تضع استراتيجيات أمنية من شأنها شل ووضع حد للجريمة ومرتكبيها في

أماكن التحضير قبل أن تصله.

فالولايات المتحدة الأمريكية بعد تلك الأحداث رأت أن الجماعات الإرهابية تتدرب وتتسلح وتتغذى بإيديولوجيات قبل أن تشد الرحال إليها وتقوم بارتكاب أعنف الجرائم، وعليه قررت التوجه إلى مكان التدريب لمطاردته ومكافحة تلك العناصر للحيلولة دون الوصول إلى مجتمعها، وهكذا تكون قد اتخذت من تعزيز الإجراءات والتدابير الأمنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاربة ما أسمتهم بالإرهابيين خارج الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه اسم الأمن الخارجي ."[1]

فالأمن الداخلي يهدف إلى تحقيق الأمن في داخل الوطن والأمن الخارجي يهدف إلى تحقيق الأمن في حدود الدولة ومع الدول الخارجية وتأمين حدود الدولة.

الأمن الشامل" : إن مفهوم الأمن الشامل الذي هو في الحقيقة معادلة تجمع بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، أصبح يتجه شيئا فشيئا إلى حماية المواطن بأبعاد أمنية تمتزج داخليا وخارجيا، ونتيجة لذلك، يمكن القول، إننا نتجه نحو خلطٍ بين المفهومين، إذ يمكن أن يصبح في يوم ما أن يطلق عليه ببساطة كلمة أمن وتكون آنذاك شمولية الأمن متسقة أو موازية لمفهوم العولمة."[2]

حيث قام من خلاله العالم الغربي إلى اتخاذ كل الإجراءات الردعية لمواجهة كل ما يهز أمنهم الداخلي والخارجي، وبالتالي تعود على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة بعد أحداث 11ديسمبر 2011 اتخذت الإجراءات الأمنية منحى آخر وفكر أكثر شمولية وتوسع من خلال تلك الاحتياطات المتخذة سيما اتجاه الدولة الغربية.

كما أن للأمن مستويات عديدة منها:

"_أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

–أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.

–الأمن القطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط

[1] _دورة تكوينية، خاصة برؤساء الأمن الحضري.المدرية العامة للأمن الوطني، سيدي بالعباس، دت، ص04

[2] _المرجع نفسه، ص05

لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي,"[1]

–الأمن الدولي: وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن تعريف الأمن العمومي على أنه تحقيق للاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية للمصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن العمومي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها ونظامها ومصالحها التي تقوم عليها، أو تحققها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسياسية"[2].

ومنه، فأنواع الأمن هي الأمن الداخلي ويهدف لتحقيق الأمن في ربوع الوطن الواحد أو المجتمع الواحد، والأمن الخارجي ويهدف إلى تأمين حدود الدولة، بالإضافة إلى الأمن الشامل ويهدف إلى تحقيق الأمن على كل المجالات ، والأمن القطري أو الجماعي والأمن الدولي.

وللأمن أهمية بالغة في المجتمع وتتمثل في:

"_الأمن غاية العدل فإذا كان العدل يقتضي الشرع والحكم بميزاته الذي يمثل الخط المستقيم فإن الشرع كرس مفهوم الأمن في الحياة وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول:" إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين عمران البلاد وأمن العباد.

_الأمن هو غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية وحثت عليه الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور تلك المجتمعات."[3]

فأول أهمية للأمن هي تحقيق العدل وغاياته بين الناس، وكذلك لأن الأمن هو غاية كل المجتمعات والحضارات فتحقيقه أمر في غاية الأهمية.

---

[1]_عبد الرحمان محمد العيسوي، الموسوعة النفسية في المجالات الأمنية والعسكرية علم النفس والأمن العام، دار الراتب الجامعية، لبنان، دت، ص15

[2]_ المرجع نفسه، ص16/15

[3]_فهد، بن محمد الشقعاء، الأمن الوطني تصور شامل، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية،الرياض، دت، ص44

_"إن المواطن الملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها والامتثال لتوجيهاتها، يحقق هدف الأجهزة الأمنية في أنه شخصيا لا يقوم بالأعمال المخلّة بالنظام والأمن العام، وبالتالي فإنه يترك فرصة مناسبة لرجال الأمن، لملاحقة أولئك المواطنين الذين يحاولون الاعتداء على حرمة النظام والأمن العام"[1]

فلتحقيق مقصد الأمن لابد من احترام القوانين والقواعد لأنها الأساس في تحقيق الأمن داخل المجتمع.

2_ ميادين انشغال الأمن ومقوماته:

2_1_ ميادين انشغال الأمن:

"يكون موظفو الشرطة في الخدمة لدى هياكل الإدارة العمومية والمصالح غير الممركزة للأمن الوطني وكذا المؤسسات العمومية التابعة له."[2]

يكون رجال الشرطة في الخدمة لدى مؤسسات الإدارة العمومية، حيث "إن مساعي جهاز الأمن في الحفاظ على الاستقرار والسهر على الأمن في ربوع الوطن لا تقتصر على محاربة الجريمة فحسب بل هي تبحث أيضا عن التخفيف منها ومحاولة اكتشاف معاقلها وطمسها وذلك بالتقرب من المواطن والاستماع لانشغالاته، ولهذا الغرض أنشأت الشرطة الجوارية لتعيد للمواطن الثقة بشرطته، التي تعمل على حمايته وللمحافظة على ممتلكاته في ظل دولة القانون."[3]

ويهدف رجال الشرطة إلى الحفاظ على الاستقرار والسهر على تحقيق الأمن في ربوع الوطن وكذا محاربة الجريمة والآفات.

"الشرطة الجزائرية مكلفة في إطار اختصاصاتها بالسهر على حماية القوانين والنظم فيما يخص[4]:

1-السهر على توفير الأمن للمواطن وحماية أمواله وممتلكاته وحفظ النظام العمومي.

2-السهر على تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية التي تسيّر الشؤون العامة للمواطن.

---

[1]_المرجع السابق، ص44

[2]_الجريدة الرسمية، 26سبتمبر، العدد ، 2010،78ص104.

[3]_مجلة الشرطة، العدد ،107جويلية 2012ص31.

[4]_لخضر دهيمي، .....2008، ص06

3-حماية الحدود وتنقل الأفراد.

4-حماية النقاط الهامة: الموانئ والمطارات والمؤسسات والسفارات.

5-التدخل السريع والحازم عند حصول الجريمة والعمل على البحث وتتبع مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

6-السهر على تثبيت دعائم الشرطة الجوارية من خلال تنفيذ سياسة وقائية.

7-البحث عن المعلومات.

ولتحقق مجموع هذه الأهداف يتطلب ذلك توفر التعاون المثمر وبناء، بين المجتمع وشرطته، حيث أن الشرطة بوصفها هيئة ونظاماً تتكامل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إذ هي ضمان الأمان لمسيرة الحياة بشتى جوانبها.

2_2_ مقومات الأمن:

للأمن عدة مقومّات منها ما يلي:

أ_**الحكم الراشد:** "يتمّ تحديد مفهوم الحكم الراشد باعتباره تنسيقا للفاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة للوصول للأهداف التي تمّت مناقشتها وتحديدها جماعيا. والحكم الراشد مردّه مجموعة المؤسسات، والشبكات، والتعليمات، والتنظيمات والمعايير ذات الاستخدام السياسي للفاعلين العموميين والخواص، والذي يسهم في استقرار المجتمع والنظام السياسي وفي توجيهه والقـدرة على حكمه، وعلى المقدرة على تزويده بالخدمات، وضـمان الشرعيّة."[1]

فالحكم الراشد هو تنسيق للأفراد في مجموعات اجتماعية داخل وخارج الحكومة، للوصول إلى أهداف معينة، ومن مظاهر الحكم الراشد ما يلي:

"**المشاركة السياسية**، وتعني أن يكون للمواطنين رأي في صنع القرار سواءً بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.

حكم القانون، بحيث يكون القانون هو السيّد ولا يُعلى عليه، وأن تحكم مؤسسات القانون بالعدل. وفي هذا الصدد يؤكد المفكرون الغربيون أن الغاية النهائية لنظرية دولة القانون

[1]_نعمان عباسي – الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر– مجلة الباحث الاجتماعي عدد 10 الجزائر ، سبتمبر،2010، ص117

تتلخص في ضرورة إيجاد آليات تحدّ من سلطان الدولة بكيفيّة يحدث معها التوازن المرجو بين السلطة والحريّة في المجتمع."[1] .

فالمشاركة السياسية تعني مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات، وحكم القانون ويعني تمتّع المؤسسات بالعدل وتحقيقه.

_ **الشفافية** ": ومن مظاهر سيادة القانون الشفافية في إدارة وتسيير الشأن العامّ ، بحيث يتمكن المواطن من الاطلاع على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية في بلده ، ويكون على دراية بالمعلومات التي تخصّها ، ويمكنه الوصول إليها بيُسر في إطار ما يسمح به القانون والتنظيم ، أمّا إخفاء الحقائق وتحويرها وجعلها حكرا على دوائر معيّنة ومنعها على المواطنين من شأن ذلك أن يثير ريبة وشكوك المواطن في نيّة وكفاءة مسؤوليه في حسن إدارة شؤون الدولة .

_تحقيق الإجماع الوطني، والمقصود به أن يحصل إجماع من قبل أفراد المجتمع حول المصالح والمنافع التي تخدم الجماعة من خلال السياسات والإجراءات والتدابير التي تتّخذها السلطة الحاكمة ."[2]

فالشفافية هي أهم ما من شأنه أن يحقق العدالة، وتحقيق الإجماع الوطني وهو الإجماع حول المصالح والمنافع المجتمعية.

ب_ المساواة والعدل:" لا يستقيم حكم الجماعة وتحقيق الأمن الاجتماعي إلا في ظلّ المساواة والعدل، وميادين المساواة عادة هي المساواة السياسية والاقتصادية والمساواة المدنيّة والاجتماعية، ويجري الحديث عنها في علاقات المواطنين الداخلية وبين الأجناس والقوميات والشعوب وبين الدول. وتسعى الدولة الحديثة لتحقيق المساواة في كل مظاهرها بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته ومكوّناته، وهي السبيل الأوحد لتحقيق الانسجام الاجتماعي والشعور بالتآخي والانتماء للوطن ممّا يقوّي الأمن الاجتماعي ويزيد من تماسك الأمّة . وقد قام الإسلام على مبادئ العدل والمساواة وطبّقها باعتبارها عنصرا من عناصر الأخوّة الإنسانية ، وكانت مبدأً غير معروف في الأمم التي سبقته . وأمر القرآن بالعدل كأمر عامّ دون تخصيص بنوع دون نوع ولا بطائفة دون أخرى باعتبار أن العدل نظام الله وشرعه والناس

[1] _ محمد أرزقي نسيب – أصول القانون الدستوري والنظم السياسية – شركة دار الأمّة ، الجزائر،1998، ص41

[2] _ محمد أرزقي نسيب المرجع السابق، ص41

عباده وخلقه يستوون أبيضُهم وأسودُهم ، ذَكَرهم وأنثاهم ، مسلمهُم وغير مسلمهم أمام عدل الله وحُكمه، ولذلك ينبغي الحكم بالعدل والقسطاس."[1].

المساواة والعدل وهي من بين أهم المقومات التي تحقق الأمن داخل المجتمع، ويتمثل هذا المقوم في نزاهة جهاز الأمن وكل مؤسسات الدولة في تحقيق هذا المقوم، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين الأفراد.

ج- المواطنة: المواطنة هي حالة الانتماء إلى مجتمع واحد، يضمُّه بشكل عامّ رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحّد في دولة معيّنة. وكونُ أنّ للمواطن حقوقا يجب أن ينالها فهو في نفس الوقت مُلزم بتحمّل واجبات اجتماعية يُفرض عليه تأديّتها. ويترتّب على فكرة المواطنة مصطلح المواطن الإيجابي أو الفعّال ، وهو الذي يُسهم في رفع مستوى مجتمعه ووطنه الحضاري عن طريق العمل الرسميّ الذي يؤدّيه أو من خلال عمله التطوّعي."[2]

فالمواطن أيضا من مقومات تحقيق الأمن فلكي يتحقق الأمن داخل المجتمع لابد من الأفراد أن يكونوا مواطنين صالحين ويتحقق لديهم مقوم الأمن.

3_ أساليب تحقيق الأمن:

هناك جملة من الوسائل والأساليب التي تحقق الأمن ومنها ما يلي:

"_**التعاون والتآزر:**"وهو يعني تضافر الجهود الوطنية والدولية الموجّهة لتحقيق منابع الإجرام والقضاء على أسبابه وتعقّب المجرمين المخلّين بالأمن، والتعاون على المستوى الوطني، يحشد طاقات الأمن لتحقق صفا واحدا في وجه الانحرافات المخلة بالأمن.

_"توفير الإمكانيات المادية المناسبة": وأهمها في هذا المجال تدعيم وسائل السلامة لتوفير الأمن العام والأمن النوعي، ثم تطوير الأجهزة الأمنية، وذلك بتزويدها بالوسائل الحديثة اللازمة للتعامل مع الأزمات الأمنية ومواجهة التطور المطرد في وسائل وأساليب الإجرام الحديث فإذا كانت معطيات التكنولوجيا الحديثة قد أصبحت في متناول المجرمين، فإنه ينبغي أن تمتلك قوات الأمن ما يفوق ذلك من الوسائل حتى تظل ممسكة بناصية الأمن."[3]

---

[1]_ جلال مظهر- حضارة الإسلام وأثرها في الترقّي العالمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974، ص228،229

[2]_المرجع نفسه، ص229

[3]_محمد الأمين، البشري، الأمن العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض،دت، ص ص24/23

حيث أن التعاون والتآزر بين كافة أفراد المجتمع من شأنه أن يحقق الأمن لدى كل الأفراد في ممتلكاتهم وأنفسهم وأهلهم، كما أن توفر الإمكانيات المادية التي تعمل على تحقيق الأمن يعد من الوسائل اللازمة والتي يتحقق من خلالها الأمن على كل المستويات.

_"**تدريب القوات المخصصة لحماية الأمن**" : تدريبا مناسبا لتصبح قوة فعالة قادرة، وذلك يقتضي تطوير المناهج الدراسية وتحديثها ، كما يقتضي تبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل فالعنصر البشري القادر والمؤهل، هو الإدارة الأولى للحفاظ على الأمن"[1].

ويعد تدريب القوات المتخصصة في الحماية من أهم سبل تحقيق الأمن في المجتمع، إذ أن هذه القوات والمتمثلة في الشرطة وكل الأجهزة التي من شأنها تحقيق الأمن هو الحل للقضاء على الجريمة والمجرمين.

_"**توظيف مناسب للعقوبة**" :فمن المعلوم أن العقوبة إنما قررت لكف المجرمين عن الإجرام، وكف غيرهم من الإقتداء بهم، ومن صفاتها أنها تحدث إيلاما ماديا ونفسيا فينبغي اختيارها بدرجة تجعلها مناسبة مع الجريمة نوعا ومقدارا، كما ينبغي أن تكون متصفة بصفتي اليقين في التطبيق والسرعة في التنفيذ، كما يجب أن تكون محققة لمبدأ المساواة لتكون ذات أثر فعال في محاربة الإجرام وتحقيق الأمن الشامل. والتكافؤ في المجتمع والتواصل بين المواطن والجهاز الأمني الذي يحقق الأمن ويسهر على تحقيقه، في أرض الميدان، دون تهاون أو تخاذل بكل الوسائل المتاحة والأكثر تطوراً وتقنية."[2]

حيث أن العقوبات من السبل التي تردع المجرمين عن الإجرام وتحدّ من مقارنتهم من قبل الأشخاص الآخرين.

_"**التوعية الموجهة**"حيث يجب أن يصاحب كل الوسائل السابقة، نوعية مناسبة وذلك بتوضيح أحكام الشرع والقانون في شأن الأفعال المخلة بالأمن وتوضيح الجزاء الذي ينتظر العصاة في الدنيا الآخرة، دون أن يغفل أمرا من أمور تلك الأفعال، سواء قل أو جل، ثم لابد بعد ذلك من وضع سياسة إعلامية مناسبة في شأن نشر أخبار الحوادث والوقائع، ونشر الأحكام القضائية الصادرة بنشأتها على نحو يجعلها تحدث أثرها في الردع والجزر كما يجب

[1] _ محمد الأمين، البشري، المرجع السابق، ص 24

[2] _المرجع نفسه، ص24

توعية الجمهور بأساليب المجرمين والطرق الصحيحة لمواجهتها، فإن يقظة المواطن تفسد خطة المجرم وتحبط مسعاه."[1]

فالتوعية من مخاطر الإجرام وضرورة تحقيق الأمن داخل المجتمع من الأساليب التي تسهم في تحقيق الأمن داخل المجتمعات الإنسانيّة.

ـ دور أجهزة الأمن: "قد يكون أهم ما يواجه المؤسسة الأمنية ما تشهده اليوم من تطور صناعي وتقني واجتماعي وربط إلكتروني للعالم من خلال شبكات المعلومات والإحصائيات وانتشار المدن الكبيرة والعشوائيات السكانية، جعل صعوبة في تحقيق الأمن بأجهزة رسمية محدودة العدد والعتاد والأهداف في ظل ظروف أمنية عالمية وإقليمية متغيرة ومتعددة، كل تلك المتغيرات استدعت تحولا جذريا في مفهوم الأمن العام، تجاوز كثيرا من معوقات الفكر التقليدي إلى آفاق بعيدة لا تقف عند حد، وأكثر من هذا، فنحن نشهد يوما بعد يوم تبعات ومسؤوليات تضاف إلى أجهزة الأمن لدرجة لم تعد تمثل واجبات هذه الأجهزة التقليدية سوى جزء يسير من واجباتها إذا ما قورنت بالكم الهائل لمجمل ما تقوم به، والذي يكاد يحيط بشتى مجالات الحياة الإنسانية"[2]

فالأجهزة الأمنية تعمل على تحقيق الأمن من خلال كل وسائلها التقليدية والحديثة والتي تحقق من خلالها الأمن بكل ما يحيط بالحياة الإنسانية، " حيث أن المفهوم الأمني المعاصر للأمن لا يلغي بأي حال الدور التقليدي لأجهزة الأمن أو يجرد الأمن من أهميته، فستظل مقاومة الجريمة هاجس رجال الأمن وواحدا من اهتماماتهم، على أن هذا الدور سيوظف لخدمة الفكر المعاصر، الذي يرى فيه الوظيفة الشرطية مجالا جبارا لحماية الإنسان والفكر والمؤسسات والمجتمع من كافة الأخطار . كما أن الخارج على قيم المجتمع، مهما

كانت تجاوزاته، سيحظى بالحماية لما يعنيه ذلك من تطور مفهوم العقوبة من مجرد رد فعل انتقامي يسعى للنيل من المجرم والتنكيل به إلى إجراء احترازي سيهدف أولا وقبل كل شيء

[1] _ المرجع نفسه، ص25

[2] _أحمد صالح العمران، تنمية الوعي الأمني،المؤسسة الأمنية للدراسات، الرياض،دت، ص12

الإصلاح والتهذيب لتهيئة فرص العودة إلى حظيرة المجتمع معفي من خطر الانزلاق إلى طريق الجريمة أو العودة إليها."[1]

فالمفهوم الأمني المعاصر يعني تحقيق أدوار الأمن سواءً بالأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، والقضاء على الجريمة بكل أشكالها.

"لذلك نشطت أجهزة الأمن في المؤسسات الحديثة على استقطاب جهود المواطنين من خلال ما تقوم به من أنشطة بهدف كسب ثقة، واحترام، المواطن وحقه على أن يقوم بدور إيجابي يضيف إلى رجال الأمن ويكسبهم دعما ليس له حدود، ليتمخّض عن هذا التعاون الإيجابي بين المواطن المستفيد الملتزم بدوره في الحفاظ على أمن المجتمع، ورجل الأمن المسؤول القادر على تفهم طبيعة عمله وواجباته وحدود مسؤولياته وأهميته أن يكون المواطن إلى جانبه، حيث أن أمن المجتمع لا يتحقق إلا بالإجراءات التقليدية المتعلقة بمقاومة الجريمة في حدود الاختصاصات التقليدية لأجهزة الأمن، وإنما يتطلب من أجهزة الأمن أن يدخل في اعتباراتها جميع المتغيرات التي طرأت على ساحة العمل الأمني من أجل تعزيز دورها ومكانتها، وصولا إلى الأهداف الإستراتيجية التي تعمل من أجل بلوغهاعلى مستوى الدولة."[2]

فلأجهزة الدولة دورٌ فعالٌ في تحقيق الأمن داخل المجتمع بكل ما يملكه من وسائل وقوانين وأجهزة تعمل على ردع الجريمة والمجرمين والمحافظة على استقرار المجتمع.

4_تحقيق الأمن مسؤولية الجميع وأثار عدم تحقيقه :

4_1_تحقيق الأمن مسؤولية الجميع:

"على الرغم من تعدد جوانب مفهوم الأمن، واختلاف أركانه إلا أن كل واحد منها مرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالآخر، وهذا يعني، استنفار الطاقات المجتمعية المتمثلة في الأفراد، والجماعات، والهيئات، والمنظمات والجمعيات المجتمعية لتأمين الأرواح والأعراض والممتلكات عن طريق دعم ومساندة الأجهزة الأمنية الرسمية والتضامنية لتحقيق الأمن والأمان للجميع، وبجهود الجميع، باعتبار أن مهمة ضبط المجتمع وتوفير الأمن ليست مهمة الأجهزة الأمنية وحدها، وإنما هي مهمة المجتمع ككل. والضبط المجتمعي يتم من

[1] _ المرجع نفسه، ص13

[2] _ أحمد صالح العمران، المرجع السابق، ص13

خلال الوقاية من الجريمة، خلق مجتمع قوي ومتماسك، اتصال وتنسيق وتعاون وتكامل ومشاركة في تحمل تبعات الأمن المتمثلة في أعباء ومسؤوليات الوقاية ومكافحة الإجرام والانحراف. والأمن الشامل في واقع الأمر يتمثل في برامج حديثة التطبيق استخلصها المتخصصون والباحثون في التراث الإنساني من واقع تطبيقات محددة وخبرات سابقة لخلق أجواء التعاون والتكامل والدعم والمؤازرة المتبادلة والمبذولة بين الأجهزة الأمنية وبين المجتمع بكافة أفراده وجماعاته وجمعياته الأهلية ومنظماته الرسمية والشعبية لمواجهة متطلبات تحقيق الأمن في إطار علاقات حسنة متطورة وفعالة، تنمي الثقة وتحقق رضى المواطنين وتوفر إمكانيات العمل الجماعي والمشترك والمنتظم"[1]

لتحقيق الأمن لابد من تضافر جهود الأفراد مع مؤسسات وأجهزة الأمن لتحقيق مقصد الأمن داخل المجتمع، فهذه العملية هي عملية متكاملة وشاملة وتعاونية بين كل شرائح المجتمع.

"إن المتغيرات المعاصرة قد استدعت النظر إلى المسألة الأمنية باعتبارها تعني كل أفراد المجتمع، ومن ثم أصبح من اللازم اشتراك كل هيآت المجتمع الرسمية والأهلية في دعم مسيرة الأجهزة الأمنية، ولبلوغ تلك الغايات والأهداف الأمنية، لابد من غرس هذه القيم في عقول النشء والشباب من خلال المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية بدءا من الأسرة والمسجد والمدرسة، والمجتمع المحلي وغيرها من المؤسسات و الهيات ذات الصلة بالتربية الوطنية، من أجل تكوين المواطن الصالح وتحصين أفراد المجتمع لضمان التزامهم بنظم وقيم وضوابط المجتمع الدينية والأخلاقية والمجتمعية والقانونية، بل وتحفيزهم للمشاركة في تحقيق الأمن الشامل بمشاركة كل الناس أفراد وجماعات، تبعا للتوجهات المجتمعية والإقليمية والدولية التي بدأت تترسخ يوما بعد يوم والتي تؤكد على ضرورة الإسهام الجماهيري في مجال الأمني."[2]

فالأمن مسؤولية الجميع وهو قضية الجميع، وهذا ما جعلها مَهمّة الجميع ولا بد من العمل لأجل التوصل إلى تحقيقها.

---

[1] _محمد إبراهيم، عمر الأصبعي، الأمن بمفهومه الشامل، جامعة نايف العربية الأمنية، الرياض،1420، ص ص11/10

[2] _محسن، عبد الحميد أحمد، الوقاية من الجريمة، نظرة على الحاضر للأعداد المستقبل جامعة نايف، الرياض،1420، ص ص17/15

"وتؤكّد الدراسات على ضرورة تكامل عمل جميع المؤسسات المعنية بالتنشئة والأمن وعلى أهمية التنسيق بين جهودها، إذ من المفترض أن تكون برامج الوقاية من الجريمة مسؤولية جماعية لكل هذه المؤسسات وتكون في آن واحد متزامنة لكي تؤتي ثمارها في مجال خفض الجريمة والوقاية منها وتكوين مجتمع آمن، كما ينبغي أن تدرك هذه المؤسّسات أن برامج الوقاية من الجريمة لا تعمل من فراغ، فمثلا لا يمكن للبرامج التربوية الموجّهة للوقاية من الجريمة أن تؤتي ثمارها في مجتمع يتوفر فيه السلاح- مثلا للبيع- أو لا يوجد احترام للقوانين كما أن جهود المدرسة في مجال الوقاية من الجريمة أو مواجهة الإرهاب، لا يمكن أن تنجح من دون دعم الأسرة، وجهود الأسرة لا يمكن أن تنجح من دون دعم سوق العمل، وجهود سوق العمل لا يمكن أن تنجح من دون دعم المواطنين. وهكذا ينبغي أن ننظر إلى جميع المؤسسات التي تتعاون من أجل تحقيق الأمن؛ هو عمل يعود بالخير والنفع لجميع أفراد المجتمع، كما تقوم الأسرة بدور أساسي في مجال سد منابع الجريمة من خلال التنشئة السليمة للأبناء في جو تسوده العلاقات الحميمية بين الآباء والأبناء وتنشئة الأبناء على الالتزام بقواعد الأخلاق والسلوك السليم، حيث أن قيام الأسرة، إذا، بالدور يمثل أفضل تحصين للأبناء في سن مبكر."[1]

ولسدّ منابع الجريمة لابد من تضافر جهود المواطنين والمواطنات والمؤسسات الأمنية ككل.

وتحقّق الشرطة الأمن من خلال وسائل عديدة "وتستخدم الشرطة في إجراءاتها وسيلتين أساسيتين: الأولى وسيلة للمنع أو الردع، وهي الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى منع وقوع الجريمة بالقضاء على أسبابها، وحصر فرض ارتكابها، والثانية وسيلة للقمع أو المكافحة وهي الإجراءات الجزائية التي تُتخذ عقب وقوع الجريمة لاستجلاء غموضها وكشف مرتكبيها أو القبض عليهم مع أدلة إدانتهم وتقديمهم للعدالة لمعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، ومعلوم أن الفصل بين هاتين الوسيلتين ظاهري فكل واحدة منهما تساعد الأخرى"[2]

[1]_محمد إبراهيم محمد الإصبعي، مرجع سبق ذكره، ص31

[2]_عمتوت كمال، ديلمي عبد العزيز، دور الشرطة في وضع استراتيجية للوقاية من حريمة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائرب، (مقال)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مج6، ع2، 2021، ص832

فمن وسائل تحقيق الأمن لدى الشرطة منع الجريمة وردعها ومعاقبة المجرمين وتنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم.

4_2_أثار عدم تحقيق الأمن:

هناك جملة من الآثار التي تترتب على عدم تحقيق الأمن ومنها ما يلي:

"_تنامي شعور الفرد الحضري بضعف الأمن والاستقرار مما يجعله يعيش في خوف على بيته وأبنائه وأمواله.

-إن ارتفاع الجريمة في الوسط الحضري يضعف ثقة المواطن اتجاه الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحتها، وهذا مايزيد من قطع للعلاقة بينهما، بحيث يصبح المواطن يبحث عن أساليب أخرى لحماية نفسه وممتلكاته من الجريمة.

-تآكل الأصول الإنتاجية العامة من الخدمات والفضاءات العمومية جراء الضرر المتعمد الذي يصيبها مما يزيد من تكلفة صيانتها .

-زيادة التكلفة المادية المترتبة عن الجريمة التي تصيب القطاعين العام و الخاص منها تكاليف القضاء و السجون والشرطة و العناية الطبية وإجراءات حماية الممتلكات.."[1]

يؤدي عدم تحقيق الأمن إلى انتشار الجريمة في المجتمع، وعيش الأفراد في خوف دائم، وينعدم الاستقرار والشعور بالثقة بين المواطنين ورجال الشرطة، كما يؤدي عدم تحقق الأمن إلى ضعف الإنتاج داخل المجتمع وعدم حماية ممتلكات الأشخاص وأمن أرواحهم.

5_العلاقة الاتصالية بين رجال الأمن والمواطنين:

"يشكل تعاون المواطن مع جهاز الشرطة محكا حقيقيا لنجاح الأداء المهني، حيث يعتبر العاملون في هذا الجهاز المواطن حلقة أساسية في معادلة مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها بكل فعالية، لذلك تسعى أجهزة الشرطة بما فيها جهاز الأمن الوطني لوضع الخطط والميكانيزمات الكفيلة بتحقيق علاقة اتصالية مستدامة مع المواطن للقضاء على النظرة السلبية والمفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة خلال الحقبة الاستعمارية، والتي تنبذ كل أشكال الضبط القانوني والعمل الأمني الشرطي، حيث تمثل الشرطة وفق مفهومها

[1]_بهية بن صغير،أساليب مواجهة الجريمة، (مقال)، مجلة الباحث الاجتماعي، ع13، 2017، ص48

الحديث الرمز الحي لقوة المجتمع وارادته في المشاركة الفعالة في حمايته من الأخطار التيي مكن أن تهدده."[1]

فالعلاقة الاتصالية بين رجال الأمن والمواطنين تتمثل في تعاونهم على مكافحة الجريمة وسد بؤر الإجرام.

"والواقع أن للاتصال بين المواطن والشرطة أثر كبير على الأمن، ولا شك أن هذا النوع من التعاون الاجتماعي الأمني يعتمد أولا وقبل كل شيء على السرعة في البلاغات وكذلك دقة المعلومات ووضوحها أيضا، ومن الطبيعي أن لدى دوائر الشرطة أساليبها في جمع، وتصنيف، وتحليل، وتوزيع المعلومات الأمنية، بما تتضح من خلاله حالة الأمن، ولذلك تصبح تصورات القائمين على توجيه الأمن أقرب إلى الواقع"[2].

وتتجسد هذه العلاقة الاتصالية بين المواطن والشرطة في تجسيد الأمن الاجتماعي على أرض الواقع.

"والجدير بالذكر في السياق ذاته، أن تعزيز الحس الوقائي لدى المواطن يتطلب القيام بنشاطات ميدانية من خلال تنظيم محاضرات توعوية من طرف إطارات شرطية مختصة تتركز في مجملها حول محاربة جريمة المخدرات وكيفية الوقاية منها، بالإضافة إلى محاضرات حول العنف في الملاعب والجريمة المعلوماتية، حيث تعمل هذه النشاطات الأمنية على تنمية شراكة فعالة بين مصالح الشرطة والمواطنين"[3].

ولجهاز الشرطة دور فعال في تعزيز التواصل بينه وبين المواطنين وذلك من خلال تجسيد أدواره الآتية:

"الاتصال المباشر مع المواطن من أجل تحسين العلاقات بين الشرطة والمواطن.

-خلق مناخ يسوده الأمن والثقة المتبادلة بين الشرطة والمواطن.

-الإصغاء الدائم للمواطنين قصد التعرف على انشغالاتهم.

-توجيه المواطن وتقديم الإعانة له في إطار قانوني ضمن الصلاحيات المنوطة

---

[1]_ عباد لويزة، الإعلام الأمني من منظور الشرطة المجتمعية ."مجلة الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثربولوجية)الجزائر)، العدد الخامس، جوان،2017،ص209

[2]_براردي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص156

[3]_كريمة رباحي،نشاطات جوارية، شرطة ولاية عين تموشنت معا...من أجل شرطة جوارية"، مجلة الشرطة)الجزائر)، العدد ،162جوان،2012،ص36

بالشرطة.

–تحسيس المواطن بدوره في الأمن الوقائي لمحيطه، وبالخصوص عن طريق التربية المستمرة لفئات الشباب"[1]

فدور رجل الشرطة يتمثل في تجسيد العلاقة الاتصالية بينه وبين المواطنين وذلك من خلال خلق مناخ يسوده الأمن والثقة المتبادلة وسماع شكاوى المواطنين وتوجيههم.

"وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن للشرطة الجوارية مهام وأدوار ونشاطات أخرى تتطلبها الحياة اليومية للمواطن الجزائري، منها على سبيل المثال لا الحصر، محاربة الفوضى الناجمة عن الاستحواذ على الطريق العمومي، التجارة غير القانونية، وكل أشكال الغش بين التجار في الأسواق السوداء، رمي النفايات، التسول، السير العشوائي، ألعاب القمار في الطريق العمومي، الضوضاء، وهذا ما يؤكد أن للشرطة الجوارية دور فعال في تنمية الحس الأمني والنفسي والفكري والبيئي لدى المواطن"[2]

فللشرطة المجتمعية دور فعال في تحقيق العلاقة الاتصالية بين رجل الشرطة والمواطنين وذلك من خلال أدوارها ومن خلال تنمية الحس الأمني والنفسي والفكري والبيئي لدى كل أفراد المجتمع.

"وفي هذا الإطار، عزز القائمون على الاتصال والعلاقات العامة العمل المشترك مع كافة الهيئات وجمعيات المجتمع المدني، وتخصيص دورات تدريبية لفائدة كوادر مكاتب الاتصال والعلاقات العامة للأمن الوطني، هدفها العمل على تثمين كل آليات التنسيق والشراكة، في إطار تجسيد الخطط الإعلامية الرامية إلى تعزيز ثقافة التوعية الأمنية"[3]

فالواقع اليوم يستدعي تواصل واتصال أفراد الشرطة و الأمن مع أفراد المجتمع المدني، وهذا ما دفع بالكل إلى إقامة دورات تدريبية لتعزيز هذه العلاقة الاتصالية.

"وتجسيدا لتوجيهات القيادة العليا للأمن الوطني، التي تتضمن التأكيد على ضرورة تعزيز النشاط الجواري لمصالح الشرطة للرد والتكفل الأمثل بانشغالات المواطن، عبر تفعيل

---

[1]_ العبروزي ربيع، اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الامن في المجتمع الجزائري) "أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2017، ص106/105

[2]_ المرجع نفسه، ص106

[3]_هامل عبد الغاني،حوار لجريدة وقت الجزائر"، مجلة الشرطة (الجزائر(العدد 106،جوان 2013ص17

وتنويع الحملات والنشاطات التوعوية والتحسيسية بالاستعانة بالبرامج والتطبيقات الذكية للأمن الوطني في مجال الأمن المروري، وتعزيز التنسيق والعمل المشترك مع مختلف الهيئات والمؤسسات الأمنية، بهدف ضمان أمن المواطن وحماية الممتلكات، تعمل المديرية العامة للأمن الوطني على تنظيم العديد من الفضاءات المفتوحة حول مصالح الشرطة تتضمن مواضيع توعوية مع مختلف الشركاء والفاعلين الاجتماعيين، من خلال إبراز دور وجهود الأمن الوطني في توفير الطمأنينة والسكينة وسط المجتمع، بالإضافة إلى عرض وسائل ومعدات تستعمل في مجال التوعية من مختلف الآفات الاجتماعية لاسيما السلامة المرورية"[1]

ومن بين الأمور والأعمال التي تحصل فيها علاقة اتصالية بين رجال الشرطة والمواطنين هي مجال تحقيق الأمن المروري وتنظيم حركة السير وتحقيق التوعية ضد الآفات الاجتماعية والحد منها.

"وتؤكد الإستراتيجية الشرطية التي تعمل على خلق تواصل بين رجال الشرطة والمواطنين حتى يشعر الجميع بأهمية المحافظة على الأمن الاجتماعي والاستقرار والسلم، كما تهدف تفعيل المشاركة المجتمعية لتشمل جميع أفراد الشرطة من أجل ردع الجريمة والانحراف والجانب المدني والسوسيو_أخلاقي الذي يتوجه أساسا إلى النظر إلى المواطن كشريك أساسي في العملية الأمنية، فالشرطة تقوم بالتوعية لكي يتعرف المواطن على حقوقه ووجباته وممارسة كل أشكال المواطنة الممكنة، وبهذا تتمكن أجهزة الأمن من بناء علاقات تكاملية تبادلية في إطار تنمية ثقافة المواطنة وقيمها التي تحمي البناء الاجتماعي للأمن القومي لأي مجتمع"[2]

فالعلاقة الاتصالية بين رجال الشرطة والمواطنين من شأنها أن تحقق الوعي لدى أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم تجاه الأفراد وتجاه مجتمعهم ككل.

"وتعد الحملات الإعلامية التي يقدمها القائم بالاتصال والعلاقات العامة بمختلف مديريات الأمن أكثر الأساليب الاتصالية ايجابية ونفعا لتغطية موضوع ثقافة المواطنة، لأن

[1] _تاجي وحيد،نشاطات جوارية، تعزيز النشاط الجواري للتكفل الأمثل بانشغالات المواطن"، مجلة الشرطة)الجزائر(،ع143، 2019/ص42

[2] _محمد غزالي،مقال حول زرع ثقافة المواطنة مسؤولية الجميع"، مجلة الشرطة)الجزائر(، ع128، 2015، ص77/76

لها تأثير في وعي المواطنين واكسابهم القيم والميول والاتجاهات الضرورية للحياة في مجتمع ديمقراطي مفتوح، وكذلك تنمية مفاهيم ومبادئ المواطنة والقدرة على التصرف المدني المسؤول استنادا إلى الحوار والاعتراف بالآخر والتسامح والاحترام المتبادل والتعايش السلمي، حيث تتوجه الحملات الإعلامية إلى تقديم مضامين مخططة ومدروسة عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون بالاعتماد على أساليب فنية مقنعة ومؤثرة بما يتناسب مع طبيعة كل وسيلة إعلامية"[1]

هناك مكلف بالاتصال والعلاقات العامة داخل جهاز الشرطة وهو يعمل على القيام بعملية الاتصال بين المواطن ورجال الشرطة من خلال إيصال شكاوى لأفراد رجال الشرطة وحصول التعاون بينهم .

وعليه إن علاقة الشرطي بالمواطن هي علاقة تواصل واتصال قائمة على التعاون من أجل الحفاظ على أمن المجتمع، ومواجهة الجريمة وكل الآفات الاجتماعية التي تهدد كيانه واستقراره، ولرجل الشرطة دور فعال في تعزيز هذه العلاقة الاتصالية بينهم وبين المواطنين وذلك من خلال دوره، ومن خلال الإصغاء للمواطنين وتعزيز الثقة بينهم، وتجسيد مبدأ الشرطة في خدمة الشعب، وجعل المواطن شريكا في تحقيق الأمن وتوعيته أيضا.

6_الصورة الذهنية لرجل الأمن لدى أفراد المجتمع:

"يعد موضوع صورة رجل الشرطة أحد المجالات الأساسية التي يجب أن توليها البحوث والدراسات اهتماما مميزا، خاصة مع تنامى إدراك الأثر الواضح الذي تلعبه الصورة المتشكلة لدى الجمهور عن أجهزة الشرطة في دعمهم لها للقيام بأداء وظائفها المتعددة من أجل خدمة أمن الوطن والمواطن، بالخصوص في ضوء ما تواجهه من مقاومة من قبل الأفراد والجماعات المجرمة في أغلب بلدان العالم باعتبارها الجهاز المسؤول عن ضبط السلوك الاجتماعي للأفراد والجماهير، والذي يترك لديهم انطباعات مباشرة ومتراكمة عن رجل الشرطة"[2]

---

[1]_سمير قريد،المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة" دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، 2018، ص164

[2]_ عبد الرزاق عبد الوهاب،الصورة الذهنية لرجال الشرطة لدى جمهور محافظة ديالى ."مجلة المفتش العام، مج1، ع20، العراق، 2017، ص129

فصورة رجل الشرطة لدى المواطنين مهمة جدا في تموقع جهاز الشرطة في الواقع وفي المجتمع حيث أن هذه الصورة تؤثر سلبيا أم ايجابيا.

"إن الصور الذهنية لا تقتصر على مجرد الإدراك، بل هي متصلة بالاتجاهات، والمواقف، والاستجابات العملية التي يتعامل بها الإنسان مع الأشياء والأشخاص من حوله بواقع الحياة، وبقدر ما تؤثر هذه الصور في إدراك الإنسان لما حوله، فإنها تؤثر في حكمه على تلك الأشياء، لأنها تشكل جزأ من إطاره الدلالي، وبهذا المعنى فإن الصورة التي تتكون في أذهان المواطنين عن رجال الشرطة لا تظل ثابتة في مكانها بلا أي تغيير في مختلف الظروف والأحوال فالصورة عملية ديناميكية وليست استاتيكية، ولكنها متفاعلة ومرنة خاصة وأن هناك أحداثا تستطيع التأثير على الصور القائمة وتغييرها."[1]

إذ تعدّ الصورة الذهنية بمثابة إدراك أفراد المجتمع لرجل الشرطة والتي تتغير بتغير المؤثرات الاجتماعية والأمور التي تبرز مع رجال الشرطة كسلوكهم أو طريقة تعاملهم.

"إن الصورة الذهنية التي يحملها المواطن عن رجل الشرطة بأنه موضع ثقة يمكن أن تعزز لديه رأس المال الاجتماعي، والذي يستلزم – من وجهة نظر بيار بورديو–إعادة إنتاج حدا أدنى من التجانس الموضوعي بين أعضاء الجماعة، كما تستلزم جهدا متواصلا للحفاظ على تماسك الجماعة وتضامنها، وتستلزم كذلك مزيدا من الإدراك والوعي المتبادل بين رجل الشرطة والمواطن بما يسهم في خلق وترسيخ أواصر الثقة المتبادلة"[2]

أساس الصورة الذهنية التي يكوّنها المواطن تجاه رجال الشرطة هو الثقة، فإذا كان المواطنون يرون أن الشرطي هو محل ثقة تكون صورتهم الذهنية عنه إيجابية أما إذا انعدمت الثقة بين رجال الشرطة والمواطنين فإن هذا يولّد لديهم صورة سلبية عنه.

ومن بين أهم ما يؤثر على الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى المواطنين، هو سلوكه وانضباطه في العمل من عدمه، حيث أنه" وبناء على دراسة أجراها عالم الإجرام الأمريكي" دافيد كارتر" يمكن تلخيص عدد من العوامل السوسيولوجية التي أسهمت في تفشّي ظاهرة

---

[1]_خلف لافي الحلب الحماد،الصورة الذهنية لرجل الأمن لدى الرأي العام الأردني – "دراسة ميدانية–(رسالة ماجستير)، قسم الصحافة والإعلام، جامعة البترا، الأردن،2014، ص34

[2]_حسني إبراهيم عبد العظيم،الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي: قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو."إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع،ع15، 2011، ص64

الفساد الأخلاقي لدى رجال الشرطة على النحو الآتي: الجشع والطمع، دوافع شخصية مثل حب الأنا وشهوة الجنس، وشهوة السلطة والتعصب الثقافي نحو فئات معينة من الجمهور، والتنشئة الخاصة بالجماعة التي يعمل معها رجل الشرطة، وسوء انتقاء طلاب الشرطة، والإشراف والتوجيه غير المناسبين، والافتقاد إلى المحاسبة الواضحة لسلوك رجال الشرطة، وعدم وجود جزاءات أو تهديد حقيقي يمس رجل الشرطة في حالة عدم انضباطه"[1]

حيث أن من بين العوامل التي تدفع برجل الشرطة إلى الحياد عن دوره وواجبه كما يجب هو الطمع والجشع لكسب مال أكثر، وحب السلطة والرغبة في الصعود بسرعة على حساب المواطنين، وكذلك استخدامه للمحسوبية في عمله وعدم العمل بنفس الطريقة مع كل الأفراد.

"يمكن للشرطة الجوارية أن تمارس دورها في نشر الوعي الأمني، والفكري، والمجتمعي السليم، وتنمية الإحساس بالمواطنة الصالحة، كما تقوم فلسفتها أيضا على ملاحظة الظواهر الاجتماعية الدخيلة على المجتمع، ومحاولة دراستها بأساليب علمية تتفق مع العقل والمنطق، وبكل موضوعية وحيادية، وبعيداٍ عن الاجتهادات الشخصية والتدخلات الذاتية لتفسيرها، فضلا عن الاهتمام بمنتسبي التشكيلات الأمنية كافة، وتعريفهم بالرسالة الإنسانية السامية التي يحملونها تجاه مجتمعهم، لإيجاد بيئات اجتماعية آمنة وسليمة، وكذلك تنمية مهاراتهم الاجتماعية بالتعامل مع أفراد المجتمع، مما يحفظ حقوقهم كأُناس لهم كرامتهم واعتبارهم الاجتماعي، ويحقق لديهم الأمن النفسي والاجتماعي"[2]

حيث يمكن للشرطة الجوارية التصدي للعوامل التي تجعل من الشرطي يحيد عن عمله كما يجب من خلال نشر الوعي الفكري والثقافي والتحسيس ضد أخطار مخالفة قوانين العمل.

"إن الإدراك الإيجابي من قبل رجل الشرطة للمجتمع والجمهور واحترامه لهما من عوامل نجاح دوره المهني والمجتمعي، فالصورة التي يرى بها رجل الشرطة المجتمع ستؤثر

[1]_أحمد إبراهيم خضر، ظاهرة الفساد في جهاز الشرطة: خلاصة الخبرة العالمي
". 2011. https://www.alukah.net/culture/0/30501

[2]_حسين إبراهيم حمادي العنكبي،دور مؤسسة الشرطة المجتمعية بتنمية ثقافة السالم في المجتمعات المأزومة دراسة ميدانية لمنتسبي الشرطة المجتمعية في محافظة ديالى ."مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية،مج3، ع38،العراق، 2020. ص236

بدورها على طريقة حكمه على هذا المجتمع، وعلى اعتقاده في مدى قدرة هذا المجتمع على التعاون معه في مجابهة القضايا الأمنية."[1]

لابد من أن يدرك رجل الشرطة أهمية نظرة المواطنين له وعلاقته بهم واحترامه لهم حيث أن هذه الأمور من العوامل التي تؤدي إلى نجاح دوره المهني والمجتمعي.

هناك جملة من العوامل التي تسهم في زيادة ثقة المواطنين برجال الشرطة، ونذكر منها ما يلي:

"_إشراك المواطنين بالتنسيق مع الشرطة في الإبلاغ عن أي عمل، ربما يؤدي إلى ارتكاب جريمة.

–عمل المواطنين مع الشرطة على إنارة الشوارع لتأمين سلامة المشاة، وتقليل فرص الجريمة.

–تعاون المواطنين مع رجال الشرطة في مراقبة المجمعات والأحياء السكنية مع الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم بخصوصيات المنطقة.

–عقد اجتماعات مشتركة ومنتظمة مع المواطنين لمناقشة القضايا الأمنية المحلية.

–تنظيم لقاءات دورية تقاربية مع المواطنين لمناقشة المشكلات الأمنية التي تعترضهم في حياتهم اليومية قصد نقلها إلى السلطات العامة والتكفل بها في إطار تفعيل مفهوم الشرطة الجوارية."[2]

إذ لابد من التعاون بين رجال الشرطة والمواطنين واشراكهم في عملية تحقيق الأمن، وكذلك ضرورة إنارة الشوارع لتأمين حياة المشاة، وتنظيم لقاءات بين رجال الشرطة والمواطنين كشركاء فاعلين في المجتمع.

[1]_وسام نصر،تأثير الصورة الإعلامية لرجل الشرطة بمواقع التواصل الاجتماعي على أدائه المهني والمجتمعي." مجلة الرأي العام، مج12، ع03، القاهرة، 2013، ص353

[2]_رائد صبار عباس،دور الشرطة في الوقاية من الجريمة". مجلة القانون للدارسات والبحوث القانونية. ع17، العراق، 2019، ص303

الفصل الخامس:

المجال العام للدراسة مدينة بريكة.

1_ التعريف بمدينة بريكة.

2-الموقع والخصائص الطبيعية والمناخية .

3_الخصائص الإجتماعية لسكان المدينة .

4-الخصائص العمرانية والتوزيع المجالي للمرافق والتجهيزات.

5-الشبكات والمنشأت القاعدية .

1_التعريف بمدينة بريكة: (المجال العام للبحث):

أولا: التعريف بالمدينة:

أ/ نبذة تاريخية عن مدينة بريكة:

تعتبر مدينة **بريكة** امتدادا لمدينة **طبنة** التاريخية حيث ذكرها الإدريسي في قوله" تُبنا في غرب الأوراس، هي مدينة رائعة كثيرة المياه تتخللها حدائق وحقول القطن ومزارع الشعير والقمح. سكانها خليط من مختلف الشعوب وبها تجارة جيدة والكثير من الفواكه والتمور"[1].

ويصفها **ابن حوقل**، فيقول" كانت عظيمة كبيرة البساتين والزروع والقطن وكانت وافرة الماشية"[2].

ويصفها **اليعقوبي** أيضا:"طبنة مدينة الزاب العظمى وهي في وسط الزاب وبها ينزل الولاة"[3].

ويمكن تقسيم تاريخ مدينة بريكة إلى عدة مراحل:

_عهد ما قبل الرومان.

_العهد الروماني (نمو وتطور المدينة) القرون الأربعة للميلاد.

_ العهد البيزنطي (أواخر القرن الخامس)

_الوندال الذين دمروا المدينة كليا (القرن السادس)

---

[1]_الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مجلد1، دار عالم الكتب، لبنان، 1989،ص261

[2]_بن قويدر جابر، التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة: حالة دائرة بريكة _ولاية باتنة، (ماجستير)، جامعة هواري بومدين ، الجزائر، 2012، ص216

[3]_اليعقوبي، البلدان وضع حواشيه، محمد أمين ضاوي، دار الكتب العلمية، لبنان،2003، ص85

_ الفتوحات الإسلامية القرن السابع.

_القبائل الهلالية واجتياحها للمدينة وتدميرها بالكامل القرن13.

إذن، تعتبر مدينة بريكة مدينة تاريخية وارثا حضاريا كبيرا، ظهرت منذ القرن الوسيط المتأخر وقبلها ظهرت مدينة طبنة التاريخية والأثرية التي كانت لها أهمية كبيرة مما جعلها عاصمةً لإقليم الحضنة بداية من القرن الرابع ميلادي ثم عاصمة لإقليم الزاب بعد الفتح الإسلامي ثم عاصمة لبلاد المغرب الإسلامي.

فمدينة طبنة تتربع على حوالي 600 هكتار وتقع على يعد 4كلم جنوب شرق مدينة بريكة. وتقع إداريا ضمن حدود بلديتي بريكة وبيطام على الطريق الوطني 77 الرابط بين بريكة وبسكرة، وعلى الطريق بين مدينتي بريكة وأمدوكال، وبالضبط محصورة بين وادي بريكة وبيطام"[1] . وتنتمي إلى إقليم الحضنة أو ما يسمى باسم (شط الحصنة)، فهي حاضرة ومدينة ضاربة في أعماق التاريخ تعاقبت عليها العديد من الحضارات، الرومان، العرب، العثمانيين، وصولا إلى الاستعمار الفرنسي. وقد ذكر الورتلاني مدينة بريكة في رحلته (1193_1773) "فنزلنا ببريكة وهي أرض طبنة وفيها نهر جارٍ مثل النيل وهي لسيدي محمد الحاج يتقاتل عليها ولاد دراج فيما بينهم"[2].

وخلال فترة الاستعمار تكوّن مكتب عربي ببريكة 1845/04/15، برئاسة **الجنرال شوبيزو**. وقد كان مركز بريكة ملحقة من أجل المراقبة أولا والسيطرة ثانيا على أعراش الحضنة وضمت في

[1] _موسى لقبال، طبنة مدينة الزاب والأوراس في العصور الوسطى ، مجلة الاصالة، ع60_61، 1978، ص83

[2] _أسامة الطيب جميل، الثورات الشعبية بمنطقة بريكة ، مجلة مدارات تاريخية، مج2، ع5، 2002، ص379

بادئ الأمر أعراش أولاد سحنون جميعا والزوي (أحمد بن بلقاسم، الضحاوي، أولاد سيدي عثمان، أولا الخضرةوأولاد عمر وأولاد نجاع، السلالحة أولاد علي بن ضابور أولاد سلام وأولاد سلطان).

وتم الإنشاء الرسمي لبلدية بريكة المختلطة في عام 1905 وبالتحديد 1905/10/05، حيث بلغ عدد سكان بريكة وما جاورها عام 1886 (11258 نسمة) موزعة كالأتي:

أولاد سحنون 5830 نسمة، في أولاد عمر 2141 ، الزوي1671 نسمة، السلالحة 1313 نسمة، أولاد نجاع 1202 نسمة"[1]

وقد تم تعيين مدينة بريكة كدائرة عام1956 ، وتضم كل من الجزار وبيطام، أمدوكال وبلدية بريكة التي تضم أولاد عمار وعزيل عبد القادر. وقد سرى هذا التقسيم إلى غاية 1984 حيث تم ترقية عزيل عبد القادر وأولاد عمار إلى بلديات تابعة لدائرة بريكة ثم دائرة الجزار 1991م.

وتعتبر مدينة بريكة دائرة بحجم ولاية حيث تعدّ ثاني مركز سكّاني بعد عاصمة الولاية"[1].

[1]_أسامة الطيب جميل، مرجع سبق ذكره، ص380

2-الموقع والخصائص الطبيعية والمناخية :

2-1موقع مدينة بريكة :

تتكون مدينة بريكة من ثلاثة بلديات: بيطام، أمدوكال، بريكة، يحدّها من الشمال بلديتي الجزار وأولاد عمار(دائرة الجزار)، ويحدها من الجنوب بلدية طولقة ولاية بسكرة، ومن الشرق دائرة سقانة، ومن الغرب بلدية عزيل عبد القادر (متكعوك سابقا) دائرة الجزار.

خريطة(1) الموقع الإداري لدائرة بريكة

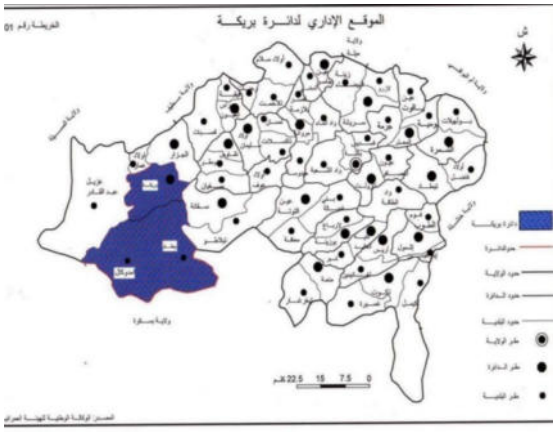

-المصدر : مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان.

2_2_ الموقع الجغرافي لبلدية بريكة:

تقع بلدية بريكة في الجهة الجنوبية الغربية لمدينة باتنة بين دائرتي عرض 35 و36 درجة شمالا وخطي طول 4و5 شرقا، تعد ثاني بلدية بعد مقر الولاية حيث بلغ عدد سكانها 143820 حسب تقديرات 2021، وبكثافة سكانية بلغت 471 نسمة كلم^2 تقديرات 2021). تبعد عن مركز ومقر الولاية بـ88كلم، وبـ99كلم عن ولاية المسيلة، وبـ116 كلم عن ولاية سطيف، وبـ78 كلم عن

[1]_ بن قويدر جابر، مرجع سبق ذكره، ص 218

ولاية بسكرة وترتفع على مستوى سطح البحر ب474,89 م.

تحتل موقعا استراتيجيا هاما؛ حيث تتوسط العديد من الولايات وكذلك تتربع على مساحة قدرها 305,43 كلم^2. وكما ذكرنا سابقا، فبريكة تقع في الجهة الجنوبية الغربية للولاية يحدها إداريا البلديات الآتية: شمالا بلدية الجزار وأولاد عمار، غربا عزيل عبد القادر، شرقا بلدية سقانة وجنوبا بلدية بيطام"[1]

-خريطة (2) موقع بلدية بريكة .

-المصدر: مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان.

2_3_ موضع بلدية بريكة: الموضع هو المكان الذي تقوم عليه المدينة لذا يعتبر عنصرا مهما في الدراسات الحضرية والعمرانية وتتموضع مدينة بريكة على منطقة يتراوح ارتفاعها مابين 398_530 م، وتتربع على مساحة سهلية يتراوح فيها الانحدار مابين 1-5 من من الشمال الشرقي باتجاه الجنوب الغربي.

-خريطة(3) موضع بلدية بريكة

[1]_مخطط التجانس الحضري لبلدية بريكة، ديسمبر 2008، ص11

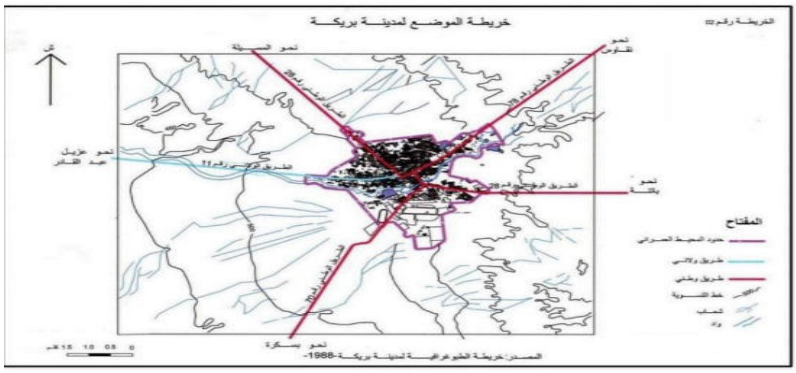

-المصدر : مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان.

2_4_ الشبكة الهيدروغرافية: تتميز المنطقة بشبكة هيدروغرافية هامة، وهي تتكون من عدة أودية صغيرة تصب في واد بريكة، منبعها جنوب عين أزال ورأس العيون وأولاد سليمان والتي تصل إلى غاية شط الحضنة مرورا بمنطقة بريكة.

2_5_الانحدارات : بفضلها يتم تحديد أماكن التعمير غير المكلفة والمناسبة. وفيما يلي فئات الإنحدار:

الفئة الأولى: 0_2% تمثل الأراضي المنبسطة لا يزيد الانحدار فيها عن2% وبشكل نسبة 90.67% من المساحة الكلية. معظم الاطار البيئي يتواجد بهذه الفئة.

الفئة الثانية: 2_8% موجودة بالجهة الجنوبية الشرقية وتقدر مساحتها ب750 هكتار.

بنسبة 7,18% أراضي صالحة للتعمير ومنبسطة لمد الشبكات .

الفئة الثالثة:8_12% تقدر مساحتها ب225هكتار بنسبة 2.15%وتعتبر أراضي صالحة

للتعمير لكن تتطلب التسوية وهذا ما يضاعف التكاليف"[1].

-خريطة(4) الإنحدرات

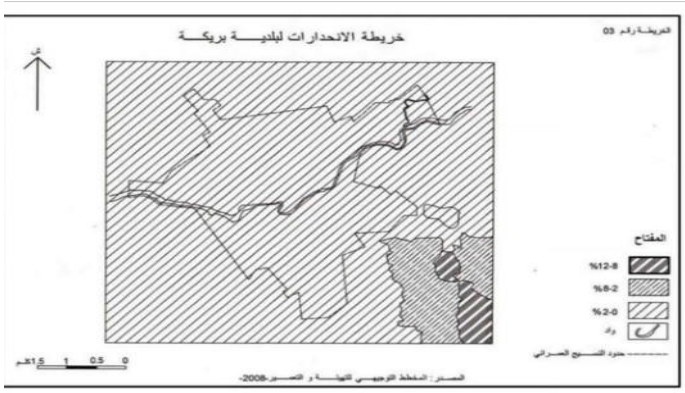

-المصدر: مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان .

2_6_ المناخ في مدينة بريكة:

تتميز مدينة بريكة بمناخ شبه جاف ذي فصلين؛ حار جاف صيفا، وبارد جاف شتاءً فمدينة بريكة تعاني صيفا من حرارة شديدة تصل درجاتها 48،49، في بعض الأحيان. وشتاء بارد جدا تنزل فيه درجات الحرارة إلى أدنى مستوياتها خصوصا ليلا ويكون تساقط الأمطار مختلفا من شهر لأخر- رغم قلته طوال العام- لكن يصل في أفضل مستوياته إلى 229,5 ملم سنويا، وتتميز بريكة بغياب الرياح الدائمة لتواجد حواجز طبيعية متمثلة في الجبال في الجهة الشمالية الغربية كما تؤثر الرياح التي تأتي من الجنوب (سيروكو) على

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بريكة

الغطاء النباتي لما تحمله من رمال وأتربة خصوصا في فصل الصيف(أوت_جويلية)، كما تبلغ نسبة الرطوبة المتوسطة 450"[1]

-خريطة (5)جيوتقنية لتربة مدينة بريكة

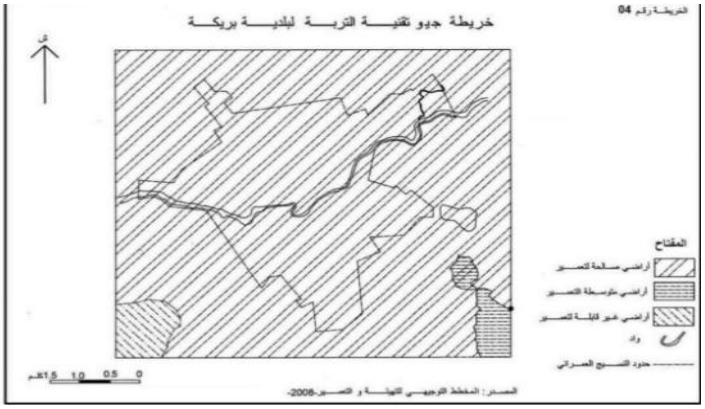

-المصدر : مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان.

3_ الخصائص الإجتماعية لسكان مدينة بريكة : تمر كل مدينة وحضارة بفترات متمايزة ومختلفة تختلف باختلاف الظروف، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، أو السياسية. أسهمت وأدت هذه الظروف في تشكيل عدد من المراحل والمحطات في نمو السكان وتطورهم:

أ/ المرحلة الأولى:1954_1966:

تظم هذه الفترة مرحلتين متمايزتين: الفترة الاستعمارية، الاستقلال، وهما تختلفان من حيث الظروف السياسية والمعيشية؛ حيث عرفت المدينة في هذه المرحلة نموا كبيرا إذ وصل إلى معدل 1449 بزيادة تقدر ب11137 نسمة، ويعود ذلك إلى الهجرة من الأرياف بسبب السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى حشد السكان لتسهيل مراقبتهم والسيطرة عليهم أما في

[1]_الوكالة الوطنية للموارد المائية.

عهد الاستقلال فكانت الهجرة إلى بريكة نتيجة للظروف المعيشية القاهرة والمتردّية في الأرياف والقرى.

المرحلة الثانية: 1966_1977:

ميّز هذه المرحلة تراجع النمو السكاني إلى 2.13%وهذا راجع إلى تطبيق سياسة الثورة الزراعية وانتعاش القطاع الفلاحي وهو ما أدى إلى هجرة عكسية من المدن نحو الأرياف.

المرحلة الثالثة:1977_1987:

ظهر نوع من الاستقرار عَكَس قلة الهجرة من وإلى المدينة؛ أي معدل الزيادة في المدينة يعبّر عن الزيادة الطبيعية للسكان، الذي وصل عددهم جرّاء الزيادة الطبيعية إلى 28830نسمة.

المرحلة الرابعة:1977_1998:

قُدرت الزيادة في تعداد سكان البلدية في هذه الفترة ب25462نسمة، تميزت هذه المرحلة بتراجع كبير في معدل النمو حيث قدر بـ314 ومردّ هذا راجع إلى الظروف السياسية السائدة آنذاك.

المرحلة الخامسة:1998_2008:

شهدت هذه المرحلة تراجعا طفيفا في الزيادة السكانية من خلال انخفاض معدل النمو إلى 2,7% يعود ذلك إلى انتشار الوعي بضرورة تنظيم النسل وكذلك ارتفاع المستوى التعليمي انعكس على تقلص عدد أفراد الأسرة.

جدول رقم 1: يوضح التطور السكاني لمدينة بريكة.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2021
بلدية بريكة	13872	38800	61630	87092	106865	143820

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مونوغرافيا ولاية باتنة2021

3_1_العوامل المتحكمة في النمو السكاني: وتتمثل في الزيادة الطبيعية والهجرة

أ/ الزيادة الطبيعية: تسجل المدينة نسبة 3.19% وهي أكبر من النسبة المسجلة ولائيا.

ب/ الهجرة: تسهم الهجرة في الزيادة السكانية بصفة كبيرة حيث عرفت مدينة بريكة توافدا كبيرا بسبب توفر مجالها على المرافق والإجراءات العمومية، وكذا التجهيزات المختلفة باعتبارها مركز الدائرة منذ عهد الاستعمار، كما تتميز بأنها ثاني أكبر تجمع سكاني بعد مقر الولاية؛ حيث مرت مدينة بريكة بعد الاستقلال بعدة مراحل فيما يخص الهجرة والنزوح إليها.

المرحلة الأولى 1966_1977: بعد الاستقلال شهدت مدينة بريكة توافدا كبيرا لسكان الأرياف بسبب خروج الاستعمار تاركا وراءه سكنات شاغرة بالإضافة إلى توفر غالبية المرافق والتجهيزات الضرورية.

المرحلة الثانية 1977_1987: شهدت توافد أعداد كبيرة جدا إليها حيث بلغ ما في الهجرة في هذه الفترة 44424 نسمة، وهذا بسبب فشل الثورة الزراعية مما اضطر سكان الأرياف والمراكز المجاورة كعزيل عبد القادر، بيطام، أولاد عمار، أمدوكال، الجزار، سقانة، عين

الخضراء، إلى التوجه والنزوح نحو مركز مدينة بريكة، هذا الأمر سبب انتشار السكن الفوضوي.

المرحلة الثالثة 1987_1998: تميزت هذه المرحلة بانخفاض كبير جدا في عدد المهاجرين ويرجع هذا إلى الركود الاقتصادي الذي شهدته الجزائر وتأثيرات العشرية السوداء كذلك.

المرحلة الرابعة 1998_2008:استقرار نسبي لعدد الوافدين وتحسن نوعا ما مقارنة بالمرحلة التي قبلها نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والأمني وتوفر مناطق شغل والتجهيزات والمرافق الضرورية."[1]

الكثافة السكانية: تميزت مدينة بريكة بكثافة سكانية مرتفعة والتي ميزت المدينة كقطب حضري يوفر أهم المرافق والتجهيزات المهيكلة على مستواها. من خلال هذا يمكننا القول أن الاستهلاك المجالي العام واسع وصعب التسيير والتخطط له والتحكم فيه.

جدول رقم2: يبين قيمة الكثافة السكانية 2021لمدينة بريكة.

عدد السكان	المساحة	الكثافة سكان/كلم^2
143820	305,43	471

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة2021/12/31.

الكثافة السكانية عالية جدا وهي تمثل المرتبة الثانية بعد عاصمة الولاية، وتعطي دلالات واضحة لارتفاع عدد السكان الاجمالي. حيث عرفت مدينة بريكة تزايدا سكانيا كبيرا صاحبته

[1]_بن قويدر جابر، مرجع سبق ذكره، ص25

العديد من المشاكل العمرانية والتنموية والأمنية والإجتماعية بسبب توفر مجالها على العديد من المرافق والتجهيزات العمومية، وخلق هذا توافدا سكانيا كبيرا أدى إلى إنتشار البطالة وظهور البناءات الفوضوية والهشة داخل المجال الحضري الأمر الذي إنعكس سلبا على المظهر العام للمدينة، وخلق وضعا أمنيا غير مستقرٍ من خلال اتساع الرقعة العمرانية سواء المخطط لها أو الفوضوية، وقلة المرافق الأمنية .

جدول رقم 3: يبين عدد سكان مدينة بريكة لسنة2021

بريكة	عدد السكان الاجمالي	الإناث	الذكور
بريكة	143820	71064	72756

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة2021/12/31

جدول رقم 4: يبين عدد الأسر ومعدل الأفراد داخل الأسرة لمدينة بريكة

عدد السكان الاجمالي	مجموع الاسر	معدل الأفراد داخل الأسرة
143820	21699	6.6

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة2021/12/31

يعتبر معدل الأفراد داخل الأسرة في مدينة بريكة أكبر من المعدل الولائي الذي يقدر ب5,9 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان، سواء الزيادة الطبيعية أو غير الطبيعية. ويوضح لنا هذا أن استهلاك المجال وتوزعه يكون سببه الرئيسي هو الزيادة

السكانية. فمع زيادة عدد السكان تزداد المساحة المخصص للسكن وهذا يؤدي الى كبر حجم المساحة المخصص للخدمات التي يحتاجها السكان أي أن هناك علاقة واضحة وطردية بين النمو السكاني والتوسع المجالي وتوزيع المرافق بمدينة بريكة .

4-الخصائص العمرانية والتوزيع المجالي للمرافق والتجهيزات :

4-1المرافق التعليمية للأطوار الثلاث:

جدول رقم 05: يوضح توزيع المدارس وعدد التلاميذ والحجرات والموظفين للأطوار الثلاث بمدينة بريكة

المدينة	عدد المؤسسات في الطور الابتدائي	عدد الحجرات	عدد الأقسام	عدد المتمدرسين	عدد الأساتذة	نسبة استغلال الحجرة	نسبة التأطير
بريكة	38	379	517	16773	607	45	27.63
المدينة	عدد المؤسسات في التطور المتوسط	عدد الحجرات المستعملة	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	نسبة استغلال الحجرة	نسبة لمدرس التلاميذ 6_15ن	نسبة التأطير

بريكة	17	12480	11898	561	41,3	83,2	21.21
المدينة	عدد الثانويات	الطاقة الاستيعابية	عدد الحجرات المستعملة	تعداد التلاميذ	تعداد الأساتذة	متوسط التلاميذ في الحجرة	نسبة التأطير
بريكة	07	6440	154	4617	338	29,98	13.66

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31.

-من خلال جدول رقم 5 نرى أن الوظيفة التعلمية (التربوية) من الوظائف الهامة بمدينة بريكة، نظرا لعدد المدراس وعدد التلاميذ وعدد المؤطرين الذين يشغلون حيزا كبيرا من المجال، والذي أخذ في التوسع والنمو في مختلف أطراف المدينة مع تنامي إستخدامات المجال لهذه الوظيفة، الأمر الذي صعّب المرافقة الأمنية لهذه المؤسسات لتوسع حجم المجال الذي تشغله.

4-2التكوين المهني:

جدول رقم6: يوضح قائمة مؤسسات التكوين المهني وتعداداتها المختلفة بمدينة بريكة

المؤسسة	الأقسام الدراسية		المتمدرسين			الأساتذة	نصف داخلي		داخلي	
	المفعلة	غير مفعلة	العدد	الإناث	الذكور		العدد	قدرة الاستقبال	العدد	قدرة الاستقبال
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني	06	10	287	183	104	/	159	250	لا يوجد	120
مركز التكوين المهني والتمهين بريكة	07	/	435	137	298	22	107	132	09	120

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة2021/12/31

4-3التعليم العالي:

المركز الجامعي بريكة، يبلغ اجمالي عدد الطلبة 4091 لعام 2022/2021، يشرف عليهم 143 أستاذ وسيتم تبيان هذه الأرقام وفقا للجداول الآتية.

جدول رقم 7: يوضح عدد الطلبة المقبلين على التخرج 2022/2021 بمختلف المعاهد والأقسام بالمركز الجامعي بريكة.

الأقسام	الطلبة المسجلين IMD		مجموع التسجيل في التدرج
	ليسانس	ماستر	
قسم الاقتصاد	138	143	281
قسم الحقوق	151	103	254
قسم اللغة العربية وأدابها	73	160	233
اللغات الأجنبية	88	126	214
العلوم الإنسانية	141	158	299
العلوم الاجتماعية	95	68	161
الرياضيات وعلوم الحاسوب	127	/	127

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

جدول رقم 8: يوضح الطلبة المسجلين في الدكتوراه في مختلف المعاهد في المركز الجامعي سي الحواس بريكة

الأقسام	عدد المسجلين في الدكتوراه
قسم الحقوق	09
قسم اللغة العربية وآدابها	12
العلوم الاجتماعية	06
العلوم الإنسانية	09
المجموع	36

المصدر:مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

جدول رقم9: يوضح عدد أساتذة المركز الجامعي بريكة بمختلف رتبهم.

الرتبة	عدد الأساتذة
أستاذ	07
استاذ محاضر أ	58
أستاذ محاضر ب	55
أستاذ مساعد أ	19
أستاذ مساعد ب	10
المجموع	143

المصدر:مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

جدول 10: يوضح البنى التحتية للمركز الجامعي بريكة

نوع الهيكل	العدد	القدرة الإستعابية
المدرجات	04	250طالب
قاعات المحاضرات الأعمال الموجهة، الأعمال التطبيقية	34	2350طالب
المكتبة المركزية	01	250 طالب
قاعة مطالعة	01	20طالب
قاعة استعارة كتب	01	/
مكتب أرشيف	01	/
مركز حسابات	02	20
مركز المساعدة النفسية الجامعية capu	01	/
مخبر بحث خاص بقسم الحقوق	01	/
قاعة أساتذة	02	30
قاعة أنترنت	01	20
قاعة علاج	02	/

نادي الطلبة	02	20
مكتب نقابة الأساتذة	02	/
مكاتب التنظيمات الطلابية	02	/
مكتب الصيانة	01	/
مخزن	03	/
مجموع الهياكل البيداغوجية	60	

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

إن تركز السكان وتوافدهم على المدينة والتوزيع المجالي للمرافق والتجهيزات أسهم بشكل كبير في توجيه التوسع العمراني نحو اطراف المدينة ما نتج عنه إستحداث قطب جامعي به العديد من التخصصات الجامعية ومختلف الخدمات الجامعية الأخرى الأيواء ، النقل، الإطعام ... حيث تعتبر الخدمات التعلمية من أهم أسباب نشوء الحي السكني بجانب المركز الجامعي، وأدى التوزيع المجالي لهذا المرفق باستحداث العديد من المرافق والسكنات حوله، من خلال تحول هذا المجال الى وسط حضري يتبع المجال الحضري العام. وعليه يجب توفّر الخدمات الأمنية الحضرية ممثلة في مقرات الأمن الجواري لحفظ الأمن في محيط المركز الجامعي والأحياء والمرافق المجاورة له .

4-4الصحة:

4-4-2المنشأت الإستشفائية:

جدول رقم11: يوضح عدد المؤسسات الإستشفائية والأسرّة المتواجدة بها على مستوى مدينة بريكة

المؤسسات	عدد الأسرة التقنية	عدد الأسرة				عدد عنابر العمليات	عدد قاعات العمليات
		رجال	نساء	أطفال	المجموع		
المؤسسة العمومية الاستشفائية محمد بوضياف بريكة	156	40	76	40	156	02	03
المؤسسة العمومية الاستشفائية سليماني عميرات بريكة	140	60	60	00	120	00	00

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

4-4-2المؤسسات العمومية الغير استشفائية:

جدول رقم 12: يوضح المؤسسات الغير استشفائية وطاقتها الكلية بمدينة بريكة

المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	المساحة كلم^2	عدد السكان	البلديات المغطاة
بريكة	2917.63	796230	بريكة، بيطام، أمدوكال، الجزار، اولاد عمار، عزيل عبد القادر

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

من خلال الجدولين السابقين 13 و14 تتبين لنا أهمية الوظيفة الصحية التي تسهم في تركّز السكان وتوزيعهم واستقطابهم الى المراكز الحضرية الموجودة داخلها .

-خريط رقم (06) مجال نفوذ الخدمة الصحية .

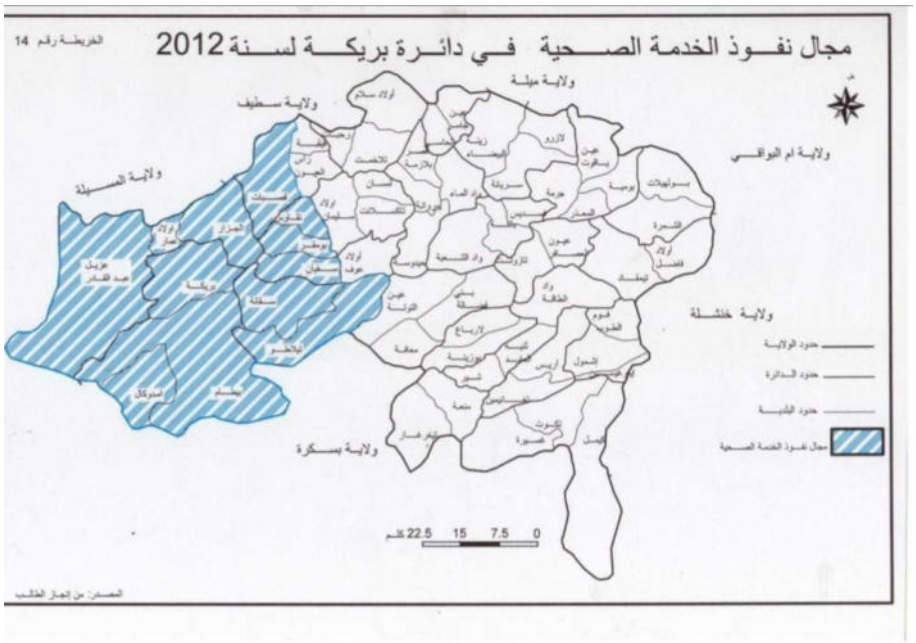

-المصدر: بن قويدر جابر ، التقسيم الإدراي في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة :حالة دائرة بريكة ،(ماجستر) جامعة الهواري بومدين ،الجزائر ، 2012، ص 261.

4-5النشاط الاجتماعي:

4-5-1المؤسسات المتخصصة لقطاع التضامن:

جدول رقم13: يوضح المؤسسات المتخصصة بذوي الإعاقة في مدينة بريكة

المؤسسات	القدرة البشرية	عدد التلاميذ	الموظفين
المركز النفسي البيداغوجي بريكة	120	101	37
ملحقة صغار الصم والبكم بريكة	70	36	08

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31.

بالإضافة الى وجود المرافق التربوية ومراكز التكوين المهني، يحتوي مجال الدراسة على مؤسسات تضمن التكفل بذوي الإحتياجات الخاصة، كالمركز النفسي البيداغوجي ويتمركز في وسط المدينة. وملحقة للصم والبكم تتموضع على أطراف المدينة جهة 1000 مسكن ويمتاز موقعها بالعزلة خارج الإطار العمراني قليلا لذا فتوزيعها المجالي يستوجب مرافقة أمنية دورية ويومية لحماية محيطها ومرتاديها من أولياء ، عمال ، تلاميذ من أي معوقات أمنية تحول بينهم وبين التمدرس في ظروف حسنة. إذن، فالتوزيع المجالي لبعض المرافق والتجهيزات العمومية وجب أن يصاحبه توزيعٌ للمرافق الأمنية الجوارية. وهذا ما نلاحظ غيابه بالنسبة للعديد من المرافق على مستوى المجال الحضري لكبره وتركّز المرافق في جميع أنحاء المدينة .

4-5-2المراكز الدينية:

جدول رقم 14: يوضح المرافق الدينية بمدينة بريكة وعددها وطاقة استيعابها

البلدية	المساحة		المدارس القرآنية	
	العدد	الاستيعاب	العدد	الاستيعاب
بريكة	43	36008	01	60

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

يتميز مجال الدراسة بتوفر عدد كبير من المساجد داخله، وهذا راجع لكبر المجال الحضري المأهول، وإتساع المجال العمراني والسكاني في مختلف نواحي وإتجاهات المدينة (شرق ،غرب ، جنوب ،شمال). يوجد43 مسجدا بطاقة إستعاب كبيرة تقدر ب36ألف مصلي. وتعتبر أهمية المساجد كبيرة داخل المدينة بإعتبار أن مسجد العتيق كان النواة الأولى للمدينة إذ تركّز السكان من حوله ونشأت عدة أحياء بجانبه .

4-5-3المرافق الرياضية:

جدول رقم 15: يوضح المنشآت الرياضية بمدينة بريكة

البلدية	قطب كرة القدم	قاعة متعددة الرياضات	مسبح $25م^2$	حوض باحة	جدار مركب	مضمار سباق
بريكة	02	01	01	01	11	01

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

4-5-4المرافق الترفيهية والثقافية:

جدول رقم 16: يوضح المنشآت الترفيهية والثقافية لمدينة بريكة

البلدية	دار الشباب	مركز ثقافي	قاعة متعددة الأنشطة	بيت الشباب	مكتبة	قاعة مطالعة	مركب جواري
بريكة	01	1	1	1	2	1	1

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

من خلال الجدولين المتعلقين بالمرافق الرياضية والثقافية/الترفهية، نلاحظ نقصا في هذه المرافق وعدم توزّعها بشكل مناسب داخل المجال الحضري. هذا ما ولّد ضغطا كبيرا عليها بخاصة مع إرتفاع عدد السكان وفئة الشباب منهم، الأمر الذي حتّم ضرورة إنشاء مرافق أخرى لتخفيف الضغط على المرافق الموجودة وتوزيعها على مختلف أحياء المدينة .

4-5-5المواقع الأثرية:

جدول رقم 17: يوضّح المواقع الأثرية المصنفة في مدينة بريكة

البلدية	الموقع الأثري	الفترة	تاريخ التصنيف
بريكة	مدينة طبنة التاريخية	قديمة جدا	1950/11/21

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

يتوفر مجال الدراسة على إمكانيات سياحة مهمشة؛ فعلى الرغم من أهميتها التاريخية وقدمها المتمثلة في الموقع لأثري مدينة طبنة العريقة، التي مرت بالعديد من المراحل والحضارات منها الروماني، والبيزنطي، والوندال، ثم الفتوحات الإسلامية والقبائل الهلالية. إلا انها مهملة وتتعرض للتخريب والإهمال. لذا وجب مرافقة المكان الأثرى **طبنة** أمنيا لحمايته والحفاظ عليه. باعتباره إرثا تاريخيا مهما حيث يتربع على مساحة 600هكتار ويقع على بعد4 كلم جنوب شرق مدينة بريكة في الطريق رقم 77 الرابط بين بريكة وبسكرة .

4-5-6مرافق البريد:

جدول رقم 18: يوضح عدد المنشآت البريدية وكثافتها بالنسبة للسكان بمدينة بريكة

البلدية	توزيع مكاتب البريد	الكثافة السكانية Bp لكل 1000نسمة
بريكة	05	0,03

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31.

التوزيع الحالي لمراكز البريد داخل المدينة غير مناسب لكثافة السكان وحجمهم؛ فالجدول يوضح وجود 05 مراكز بريد لـ 143820نسمة حسب تقديرات (2021) بكثافة بريدية BPتقديرات 0.03 لكل 1000 نسمة. هذه المعطيات تؤكد عجز المرافق البريدية عن أداء وظائفها ما يولد ضغطا كبيراً عليها .

4-5-7المرافق الأمنية للشرطة:

الجدول رقم19: يمثل المرافق الأمنية في بريكة

البلدية	توزيع المرافق الشرطية	نوع المرفق
بريكة	03	1مقر أمن الدائرة 2مقرات أمن حضري جواري .

المصدر: من إعداد الباحث (تحقيق ميداني).

من خلال الجدول الخاص بالمرافق الأمنية الموجودة على مستوى المدينة، ومن خلال الجداول السابقة التي توضح عدد المرافق والتجهيزات المختلفةن نستنتج أن هناك ضغطا كبيرا على المرافق الأمنية نظرا لانتشار المرافق والتجهيزات العمومية المختلفة في مختلف أرجاء المجال، مع إنحصار وضعفٍ للمراكز الأمنية، وهذا خلق ضعفا في تغطية المجال لتعدد المرافق وتوزيعها المجالي في وسط المدينة وداخل الأحياء على الأطراف ونشوء مراكز عمرانية جديدة مع بقاء نفس المرافق الأمنية، وهذا أحدث خللا بين الكثافة الأمنية وكثافة المرافق وإنتشارها .

بناء على وقوفنا على واقع المرافق والتجهيزات العامة والمنشآت وتوزيعها المجالي تبين لنا تعدد المرافق ووظائف المدينة: تربويا، تعلميا، تكوينيا، صحيا ، خدماتيا، دينيا ... الخ، هذا التعدد يصحبه تمركز كبير للسكان والعمران ما يحدث عدم توازنٍ بين الإطار العمراني وإستعمال المجال، بخاصة في توزيع المرافق الأمنية وحجمها مقارنة بحجم المجال وحجم المرافق العامة .

5-الشبكات والمنشآت القاعدية:

5-1شبكة الطرق:

جدول رقم 20: يوضح شبكة الطرق ونوعها بمدينة بريكة

وطني	ولائي	بلدي	مسالك	المجموع الكلي
22,5كلم	18كلم	42,2كلم	69.5كلم	152,2كلم

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

من خلال الجدول نلاحظ إستفادة مجال الدراسة من شبكة طرقية مختلفة تربط مختلف تجمعاته العمرانية الحضرية رابطة بين الأحياء والمراكز المرافق، ما يميز هذه الشبكة هو إهترائها في بعض المناطق وهو ما شكل خطرا على مستعملي المجال من خلال غياب الأمن المروري وتنظيمه. كما تتوفر المدينة على شبكة طرق ولائية ووطنية وبلدية بمجموع 152.2 كلم، كما موضّح في الجدول، وتمنح هذه الطرقُ المجالَ أهمية كبيرة من خلال زيادة الحركة الإقتصادية . وتمر بالمدينة الطرق الآتية :

الطريق الوطني رقم 28 الذي طوله 75 كلم يربط عين التوتة ، سقانة ، بريكة ، ولاية مسيلة

الطريق الوطني رقم 78الذي طوله 35كلم يربط كل من بسكرة وسطيف مرورا بمدينة بريكة

الطريق الوطني رقم 70 يبلغ طول 54 كلم يربط كل من مسيلة ، بريكة، مرورا بمدوكال .

الطريق الولائي رقم 35 الرابط بين بريكة والجزار وصولا الى أولاد عمار .

الطريق الولائي رقم 11 الذي يربط بريكة ببلدية عزيل عبد القادر (متكعوك سابقا) .

-الطريق الولائي رقم 37 الذي يربط بريكة ببيطام ومدوكال .

وتعتبر الطرق وكثافتها، العنصر الأساسي لتطور أي مجال، بإعتبار الشبكة الطرقية هي العنصر الرابط بين مجال المدينة ومختلف أرجائها. ويربط المدينة بالبلديات المجاورة والولايات. وهذا يخلق ديناميكية مجالية وحركة سكانية وإقتصادية بإعتبار أن مدينة بريكة همزة وصل ومنطقة عبور بين الشمال والجنوب .

5-2شبكة الكهرباء والغاز:

جدول رقم 21: يوضح نسبة التغطية من الكهرباء والغاز بمدينة بريكة

البلدية	نسبة التغطية بالكهرباء	نسبة التغطية بالغاز	عدد محطات الوقود
بريكة	99,24	90,13	06

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

من خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة الربط بشبكة الكهرباء مرتفعة جدا تقارب 100%. وهذا مؤشر جيد بالمقارنة مع ما كان سابقا. أما فيما يخص الربط بشبكة الغاز فالمؤشر جيد كذلك بالمقارنة مع مختلف مراكز الإقليم التي تعاني نقصا في التزوّد بمادة الغاز.

5-3شبكة الهاتف والأنترنت:

جدول رقم 22: يوضح حالة شبكة الهاتف الثابت والأنترنت ADS من حيث نسبة الأنترنت ومعدل الشبع بمدينة بريكة.

الخدمة	البلدية	السعة	عدد المشتركين المتصلين	معدل الشبع %
الهاتف الثابتWll	بريكة	14560	9499	65,24
خطADSL	بريكة	15552	8366	54

المصدر: مونوغرافية ولاية باتنة 2021/12/31

يتميز المجال بتوفر خدمات الهاتف والأنترنت لكن نسبة الإستغلال والإشتراك ليست بصورة كبيرة بل متوسطة من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه، وهذا راجع إلى التذبذب الكبير وضعف خدمات الهاتف الثابت والأنترنت، وهذا التذبذب والضعف له بعض الأسباب المتعلقة بمراحل انجاز المشاريع السكنية العامة؛ ففي كثير من الأحيان تتعرض شبكة الأنترنت للعطب جراء هذه الأشغال ما يؤثر على هذه الشبكات المهمة داخل الوسط الحضري، وكذا تعرض الكوابل الخاصة بها إلى السرقة المتكررة لغياب المرافقة والمتابعة الأمنية لهذه المنشأت والشبكات القاعدية .

الفصل السادس:

المجال الخاص بالدراسة والاجراءات المنهجية

1_ التعريف بحي 20 أوت(المجال الخاص بالبحث).

2_التعريف بمكونات المجال الخاص بالبحث .

3-الإجراءات المنهجية للدراسة .

3-1 المنهج .

3-2ادوات جمع البيانات

4_العينة وكيفية إختيارها .

4-1 العينة .

4-2 كيفية إختيارها .

1_ التعريف بحي 20 أوت:(المجال الخاص بالبحث):

1-1_مدخل تاريخي عن المجال الخاص بالبحث (20 أوت طريق الجزار سابقا):

بعد دخول الاحتلال الفرنسي لمدينة بريكة وبموجب قرار 20 ديسمبر 1873 تقرر تأسيس مدينة بريكة أو بالأحرى بلدية بريكة لكبح جماح المقاومة الشعبية، وتقرر تعمير المدينة بداية من سنة 1885 ببناء عدة منشآت وظهور أحياء بالمدينة وصاحب هذا بناء مسجد العتيق سنة 1895؛ فظهرت التجمعات السكانية بوسط المدينة قربه(المسجد العتيق)، أما طريق الجزار فكان عبارة عن تجمعات سكانية للبدو الرحل حتى الفرنسيين أطلقوا عليه حي الفقراء وتزامن ظهور هذا الحي (طريق الجزار) أو ما يسمى الآن حي 20 أوت مع بداية بناء مجرى الوادي والسد بين سنتي1906 و1907 من طرف النقيب ماسونيه وشركة كولاص المتخصصة في بناء المنشآت المائية والتي قامت بتجديد مجرى السد ما بين 1954و1955 ومع زيادة عدد سكان البلدية حاولت السلطات الاستعمارية عرض قطع أرضيةٍ للبيع وتقسيم الطرق والشوارع، بعد الاستقلال تحولت تسمية الحي إلى التسمية الحالية 20 أوت[1].

–صورة تبين مسجد العتيق النواة الاولى –صورة المجال الخاص بالبحث (طريق الجزار قديما) وظهور التجمعات السكانية كحي 20 اوت .

[1]Jean despoi ;le hodna ;paris ;1949 ;p389

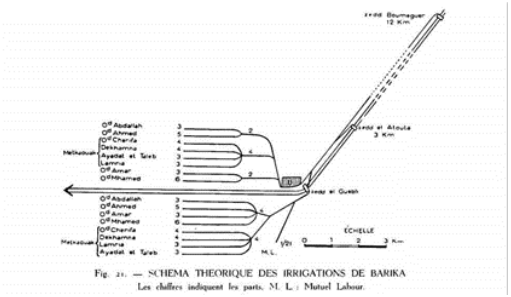

Fig. 21. — SCHEMA THEORIQUE DES IRRIGATIONS DE BARIKA
Les chiffres indiquent les parts. M. L. : Mutuel Labour.

–صورة تبين مخطط سدكولاس ومروره بالمجال الخاص بالبحث.

1-2التعريف بالمجال الخاص للبحث (حي 20 أوت بريكة):

ويعرف داخل الأوساط الشعبية طريق الجزار؛ حيث يعتبر الحي من أكبر الأحياء الشعبية كثافة ومساحة داخل مدينة بريكة ، وكان أثناء الفترة الاستعمارية عبارة عن حقول وأراضي زراعية لتوفر الماء ولوجود سد كولاص الذي كان يشق الحي والذي تم ردمه سنوات الثمانينيات من قبل السلطات المحلية، وكما أسلفنا الذكر، فالحي، يعتبر من أكبر الأحياء الحضرية من حيث السكن والسكان لموقعه الممتاز وهيكلته الجيدة وقربه من مختلف المرافق والهيئات والخدمات وتوفّره على جميع متطلبات الأحياء الحضرية ومختلف الشبكات: كهرباء، غاز، صرف صحي، هاتف، أنترنت، لكنه يفتقر قليلا للتهيئة الحضرية؛ حالة الطرقات والأرصفة مهترئة في بعض الأحياء كما يشهد الحي حركة تجارية مختلفة: تجارة الألبسة، خدمات، قطع غيار... كما يضم سوقين فوضويين للخضر والفواكه يسهمان بشكل كبير في عرقلة حركة المرور والسير داخل الحي بالاتجاه وسط المدينة جنوبا وحي النصر شمالا. وكذلك انتشار الأوساخ والقاذورات جراء الفضلات التي يتركها الباعة الفوضويون كما يفتقر الحي للمساحات الخضراء ومساحات اللعب الخاصة بالأطفال والشباب.

1-3الموقع الجغرافي للمجال الخاص بالبحث حي 20 أوت:

يقع الحي شرق مدينة بريكة، يحده من الشمال الشرقي شارع جفار رابح وسد كولاص ومن الشمال الغربي حي قواوسي الدراجي ومن الجنوب الشرقي حي ابن باديس ومن الجنوب الغربي حي الدقاقشة، ويتسم الحي– المجال الخاص بالدراسة– بهيكلة منظمة ومتناسقة ذو

أداء وظيفي جيد ويتربع الحي مجال الدراسة على مساحة تقدر ب**163,916.31م**^{2}أي حوالي **17** هكتار"[1]

-خريطة(7) المجال الخاص(حي 20 أوت) ضمن الإطار العام للمدينة :

-المصدر: مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان .

2-التعريف بمكونات المجال الخاص بالبحث:

الجدول رقم 23: التعريف بمكونات المجال الخاص بالبحث(حي20 أوت)

المقاطعات	عدد السكان	عدد المساكن	المساكن المستعملة	المساكن الشاغرة
47	1095	165	140	25
46	1088	155	149	06
50	1081	157	140	17
49	1087	170	156	14
45	1063	189	154	36
32	1062	180	150	30
33	1019	157	140	17
25	1037	199	147	52
مجموع المقاطعات	8532	1372	1176	196

[1]_بلدية بريكة مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان.

-المصدر: معطيات مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان تقديرات 2021.

من خلال الجدول والمعلومات الواردة فيه، يتبين لنا أن عدد السكان بلغ 8532 نسمة بكثافة سكانية كبيرة جدا تقدر ب501 ن/هـ، بعدد مساكن قدر ب1372 مسكن مستعمل والمأهول منه يقدر ب1176 مسكن، والشاغر قدر ب196 مسكن، وتختلف حالة المساكن التي تتراوح بين الجيدة والمتوسطة حيث يسود نمط السكن الفردي ذي الوظيفة السكنية واستعمالات تجارية مختلفة "وطبيعة عقارية عروشية (فوج عرش رقم34)"[1].

وبلغ معدل إشغال السكن حوالي 7,5 فرد في المسكن، حيث تتميز المساكن بالتمايز والتجانس من حيث نوعية البناء وشكله وتصميمه الخارجي ونوع مواد البناء، وهذا راجع إلى التجانس في الخصائص الاجتماعية والثقافية لساكني المجال الخاص بالدراسة (حي 20 أوت).

--خريطة (8) مقاطعات المجال الخاص بالبحث .

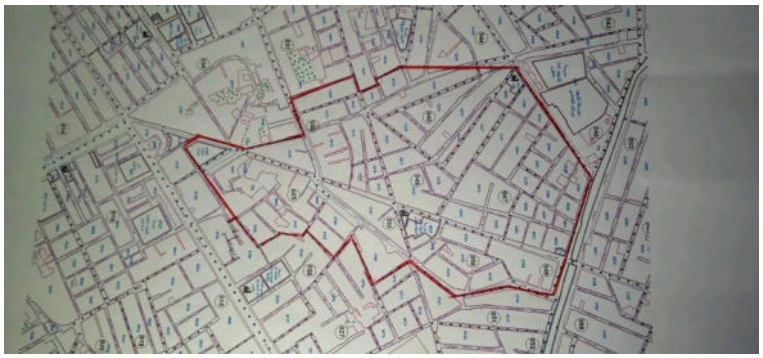

-المصدر: مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان .

1-4المرافق والتجهيزات:

يتميز الحي بوجود بعض المرافق نذكر منها ابتدائية بعلي الشريف موسى (طريق الجزار سابقا).

_متوسطة بورنان الخماسي التي كانت ثانوية سابقا قبل أن تُحّول إلى متوسطة.

[1] _ بلدية بريكة، مكتب الاحصاء العام للسكن والسكان

_فرع بلدي لاستخراج الوثائق الحالة المدنية .

_مركز بريدي صغير نسبيا لا يغطي احتياجات سكان الحي.

-مسجد القدس وهو مسجد الحي أنشأ حديثا فقط، وبدأت الصلاة فيه سنة 2018.

-خريطة(9) مخطط المجال الخاص بالبحث

-المصدر: مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان .

3-الإجراءات المنهجية للدراسة:

3-1منهج الدراسة: تعتبر عملية اختيار المنهج المناسب للدراسة مرتبطا ارتباطا وثيقا بطبيعة وموضوع الدراسة؛ أي أن المنهج يختلف باختلاف الظواهر والمشكلات الاجتماعية. هذا الاختلاف أفرز لنا مجموعة من الاختيارات المنهجية؛ فما يصلح لظاهرة ما لا يصلح لظاهرة أخرى. وهذا راجع إلى طبيعة/ وخصوصية الظواهر الاجتماعية المطروحة للدراسة، إذن، فالمنهج هو الطريق أو البرنامج الذي يحدّد السبيل للوصول إلى الحقائق وسبل اكتشافها"[1].

من خلال ما سبق، ومن خلال انطلاق موضوع الدراسة، من مجال امبريقي وواقع اجتماعي معين، كان المنهج الوصفي هو الأنسب للدراسة الحالية، حيث تسعى الدراسة لإبراز دور الشرطة الجوارية وعلاقتها بالجمهور وصورتها لديه ومدى التوافق بين الكثافة

[1] _محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الكتاب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص86

السكانية والخدمات الأمنية أي مختلف الجوانب التي ترتبط بالموضوع اجتماعيا كان، أو اقتصاديا، أو ديموغرافيا، أو مجالا حضريا. فاستخدام واختيار المنهج الوصفي هو لجمع وتحصيل أكبر قدر من المعلومات والبيانات التي تشخّص بصورة كافية الظاهرة المدروسة، فالمنهج الوصفي يعرف بأنه" طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع، وتصنيف، وترتيب، وعرض، وتحليل، وتفسير، وتعليل، وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الكميّة بهدف الوصول إلى نتائج علمية توظف في إطار البيانات الاجتماعية لإصلاح الأوضاع المجتمعيّة "[1].

هذا يحيلنا إلى الحديث عن التناسب بين المنهج والظاهرة أو موضوع الدراسة التي يتمحور حول دور الشرطة الجوارية في مهام أمن سكان المدينة، وهذا بالتركيز على ماهية الدور الاجتماعي للشرطة ومدى الشراكة بين الجمهور والمؤسسة الشرطية وأي علاقة تجمع الطرفين/ الفاعلين، وكيفية تأثير المجال وتوزيع مقرات الأمن في مكافحة الجريمة. وقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري منذ اختيارنا لموضوع الدراسة، ومنذ جمع المادة العلمية؛ كزيارة المكتبات الجامعية المختلفة، أو زيارة المؤسسات المختلفة التي ترتبط بموضوع البحث، كالبلديات وبعض المديريات، للاطلاع على بعض الجوانب التقنية والأمنية التي تخدم الدراسة في بدايتها.

أما الجانب الميداني، فقد مرت الدراسة الميدانية بعدة مراحل أساسية:

[1]_رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2016، ص82

مرحلة اختيار المقاطعات : دامت هذه المرحلة من ديسمبر 2021 إلى غاية فيفري 2022، قمنا في هذه المرحلة بمعاينة الحي الذي ستقام فيه الدراسة الميدانية أي المجال الخاص بالدراسة، لبلورة تصور عام عن هذا المجال، من خلال معرفة الوضع العام للسكان وظروفهم وواقعهم الاجتماعي. والمشكلات التي يواجهونها، وأيضا من أجل تحديد المقاطعات التي ستقام فيها الدراسة الميدانية من مجموعة المقاطعات التي يتشكل منها المجال الخاص بالبحث وانطلاقا مما لاحظناه وعايشناه في هذه المرحلة وأيضا من مقابلتنا مع بعض الفاعلين داخل الحي وبعض المسؤولين داخل البلدية وبالتحديد مسؤولة مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان المهندسة س.س عبد الله، ثم اختيار أربع مقاطعات لإجراء الدراسة الميدانية وهي:كالآتي المقاطعة033،032،047،046

المرحلة الثانية: تعتبر هذه المرحلة مرحلة استطلاعية، وهي مرحلة مهمّة في الجانب الميداني للدراسة، واستغرقت حوالي 5 أشهر (فيفري، مارس، أفريل ، ماي ، جوان،2022) تم في هذه الفترة استكشاف المقاطعات الأربع المعنية بتطبيق وإجراء الدراسة الميدانية، حيث قام الباحث بمعاينة كل مقاطعة من المقاطعات المذكورة. هذا ما جعل الفترة تطول قليلا للتأكد بصفة نهائية من ملاءمة المقاطعات الأربع لمتطلبات الدراسة الميدانية، وفي هذه المرحلة كذلك، قمنا بزيارة بلدية بريكة لتزويدنا بكل المعلومات عن المقاطعات المعنية بالدراسة الميدانية.

المرحلة الثالثة: مرحلة تجريب الاستمارة؛ تمت هذه الخطوة خلال النصف الأول من شهر جويلية- حوالي 15 يوم- قام الباحث بتوزيع 30 استمارة للوقوف على مدى فهم واستيعاب السكان لمضمون الاستمارة وأسئلتها.

ثم تم إجراء التعديلات اللازمة على الاستمارة من خلال حذف وتبسيط وتعديل بعض الأسئلة، وإعادة صياغتها بما يتوافق مع وجوب وضوحها لدى المبحوثين.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة تطبيق الاستمارة دامت هذه الفترة من النصف الثاني لشهر جويلية 2022 إلى غاية أكتوبر 2022.

3-2-أدوات جمع البيانات:

في سياق كل تقنية من التقنيات ينبغي بناء أداة خاصة بكل دراسة نريد القيام بها؛ إذ تتمتع هذه التقنية بخصائص تجعلها قادرة على الحصول على المعطيات الكافية والضرورية"[1].

3-1_ الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم التقنيات في العلوم الاجتماعية وأكثرها تطبيقا، لأن لها من الخصائص والمميزات التي تجعلنا نحصل على البيانات والمادة العلمية، ما لا يوجد في غيرها من الأدوات، لأن الواقع يؤكد تسجيل حضورها في أي بحث سوسيولوجي مهما كان موضوعه وأهدافه وسيرورته. فالملاحظة تبرز أهميتها وضرورتها في تمكننا من خلالها في جمع البيانات على أكثر من مستوى وصعيد؛ كالاجتماعي والعمراني المجالي الحضري،

[1]_موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر ، الجزائر،2004، ص233.

وتعرف الملاحظة بأنها" معاينة الموضوع المراد دراسته ومتابعته عن قرب والاستعانة بالصور والرموز والعلاقات الاجتماعية الموجودة بين الأفراد والجماعات الإنسانية محل الدراسة"[1]

وتعرف أيضا بأنها" تلك المشاهدة المباشرة الموجهة والمضبوطة والمحددة لأهداف وعن طريق هذه المشاهدة تتم عملية جمع المعلومات والبيانات العلمية لإثراء موضوع الدراسة بمادة علمية تخدم البحث"[2].

ولقد اعتمدت في هذه الدراسة على الملاحظة البسيطة والمنتظمة ، أما الملاحظة البسيطة فقد اعتمدت عليها لمعرفة الوضع العام لمختلف مقاطعات الحي لاختيار المقاطعات التي سوف تتم فيها الدراسة الميدانية، ومعرفة حدود كل مقاطعة والتأكد من أحياء وأرقام المقاطعات بين الورق والواقع.

_ الملاحظة المنتظمة وتمّ استعمالها لمعرفة المشكلات الأمنية في المجال الخاص للدراسة (المقاطعات التي تتم فيها الدراسة الميدانية) الدوريات ، عدد مقرات الأمن داخل المحيط الحضري، الجريمة المنتشرة، الخدمات الأمنية وكثافتها داخل المجال الحضري المعني بالدراسة، أي استعمال الباحث للملاحظة المنتظمة في جميع مراحل البحث. فمثلا تم استخدامها أثناء بناء الاستمارة وأثناء تجربتها، وقد تم إجراء بعض التعديلات وفقا لما تمت

[1]_سلاطنية بلقاسم، ملاحظات حول استخدام الإستمارة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدى في البحص السوسيولوجي، مجلة العلوم الإنسانية،ع3، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2002، ص7

[2]_رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص252

ملاحظته، فالملاحظة– كتقنية مهمة جدا– دورها لا يمكن الاستغناء عنه، فقد أفادتنا في بناء الاستمارة والتحقق من المعلومات الأولية المقدمة لنا من طرف الجماعات المحلية.

3_2الوثائق والسجلات:

استخدمنا في الدراسة العديد من الوثائق التي تحصلنا عليها من السلطات المحلية ببلدية بريكة، المصلحة الولائية للتكوين، (الأمن الولائي)، المصالح التقنية...، وقد كانت الوثائق تخدم موضوع الدراسة من عدة جوانب منها: الجوانب الجغرافية، الموقع المساحة ، أو الجوانب الديموغرافية والاجتماعية، عدد السكان وتوزيعهم من بلدية بريكة.

ومعلومات حول المجال الخاص بالبحث(حي20 أوت بريكة)، من مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان (خرائط احصاءات، معلومات)، معلومات حول جرائم السرقة والإعتداء على الأشخاص من طرف المصلحة الولائية للتكوين (الأمن الولائي باتنة)، تخص مدينة بريكة.

3-3المقابلة: تعتبر المقابلة من التقنيات والأدوات المنهجية الأكثر حضورا في البحوث السوسيولوجية (أي الأكثر استعمالا)، ويعود هذا لسهولة بنائها وفائدتها الكبيرة في المجال الاجتماعي .

حيث تعرّف المقابلة على أنها" تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو أراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية"[1].

فالمقابلة تكون بين فاعلين يلعبون أدوارا اجتماعية مختلفة لخدمة بحث أو موضوع دراسة ما.

[1]_رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، الجزائر،2002، ص148

وقد اعتمد الباحث في دراسته على نوعين من المقابلة:

3-2-1_ المقابلة العامة : وكانت أهدافها جمع المعلومات والبيانات بأكبر قدر ممكن بحيث تخدم موضوع الدراسة ولها علاقة مباشرة به، حيث قام الباحث بمقابلة العديد من المسؤولين في بلدية بريكة، ونخص بالذكر المصالح التقنية في جانبها العمراني والاجتماعي وقمنا بإجراء مقابلة مع مسؤولة مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان-رئيسة مصلحة (مهندسة) حيث أفادتنا رفقة مستخدمي المكتب بمطويات وخرائط وإحصاءات السكن والسكان تقديرات 2021، حول المجال العام للدراسة والمجال الخاص بالبحث(حي 20 أوت).

كما قمنا بمقابلة نائب رئيس أمن دائرة بريكة لأجل تزويدنا ببعض المعلومات حول الجريمة وانتشارها (إحصاءات)، ومقرات الأمن وتوزيعها. لكن لم يتم تزويدنا بأي شيء، وتم تحويل طلبنا إلى مقر الأمن الولائي وبالضبط المصلحة الولائية للتكوين التي رفض مستخدموها تزويدنا بأي معلومة ما عدا إحصاءات خاصة بجرائم السرقة، والإعتداء على الأشخاص، وهذا بعد مقابلتنا لرئيس المصلحة الولائية للتكوين.

3-2-2_ المقابلة الخاصة(موجهة): بغرض تطبيق الإستمارة ومقابلة الجمهور المعني بطرح الأسئلة عليهم، وتمّ الذهاب إلى مساكنهم ومقابلة صاحب المسكن أو من يمثّله وينوب عنه في الإجابة عن الأسئلة الخاصة بإستمارة البحث .

3-3-الاستمارة:

الاستمارة تقنية منهجية تساعد أي باحث في الحصول على المعلومات المناسبة واللازمة لموضوع بحثه بطريقة مباشرة فهي تسمح بإجراء البحث في وقت أقل وبتكاليف وجهد أبسط.

وتعرف الاستمارة بأنها" مجموعة من الأسئلة المرتّبة حول موضوع معيّن ترسل للأشخاص المعنيين عن طريق البريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها، ومن خلالها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع والتأكد من المعلومات المتعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق"[1].

كما تعرف بأنها" أداة تتضمن مجموعة من الفقرات أو العبارات التقريرية حول مسألة ما تتطلب من الفرد الإجابة عنها بطريقة يحدّدها الباحث بحسب أغراض البحث"[2].

الاستمارة أداة أساسية في البحث السوسيولوجي فهي تقنية مكمّلة للدور الوظيفي لكلّ من الملاحظة والمقابلة، يستهدف من خلالها الباحث جمع المعلومات والبيانات اللازمة من أفراد العينة بالاتصال الشخصي بالمبحوثين، هذا ما يحيلنا إلى ذكر جزء من تعريف موريس أنجرس للاستمارة:" فهي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام ببحث كمي يهدف إلى إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقاربات رقمية"[3].

[1]_عمار بوحوش، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص56

[2]_محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999. ص96

[3]_موريس أنجرس، مرجع سبق ذكره، ص204

ولقد اعتمدنا على الاستمارة لجمع المعلومات كما ذكرنا سابقا لقلة الجهد والتكاليف وتغطيتها لأكبر عدد من المبحوثين، وتخلل بناء الاستمارة عدة مراحل قبل تجربتها ميدانيا.

المرحلة الأولى : تمثلت في الإطلاع على الأدبيات النظرية المختلفة المشارب والاتجاهات وكذا التشخيص الدقيق لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاطلاع على التجارب والبحوث السابقة؛ وهنا استفدنا من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا. وكذلك استفدنا منها في طرق بناء الاستمارة وطرح الفرضيات البحثية لموضوع الدراسة وتشكلت من أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة من خلال مؤشرات قابلة للقياس عند انزالها إلى موقع الدراسة الواقعية.

المرحلة الثانية: يعتبر صدق المحكمين أو استطلاع أراء المحكمين الخبراء من أكثر طرق الصدق شيوعا وسهولة وأشهرها استخداما لدى الباحثين، إذن فالتحكيم "أن يختار الباحث عدد من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة ويطلب منهم تصحيح الفقرات أو التأكد من ارتباطها بالبعد الذي يقيمه أولا"[1]، أيضا في هذه المرحلة تم عرض الإستمارة على المشرف البروفيسور **بن السعدي اسماعيل** من جامعة باتنة1 ، حيث قدم لنا جملة من التوجيهات المهمة والتي تفيد البحث وأهدافه، وتسهم في إخراج الاستمارة في قالب صحيح، كما تم تحكيمها أيضا من الدكتورين **جمال سنينة واليمين بن منصور** من المركز الجامعي بريكة؛ حيث قدما توجيهات مهمة في تصويب الاستمارة البحثية. فالباحث يعرض الاستمارة الأولية على مجموعة من المحكمين (دكاترة، مختصين

[1]_حنان بثينة، نعيم بوعمومة، الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية، مجلة دراسات في علوم الإنسان،مج3، ع2، جامعة جيجل،2020، ص4

في المجال علم إجتماع)، حيث زوّدونا بملاحظاتهم الموضوعية والتي من خلالها نقوم بالتعديلات اللازمة عبر تحديد بعض الأسئلة المفتوحة وحذف بعضها. هذا فيما يخص التحكيم، أما فيما يتعلق بالدراسة الاستكشافية لمجال الدراسة الخاص، وبعد الملاحظات والمقابلات، تم إجراء بعض التعديلات من بينها تفادي الاستجواب، من خلال الأسئلة المفتوحة حيث تم تحديدها كلها بخيارات معينة ومحددة وحذف بعض الأسئلة وإعادة ترتيب البعض الآخر للانتقال من البسيط إلى المركّب.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة مهمة بالنسبة للبحث والباحث؛ مرحلة الوقوف على موقع الدراسة الميدانية وتجريب الاستمارة للتأكد من مدى واقعيتها وقابليتها للقياس وهل هي واضحة وبسيطة بالنسبة لأفراد العينة من حيث اللغة والفهم. وأفادنا الميدان كثيرا من خلال إجراء بعض التعديلات للمرة الثانية على التوالي، وهذه التعديلات تمثلت في الآتي: إعادة الصياغة اللغوية وتبسيط الكلمات والجمل لتصبح أكثر فهما لعينة الدراسة، إعادة صياغة ما هو غامض وعلمي بطريقة بسيطة تسهل الإجابة على المبحوثين ، وتفيد الباحث في جمع معلومات دقيقة وصحيحة بعيدة عن التأويل الخاطئ لمعنى السؤال. وبهذا يكون الباحث قد أخرج الاستمارة في قالبها النهائي والتي تكونت من 53 سؤالاً مقسمةً على5محاور:

المحور الأول: يتضمن البيانات الشخصية.

المحور الثاني: تتمثل الأدوار الاجتماعية للشرطة الجوارية في مهام الضبط الاجتماعي كالوقاية ومكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات، تنظيم المرور.

المحور الثالث: للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.

المحور الرابع: تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة .

المحور الخامس: تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن باعتباره فردا من أفراد مؤسسةٍ تقمع الحريات.

المحور السادس: يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

3-4 ثبات الإستبيان: تم التحقق من ثبات عبارات محاور الاستبيان من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ.

معامل ألفاكرونباخ: يقيس درجة ثبات عبارات الاستبيان، بمعنى نسبة الحصول على نفس النتائج أو الاستنتاجات فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة وفق ظروف مماثلة ومجالات مختلفة لدرجة الثبات لمعامل ألفاكرونباخ.

يعطي المعامل قيمة تتراوح بين 0 و1، ويمكننا إعتبار القيم الأكبر من 0.6 ثابتة.

تجدر الإشارة هنا أن معامل ألفا كرونباخ كلما اقتربت قيمته من 1 دلّ ذلك على أن قيمة الثبات مرتفعة. تظهر نتائج معامل ألفا كرونباخ للاستبيان في الجدول الموالي:

-الجدول رقم 24: يمثل قيم معامل الثبات الفا كرونباخ للاستبيان.

محاور الاستبيان	معاملألفاكرونباخ	نتيجة الاختبار

-المحور2: تتمثل الأدوار الاجتماعية للشرطة الجوارية في مهام الضبط الاجتماعي كالوقاية ومكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات، تنظيم المرور.	0.769	ثابت
- المحور3: للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.	0.821	ثابت
- المحور4: تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة.	0.752	ثابت
- المحور5: تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن واعتباره فرد من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.	0.661	ثابت
- المحور6: يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.	0.738	ثابت
الاستبيان كاملا	0.767	ثابت

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

4-الوسائل الإحصائية المستعملة في البحث:

لدراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، يتم الاعتماد على الطرق الإحصائية حتى يتم وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينهما، ومن أجل دراسة الاستمارة وتحليل البيانات التي تم جمعها، وكان من الضروري القيام بترميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستخدام برنامج الإحصائية الاجتماعية SPSSV25 للتحليل، وقد تم اعتماد العديد من الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها.

1-**التكرارات:** وهو تعداد كل الإجابات المذكورة لأسئلة الاستبيان وتلخيصها في جداول، وذلك عند عرض نتائج الاستبيان.

2-**النسبة المئوية:** لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين اختاروا بديلا من بدائل الأسئلة وهي الوسيلة الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تفسير خصائص أفراد العينة، ومن ثمّ تمثيلها في أشكال إحصائية، وذلك من أجل الاستعانة بها في تحليل نتائج محور الاستبيان.

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي التكرارات}}$$

3-**معامل الثبات ألفا كرونباخ:** لقياس درجة الاتساق بين فقرات الاستبيان. ويعبر عنه بالمعادلة:

$$a = \frac{n}{n-1}\left(1 - \frac{\sum vi}{v\mathrm{t}}\right)$$

حيث:

α: يمثل ألفا كرونباخ.

n: يمثل عدد الأسئلة.

Vt: يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة.

Vi: يمثل التباين لأسئلة المحاور.

4-**اختبار ستودنت(t-test)**: اختبار إحصائي لمعالجة فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة(α=0.05)، يعطينا اختبار ستودنت لمتغير إحصائي مؤشرات إحصائية تسمح لنا بمعرفة وجود فروقات إحصائية من عدمها في توزيع النتائج حول متوسط حسابي للمتغير ومنه استنتاج نتائج اختبار الفرضيات.

5-مستوى الدلالة 0.05: يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محددي مستوى الدلالة الشائع الاستخدام في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية هو0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05، ويعني ذلك أن إحتمال الخطأ في المعاينة يجب ألا يزيد عن0.05أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لايزيد عن 5 %.

5-العينة وكيفية اختيارها:

ترتبط العينة بمجال البحث السوسيو_حضري والسوسيو_عمراني، والذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف البحث التي يصبو إليها الباحث؛ فالحي مجال البحث الخاص في الدراسة

الراهنة، وهو حي20 أوت، أو كما يعرف في الأوساط الشعبية (طريق الجزار) يعتبر أفضل مجال لتفسير الإشكالات المطروحة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها.

ومن أجل التحديد الدقيق والمضبوط لمجتمع البحث قام الباحث بالعديد من الاستطلاعات الميدانية لمجال البحث الخاص لاستكشاف خصائصه المتعددة بتعدد الجوانب التي يحتاجها الباحث أثناء الدراسة الراهنة (عمرانية، اجتماعية، ثقافية، حضرية، أمنية...)، وفي نفس السياق، قام الباحث بزيارة بلدية بريكة/ مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان والمصالح التقنية لجمع البيانات والمعلومات، بصفة عامة،(المجال العام للبحث)، وبصفة خاصة(المجال الخاص للبحث)حي**20 أوت طريق الجزار** الذي يحتوي على8 مقاطعات لكل مقاطعة رقمها وحدودها، حيث تظم مجموعات سكنية، وكل مجموعة سكنية تضم أو تحتوي وحدات سكنية والسكنات عبارة عن منازل فردية مخصصة للسكن وبعض الأنشطة التجارية والخدمية ذات نمط عمراني متجانسٍ ومتشابهٍ بكثافة سكانية عالية.

وللنمط العمراني الذي يعتبر أيّ "بناية يشيدها الإنسان تتميز بخصائص عن باقي البنى الأخرى، فالإنسان يجسد ثقافته اللامادية فيما هو مادي فالنمط هو العامل الأساسي في كل قراءة للنسيج الحضري ويحدده كمجموعة من السمات المشتركة لسلسلة من المساكن والمباني لها الوظيفة نفسها في بيئة ثقافية معينة"[1].

[1]_عبد الكريم شكريد، قويدر بكوك، النمط العمراني ودوره في تلبية الحاجات السوسيو _ثقافية دراسة ميدانية بين نمطين تقليدي وحديث بمدينة بسكرة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، ج1، ع25، 2017، ص158

فساكنة المجال الخاص بالدراسة جسدوا ثقافتهم اللامادية فيما هو مادي أي التجانس العمراني والسكني، وهو في الأصل تجانس وتشابه اجتماعي وثقافي.

أي اشتراكهم في نفس الخصائص المادية واللامادية، وعلى سبيل التأكيد نذكر أن مجال البحث الخاص مكون من 8 مقاطعات بمجموع 8532نسمة وعدد مساكن مقدر ب1373 مسكن المستعملة منها تقدر ب1176 والشاغرة منها 197 مسكن، هذه الإحصاءات حصلنا عليها من مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان بلدية بريكة.

ولأجل تحديد مجتمع ممثل، ونظرا لكبر مجال ومجتمع البحث اخترنا أربع مقاطعات لإجراء الدراسة الميدانية وهي كالآتي:

المقاطعة رقم032 تضم 149 مسكن مستعمل.

المقاطعة رقم033 تضم 140 مسكن مستعمل.

المقاطعة رقم046 تضم 150 مسكن مستعمل.

المقاطعة رقم047 تضم 140 مسكن مستعمل

الخريطة (10)تمثل المقاطعات الأربعة المعنية بالدراسة الميدانية-

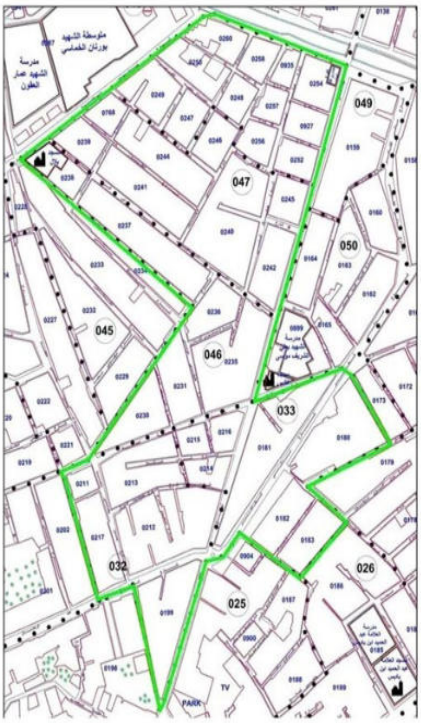

-المصدر :مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان.

تبعاً لذلك، فمجموع المساكن الكلي للمقاطعات الأربع 32،33،46،47 على التوالي، والتي تمثل مجال مجتمع البحث الذي سيكون مكانا لإجراء الدراسة الميدانية هو مسكن 579- وهو ذو صيغة سكنية بالأساس- بعد إستثناء المساكن الغير مستعملة.

ولأجل تحديد مجتمع ممثل استخدم الباحث العينة العشوائية المنتظمة التي يستعملها الباحث لكبر حجم الدراسة وتجانسه، ولأنها الطريقة الأكثر تنظيما، كما أنها تتيح الفرصة لكل فرد من أفراد مجتمع البحث أن يكون ضمن مفردات العينة بشكل يتميز بالتنظيم والعدل وللعوامل المذكورة سابقا، عن المجال الخاص بالبحث فيما يخص تجانسه ماديا ولا ماديا ، اختار الباحث نسبة**16.5% اي 96 مسكن** تساعدنا في الوصول إلى الأهداف البحثية

والإجابة عن الانشغالات المطروحة خصوصا مع التجانس الموجود داخل مجتمع البحث في خصائصه العمرانية والاجتماعية والثقافية ولحساب حجم العينة، نتبع الأتي:

حجم العينة: عدد المساكن **X 16.5/**100

96=100/16.5/X 579 مسكن.

ولتحديد مفردات العينة وجب معرفة الحد الفاصل بينهما وبالتالي يتحدد المدى كالآتي:

المدى=حجم المجتمع الأصلي / حجم العينة ومنه **6=96/579**

ولتعيين أول مفردة قمنا بطرح أكبر قيمة من أصغر قيمة**(1)**.

المدى=6_1=5

ومن أجل تحديد وحدات العينة وتوزيعها على القطاعات السكنية تشكل الإطار العام للعينة كما هو مبين في الجدول الأتي :

-جدول رقم (25) يوضح إطار المعاينة

رقم المقاطعة	عددالمساكن المستعملة	المساكن المعاينة	عدد المساكن المعاينة
032	150	-42-32-25-17-09-03 -27-67-39-41-52-11 -159-141-157-83-71 --37-145-10-121-135 --115-56-06-101	26
033	140	-24-161-20-167-175 -100-124-116-15-01 -112-47-147-10-19-98 -173-05-108-13-124 .07-35	23

046	149	-179-191-177-185-203 -28-49-57-63-199-201 —17-06-21-38-50 21-11-08-02-15-183.31	23
047	140	-205-209-215-223-227 -02-10-24-36-46-225 -08-19-78-66-54-14 -41-217-29-13-01-76 20	24
المجموع	579		96

إن تشكيل إطار العينة، في جميع وحدات المجتمع يمثله رقم صاحب المسكن، أو المقمين فيه، أو من ينوب عنه ويمثله في الإجابة عن الأسئلة المشكّلة لمحاور إستمارة البحث.

الفصل السابع :

تحليل المعطيات الميدانية والتعليق عليها.

1_ تحليل بيانات المحور الأول" الخصائص العامة لمجتمع البحث ".

2_ تحليل بيانات المحور الثاني"الأدوار الإجتماعية للشرطة الجوارية ".

3_تحليل بيانات المحور الثالث"المشكلات التي تعترض الشراكة بين الشرطة والمجتمع ".

4_تحليل بيانات المحور الرابع"العلاقة بين الشرطة والمجتمع".

5_تحليل بيانات المحور الخامس"الصورة النمطية لرجال الأمن لدى الجمهور".

6–تحليل بيانات المحور السادس"التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن وتأثيره في تجسيد مهام الشرطة الجوارية" .

1_تحليل بيانات المحور الأول(الخصائص العامة لمجتمع البحث):

- في هذا العنصر سيتم عرض وتحليل البيانات الأساسية والتي تمثل استجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستمارة، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (SPSSV25؛ EXCEL2019).

1-متغير السن:

تم تقسيم متغير العمر إلى 4 فئات توضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(26): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
من20 إلى29 سنة	13	13.5
من 30 إلى39 سنة	53	55
من 40 إلى49 سنة	18	19
50 سنة فأكثر	12	12.5
المجموع	**96**	**100.0**

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(03): رسم بياني يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

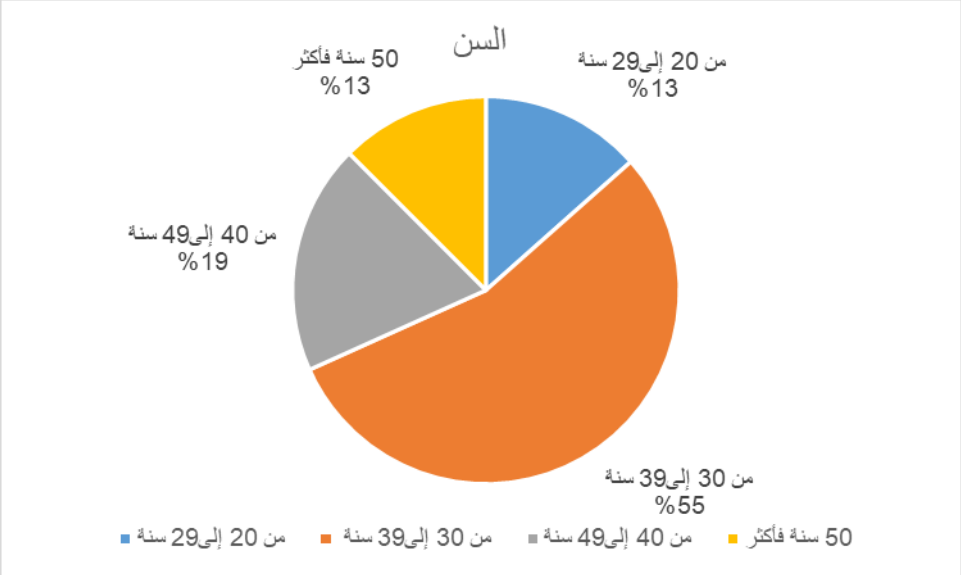

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن الفئة العمرية من30 إلى 39 سنة هي الفئة الأكثر تكرارا (93 تكرار من أصل96) بنسبة 55% حيث تمثل أكثر من نصف العينة. ثم الفئة العمرية من 40 إلى49 سنة تمثل نسبة 19%. وتليها الفئة العمرية من20 الى 29 سنة والفئة 50 سنة فأكثر بنفس النسبة المئوية 13%.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الفئات العمرية لعينة الدراسة غالبيتها للفئة العمرية المحصورة بين 30 و39 سنة بنسبة 55%، تليها الفئة العمرية بين 40 و49، تقدر ب 19%، من مجموع المبحوثين، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية المحصورة بين 20 إلى 29 سنة بما نسبته 13.5% من مجموع أفراد العينة وأخيرا نجد الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر تمثلها نسبة 12.5% من النسبة الكلية للمبحوثين، حيث تعتبر نسبتها أقل فئة عمرية في عينة الدراسة، ومن خلال ما تم ذكره يتبين لنا أن معظم مفردات العينة بنسبة 74% ينتمون إلى الفئة العمرية الثانية، 30الى 49، هذا يتلاءم مع طبيعة المجتمع الذي يتميز بالشباب إلى حد كبير، حيث تعتبر هذه الغالبية للفئة العمرية السالفة الذكر أن التركيبة الكلية للمجتمع أكثريتها شباب والفئة العمرية الأقدر على التواصل والتفاعل والاتصال معها.

2-متغير الجنس

-الجدول رقم(27) : يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	69	71.8
انثى	27	28.2
المجموع	**96**	**100.0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS)

الشكل رقم(04) : رسم بياني يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

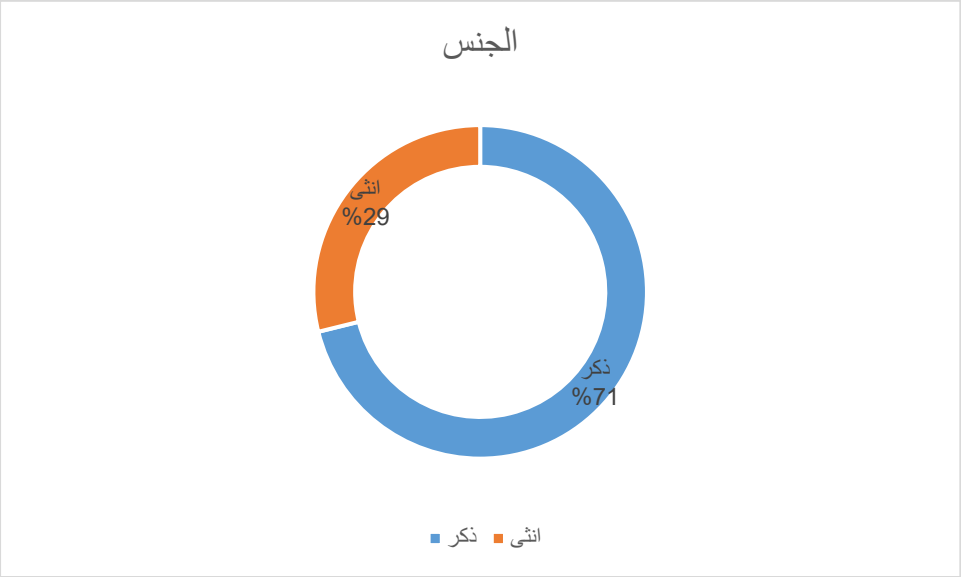

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ بأن أفراد العينة المكونة من 96أغلبهم من الذكور (69 من أصل 96) بنسبة 71.2%، بينما 27 من أصل96 من جنس أنثى بنسبة 28.8%. يتضح لنا من خلال الجدول أن ثلثي أفراد العينة ذكور وهذا بنسبة 71,2% وهذا راجع لعدة مؤشرات ومتغيرات سوسيو_ديموغرافية منها طبيعية وخصوصية المجتمع الجزائري الذي يغلب عليه الطابع الذكوري بخاصة وهم بصدد إجراء مقابلة مع أناس غرباء وغير معروفين بالنسبة لهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان توزيع وتطبيق الاستمارات، مع أفراد العينة ميدانيا من طرفي شخصيا وبعض الأصدقاء من الذكور خصوصا لدى أغلبية فئة الذكور من العينة، ومن تحليلنا السابق لا يعني غياب فئة الإناث فهي موجودة بنسبة 28,2 % من المجموع الكلي للمبحوثين.

3-الحالة العائلية:

-الجدول رقم (28): يمثل الحالة العائلية للعينة المبحوثة

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب	30	31.25
متزوج	60	62.5
مطلق	6	6.25
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم 05:رسم بياني يمثل توزيع العينة حسب الحالة العائلية

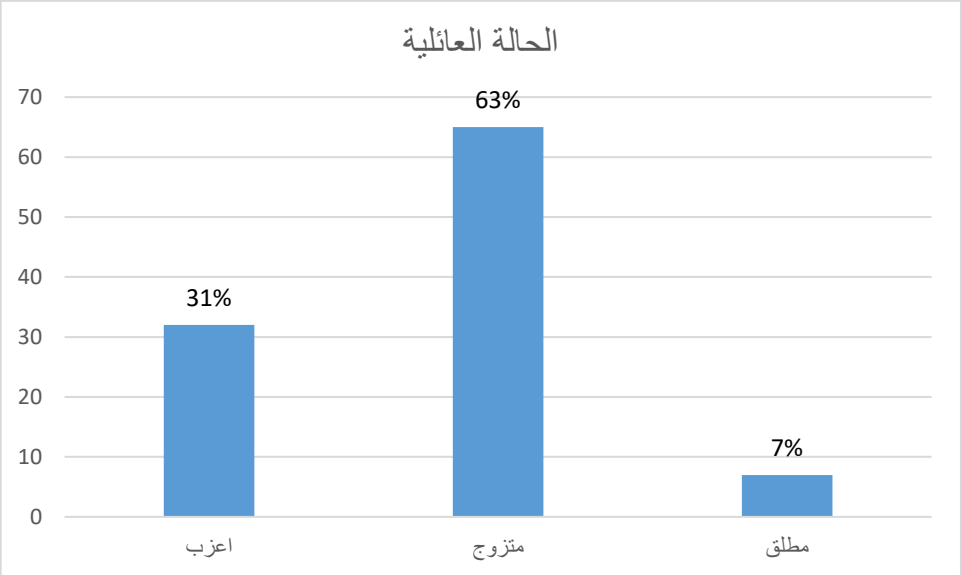

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS .V25

من خلال نتائج الجدول لتوزيع العينة حسب الحالة العائلية، نجد فئة متزوج الأكثر تكرارا وتمثل أكثر من نصف العينة بنسبة 63%، تليها فئة أعزب بنسبة 31%، ونجد أصغر نسبة في فئة مطلق حيث تمثل7%.

يتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه، أن غالبية أفراد العينة من فئة المتزوجين بنسبة 62,5%. تليها نسبة 31,25% مسجلة لدى فئة العزاب. وأخيرا فئة المطلقين بما نسبته 6.25%. ومن خلال ما سبق ذكره، نستنتج ما مفاده، أن معطيات

ومخرجات هذا الجدول تتوافق مع ما تم استخلاصه من معطيات، متغير السن(الفئات العمرية)؛ حيث أن أكثر من ثلثي أفراد العينة في المرحلة العمرية المتوسطة. وهذه المرحلة مؤشر على الاستقرار الأسري، لذلك نجد معظمهم متزوج وهم أكثر اهتماما بمشاكل المجتمع وواعون كذلك بمسؤولياتهم المجتمعية والاجتماعية (المجتمع ومؤسساته، الأسرة ومختلف مكوناتها).

4-المستوى التعليمي:

-الجدول رقم(29): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
متوسط	11	11.4
ثانوي	16	16.6
جامعي	68	70.8
آخر	1	1.2
المجموع	**96**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(06): رسم بياني يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي

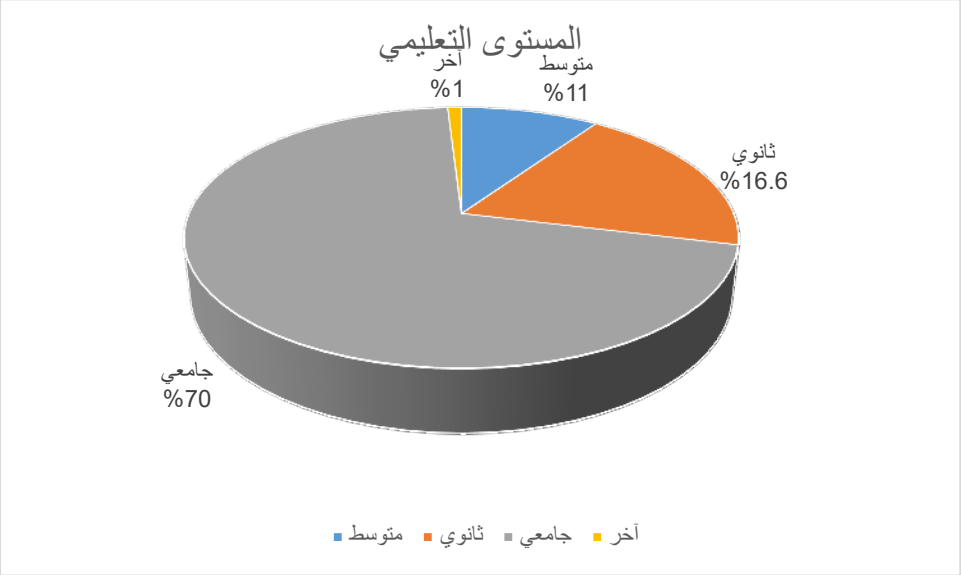

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نلاحظ، حسب نتائج الجدول، أن أصحاب الشهادات الجامعية يمثلون أغلب افراد العينة بنسبة70.8%

ثم نجد نسبة 16.6% من العينة بشهادة التعليم الثانوي. ونسبة 11.4% من العينة بشهادة التعليم المتوسط، و1.2% من العينة بمستوى تعليمي آخر.

نلاحظ حسب الجدول أعلاه أن أصحاب الشهادات الجامعية يمثلون أغلب أفراد العينة (ثلثي المبحوثين) بنسبة 70.8% تليها النسبة 16.6% مسجلة لدى عينة الدراسة ذوي المستوى الدراسي الثانوي، ثم تليها فئة التعليم المتوسط بنسبة 11.4% من المجموع الكلي للمبحوثين، وأخيرا نسبة 1.8% بالنسبة لمستوى أخر، من خلال المعطيات السابقة وما تم ذكره نرى أن ثلثي مفردات العينة جامعيين، ويحيلنا هذا الاستنتاج إلى الحديث عن المستوى التعليمي كمتغير هام في حياتنا الاجتماعية اليومية وفي علاقات مع مختلف أنساق المجتمع(مؤسسات أمنية تربوية، إدارية)، حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفعت معه نسبة الوعي، الوعي بالأحداث، بالمشاكل، وبالمسؤوليات...، زيادة على هذا فإن الفئة التي لديها مستوى حيد فلا بأس به (ثانوي، جامعي)، هي الفئة الغالبة 90% من مجموع المبحوثين حيث تعتبر هذه الفئة أكثر فئة بدراستنا هذه حيث يدركون أن ما سيصرحون به يستخدم في إطار دراسة علمية، هذا ما سنستفيد به في جمع أراءٍ دقيقة موضوعية تساعدنا في بلورة أفكار الدراسة إلى حقيقة ميدانية.

5-مكان الميلاد:

-الجدول رقم(30): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمكان الميلاد

مكان الميلاد	التكرار	النسبة المئوية %
داخل المدينة	93	96.2
خارج المدينة	3	3.8
المجموع	**96**	**100.0%**

المصدر: من إعدادالباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الشكل رقم(07) : رسم بياني يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمكان الميلاد

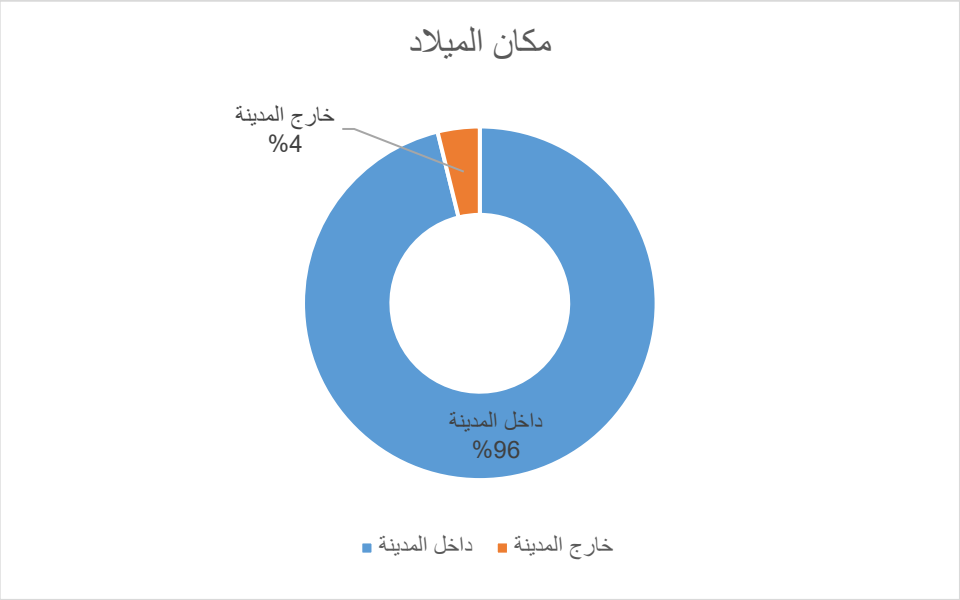

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نلاحظ من نتائج الجدول أن أغلب افراد العينة مكان ميلادهم داخل المدينة بنسبة 96.2%، بينما نسبة3.8% خارج المدينة.

من خلال الجدول رقم 30 والشكل البياني رقم 07 نلاحظ أن أغلب أفراد العينة مكان ميلادهم هو المدينة بنسبة 96.2%، وهذا راجع إلى أن هؤلاء الجزء الغالب من العينة لم يتنقلوا ومنذ بداية حياتهم كانت المدينة والحضر، حيث عاشوا كل معالم الحياة الحضرية ولم يعيشوا أبدا في بيئة ريفية منذ ولادتهم، بينما نجد أن نسبة 3.8% مكان ميلادهم خارج المدينة، إذ أن مكان ميلادهم في الريف،

6-**هل تعمل ؟**: يبين الجدول التالي متغير العمل:

-الجدول رقم (31): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل

هل تعمل؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	83	86.5
لا	13	13.5
المجموع	**96**	**100.0%**

المصدر: من إعدادالباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(08):رسم بياني يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل

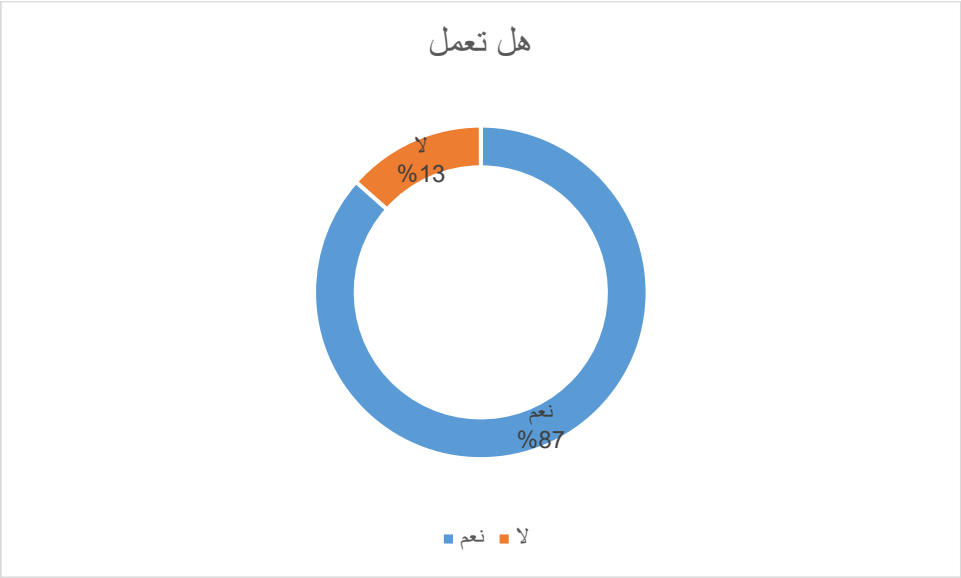

المصدر: من إعدادالباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

يتضح من نتائج الجدول أن أغلب افراد العينة يعملون بنسبة 87%، بينما نسبة 13% بدون عمل.

ومن خلال ما تم عرضه في الجدول أعلاه في الشكل، يتبين أن العينة بنسبة كبيرة تعمل، وهذا المتغير تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة بالنظر لأهمية العمل في الحياة عامة، وفي تشكيل أراء وتوجهات أفراد المجتمع تجاه قضاياه وكذا جعل الأفراد على اطلاع بما يجول في الواقع.

ويتبين لنا أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى الفئة النشطة، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج الجدول الخاص بالفئات العمرية، الذي بيّن لنا أن العينة تتراوح أعمارهم بين 30و 49 سنة. وهذا ما يبرر لنا ما استنتجناه من هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة يعملون، لأنهم ينتمون إلى فئة الشباب التي لديها مسؤوليات عديدة تحتم عليها العمل لتحمل أعباء الحياة.

7-نوع الوظيفة:

يبين الجدول التالي متغير الوظيفة:

-الجدول رقم (32): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة.

نوع الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %	النسبة المئوية من افراد العينة الذين يعملون %
القطاع العمومي	23	24	28
القطاع الخاص	46	48	56.2
عامل يومي	13	13.5	15.8
مجموع افراد العينة الذين يعملون	82	85.5	100.0
بدون عمل	14	14.5	-
المجموع	**96**	**100.0%**	-

المصدر: من إعدادالباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(09): رسم بياني يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

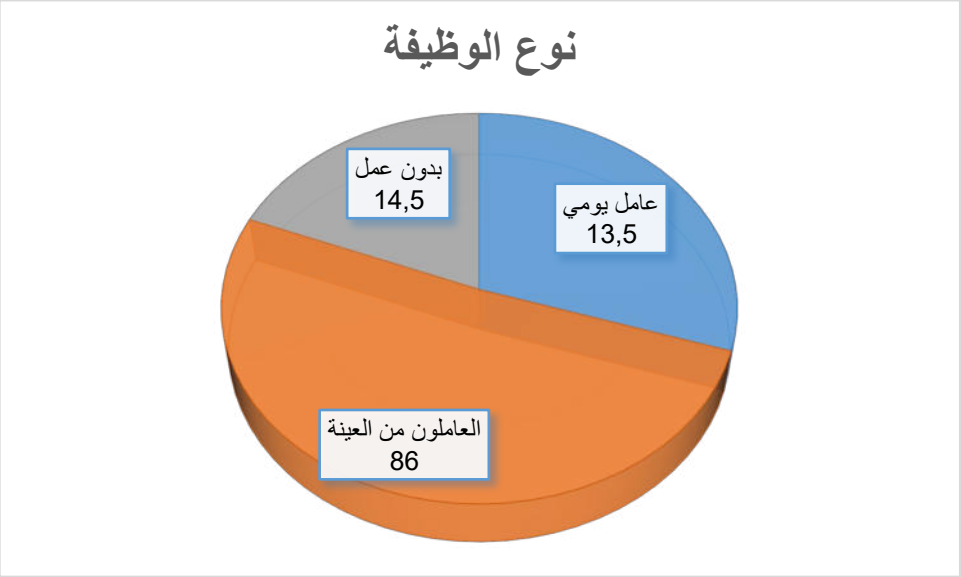

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 56.2% من افراد العينة الذين يعملون هم في القطاع الخاص، وهو ما يمثل نسبة 48% من العينة الكلية.

وهذا يعود إلى أن القطاع الخاص يحقق أرباحا كثيرة بالنسبة لهم بخلاف القطاع العام إذ يكتفون بالراتب فقط.

ثم نسبة 28% من افراد العينة الذين يعملون هم في القطاع العمومي، ما يمثل نسبة 24% من العينة الكلية.

وهذا لعدم توفر رؤوس الأموال لديهم لكي يفتحوا مشاريعهم الخاصة، فيجدون في القطاع العمومي قوتهم وقوت أهلهم.

ونجد فئة عامل يومي بنسبة 15.8% من أفراد العينة الذين يعملون، ما يمثل نسبة 13.5% من العينة الكلية.

وهم من أصحاب المستويات التعليمية الضعيفة ابتدائي، متوسط، وثانوي، إذ لا يجدون منفذا وظيفيا أخر غير العمل اليومي لكسب قوتهم.

2_ تحليل بيانات المحور الثاني:

المحور2: تتمثل الأدوار الاجتماعية للشرطة الجوارية في مهام الضبط الاجتماعي كالوقاية ومكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات.

8-كيف تقيم المهام الأمنية على مستوى المدينة:

-الجدولرقم (33) :يمثل تقييم المهام الأمنية على مستوى المدينة:

تقييم المهام الأمنية	التكرار	النسبة المئوية %
حسنة	7	7.2
متوسطة	33	34.3
ضعيفة	56	58.5
المجموع	96	100

-المصدر :منإعدادالباحث بالاعتمادعلىمخرجاتبرنامج SPSS .V25

الشكل رقم(10):يمثل تقييم المهام الأمنية على مستوى المدينة

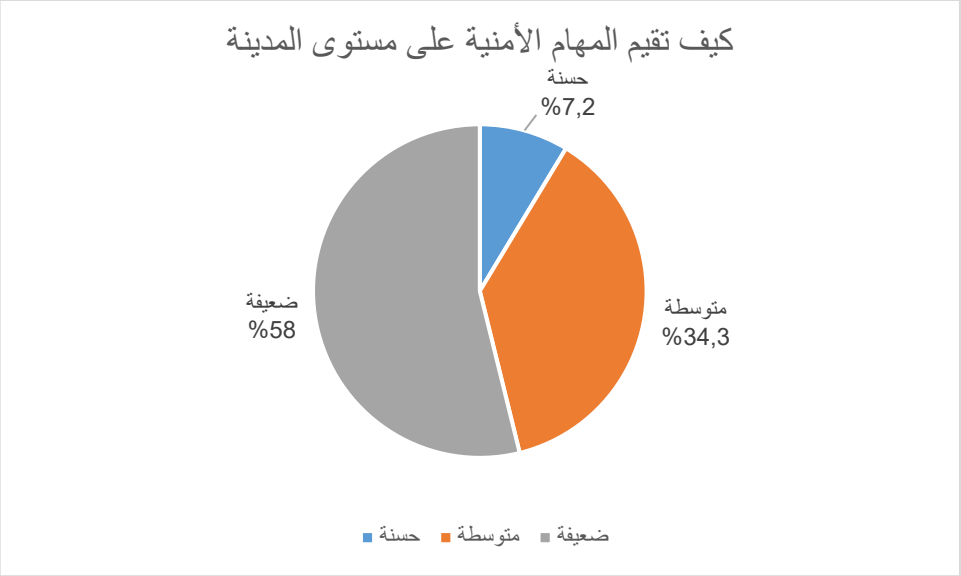

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلىمخرجاتبرنامجSPSS .V25

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي 58.5% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن مستوى وقيمة المهام الأمنية على مستوى المدينة ضعيف، تليها نسبة 34,3% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن المهام الأمنية على مستوى المدينة مستواها متوسط وأخيرا نسبة 7.2% ترى أن تقييم المهام الأمنية للمؤسسة الشرطية على المستوى الداخلي للمدينة حسنة.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن تقييم المهام الأمنية على مستوى المدينة يتراوح بين الضعيف والمتوسط، حيث ترى الأغلبية الساحقة من المبحوثين نسبة 92.8% أن المهام الأمنية ضعيفة إلى متوسطة وتعتبر النسبة الأكبر هي أن المهام الأمنية داخل الوسط الحضري ضعيفة. هذه المعطيات تحيلنا إلى استنتاجات متعددة أولها أن ضعف المهام الأمنية يدل على ضعف الخدمات الأمنية المقدمة للجمهور من خلال ضعف الترابط والتواصل بين الخدمات الأمنية وبين خدمة السكان ونشاطاتهم المختلفة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو التجارية وضعف الحماية الأمنية على هذه الأخيرة، وهذا ما ذهبت إليه دراسة الباحثة مرنيش أونيسة الموسومة بعنوان الشرطة الجوارية والثقافة الأمنية في الجزائر؛ إذ توصلت إلى نتيجة مفادها أن الجهود التقليدية للشرطة الجوارية لم تعد تنفع لتحقيق الأمن،

وهذا ما يجعل مهامها المقدمة لا تلق رضى واستحسان الجمهور، وهذا نفس ما توصلنا له هنا.

ثانيا: ضعف المهام الأمنية مؤشر مهم على عدم انتشار الخدمات الأمنية بشكل يتوافق مع الحيز المكاني ونقصد هنا بالحيز المكاني القطاعات السكنية ومختلف استعمالاتها داخل الوسط الحضري، أي أن التوزيع المكاني والجغرافي للخدمات الأمنية لا يتوافق تماما مع ما تحتاجه القطاعات السكنية الحضرية من خدمات أمنية للحفاظ على الأمن ومنع وقوع الجرائم المختلفة على مستوى المدينة، وهذا ما يؤكد عدم ملائمة مستوى المهام والخدمات الأمنية مع التوزيع السكاني والعمراني. ومن هنا يمكننا القول، أن انتشار الخدمات الأمنية، التي نعتبرها مؤشرا هاما للحكم على المهام الأمنية للمؤسسة ضعيف مقابل حجم وانتشار السكان داخل المدينة، وتتوافق هذه المعطيات مع دراسة الباحثة مرنيش أونيسة، حيث توصلت إلى أن تحقيق الوعي الأمني بتعميم الثقافة الأمنية المعاصرة بين الأجيال وتبصيرهم بمخاطر الإجرام والانحراف وبيان معداته ومؤشراته الخطيرة التي تتطلب اتخاذ إجراءات الوقاية الذاتية للفرد والأسرة والمشاركة الجماعية، وهذا الأمر لابد أن يتم في كل قطاعات المجتمع الحضري دون استثناء,

9-هل ترى أن هناك تغطية أمنية كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية؟

الجدول رقم (34): تتمثل ما إذا كان هناك تغطية أمنية كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية من عدمه.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
كافية	1	1
غير كافية	95	99
المجموع	96	100

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم (11):يمثل ما إذا كان هناك تغطية أمنية كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية من عدمه

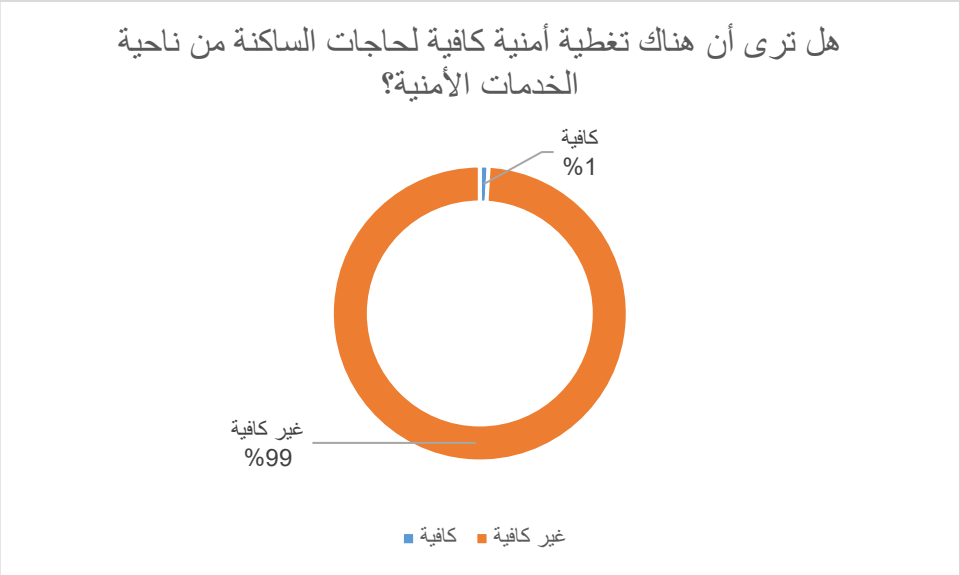

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن أفراد العينة يؤكدون بنسبة كبيرة جدا 99% بأن التغطية الأمنية غير كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية، في حين نسجل ما نسبته 1% مبحوث واحد فقط من مجموع أفراد العينة يرى أن التغطية الأمنية كافية لحاجات السكان من ناحية الخدمات الأمنية. من خلال المعطيات الإحصائية السابقة نستنتج أن الغالبية الساحقة، أي جميع أفراد العينة يرون أن التغطية الأمنية غير كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية، هذا الاستنتاج يؤكد سخط وعدم رضا السكان عن الخدمات المقدمة من قبل جهاز الأمن ، ونسبة 99% من المبحوثين دليل قاطع على ذلك، هذه النتيجة الإحصائية تبين لنا العديد من المؤشرات السوسيو_أمنية و الحضرية والمعالجة الأمنية.

هذه المؤشرات تمثل أساسا في شكلها الاجتماعي في انتشار الجريمة، بأنواعها خصوصا المخدرات، السرقة، السطو على المنازل والمحلات التجارية المنتشر بكثرة. من خلال الإحصاءات الخاصة بجرائم السرقة ضد الممتلكات المقدمة لنا من طرف المصلحة الولائية للتكوين تفيد بأن الجرائم والاعتداءات ضد الأشخاص (الجريمة ضد الأشخاص) شهدت ارتفاعا كذلك، كل هذه المؤشرات تدل على عدم كفاية التغطية الأمنية لحاجات الساكنة من

ناحية الخدمات الأمنية، وهذا يؤثر بشكل كبير على الأمن السوسيو_نفسي لسكان هاته القطاعات الحضرية وشعورهم باللأمن الذي يعتبر من الحاجات الأساسية للإنسان.

أما المؤشرات الحضرية والمجالية، فيتمثل في التغيير المورفولوجي للعمران وتوسع المجال الحضري وبالتالي وجود كثافة سكانية عالية داخل هاته القطاعات الحضرية وعدم كفاية التغطية والخدمات الأمنية داخل المجال الجغرافي لهاته القطاعات الحضرية وهو ما أسهم في توسيع رقعة التباعد بين أفراد الشرطة والجمهور في المجالات الثلاث: الحضري والاجتماعي والمجالي، خصوصا فيما يتعلق بالحماية الأمنية ومدى انتشارها وفعالية أفرادها وتتوافق هذه المعطيات مع دراسة الباحث العبزوزي ربيع الموسومة بعنوان اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري، حيث توصل إلى أن الشرطة الجوارية إستراتيجية أمنية تبنتها المديرية العامة للأمن الوطني للعمل بجوار المواطن وبقربه من أجل حفظ وبسط الأمن بمفهومه الشامل في المجتمع الجزائري، وأن الهدف الأساسي هو تخليص السكان من حالة اللاآمن وإذ لم تتوفر هذه الأخيرة نقع في فجوة بين الجمهور والجهاز الأمني.

10-هل توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري مرتكز على:

-الجدول رقم (35) : يبين توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري.

توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري	التكرار	النسبة المئوية %
مجموعة من البرامج الأمنية	13	13.5
حاجات السكان	13	13.5
عمل طوارئ	70	73
المجموع	96	100

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(12): يبين توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري

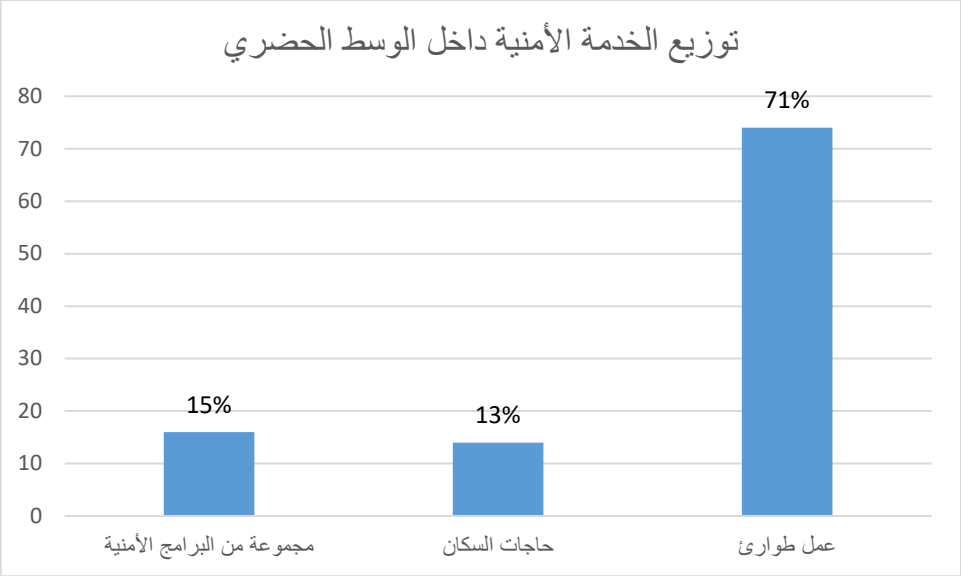

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة73%أجابوا أن توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري يكون في شكل عمل طوارئ، في حين نسبة 13.5% أجابوا أنه يتبع مجموعة من البرامج الأمنية، بينما نسبة 13.5% أجابوا أنه حسب حاجيات السكان.

من خلال المعطيات السابقة، نستنتج أن توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري في غالبيته يتم بصورة عشوائية غير منظمة تفتقد للمعايير والأسس، وكذا للبرامج الفعالة، فمن خلال ما سبق طرحه من معطيات إحصائية نرى أن توزيع الخدمة الأمنية يكون فقط كردة فعل أي لا يكون بشكل استباقي منظم ومدروس، فثلثي أفراد العينة بنسبة كبيرة جدا تقارب 72 تقول أن الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري هي عمل طوارئي أي بدون تخطيط أمني مسبق، أي مجرد ردة فعل بطريقة عشوائية داخل القطاعات الحضرية التي يلزمها تخطيط مسبق وبرامج أمنية فعالة لمكافحة الجريمة وتوفير الأمن للساكنة، إذن فالعمل الأمني داخل المدينة لا يراعي حاجات السكان ولا يقوم على أساس برامج أمنية تخدم فعلا حاجات الساكنة من الناحية الأمنية بل يكون عبارة عن عمل عشوائي هذا ما يسهم في تدني مستوى حجم انتشار الخدمات الأمنية داخل الوسط الحضري وتتوافق معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدولين السابقين اللذين يؤكدان نتيجة هذا الجدول من خلال ضعف المهام

الأمنية على مستوى المدينة وعدم كفاية التغطية الأمنية الذي يؤدي لا محالة إلى إتباع العشوائية في التسيير الأمني داخل الوسط الحضري.

11-هل تقوم الشرطة بتوفير حماية الأشخاص وممتلكاتهم؟

-الجدول رقم(36):يوضح مدى توفير الشرطة الحماية للأشخاص وممتلكاتهم.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	27	28
لا	69	72
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(13): رسم بياني يوضح مدى توفير الشرطة الحماية للأشخاص وممتلكاتهم

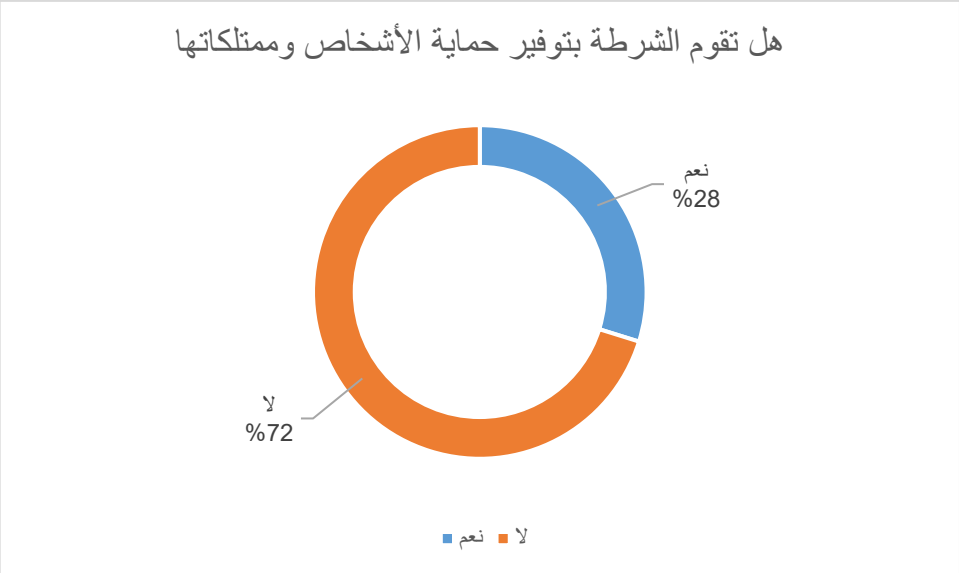

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من افراد العينة 72% أجابوا أن الشرطة لا تقوم بتوفير حماية الأشخاص وممتلكاتهم؛ أي أنها لا تقوم بعملها الوقائي من مختلف الجرائم داخل

المدينة هذا ما يسبب انتشار الجريمة وذلك على نطاق واسع داخل القطاعات الحضرية تليها نسبة 28% اجابوا بنعم، حيث يرون أن المؤسسة الشرطية تقوم بمهامها وتوفر الأمن والحماية للأشخاص وممتلكاتهم.

ويدل استقراء المعطيات السابقة على وجود تراخي لدى المؤسسة الشرطية وعدم قيامها بعملها الأمني داخل لوسط الحضري وهذا ما أكده ثلثي أفراد العينة وأكدته الاحصائيات المتعلقة بالجرائم ضد الأشخاص، أو الجرائم الماسة بالممتلكات، حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا محسوسا وكانت الجرائم سنة 2021، سواء ضد الأشخاص أو الممتلكات، تقدر ب563 جريمة في حين قدرت في النصف الأول من سنة 2022 ب793 جريمة منها 338 جريمة ضد الأشخاص و455 ضد الممتلكات وهذا مؤشر على عدم قدرة الأجهزة الأمنية على توفير الحماية سواء للأشخاص أو الممتلكات داخل المجال الحضري(الأحياء السكنية المعنية بالدراسة)، ونتيجة هذا الجدول تتوافق تماما مع نتائج الجداول السابقة من خلال ضعف المهام الأمنية وعدم كفاية التغطية الأمنية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية وأخيرا عشوائية الخدمة الأمنية التي ترتكز على عمل طوارئ فقط بدون دراسة ولا برنامج ، ولا مراعاة حاجات الساكنة. هذه النتائج تحيلنا إلى تأكيد مؤشر عدم قدرة الأجهزة الأمنية على توفير الحماية للأشخاص وممتلكاتهم وعدم بروز دورها السوسيو_ أمني ، أي الضبط الاجتماعي الرسمي.

12-هل أن من أدوار الشرطة تعزيز الأمن الوقائي للمواطنين؟

الجدول رقم (37) :يوضح مدى قيام الشرطة بدورها في تعزيز الأمن الوقائي للمواطنين.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	38	39.5
لا	58	60.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجV25. SPSS

الشكل رقم(14): رسم بياني يوضح مدى قيام الشرطة بدورها في تعزيزالأمن الوقائي للمواطنين

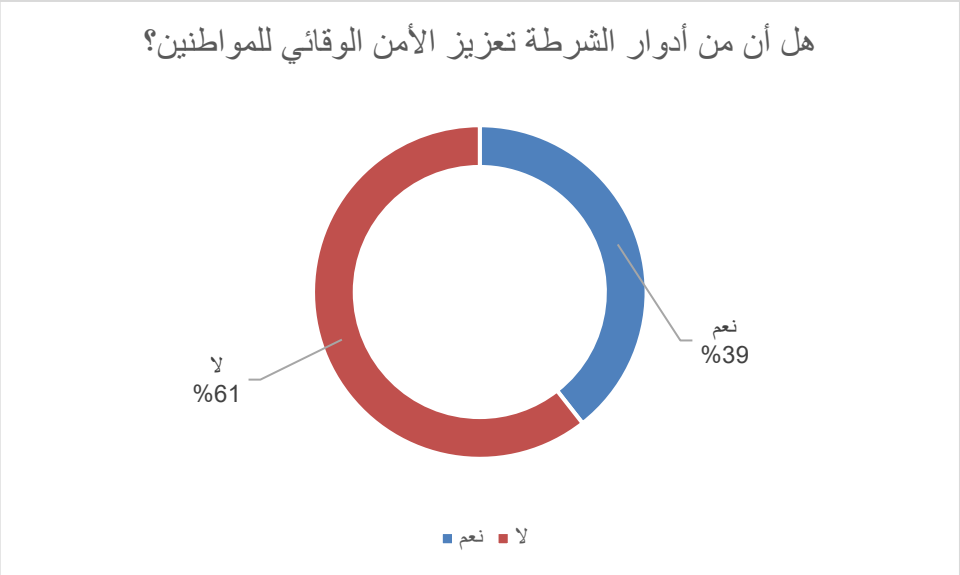

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن أكبر نسبة هي 60.5% مسجلة لدى الفئة التي ترى أن الشرطة الجوارية لا تقوم بدورها في تعزيز الأمن الوقائي للمواطنين في حين يرى 39.5% أن المؤسسة الشرطية تقوم بدورها في تعزيز الأمن الوقائي للمواطنين.

يدل استقراء المعطيات الإحصائية السابقة على أن المؤسسة الشرطية لا تقوم بدورها الوقائي في معالجة المشاكل الأمنية المختلفة للمواطن؛ أي لا تقوم بالأسلوب الإستباقي من خلال المبادرة في التحرك نحو الأحداث الأمنية قبل حدوثها. وهذا هو أصل الدور الوقائي للأجهزة الشرطية أي توقع الحدث الأمني قبل حدوثه والمبادرة في التحرك وليس الانتشار والعمل برد فعل. هذه النتيجة أكدها غالبية أفراد العينة من خلال تأكيدهم على عدم قيام رجال الشرطة بعملهم أو بدورهم الوقائي ، وهذا التأكيد مؤشرٌ هام على عدم قدرة الشرطة على توفير كل الحاجات الوقائية الأمنية للسكان.

13-هل للشرطة دور في مكافحةالآفات الاجتماعية داخل المدينة؟

الجدول رقم(38):يوضح دورالشرطةفي مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	87	90.6
لا	9	9.4
المجموع	**96**	**100**

المصدر :منإعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(15): رسم بياني يوضح دورالشرطة في مكافحةالآفات الاجتماعية داخل المدينة

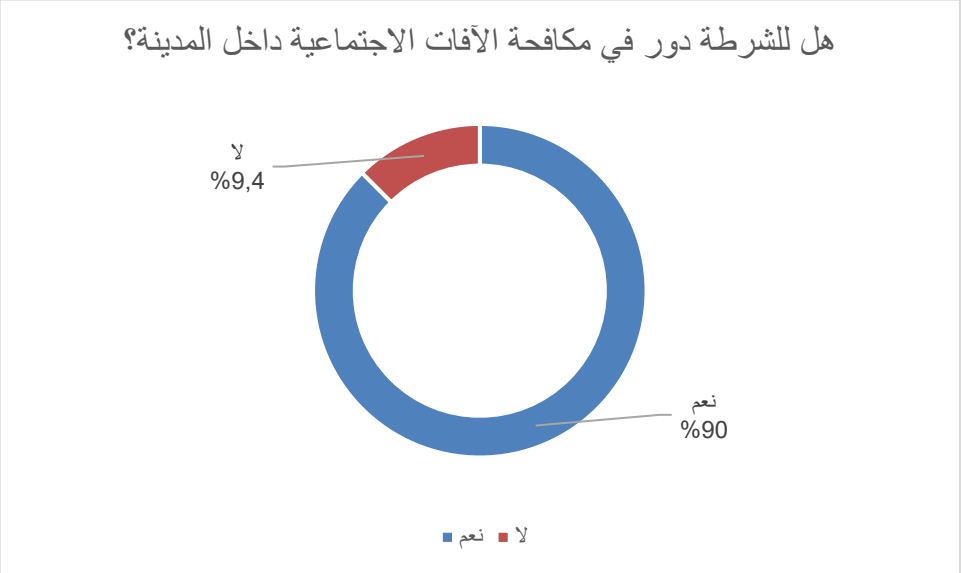

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعل ىمخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 90.6% أكدوا أن للشرطةدورفي مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة، في حين 9.4% أجابوا أن الشرطة لا دور لها في مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة.

يدل استقراء البيانات السابقة أن للشرطة دورا أمنيا في مكافحة الآفات الاجتماعية، أي أن الوظيفة الأساسية لجهاز الشرطة هي في نظرهم وظيفة أمنية بحته، وهي محاربة الجريمة

بمختلف أنواعها (السرقة. المخدرات، الاعتداء على الممتلكات...، أي أن دور الشرطة في المجتمع هو تلبية الحاجات الأمنية للمواطنين، وهنا نؤكد على النتيجة المستخلصة، هي أن للشرطة دور أمني وفقط لكن أداء دورها ومهامها في معالجة المشاكل السوسيو_أمنية مثل القضاء على العوامل المؤدية للجريمة أو المبادرة في مواجهتها كفعل وليس كردة فعل أو تقديم الخدمات الأمنية داخل المجال الحضري وتوزيعها ومدى انتشارها في القطاعات السكنية" لايكون بالشكل المطلوب بل بالعكس، الدور والأداء والانتشار والوظيفة كل هذه المتغيرات تتم بصورة عكسية؛ أي عدم فاعلية الأجهزة الأمنية في القيام بدورها الأساسي الإستراتيجي,

14-هل الشرطة الجوارية تقوم بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم؟

-الجدول رقم (39) :يوضح قيام الشرطة الجوارية بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم.

هل أن الشرطة الجوارية تقوم بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	9	9.3
لا	5	5.2
أحيانا	81	84.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(16): رسم بياني يوضح قيام الشرطة الجوارية بتحقيق الضبط داخلالمجتمع من كل الجرائم

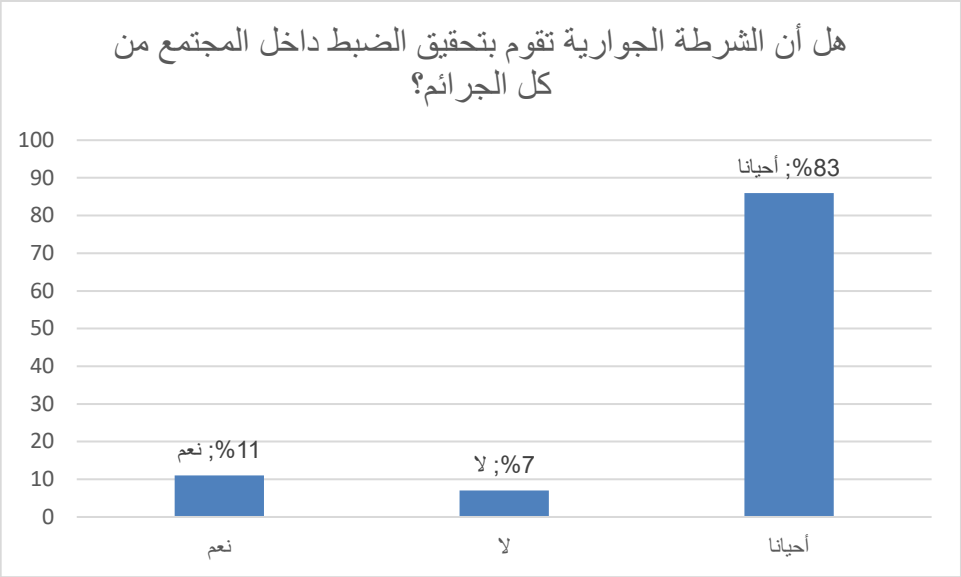

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة84.5% أجابوا أن الشرطة الجوارية تقوم أحيانا بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم حيث أنها لا تحققها دائما، في حين نسبة 9.3% أجابوا بنعم أن الشرطة الجوارية قادرة على تحقيق الضبط داخل المجتمع دائما، بينما نسبة 5.2% أجابوا بلا.

يحيلنا استقراء البيانات السابقة إلى أن الشرطة الجوارية تقوم بدورها أحيانا فقط بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم، أي أنها لا تقوم بالدور والوظيفة الواجب أن تقوم بهما وهذا له عدة سلبيات على المجتمع والشرطة، والمجتمع سيتأثر بحالة اللا أمن وانتشار الجريمة والتراجع الكبير في انتشار وكثافة الخدمات الأمنية المقدمة لهم من طرف الشرطة، هذه العوامل السابقة الذكر، وكما أشرنا، أنها تؤثر على الفرد الحضري والمؤسسة الأمنية أي الشرطة والمجتمع.

مما سبق، فتنامي شعور الفرد بضعف الأمن والاستقرار، يجعله يعيش في خوف دائم على أسرته وبيئته وممتلكاته.

تزايد حجم الجريمة داخل المجتمع الحضري وعدم مواكبة الشرطة لهذا التضخم السريع للجرائم أسهم في إضعاف ثقة المواطن اتجاه الأجهزة الأمنية الشرطية خصوصا أن هذا يزيد

في اتساع الهوة بين الشرطة والمواطن من خلال بحثه عن أساليب أخرى لحماية أسرته وممتلكاته.

بناءً على ما سبق نؤكد أن عدم قدرة الشرطة الجوارية على تحقيق الضبط بشكل دائم يؤدي إلى تفاقم الجريمة الحضرية التي تعتبر ظاهرة اجتماعية خطيرة لها تأثيرها على المجتمع الحضري بكل مؤسساته وعلى الفرد الحضري بصفة خاصة.

15-هل ترى أن جهاز الشرطة قادر على التصدي لكل الآفات الاجتماعية؟

-الجدول رقم (40) :يوضح قدرة جهاز الشرطة على التصدي لكل الآفات الاجتماعية.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	14	14.5
لا	82	85.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(17): رسم بياني يوضح قدرة جهاز الشرطةعلى التصدي لكل الآفات الاجتماعية

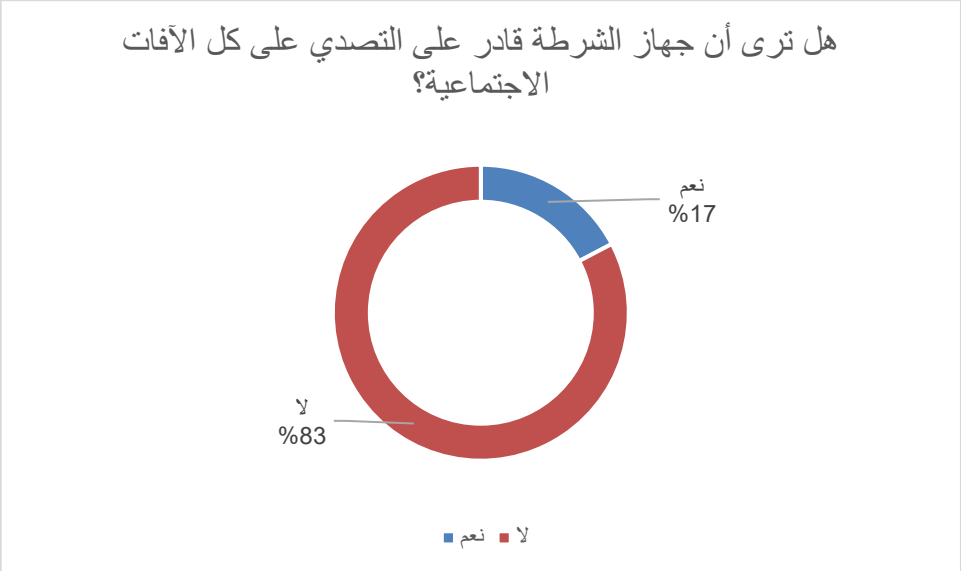

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلىمخرجاتبرنامج SPSS .V25

نلاحظ من نتائج الجدول أن أغلبية أفراد العينة بنسبة عالية85.5% أكدوا أن جهاز الشرطة غير قادر على التصدي لكل الآفات الاجتماعية داخل الأحياء الحضرية، بينما 14.5% أجابوا بنعم؛ أن الشرطة قادرة على التصدي لكل الآفات الاجتماعية.

يدل استقراء المعطيات السابقة، أن مؤسسة الشرطة غير قادرة على التصدي لكل الآفات الاجتماعية داخل المدينة بعامة وداخل الحي أو القطاع الحضري المعني بخاصة، حسب نسبة كبيرة من المبحوثين، أكثر من ثلثي العينة هذا الاستخلاص يؤكد لنا متغيرين هامين، أولهما: متغير عدم الثقة يعني عدم التعاون وانعدام التواصل وقلة التفاعل بين المواطنين سكان الأحياء الحضرية وبين الشرطة الجوارية، هذا يخلق عزلة اجتماعية للمؤسسة الشرطية بسبب عدم قدرتها على أداء دورها ووظيفتها سواء الأمنية أو الاجتماعية، وهذا يفقدها مكانتها التي هي في الأصل صورتها المزعزعة لدى الجمهور بسبب العديد من التراكمات الثقافية والتاريخية والسياسية,.

ثانيا: متغير مهم جدا وهو عدم أداء المؤسسة أدوارها بصورة جيدة راجع إلى أن الأنساق التي تؤدي عبرها دورها الاجتماعي والأمني داخل المؤسسة الأمنية هي متصارعة ومتناقضة لهذا لا يوجد قوة في الدور ولا إنتاجية لهذا الدور أي عدم قيام أفراد المؤسسة الشرطية بمسؤولياتهم بصورة مقبولة وفقا للاعتبارات السوسيو_ثقافية، والأمنية السائدة في المحيط الحضري الذي يمارس فيه أفراد الشرطة الجوارية أدوارهم وتتوافق هذه المعطيات مع دراسة الباحثة أسماء جابر علي المهران في شقها المتعلق بالمعوقات التي تقف عائقا أمام تجسيد التعاون والشراكة بين الشرطة والجمهور، حيث لخصت الباحثة المعيقات في النقاط الآتية وهي نفس ما توصلنا له وهي:

_انخفاض الروح المعنوية لدى رجال الشرطة وعدم شعورهم بالرضا عن أداءهم الوظيفي،

_ضعف الإمكانات المادية والمعنوية لأداء أدوارهم.

_النظرة المهينة للمواطنين لرجال الشرطة.

3_ تحليل بيانات المحور الثالث:

المحور3: للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.

16-هل رجل الشرطة قادر على توفير كل المستندات اللازمة والتي يحتاجها المواطنون؟

-الجدول رقم(41) : يوضح قدرة رجل الشرطة على توفير كل المستندات اللازمة التي يحتاجها المواطنين.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
دائما	5	5.2
أحيانا	43	44.7
نادرا	48	50
المجموع	96	100

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(18): رسم بياني يوضح قدرة رجل الشرطة على توفير كل المستندات اللازمة والتي يحتاجها المواطنين

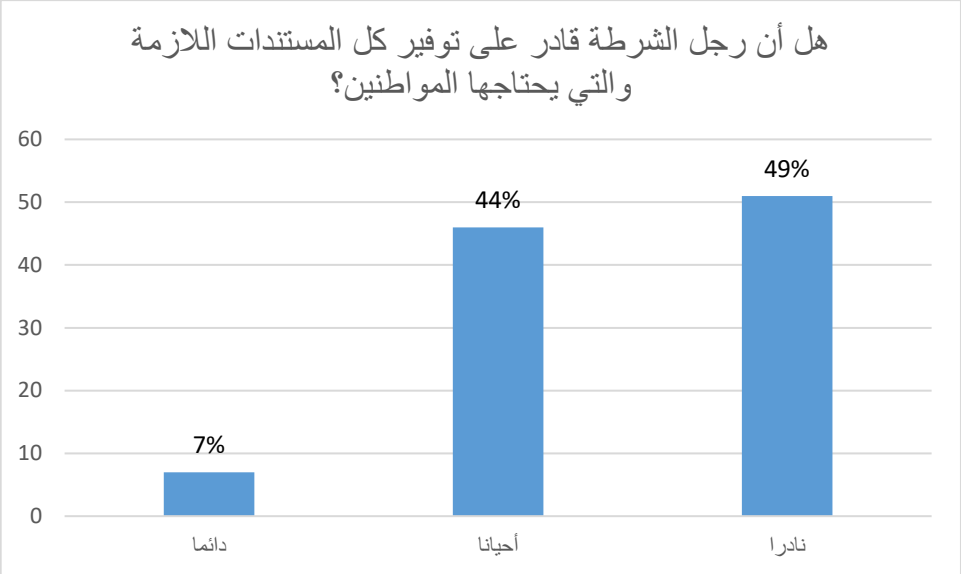

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجاتبرنامج SPSS .V25

يتبين من نتائج الجدول، أن نصف عينة الدراسة تقريبا بنسبة **50%**يرون أن رجل الشرطة نادرا ما يكون قادرا على توفير كل المستندات اللازمة والتي يحتاجها المواطنين، بينما كانت الإجابة أحيانا بنسبة **44.7%**، في حين نسبة 5.2% فقط أجابوا دائما.

تحيلنا المعطيات السابقة إلى وجود بيروقراطية كبيرة داخل جهاز الشرطة عند أداء أفرادها لوظيفتهم الإدارية التي هي دور اجتماعي في الأساس، ف93.3 من المواطنين صرحوا بأن رجال الشرطة نادرا وأحيانا ما يوفرون لهم المستندات التي يحتاجونها. إذن فبيروقراطية بعض رجال الشرطة ورفضهم لمساعدة المواطنين وعدم قدرتهم على تكوين العلاقات مع الجمهور، يعتبر أهم المعيقات المهمة في الحيلولة دون قيام شراكة بين المجتمع والشرطة فالوظيفة الإدارية تعتبر مؤشرا هاما لكسب ثقة المواطن أو العكس، حيث أن سوء استغلال الوظيفة خصوصا الإدارية التي تعتبر مؤشرا هاما في إقامة شراكة مجتمعية بين الشرطة والمجتمع من عدمها، هذا الاستغلال السلبي يسهم في إحجام أفراد المجتمع التعاون مع جهاز الشرطة وبالتالي فإن البيروقراطية الإدارية من المعوقات المتعلقة بالمؤسسة الشرطية التي تضعف تطبيق الشراكة بين المجتمع والشرطة داخل المجال الحضري. وتتفق هذه المعطيات مع دراسة أسماء جابر علي مهران في شقها المتعلق بالمعوقات التي تحول دون قيام شرطة مجتمعية أي عدم الشراكة بين الشرطة والمجتمع والتي من نتائجها البيروقراطية السائدة لدى بعض رجال الشرطة ورفضهم الاستجابة للتغيير,

_نقص المهارات الاجتماعية والإنسانية ومهارة تكوين العلاقات لدى رجال الشرطة.

17-هل ينمي رجل الشرطة روح التعاون بينه وبين المواطنين؟

-الجدول رقم(42):يوضح مدى تنمية رجل الشرطة لروح التعاون بينه وبين المواطنين.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	25	26
لا	71	74
المجموع	96	100

المصدر :منإعداد الباحث بالاعتمادعلىمخرجاتبرنامج SPSS .V25

الشكل رقم(19): رسم بياني يوضح مدىتنمية رجل الشرطة لروح التعاون بينه وبين المواطنين

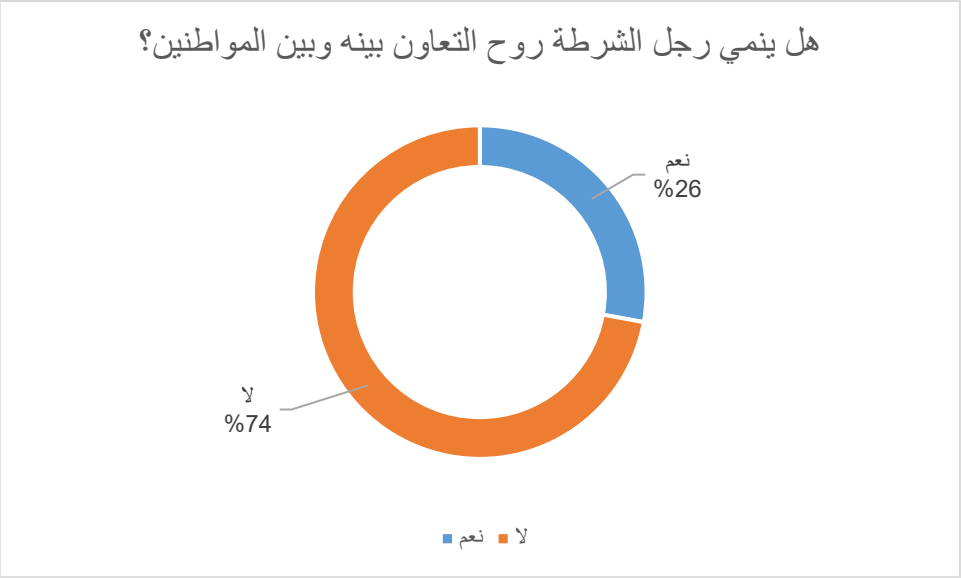

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 74%يرون أن رجل الشرطة لا ينمي روح التعاون بينه وبين المواطنين، إذن فثلثي أفراد العينة، أي غالبيتهم، يتفقون أن المؤسسة الشرطية ممثلة في أفرادها لا ينمون روح التعاون والتضامن بينهم وبين الجمهور، بينما 26% أجابوا بنعم أن رجل الشرطة ينمي روح التضامن والتعاون بين الجمهور والشرطة.

من خلال ما سبق يمكننا القول، أن المؤسسة الشرطية ممثلة في أفرادها– منتسبي الشرطة الجوارية– لا يقومون بالعمل الجواري الذي هو من صميم أدوارهم أي من خلال ما أكده أفراد العينة. نستنتج أن رجل الشرطة لا يحاول تنمية آليات وميكانيزمات التعاون بينه وبين المواطنين أي أنه لا يقوم بعمله الجواري من خلال تنمية العلاقات الاتصالية بينه وبين المواطنين متمثلة في التفاعل والتواصل المباشر مع الجمهور من أجل تحسيس العلاقات بينهما، عدم خلق قنوات تواصل وإصغاء لفهم وحل انشغالات ومشاكل الجمهور الأمنية والقضاء عليها ومساهمة المواطن في حلها، بالإضافة إلى عدم تحسين وتوعية وتعريف المواطن بدوره السوسيو_أمني المهم، هذا ما يؤدي إلى خلق مناخ يسوده انعدام الثقة بين المواطن ورجل الأمن الذي يعزز تعمد المواطن عرقلة مهام رجل الأمن بشكل أو بأخر. المؤشرات السابقة الذكر، تعتبر محك ومقياس للدور المهني والاجتماعي لرجل الأمن ميدانيا هذه المؤشرات هي من علاقات اتصالية، تفاعل وتواصل، قنوات إصغاء، تعاون اجتماعي أمني، تحسيس وتوعية، المشاركة كلها أكدت عدم قيام رجل الأمن بعمله الجواري

الاجتماعي، هذا ما يؤدي إلى بروز عقبات تعرقل التقارب والتعاون الاجتماعي بينه وبين الفرد الحضري الأمر الذي سيمهد لتزايد الجريمة واللا أمن الحضري وانتشارهما على نطاق واسع داخل المجال الحضري.

18-كيف تقيم طبيعة علاقتك مع رجال الشرطة:

-الجدولرقم(43):يوضح طبيعة العلاقةبين المواطن و رجال الشرطة.

كيف تقيم طبيعة علاقتك مع رجال الشرطة	التكرار	النسبة المئوية %
جيدة	7	7.3
حسنة	19	19.7
ضعيفة	13	13.5
لا توجد أي علاقة	57	59.5
المجموع	96	100

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(20): رسم بياني يوضح طبيعة العلاقةبين المواطن و رجال الشرطة

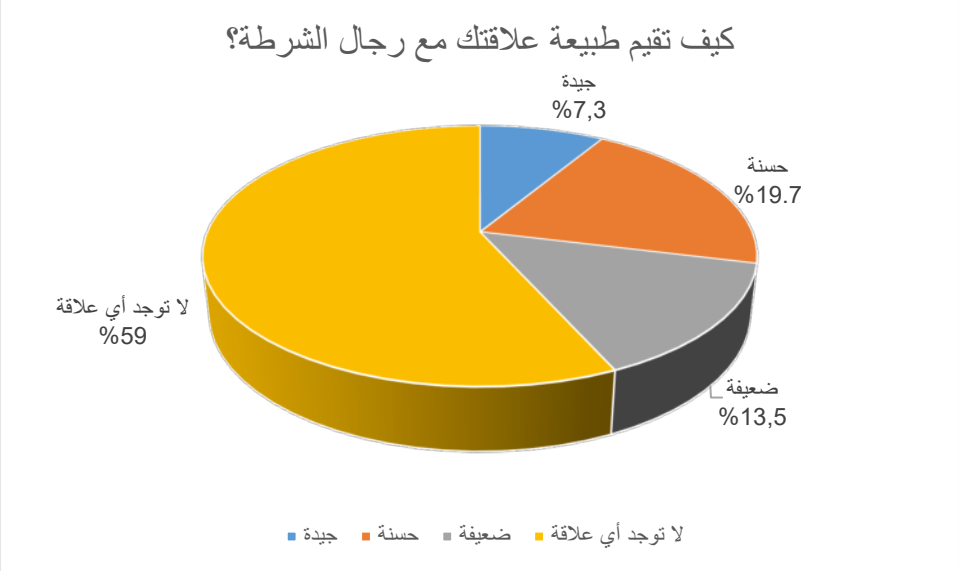

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر من نصف عينة الدراسة59.5% أجابوا أنه لا توجد أي علاقة لهم مع رجال الشرطة، بينما نسبة 19.5% أجابوا أنها علاقة حسنة، في حين نسبة 13% أجابوا أنها ضعيفة، و7.3% أجابوا أنها علاقة جيدة.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن ثلثي أفراد العينة أي غالبيتها لا تربطهم أي علاقة مع رجال الشرطة، أو علاقتهم ضعيفة بالمؤسسة الشرطية. هاته البيانات، نستخلص من خلالها العديد من المتغيرات التي تميز علاقة الفرد داخل الوسط الحضري بالمؤسسة الشرطية متمثلة في رجال الأمن.

أولا: عدم وجود علاقات اجتماعية تؤكد الاتجاهات نحو رجال الأمن أنها تتسم بالرفض والتذبذب والتناقض.

ثانيا: عدم وجود المواقف والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية والحياتية بين الجمهور وأفراد الشرطة الجوارية يحيلنا إلى مفهوم الجماعة في علم الاجتماع، خصوصا ما يهمنا هو جماعة الضد أي الجماعة التي لا تخدمنا ولا تهمها مصالحنا كأنساق مكونة للبناء الاجتماعي العام أو بمفهوم ومصطلح عالم الاجتماع (وليم سمنر) جماعة الأغيار أو الجماعة المنافسة والمصارعة لجماعة المواطنين (جماعة نحن)، هذا الاستدلال مفاده وجود صراع وتنافس أكبر من وجود علاقة توافق.

ثالثا:عدم الرضا التقليدي من أهم عوامل حدوث القطيعة، فهذا المتغير يحيلنا إلى الخصوصية الثقافية والسوسيو_ حضرية للمجتمع المدروس؛ فعدم الرضا التقليدي من أهم مصادره الثقافة، وبتخصيص أدق المعارف والتصورات والرموز والدلالات المنقولة عبر العناصر والمكونات والأنماط الثقافية السائدة داخل المجتمع المدروس، فالسيرورة التاريخية والاجتماعية والثقافية كونت لدى المجتمع نوع من عدم الرضا نحو عمل الأجهزة الأمنية التي تعتبر (جماعة هم) ضد المواطنين (جماعة نحن)، إذن فالترسبات الثقافية زادت من القطيعة بين المواطنين ورجال الشرطة.

19-هل تشارك المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات

-الجدول رقم(44) :يوضح مدى مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الرياضية.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	33	34.3
لا	63	65.7
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(21): رسم بياني يوضح مدى مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الرياضية

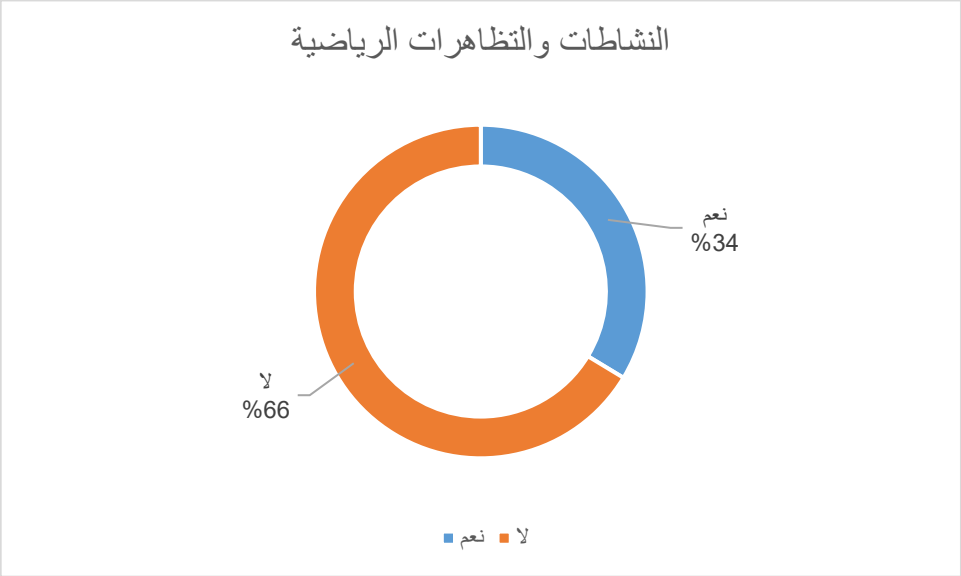

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 65.7% أجابوا أن المؤسسة الشرطية لا تشارك أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الرياضية، تليها نسبة 34.3% تؤكد أن الشرطة تشارك أفراد المجتمع نشاطاتهم وتظاهراتهم الرياضية.

يدل استقراء المعطيات السابقة أنه يوجد قصورٌ في مشاركة أفراد الشرطة للتظاهرات والنشاطات الرياضية حسب غالبية أفراد العينة، رغم أهمية الجانب الرياضي داخل الوسط الحضري الذي يعتبر من أهم النظم الاجتماعية التي تحدد العلاقة بين الفرد الحضري والمؤسسة الشرطية الجوارية، فغياب العمل الجواري التقاربي على المستوى الرياضي داخل

المجال الحضري مؤشر هام على عدم وجود أي تقارب بين الشرطة الجوارية والمجتمع التي تزيد في عزلة المؤسسة الشرطية واستمرار النظرة السلبية للشرطة في المخيال الاجتماعي وهذا يزيد من عدم التآزر والتعاون الاجتماعي مع أفراد الشرطة، وبالتالي عدم تحقيق أي شراكة مجتمعية بين الشرطة والمجتمع لأن المبادرة هنا لا تأتي من المجتمع بل من الشرطة لتغيير نمط العلاقة من السلبية إلى الايجابية. وهذا يتم من خلال مشاركة المجتمع لكل نشاطاته المختلفة لكن دراستنا أكدت العكس لأن أي علاقة اجتماعية تعتمد على نسبة التبادل في الحاجات والخدمات التي يقدمها كل طرف للطرف الآخر ونسبة المساهمة في حجم التبادل يحدد صورة العلاقة الاجتماعية وشكلها، فجهاز الشرطة في طبيعة دوره ووظيفته تحتمان عليه أن يكون في تفاعل دائم مع المواطنين في مختلف مجالاتهم الحياتية خاصة المجال الرياضي لكن قصور المشاركة والتواجد من أبرز الأسباب التي تخص الشرطة في عدم تحقيق شراكة مجتمعية مع أفراد المجتمع.

الجدول رقم (45): يوضح مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الاجتماعية.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	33	34.3
لا	36	65.7
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلى مخرجاتبرنامج SPSS .V25

الشكل رقم(22): رسم بياني يوضح مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الاجتماعية

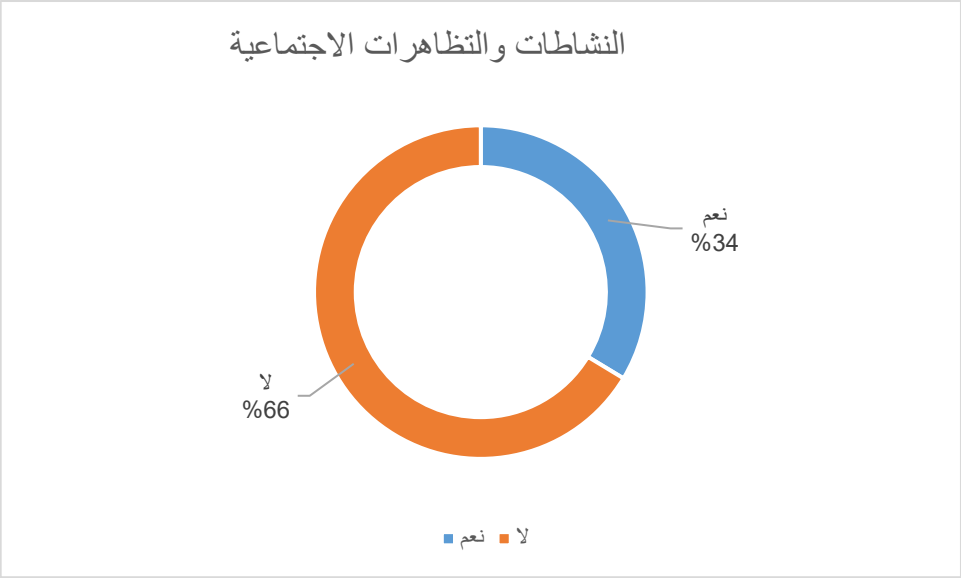

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 65.6% أجابوا أن المؤسسة الشرطية لا تشارك أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الاجتماعية المختلفة، تليها نسبة 35.3% ترى أن رجال الشرطة يشاركون أفراد المجتمع مختلف نشاطاتهم الاجتماعية.

من خلال البيانات السابقة نرى أن جهاز الشرطة باقٍ في نطاق حدوده التقليدية وعدم إندماجه الاجتماعي مع الكيان الاجتماعي متمثلا في المجتمع من خلال ابتعاده عن مشاركة المواطنين الجانب الاجتماعي الخاص بفهم النشاطات والتظاهرات الاجتماعية وهذا يتعارض مع خلفية الشرطة الجوارية (المجتمعية)، ومعيق من المعيقات الأكثر أهمية وإستراتيجية في تعطيل تفعيل الشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع وغياب رجال الأمن عن الواقع الاجتماعي للمواطن من خلال عدم مشاركته في النشاطات الاجتماعية أو تقديمه مجموعة من الخدمات الاجتماعية يؤدي آليا إلى تنمية حس الكراهية والعدائية في التعامل مع رجال الشرطة؛ فغياب الشرطة، مثلا، عن المشاركة مع مختلف الفاعلين خلال فصل الشتاء لتوفير الأغطية والملابس الدافئة والوجبات الساخنة للمشردين والعائلات المعوزة، وغيابها عن حملات التبرع بالدم، والنشاطات التضامنية، وغيابها عن تقديم الدعم المعنوي للمرضى، وكذلك قصور حضورها عن مختلف النشاطات الاجتماعية للمؤسسات المجتمعية الأخرى، متمثلة في المؤسسات التربوية، الجامعات، المؤسسات الدينية(المساجد)، الجمعيات المختلفة، كل هذه المؤشرات الاجتماعية تؤكد غيابا وقصورا في إتصال الشرطي المباشر

من وإحجامه عن تكوين علاقات اجتماعية مع المواطنين والمؤسسات الاجتماعية المختلفة وهذا يؤكد غياب الجانب الاجتماعي وبروز الجانب الردعي التقليدي الذي لا محالة سيؤدي إلى قطيعة في العلاقات بين الشرطة والمجتمع بمختلف مكوناته الاجتماعية، وبالتالي غياب شراكة مجتمعية.

الجدول رقم (46): مدى مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الخيرية.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	20	20.8
لا	76	79.2
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(23): رسم بياني مدىمشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الخيرية

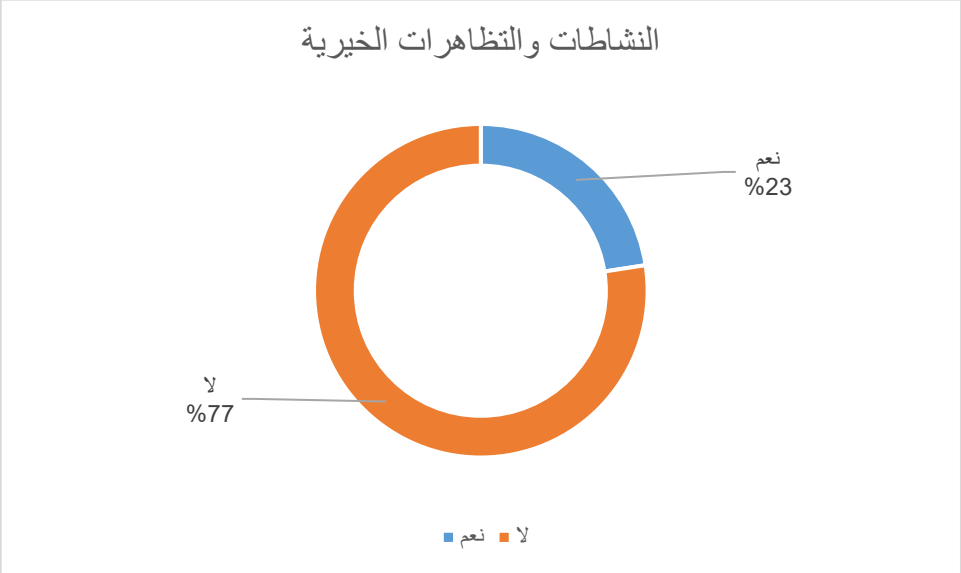

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 79.2% أجابوا أن المؤسسة الشرطية لا تشارك أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الخيرية والتضامنية في حين ترى

20.8% من عينة الدراسة أن جهاز الشرطة يقوم بالمشاركة في التظاهرات والنشاطات الخيرية التي يقوم بها المجتمع.

يدل استقراء البيانات السابقة أنه يوجد غياب كبير جدا في مجال الأعمال الخيرية المختلفة وعدم اهتمام الشرطة بهذا الجانب الإنساني الخدماتي الأخلاقي المهم وغيابها عن تقديم الخدمات الأمنية في شكلها الإنساني الأخلاقي عن مؤشر هام على عدم وجود إستراتيجية الممارسات الميدانية خصوصا الخرجات الميدانية ذات الطابع الإنساني من خلال العمليات التطوعية، فالمشاركة في النظافة وتزيين المحيط، غرس الأشجار والمبادرة في إسعاف المرضى أو المبادرة في طلبات إسعافهم، إيواء عديمي الملجأ والمشردين بالاتصال المؤسسات المختصة أو الجمعيات الناشطة في هذا المجال، محاربة ظاهرة التسول داخل الوسط الحضري، كل هذه المؤشرات التي تؤكد غياب الشرطة عن العمل الجواري التقاربي تمت من خلال المشاهدات الواقعية من خلال استخدام تقنية الملاحظة المباشرة سواء البسيطة أو المنتظمة.

إذن، غياب الخدمات الأمنية في طابعها الإنساني التضامني والأخلاقي في الوقت المناسب وبالجودة والحجم والأسلوب المناسبين يؤثر على العلاقة والتواصل والتفاعل بين الشرطة والجمهور وهذا بدوره أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى غياب شراكة بين الشرطة والمجتمع.

20_كيف تقيم الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة؟

الجدولرقم(47) :يوضح مدى تفعيل تقيم الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
مفعلة	24	25
غير مفعلة	72	75
المجموع	96	100

المصدر : منإعداد

الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(24): رسم بياني يوضح مدى تفعيل تقيم الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة

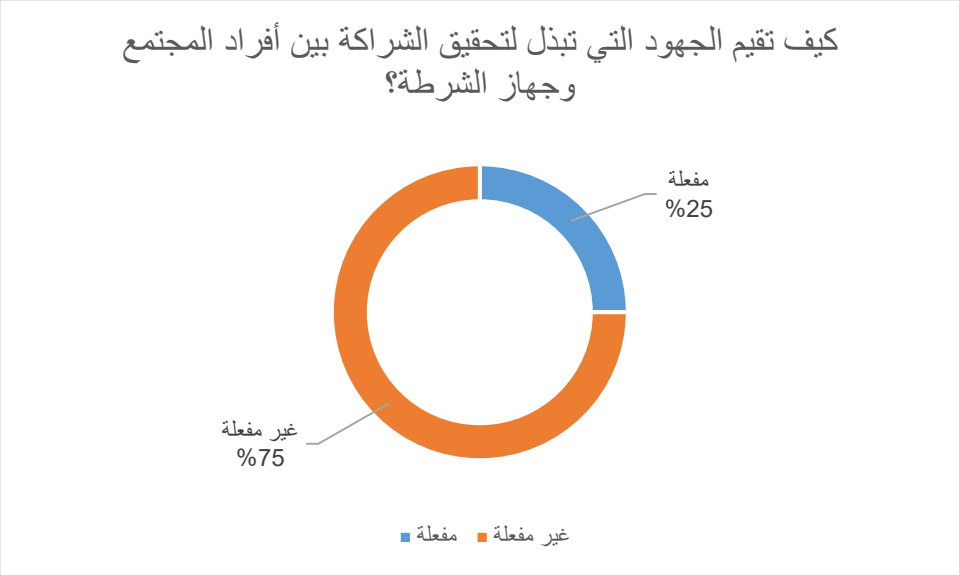

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 75% يرون الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة غير مفعلة، بينما 25% أجابوا أنها مفعلة.

يحيلنا تحليل هذه البيانات إلى مخرجات ونتائج الجداول السابقة التي تؤكد نتيجة ومخرجات هذا الجدول المتعلق بمدى تفعيل الجهود لتحقيق وقيام شراكة بين الشرطة وسكان المدينة.

فمخرجات الجداول السابقة كلها تؤكد غيابا كبيرا جدا لأي جهود ومخرجات ومبادرات من جانب الشرطة لتفعيل الشراكة مع الجمهور؛ فوجود بيروقراطية داخل المؤسسة الشرطية متمثلا في استغلال أفرادها لوظيفتهم وعدم توفير المستندات والوثائق للمواطنين أو توفيرها يكون أحيانا قليلة فقط.

_عدم تنمية رجال الشرطة لآليات وميكانيزمات التعاون بينهم وبين الجمهور أي عدم تفعيل العمل الجواري التقاربي وتقريب المواطن من الشرطة .

_عدم مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع مختلف النشاطات والتظاهرات سواء اجتماعية أو رياضية أو خيرية تطوعية.

مجموع هذه المؤشرات تؤكد على عدم وجود أي مساعي لقيام شراكة مجتمعية بين الشرطة وسكان المدينة.

21-هل لديكم تجربة عن شراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعكم؟

-الجدول رقم (48) :يوضح وجود تجربة عن شراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعكم.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	6	6.25
لا	90	93.75
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(25): رسم بياني يوضح وجود تجربة عن شراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعكم

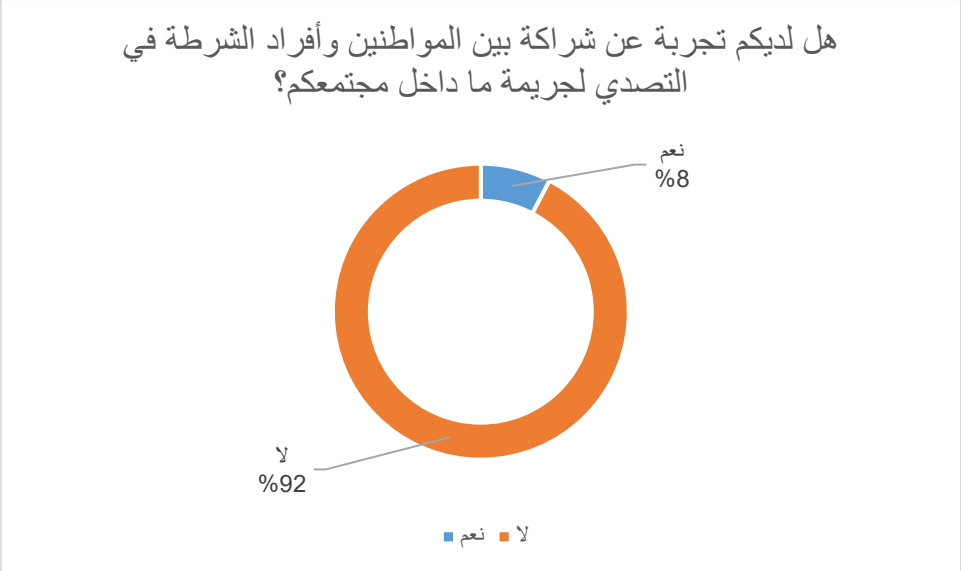

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة صغيرة من أفراد العينة 6.25%فقط لديكم تجربة عن شراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعكم، بينما أغلبية العينة بنسبة93.75% أجابوا بلا.

يدل استقراء المعطيات السابقة على وجود نوع من الركود والرقابة الاجتماعية في العلاقة بين الشرطة والمجتمع، أي غياب التفاعل بين المجتمع الحضري المحلي متمثلا في سكان الحي خاصة والمدينة بصفة عامة، والشرطة متمثلة في أفرادها حالة اللاتفاعل، تؤكد اللاتأزر واللاتعاون لخدمة المصالح المشتركة للمواطنين وجهاز الشرطة؛ أي اتساع رقعة التباعد بين الجمهور والشرطة.

يحيلنا هذا الاستقراء إلى استنتاجات أكثر تعقيدا فالرقابة الاجتماعية والتنافر وقلة التفاعل والاتصال ما هي إلا دلائل على السلبية اتجاه رجل الأمن بصفة خاصة وجهاز الشرطة بصفة عامة، هذه السلبية تقودنا إلى متغير هام هو عدم الثقة في المؤسسة الشرطية التي تعتبر المؤسسة الأمنية الأكثر احتكاكا بالمواطنين، وفي نفس الوقت، تعاني عزلة اجتماعية داخل المجال الحضري وغياب تام للتكافل الاجتماعي تجاه أفراد الشرطة ، بل وجود حاجز نفسي قوي بين الجمهور والشرطة أدى إلى اختلال هذه العلاقة وجعل التوتر السمة البارزة لها.

من خلال ما سبق، يتبين لنا عدم وجود شراكة مجتمعبة بين الشرطة والمجتمع ، للتصدي للجريمة، وهذا يؤدي لا محالة إلى نتائج عكسية على المواطن والشرطة فيما يخص الضبط الاجتماعي داخل المحيط الحضري، فوجود هذه القيم في شكلها المتصارع والمتناقض يؤدي إلى تشكل حاجز ومعيقات أمام ممارسة عملية الضبط الاجتماعي، وبالتالي فقدان الاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد والجماعة وهذا الأمر يرمز إلى غياب الأمن الاجتماعي.

22-هل طبيعة عمل الشرطة التي تتحلى بالسرية تعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة؟

-الجدولرقم (49) :يبين إذا كانت طبيعة عمل الشرطة التي تتحلى بالسرية تعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	27	29
لا	69	71
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(26): رسم بياني يبين إذا كانت طبيعة عمل الشرطة التي تتحلى بالسرية تعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة

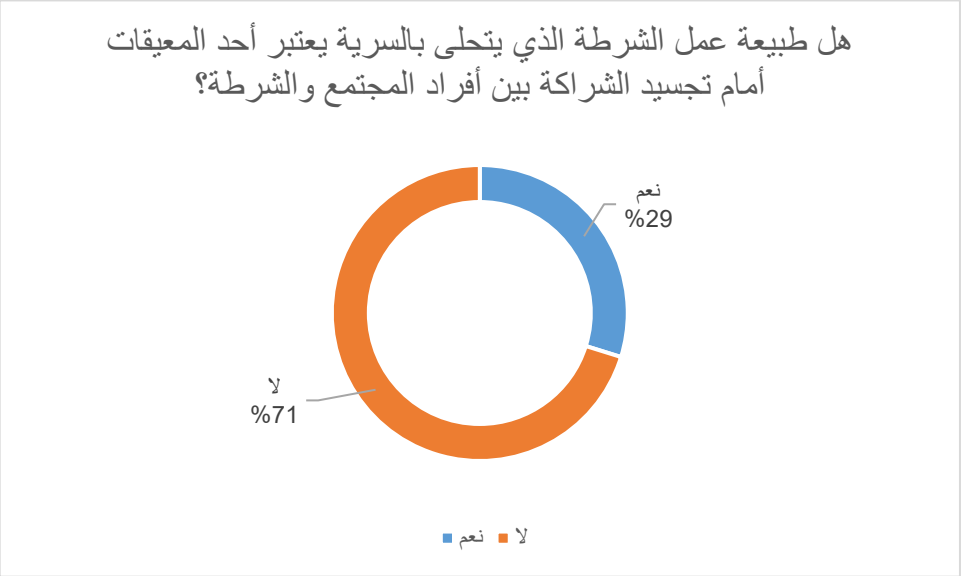

المصدر: من إعدادالباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة71%أجابوا أن طبيعة عمل الشرطة التي تتحلى بالسرية لا تعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة، بينما نسبة 29% أجابوا أنها تعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة.

يدل استقراء البيانات السابقة أن متغير السرية والتحفظ لدى لأجهزة الأمنية ليس معيقا مهما لإقامة شراكة بين الشرطة وأفراد المجتمع حسب ثلثي أفراد العينة وهي بنسبة كبيرة

مقارنة مع الفئة التي تؤكد على أنه معيق من المعيقات التي تؤدي لعدم إقامة شراكة استراتيجية بين الشرطة والجمهور.

فالحقيقة السوسيولوجية المستخلصة تتمثل في سيادة وجبر الثقافة الفرعية للمجتمع المحلي الحضري، في تكريس اللامبالاة وعدم التعاون والتشارك مع الشرطة بين أفرادها، تتجاوز إلى تعمد المواطنين عرقلة نشاط الشرطة واتخاذ موقف وسلوك سلبي عدائي اتجاهها فالثقافة الفرعية وتأثيراتها على شخصية الأفراد من الأعراف والتقاليد الراسخة المتوارثة التي ترى أن عدم التعاون والتكافل مع الشرطة هو قيمة اجتماعية كبيرة بالنسبة لثقافة المنطقة وعلى النقيض من ذلك يرمز المتعاون مع المؤسسة الشرطية في المخيال الاجتماعي للمجتمع المحلي إلى شخص ذو قيمة اجتماعية سالبة ويوصف بالعديد من السمات ذات مدلول سوسيو_ثقافي تميزه عن غيره مثل: (زفاف_ قواد الدولة)، ويصبح الجميع يتنمر عليه وتصبح علاقاته الاجتماعية محدودة جدا هذا إذا لم تتطور إلى عزلة اجتماعية تشبه العزلة الاجتماعية للمؤسسة الشرطية وإحساس أفرادها بالاغتراب عن المجتمع المحلي الحضري,

23-هل شعار" الأمن مسؤولية الجميع هو الباب الأول للشراكة المجتمعية بين الشرطة وأفراد المجتمع؟

-الجدول رقم(50)::يوضح مسؤولية حفظ الأمن بين مسؤولية الجميع و الشرطة لوحدها.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	66	68.75
لا	30	31.25
المجموع	**96**	**100**

المصدر :منإعداد الباحث بالاعتمادعلىمخرجاتبرنامج SPSS .V25

الشكل رقم(27): رسم بياني يوضح مسؤولية حفظ الأمن بين مسؤولية الجميع و الشرطة لوحدها

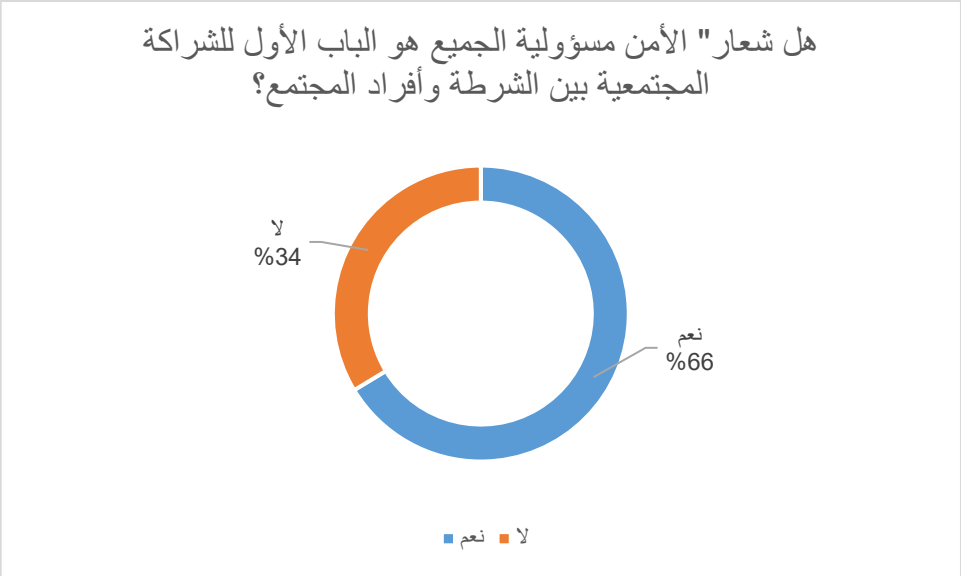

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن أكثر من نصف أفراد العينة بنسبة68.75%يرون أن مسؤولية حفظ الأمن تقع تحت عاتق الأجهزة الأمنية وحدها، بينما نسبة31.25% أجابوا بأن مسؤولية حفظ الأمن تعتبر مسؤولية الجميع أي بطريقة تشاركية بين المجتمع والشرطة.

تحيلنا البيانات السابقة إلى استخلاص بعض النتائج المهمة وهي اعتقاد أفراد المجتمع المحلي أن مسألة تحقيق الأمن المجتمعي واستتبابه تقع على عاتق جهاز الشرطة بالدرجة الأولى كمؤسسة أمنية في المجتمع على اعتبار أن وظيفتها ودورها هو توفير وحفظ الأمن بعيدا عن مشاركة أفراد المجتمع هذه النتيجة تحيلنا لتحليل سوسيو_نفسي أخر وتربوي ، وجود نظرة سلبية جدا اتجاه المؤسسة الشرطية ودورها المجتمعي حيث يرونها كمؤسسة وأداة للقمع وتخويف المجتمع وليست كشريك رسمي في المجال الاجتماعي الأمني هذا زاد من نفور الجمهور في التعاون مع الشرطة واقتناعه بأن مسؤولية الأمن لا تعنيه.

بقاء الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع اتجاه رجل الشرطة وزيادة الأسباب المؤدية إلى تكوين هذا الحاجز من دلالات هذه النتيجة ومخرجات هذا الجدول الذي أكد من خلاله غالبية المبحوثين أن مسؤولية الأمن هي من صميم دور الشرطة وأن الأمر لا يعنيهم.

_توتر العلاقة وانعدام الشراكة يبين رفض كبير من المواطنين لدور الشرطة والعمل ضدها.

_تعدد معيقات الشراكة وعدم التواصل ونفور الجمهور من المؤسسة الشرطية واقتناعهم بعدم مسؤوليتهم الأمنية ليس وليد الصدفة، بل العلاقة علاقة طردية حيث أنه كلما زاد حصول

المواطنين على الخدمات الأمنية والشرطية كما وكيفا، كان هناك أمل لقيام شراكة مجتمعية بينهما والعكس كلما قلت انعدمت فرص الشراكة المجتمعية وهذا ما يميز حالة المجتمع المدروس.

24-هل أنت مستعد للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة؟

-الجدول رقم(51): يوضح مدى استعداد أفراد المجتمع للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
مستعد دائما	34	35.4
غير مستعد تماما	62	64.6
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(28): رسم بياني يوضح مدى استعداد أفراد المجتمع للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة

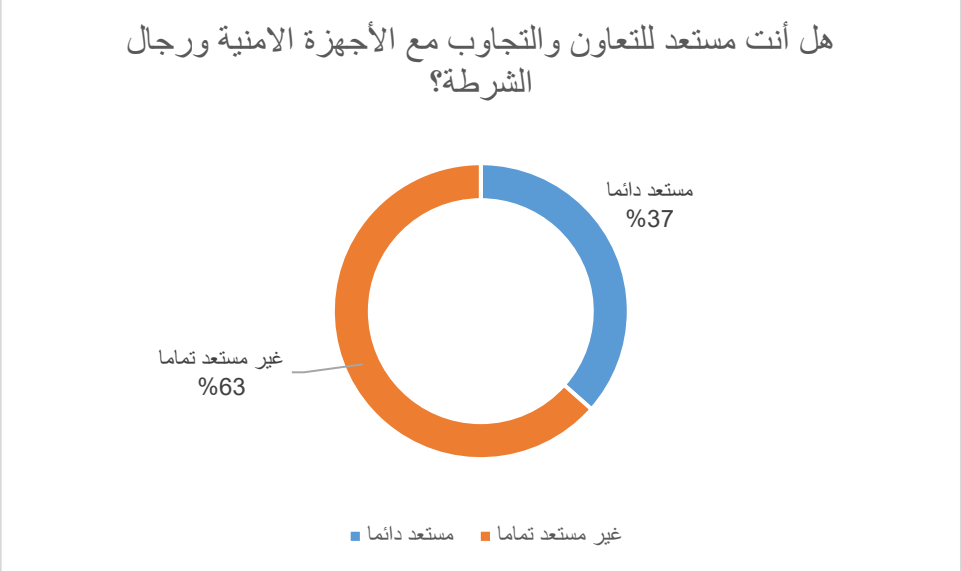

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS .V25

يتضح حسب نتائج الجدول أن أقل من نصف عينة الدراسة بنسبة35.4%مستعدون للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة، في حين نسبة 64.6% من العينة أجابوا انهم غير مستعدون للتعاون.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن ممارسة إستراتيجية الشرطة الجوارية كمقاربة سوسيو_أمنية داخل المجتمع المحلي غير مجسدة وبدون فاعلية. وغياب الممارسات الميدانية تعيق الاتصال الشرطي، العزلة اجتماعية، توتر في العلاقة، النظرة السلبية، غياب الثقة في المؤسسة الشرطية، ضعف العمل الجواري التقاربي، اتجاهات نحو الشرطة تتسم بالرفض والتذبذب كلها مؤشرات تؤكد على عدم استعداد هذا الفرد الحضري، للتعاون والتجاوب مع المؤسسة الشرطية وبالتالي غياب فاعل اجتماعي مهم عن العملية الأمنية التي هي من حاجاته الأساسية داخل البيئة الحضرية وهذا يؤدي لا محالة إلى انتشار رهيب للجريمة الحضرية المخدرات، السرقة، التعدي على الأشخاص والممتلكات، الحبوب المهلوسة والتي من خلال مشاهداتنا الواقعية أصبحت تباع على نطاق واسع ومن شرفات المنازل التي أصبحت وكأنها أكشاك وأمام الجميع، وكذا احتلال الارصفة وزوايا الأحياء من قبل بائعي المخدرات، هذه المشكلات الحضرية الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع المحلي الحضري في غياب تام للوعي الأمني للمواطن وثقافة المواطنة.

وتحيلنا إلى طرح دوركايم لمفهوم التضامن العضوي الذي يسود المجتمع الحضري من خلال علاقات اجتماعية تمتاز بالطابع المصلحي القائم على أساس تبادل المنافع والمصالح بين الأنساق الممثلة للمجتمع ومؤسساته المختلفة. فالعلاقة السالبة والمتوترة والضعيفة بين الجمهور والشرطة والتي نلاحظها من خلال ما قلناه سابقا، وما نشير إليه من متغيرات كالصراع، الكراهية، التباعد، العزلة، ضعف الرابط الاجتماعي كلها تؤكد غياب التبادل وضعف الرابط الاجتماعي، وكلها تؤكد غياب التبادل وضعف الخدمات الأمنية حجما وانتشارا أفرز ضعفا في التعاون الاجتماعي مع جهاز الشرطة.

25-إذا كنت مستعد للتعاون، هل يتم ذلك من خلال:

-الجدول رقم (52) : يوضح مجالات التعاون مع جهاز الشرطة.

إذا كنت مستعد للتعاون، هل يتم ذلك من خلال	التكرار	النسبة المئوية %
التبليغ عن مخالفي القوانين والقواعد العامة	24	70.5
المشاركة في إلقاء القبض على المجرمين	2	6
التعاون مع رجال الشرطة من خلال الإدلاء بشهاداتك	8	23.5
المجموع	**34**	**100**

الشكل رقم(29): رسم بياني يوضح مجالات التعاون مع جهاز الشرطة

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلىمخرجاتبرنامج SPSS .V25

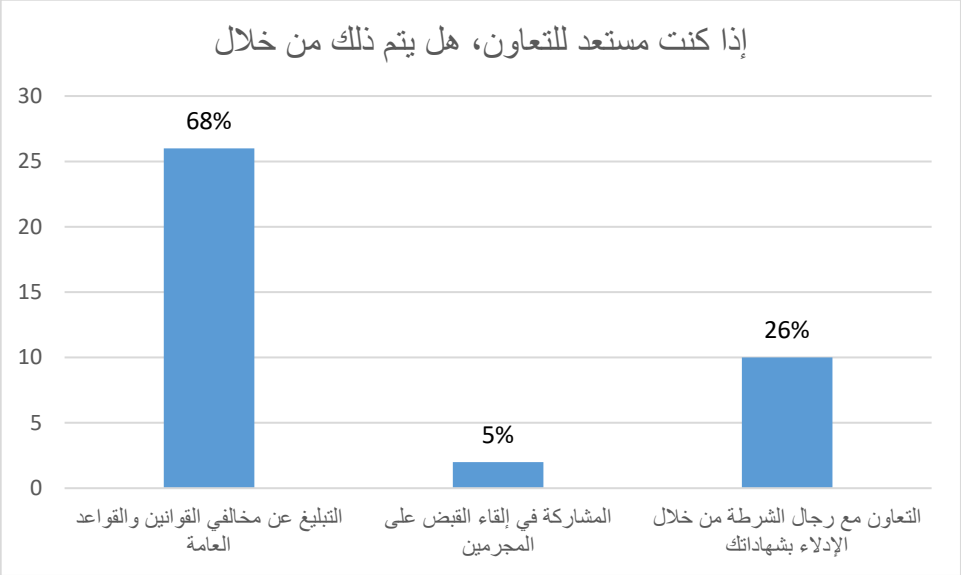

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

بالنسبة لأفراد عينة الدراسة المستعدون للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة والبالغ عددهم 34، نلاحظ أن النسبة الأكبر منهم 70.5% أجابوا أن ذلك يتم من خلال التبليغ عن مخالفي القوانين والقواعد العامة،ونسبة23.5% أجابوا أنهم مستعدون للتعاون مع رجال الشرطة من خلال الإدلاء بشهاداتهم، في حين نسبة 6% أجابوا أن ذلك يتم من خلال المشاركة في إلقاء القبض على المجرمين.

تدل المعطيات السابقة أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يتمثل لديها التعاون في التبليغ والشهادة فقط أي دون التمظهر في الصورة كمشارك أو متعاون فعلا مع الأجهزة الأمنية لما له من آثار سوسيو_نفسية على المشارك من خلال ثقافة المجتمع المحلي التي تمثل لديها صورة سلبية للتعاون وأنه بدون قيمة اجتماعية.

4_ تحليل بيانات المحور الرابع:

المحور4: تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة.

26-هل ترى أن الشرطة قريبة من المواطن؟

-الجدولرقم (53) :يوضح مدى قرب الشرطة من المواطن.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	12	12.5
لا	84	87.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(30): رسم بياني يوضح مدى قرب الشرطة من المواطن

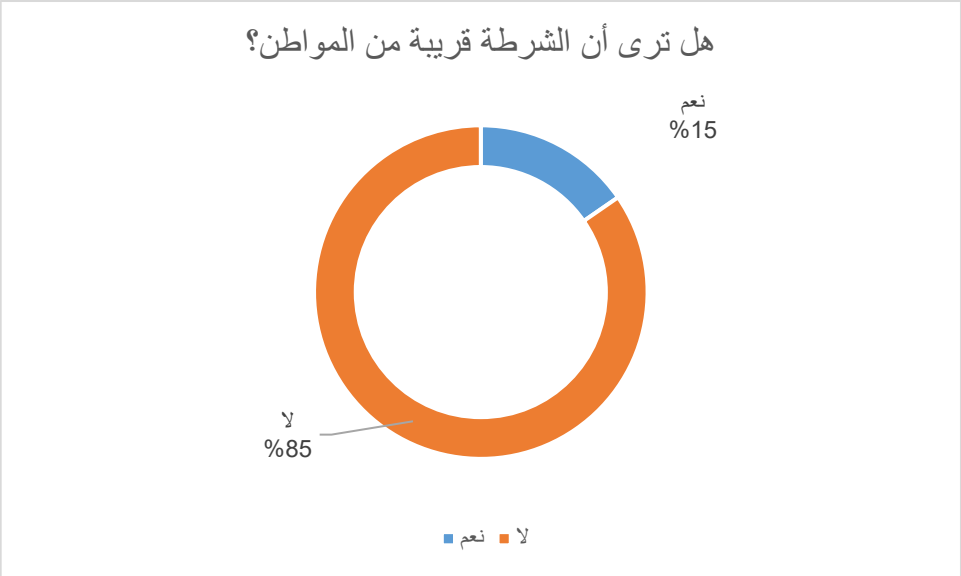

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة 87.5%مسجلة لدى الفئة التي تؤكد أن الشرطة بعيدة كل البعد من المواطن داخل المجال الحضري، في حين نسبة 12.5% فقط أجابوا أن الشرطة قريبة من المواطن.

من خلال الشواهد والمعطيات السابقة نؤكد أن أهم وظائف الشرطة الجوارية لدى تطبيقها داخل أي مجتمع، وهي قرب الشرطة من المواطنين داخل المجتمع، وهي مفقودة من خلال ما أكده غالبية افراد العينة أي بعد الشرطة عن المواطنين، وهذا ما يؤكد:

_ زيادة الاضطرابات الاجتماعية بينهم.

_غياب الثقة المتبادلة بين الجمهور والمؤسسة الشرطية.

_قصور في تلبية وانتشار الحاجات والخدمات الأمنية التي تحتاجها القطاعات الحضرية داخل المدينة .

_ ضعف التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع المحلي وجهاز الشرطة ممثلا في أفراد الشرطة الجوارية.

_نقص الوعي الأمني من خلال تباعد ونفور بين المؤسسة الأمنية والجمهور، هذا التباعد يساهم طبعا في عزلة المؤسسة الشرطية من خلال ضعف الاتصال الشرطي المباشر مع

الجمهور الذي يخلق إحجام غالبية الساكنة عن التعاون مع أفراد الشرطة هذا الإحجام والتباعد ونقص الوعي من الطرفين ينتج عنه هشاشة ووهن في التعامل بين أنماط الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وفقدان السيطرة السوسيو_أمنية، وارتفاع معدل المشكلات الاجتماعية الحضرية المختلفة يقابله انخفاض في ايجاد الحلول الأمنية لها وتتوافق. هذه المعطيات تتوافق مع دراسة الباحثة أسماء جابر علي مهران، الموسومة بعنوان التحولات المجتمعية نحو الشراكة المجتمعية في نتيجتها المتعلقة بالمعوقات التي تقف دون تطبيق الشراكة المجتمعية، والتي هي ضعف التواصل بين الجمهور والشرطة، ونقص الوعي الأمني وعدم تعاون أفراد المجتمع مع الجهاز الشرطي.

27-هل ترى أن الغرض من شعار " الشرطة في خدمة الشعب"، مجرد شعار لكسب ثقة المواطن؟

-الجدول رقم (54) :يوضح مدى مصداقية شعار " الشرطة في خدمة الشعب"،أم أنه مجرد شعار لكسب ثقة المواطن.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	84	87.5
لا	12	12.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(31): رسم بياني يوضح مدى مصداقية شعار " الشرطة في خدمة الشعب"،أم أنه مجرد شعار لكسب ثقة المواطن

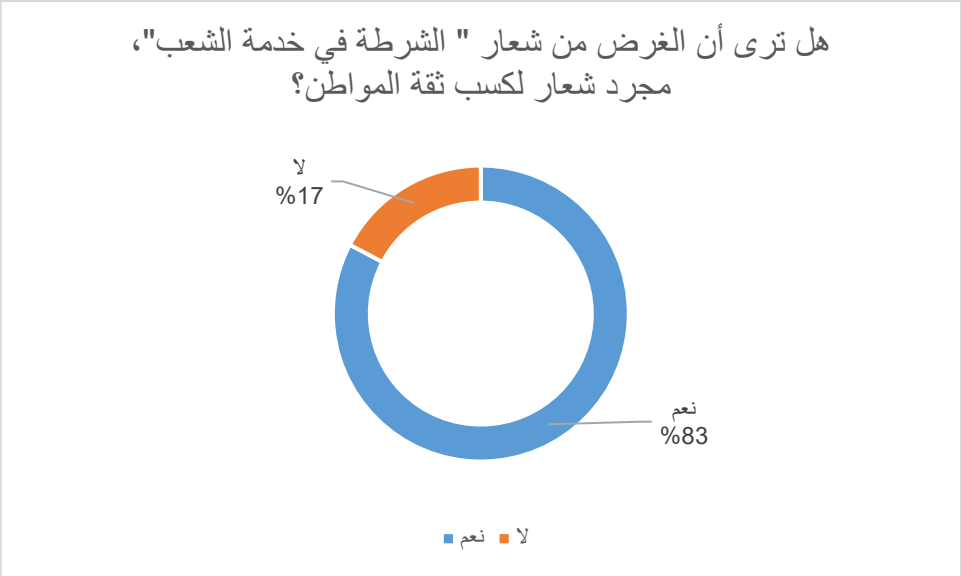

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 87.5%يرون أن الغرض من شعار " الشرطة في خدمة الشعب"، مجرد شعار لكسب ثقة المواطن ولا وجود لدلائله على أرض الواقع ، بينما نسبة 12.5% تؤكد أن شعار الشرطة في خدمة الشعب هو فعلا خدمة الشعب وليس مجرد شعار.

تدل الشواهد والمعطيات السابقة على تأكيد غالبية مجتمع البحث، أن الغرض من شعار الشرطة في خدمة الشعب هو مجرد شعار لكسب الثقة، وهذا ما يحيلنا إلى ربط هذه المعطيات مع الدلائل الواقعية التي تؤكد ما أشار إليه أفراد العينة في الجداول السابقة، أو في هذا الجدول فضعف المهام الأمنية وانحصار التغطية الأمنية في حدود ومجالات مكانية معينة وعدم انتشار الخدمات الأمنية بما يوافق الكثافة والحجم الخاص بالأحياء السكنية الحضرية (ديموغرافية وماديا).

_غياب تنمية روح التعاون بين الشرطة والمجتمع.

_غياب المبادرة من طرف المؤسسة الشرطية، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن أراء أفراد العينة مؤكدة بدلائل واقعية فمثلا من خلال المشاهدات الواقعية واستعمالنا واستخدامنا لتقنية

الملاحظة البسيطة وجدنا غياب تام لجهاز الشرطة في محاربة التجارة الفوضوية التي غزت جميع الأماكن والطرقات الرئيسية وأمام المساجد خلقت أزمة مرورية خانقة .

_انتشار كثيف لبيع الخمور والمخدرات والحبوب المهلوسة داخل الأحياء السكنية الحضرية وأمام الجميع دليل على ضعف وقلة- وانعدام في بعض الأحيان- للدوريات الأمنية.

_ كثرة الأبواب الحديدية وكاميرات المراقبة وتدعيم النوافذ الخارجية وواجهات المنازل بالسياج الحديدي لتدارك النفص الموجود في حماية الأشخاص وممتلكاتهم كأهم خدمة أمنية تقدمها الشرطة للمجتمع والتي لا تستطيع توفيرها بالشكل والحجم المطلوب للمواطنين.

_ احتلال الأرصفة بشكل كبير جعل هذا الفضاء لا يؤدي دوره داخل المجال الحضري كفضاء خاص بالمواطنين له استعمالات رمزية معينة داخل الوسط الحضري.

28-كيف ترى نمط تعامل الشرطة مع المجرمين؟

الجدولرقم (55) :يوضح نمط تعامل الشرطة مع المجرمين.

نمط تعامل الشرطة مع المجرمين	التكرار	النسبة المئوية %
بعنف وحذر	59	61.4
بإنسانية	6	6.2
إجابة أخرى	31	32.4
المجموع	**96**	**100**

المصدر :منإعداد الباحث بالاعتمادعلىمخرجاتبرنامج SPSS .V25

الشكل رقم(32): رسم بياني يوضح نمط تعامل الشرطة مع المجرمين

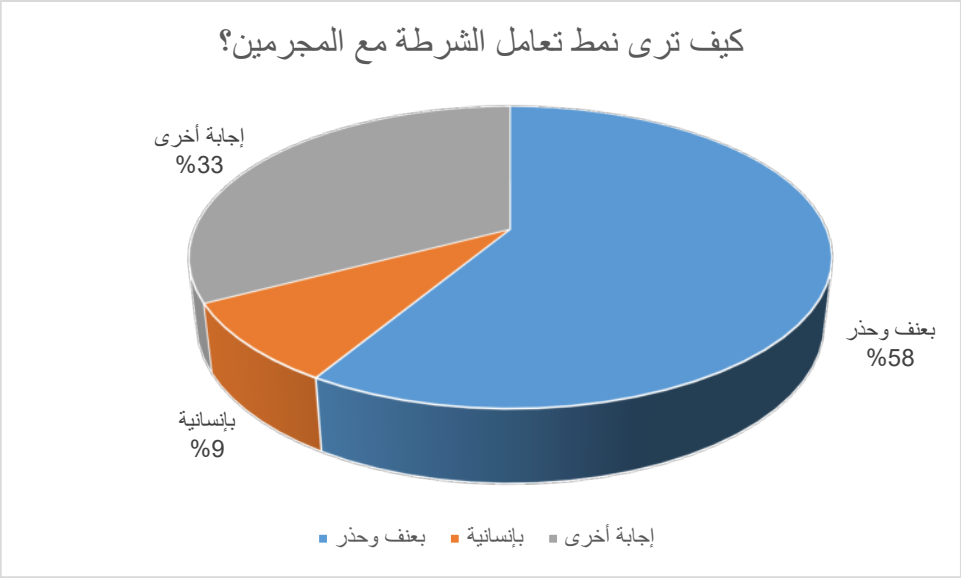

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر من نصف عينة الدراسة61.4%أجابوا أن نمط تعامل الشرطة مع المجرمين هو بعنف وحذر بينما نسبة 6.2% أجابوا أنه تعامل بإنسانية.

في حين نسبة 32.5% أجابوا إجابات أخرى أبرزها تعامل بخوف وكذلك وجود تواطؤ وطلب رشوة.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن أسلوبي العنف والحذر هما الغالبان على أسلوب تعامل الشرطة مع الخارجين عن القانون (المجرمين)؛ فالعنف كأسلوب يعتبر في المخيال (قمع أي الشرطة هنا أداة للقمع وهذا يزيد من صورتها السلبية عند المواطن نتيجة كما قلنا للعنف والقمع كسلوكيات خاطئة وغير مبررة يلجأ رجال الأمن لها، الأمر الذي يجعل العلاقة تسوء أكثر والذي يؤدي بدوره إلى عزل رجل الأمن عن المواطنين وقصور التفاعل والتواصل بينهم وامتناع الجمهور عن التعاون معهم وترسيخ الصورة والعلاقة السلبية بينهما.

ثانيا: تحيلنا نسبة 32,7 والتي تخص" إجابات أخرى إلى تحليل واستقراء أكثر واقعية لهذه الاجابات التي تتبنى آراء وأفكار واتجاهات سلبية جدا وصادمة في نفس الوقت هذه الاتجاهات تعبر عن صورة مشوهة للجهاز الشرطي لدى أفراد المجتمع المحلي وهذه الأفكار والاتجاهات تتمثل في:

_التستر عن المجرمين، الإنتقامية في التعامل معهم، تبليغهم قبل مداهمتهم (هذه الفكرة مست بصورة كبيرة بائعي الخمور والمخدرات)، وتعبر عن رسالة اجتماعية تعني أي دور

للمؤسسة الشرطية (العمل معهم أو محاربتهم) تلقي رشاوي للسكوت عن تجاوزاتهم وأوامر القبض الصادرة ضدهم.

من خلال ما سبق نؤكد أن سلوكيات بعض وليس كل رجال الشرطة أسهمت وبشكل كبير في تشويه صورة المؤسسة، ونفور المواطن من أي علاقة وتواصل واتصال مع أفراد الشرطة، وعدم الثقة بينهم. وتتوافق هذه المعطيات مع دراسة زبير غزالة حول " المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الآفات الاجتماعية" إذ لاحظنا في العديد من المرات أن اقبال المواطنين على برامجنا التي تخص مكافحة الأفات الإجتماعية يكون أكثر إذا نفذناه بعيدا عن جهاز الشرطة ونرى أن سبب ذلك هو عدم ثقة الأشخاص في أصحاب البدلة الزرقاء.

29-ما هي طبيعة استقبال رجال الشرطة للمواطنين؟

-الجدول رقم (56) :يوضح طبيعة استقبال رجال الشرطة للمواطنين .

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
استقبال مثالي	2	2
استقبال عادي	84	87.5
استقبال غير لائق	10	10.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(33): رسم بياني يوضح طبيعة استقبال رجال الشرطة للمواطنين

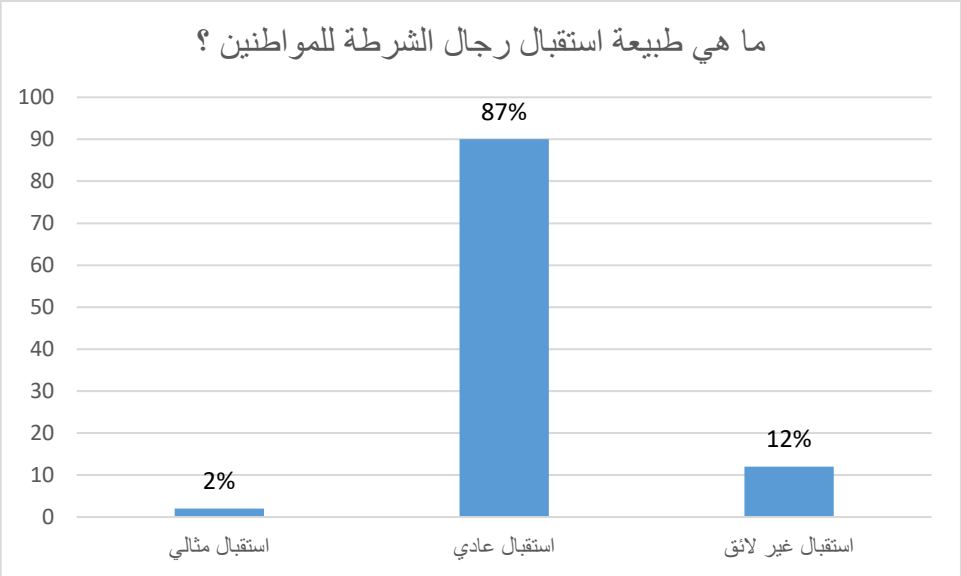

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة أغلبية أفراد العينة بنسبة87.5% أجابوا آن استقبال رجال الشرطة للمواطنين هو استقبال عادي، بينما نسبة 10.5% أجابوا انه استقبال غير لائق، في حين نسبة 2% أجابوا انه استقبال مثالي.

تحيلنا الشواهد والمعطيات الإحصائية السابقة إلى الحديث عن مسألة مهمة جدا وهي ثقافة المؤسسة والتي يعبر عنها من خلال القيم السائدة، الرواسب الثقافية التي تفيد في تحليل وتفسير الفعل الاجتماعي الغير عقلاني البعيد عن المنطق، والإشارة أيضا إلى هوية العمل كمتغير ثقافي يرتبط ارتباطا وثيقا بالإلتزام التام بثقافة ومتطلبات العمل وأخيرا الشعور بالانتماء للمؤسسة التي تتنمي إليها أي وجود ثقافة المواطنة تجاه المؤسسة التي أعمل بها. مما سبق ذكره ومن خلال المعطيات الإحصائية، المعبر عن طبيعة الاستقبال، الذي في غالبيته يتراوح بين العادي والغير لائق، وبتواجدنا في مقر الأمن وتطبيقنا الملاحظة والمشاركة؛ هذه بعض العبارات المؤكدة لنوعية وطبيعية الاستقبال: "الشافّ" من قبيل وأنا نستنى مصدرتونيش..." رجل الأمن يرد:" أصبر ول روح وأرجع، الشاف هذا جاء بعدي عيطلوا قبلي...، هذا القول من شخص لأخر رد رجل الأمن ماعندي مانديرلك ومتكثرش الهدرة وأحكم بلاصتك حتى نعيطولك، والحديث داخل قاعة الاستقبال " يجيهم إلا المحتوم، معارفهم بالتلفون يفريولهم ، عبارات سب وشتم، لا يمكننا ذكرها، اشمئزاز . طول مدة الانتظار، ضغط قاعة الانتظار، سلوك بعض رجال الأمن، سلوكيات وأفكار بعض

المواطنين ، كلها تؤكد أن رجل الشرطة ليس لديه شعور بالانتماء وعدم ولائه والتزامه بمتطلبات العمل وغياب هوية العمل لديه وتأثر رجل الشرطة بالرواسب الثقافية كظاهرة إلزامية قهرية تؤثر على إلتزام رجل الأمن، التعامل مع معارفه مثل تعامله مع المواطنين أي قوة الالزام الاجتماعي للقيم والرواسب الثقافية للمجتمع مقارنة بالالتزام الاجتماعي لقيم وثقافة وهوية العمل داخل المؤسسة الشرطية المنتمي إليها.

ومن خلال ما تم ذكره نؤكد غياب الثقافة القانونية عن المواطنين. إذن فالسلوك اللفظي والجسدي وطريقة التعامل مع المواطن وسلوك هذا المواطن كلها محددات سيوسوثقافية لنوعية الاستقبال العادية والغير لائقة بين الشرطة والجمهور,

30-هل للشرطة الجوارية دور في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين؟

الجدول رقم(57):يوضحدور الشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
دورها مهم	18	18.75
دورها متوسط الأهمية	33	34.5
ليس لها دور	45	46.75
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(34): رسم بياني يوضح دور الشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين

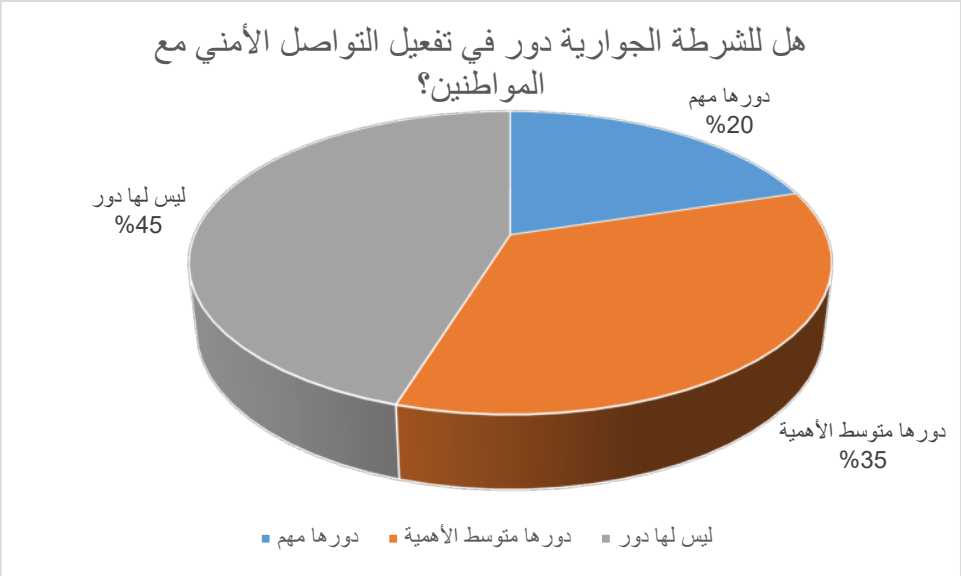

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة 46.75% من عينة الدراسة أجابوا أنه ليس هناك دور للشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين، بينما نسبة 34.5% أجابوا أن دورها متوسط الأهمية، في حين نجد أن18.75% يرون أن دورها مهم في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين.

تحيلنا الشواهد والمعطيات السابقة أن جل أعضاء مجتمع الدراسة أكثر من ثلثي بنسبة 79,8 يؤكدون أن دور المؤسسة الشرطية في تفعيل الاتصال والتواصل الأمني مع المواطن غير مفعل وليس لها أي دور أو دورها متوسط الأهمية. هذا يؤكد غياب قنوات الاتصال أو ضعفها بين الشرطة والجمهور وتبرز هنا مسارات واتجاهات الأبواب المغلقة أي غياب مهارة الاتصال، التواصل، التفاعل، الشراكة ، المسؤولية الاجتماعية وكذا غياب عامل مهم... وهو عدم مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهارات الشرطة الجوارية التي من خلالها يطبق العمل الشرطي التقاربي التفاعلي؛ أي غياب الشراكة كأهم المفاهيم المرتبطة بالعمل الشرطي الجواري، ما يهمنا هنا بالتأكيد في هذا الجدول، هو مهارة الاتصال الشرطي المباشر أو غير المباشر بين الشرطة والجمهور فوجود المرسل والمستقبل وغياب الرسالة والأداة يؤكد قصور كبير في مهارات الاتصال الاجتماعي وتفعيل الاتصال والتواصل والتفاعل بين جهاز الشرطة والجمهور والأداة التي تكمن في الأبواب المفتوحة، الأيام الدراسية الحملات التحسيسية والتطوعية، وغياب التكامل والترابط بين عناصر العملية

الاتصالية بسبب ضعف التفاعل، قلة التواصل، وبالتالي غياب الشراكة وعزلة المؤسسة الشرطية ووازدياد رقعة التباعد بينها وبين أفراد المجتمع.

31-هل يتعامل رجل الشرطة مع المواطنين بتعالي؟

الجدول رقم (58) :يوضح ما إذا كان رجل الشرطة يتعامل مع المواطنين بتعالي

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	75	78
لا	21	22
المجموع	**96**	**100**

المصدر :منإعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(35): رسم بياني يوضح ما إذا كان رجل الشرطة يتعامل مع المواطنين بتعالي

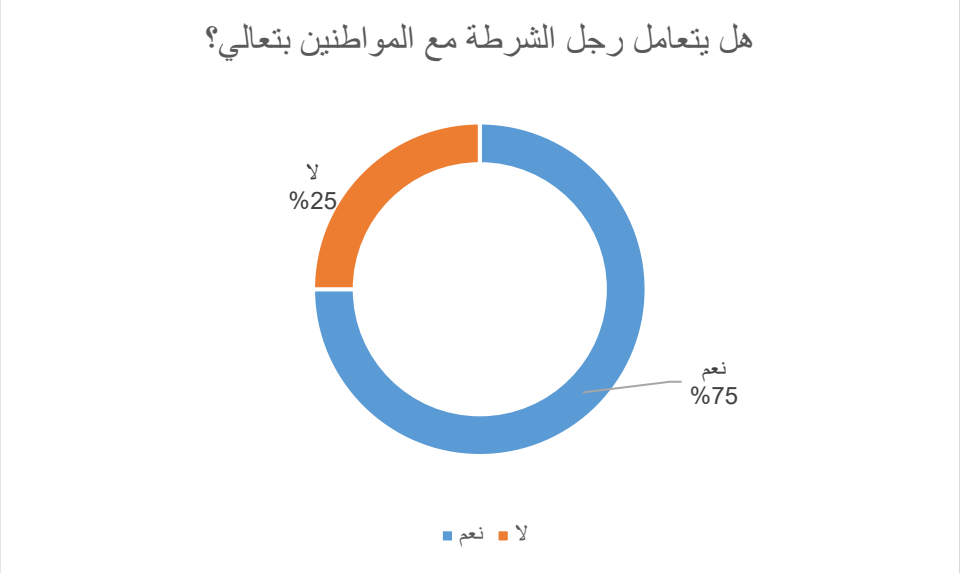

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 78%أجابوا أن رجل الشرطة يتعامل مع المواطنين بتعالي، بينما 22% أجابوا بالنفي.

تحيلنا المعطيات والشواهد السابقة إلى السلوك السائد في المؤسسة الأمنية وبخاصة في التعامل مع المواطنين، حيث تبين نسب المعاملة الغير اللائقة من خلال التعالي في التعامل مع المواطنين وهذا ما لاحظناه خلال تواجدنا بالميدان حيث وجدنا فوقية في التعامل من طرف رجال الشرطة؛ هذه الفوقية تمثلت في الأمر والنهي، ترك المواطنين ينتظرون مدة طويلة دون مراعاة ظروفهم، هذا ما يبين الثقافة التي تتميز بها المؤسسة الشرطية كمؤسسة أمنية أكثر منها مؤسسة مجتمعية جوارية وهي ثقافة تعبر على السلطة كونها تنتمي لمجتمع تسلطي وتكوين يصب في تكريس هيبة الدولة من خلال ممارسات مؤسساتها الأمنية، هذه الممارسات تحيلنا إلى قوة الراسب الثقافي الذي يعني استمرار مخلفات وعادات وقيم كرواسب من الماضي؛ أي بروز الوظيفة الأمنية وممارستها في علاقة الشرطة بالمجتمع وغياب الوظيفة السوسيو_أمنية وممارستها في علاقة رجل الشرطة بالمواطن. بين البروز والغياب يفتقد التواصل والتفاعل وتطغى الصورة السلبية في المخيال الاجتماعي لمجتمع الدراسة.

32-إذا كانت الإجابة بنعم، هل ذلك يخلق عزلة اجتماعية لجهاز الشرطة؟

-الجدولرقم(59):يوضح العلاقة بين الإجابة بنعم على الجدول السابق، ومدى تأثيره على خلق عزلة اجتماعية لجهاز الشرطة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	75	100
لا	0	0
المجموع	**75**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

نلاحظ من النتائج أن أفراد العينة الذين أجابوا بأن أفراد الشرطة يتعاملون مع المواطن بتعالي والبالغ عددهم 75، أكدوا كلهم بنسبة 100%أن ذلك يخلق عزلة اجتماعية لجهاز الشرطة الجوارية الذي من المفترض أنه الجهاز الأكثر احتكاكا بالمواطن ومن خلاله تمارس مقاربة الشرطة الجوارية وتطبيقاتها المختلفة داخل المجتمع المحلي الحضري.

هذه العزلة الاجتماعية تؤكد ضعف التواصل وانعدامه في أحيان كثيرة وبالتالي غياب علاقة اتصالية حقيقية ما يفرز تذبذب وانقطاع في العمل الجواري الذي يعتبر محكا لتقييم الدور المهني والاجتماعي لأفراد المؤسسة الشرطية.

33-ما هو الأسلوب الذي يستخدمه رجل الشرطة مع المواطنين؟

-الجدول رقم(60): يوضح الأسلوب الذي يستخدمه رجل الشرطة مع المواطنين.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
يستعمل أسلوب التهديد	60	62.5
يستعمل أسلوب الحوار	34	37.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(36): رسم بياني يوضح الأسلوب الذي يستخدمه رجل الشرطة مع المواطنين

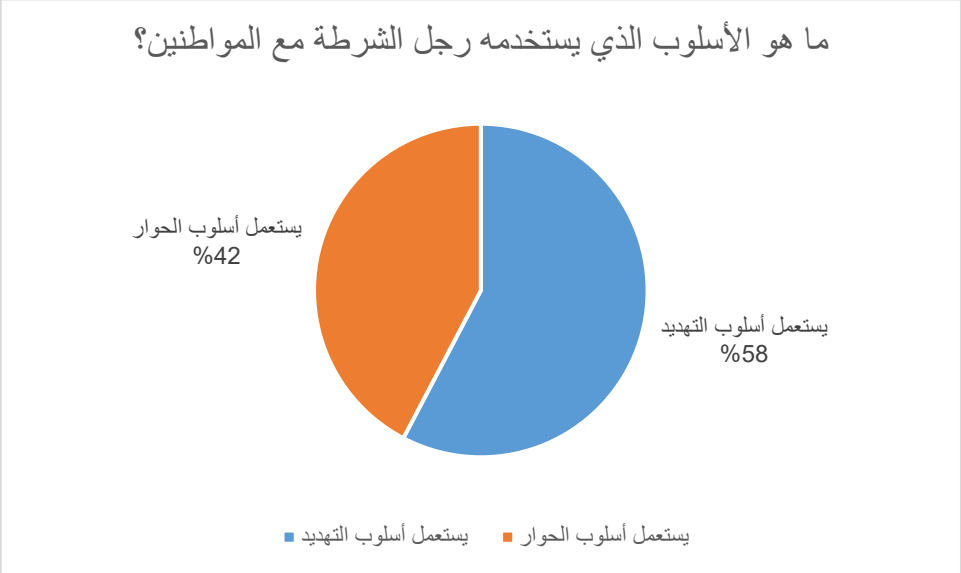

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتضح أن أكثر من نصف العينة بنسبة 62.5%أجابوا أن رجل الشرطة يستعمل أسلوب التهديد مع المواطنين بينما نسبة37.5% أجابوا أن رجل الشرطة يستخدم أسلوب الحوار.

يدل استقراء المعطيات السابقة على هشاشة العلاقة بين الشرطة والجمهور ومن خلال الأساليب المتبعة من بعض رجال الشرطة أثناء الخدمة كالتهديد مثلا: والذي ولّد نفورا وفتورا لدى غالبية أعضاء مجتمع الدراسة نحو المؤسسة الشرطية وأفرادها. فأسلوب التهديد كسلوك تعسفي لبعض أفراد المؤسسة الشرطية يعبر عن ثقافة وقيم سائدة داخل المؤسسة الأمنية في تعاملها مع المواطن أدت إلى نوع من العزلة الاجتماعية للشرطة فهذه الأخيرة تعتبر سببا رئيسيا لتكوين علاقة اتصالية سلبية بين الشرطة والمواطن، هذا يحيلنا إلى عدم التجاوب والتعاون مع المؤسسة الشرطية من خلال سيادة الأفكار والقيم التي تساعد على انتشار ثقافة عدم أهمية التعاون مع المؤسسة الشرطية كونها مؤسسة تعاملهم بالتعالي والتهديد، وبهذا تترسم لديهم تلك الصورة السلبية عن الشرطة وأفرادها هذه الصورة التي تزيد من حدة النفور نحو رجال الشرطة والفتور في العلاقة بينهم والتي تزيد من ضبابيته على المستوى العلائقي شرطي_مواطن،مواطن_ شرطي، لأنه كلما أصبح الشرطي مواطنا كلما أصبح المواطن شرطيا. لكن في دراستنا هذه ابتعد الشرطي عن المواطنة واقترب المواطن من غياب الوعي الأمني.

34-هل أنت من متابعي مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتك؟

-الجدولرقم(61):يوضح مدى متابعة أعضاء المجتمعلمؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
متابع لها	4	4
أحيانا فقط	20	21
لا أتابعها	72	75
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجV25. SPSS

الشكل رقم 37: رسم بياني يوضح مدى متابعة أعضاء المجتمعلمؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم

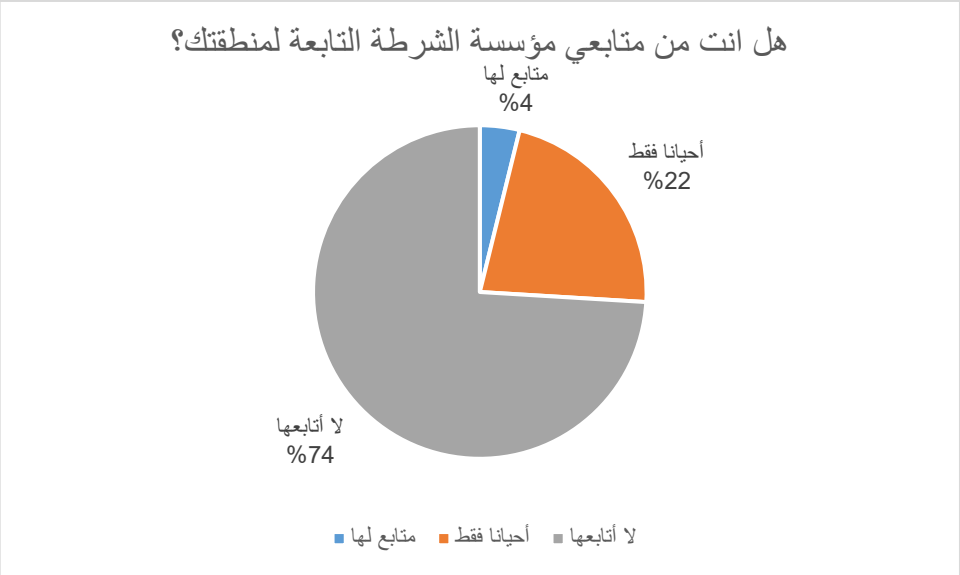

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نلاحظ من نتائج الجدول أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة75% لا يتابعون مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم، بينما 21% يتابعونها أحيانا، في حين أجاب 4% فقط أنهم يتابعون مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن العلاقات العامة داخل المؤسسة الشرطية وعلاقتها بالمواطن رديئة جدا وهي التي من المفروض أن تكون على العكس مع اتجاه غالبية أفراد المجتمع لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومختلف الوسائط الاجتماعية العامة. مع هذا الاستخدام الكبير والواسع إلا أن غالبية أفراد العينة حوالي96%أكدوا أن متابعتهم منعدمة أو أنها في أحيان قليلة فقط، هذا ما يفسر أن العلاقات الافتراضية تتسم بالفتور وقلة وانعدام التواصل أي أن العزلة تجمع بين الواقعي والافتراضي وهذا الأخير أي الافتراضي في مواقع التواصل وصفحات الفيسبوك، كان من الجدير أن يستخدم لتوطيد العلاقة من خلال تعزيز الثقة بين الشرطة والمواطن وهو ما يسمح باستقبال وتقبل اقتراحات المواطنين وانتقاداتهم، تحسين نوعية الخدمة، تعريف المواطن بالمؤسسة الشرطية ونشاطاتها الأمنية، زيادة وعيه، إشعاره بأنه عامل مهم في المعادلة السوسيو_ أمنية، أي دوره يوازي دور الشرطي تماما.

35-هل اتصلت بالارقام الخاصة بالشرطة لطلب خدمة ما؟

-الجدولرقم(62) :يوضح اتصلت بالارقام الخاصة بالشرطة لطلب خدمة ما؟

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	12	12.5
لا	84	87.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكلرقم(38): هل اتصلت بالارقام الخاصة بالشرطة لطلب خدمة ما؟

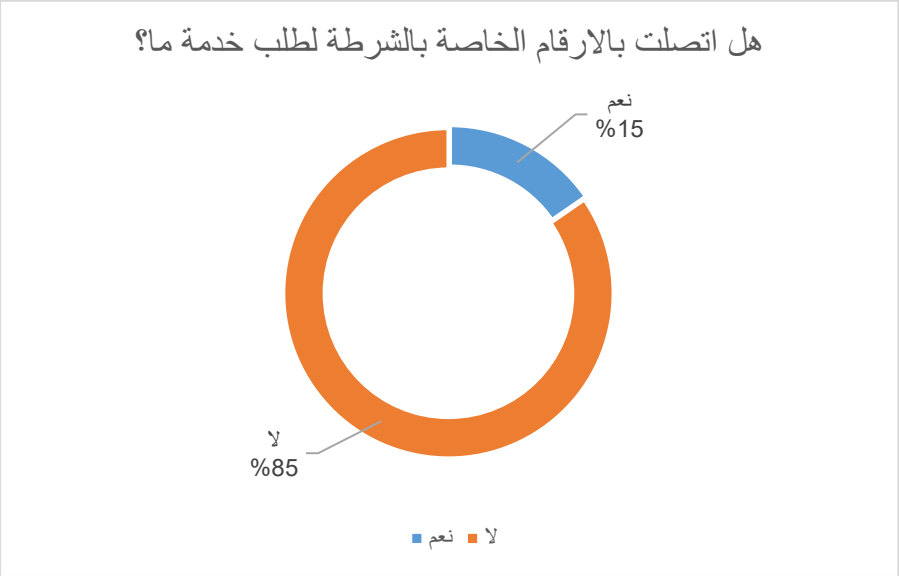

المصدر: من إعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25.

نلاحظ من خلال الجدول، أن أكبر نسبة 87.5% مسجلة لدى الفئة التي تؤكد عدم إتصالها بالأرقام الخاصة بالشرطة وعدم إستعمالها لهذه الخدمة. يليها نسبة 12.5% أكدت أنها إستعملت هاته الخاصية واتصلوا بالأرقام لطلب خدمة

تحيلنا الشواهد والمعطيات السالفة الذكر، أن العملية الإتصالية سالبة في معظمها من خلال ما أكده جل أعضاء مجتمع الدراسة وعدم إستعمالهم الخطوط الهاتفية كوسيلة إتصال رغم مجانيتها هذا مرده ضعف العملية الإتصالية بين الشرطة والجمهور، وقصور إستقطاب المعلومات من الجمهور التي تتمثل (بلاغات ، اخطارات ،شكاوي)

عدم إستغلال قيمة المعلومات الجماهيرية التي هي أقرب للميدان والمجال الحضري من المؤسسة الشرطية وماله من سلبيات في مكافحة الجريمة أولا وتنمية نموذج الإتصال الشرطي مع الجمهور ثانيا.

ضعف إستخدام الوسيلة (الخدمات االأمنية عبر الهاتف 17.1548) يؤدي الى ضعف قيمة الرسالة أي ضعف ومحدودية الإتصال وقلة التفاعل بين المواطن وجهاز الشرطة، وبالتالي عدم أداء هذه الخدمة الأمنية لدورها كأحد الأنشطة وضعف إنتاجيتها ومردوديتها الوظيفية

36-هل تعرضت لمشكلة لجأت فيها للشرطة؟:

الجدولرقم(63):يوضح مدى لجوء المواطنين للشرطة في حال التعرض لمشكلة ما.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	66	68.75
لا	30	31.25
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(39): رسم بياني يوضح مدى لجوء المواطنين للشرطة في حال التعرض لمشكلة ما

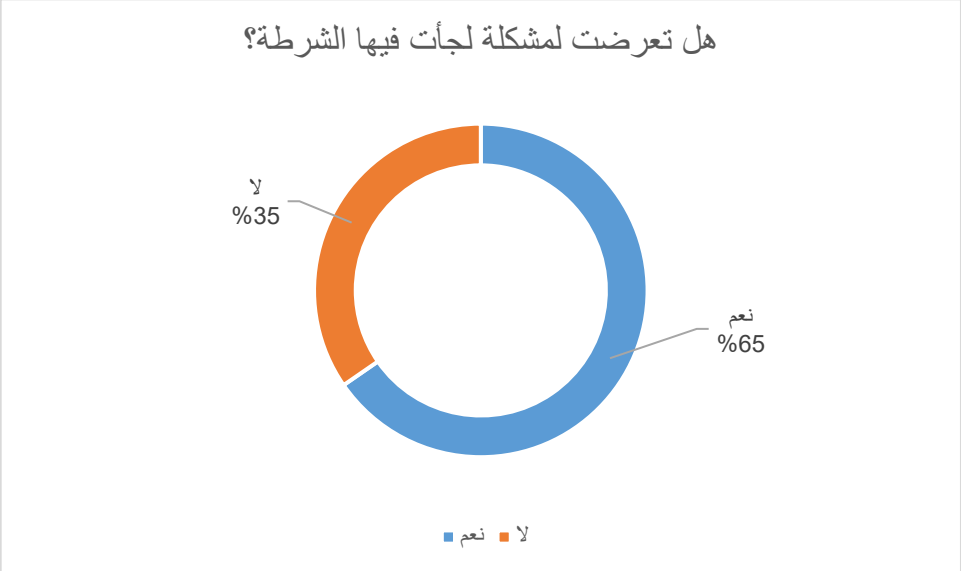

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نلاحظ من نتائج الجدول أن أكثر من نصف عينة الدراسة68.75%تعرضوا لمشاكل لجأوا فيها الى الشرطة، بينما نسبة31.25% أجابوا بلا.

تحيلنا الشواهد والمعطيات السابقة أن جل أعضاء مجتمع الدراسة، يقومون بالاتصال المباشر في حالة تعرضهم لمشكلة ما داخل محيطهم الحضري مع المؤسسة الشرطية، هذا الاتصال يؤكد اتجاه المواطن نحو الشرطة لطلب خدمات أمنية مختلفة لكن هذا اللجوء للشرطة وطلب خدماتها الأمنية ارتكز في الأساس على المصلحة الشخصية للمواطن؛ أي تفاعله واتصاله المباشر بمقرات الأمن كان من أجل أمنه هو فقط يعني الخدمة الأمنية ترتكز على الفردية وليس الجماعية أي أولويتة السوسيو_ أمنية، هذا يحيلنا إلى اهتمام المواطن بأمنه ومصلحته الشخصية أكثر من الأمن الجماعي والمصلحة العامة، هذه القراءة تؤكدها مخرجات الجداول السابقة خصوصا الجدول المتعلق باتصالاته بالأرقام الهاتفية ، التبليغ، مثلا أو الاخطار والتي كانت نسبة عدم الاتصال والاهتمام بالخدمات الأمنية عبر الخطوط مرتفعة جدا حوالي 90% من أفراد العينة لا يعيرون هذه الخدمة أدنى اهتمام، من خلال ما سبق تبين أنه بالرغم من عدم التواصل الدائم بين الشرطة والمواطنين إلا أن المواطنين في حال حدوث مشكلة يلجأون إلى الشرطة أي أن العلاقة بين الشرطة 5_ والمواطنين هي علاقة أمنية بالدرجة الأولى .

37-كيف تعامل معك رجال الشرطة في حل مشكلتك؟:

الجدولرقم (64) :يوضح كيفية تعامل رجال الشرطة مع المواطن الذي لجأ للشرطة لحل مشكلة .

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
سرعة ايجاد الحل	5	7.5
اجراءاتهم بطيئة	45	68
عدم المبالاة	16	24.5
المجموع	**66**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

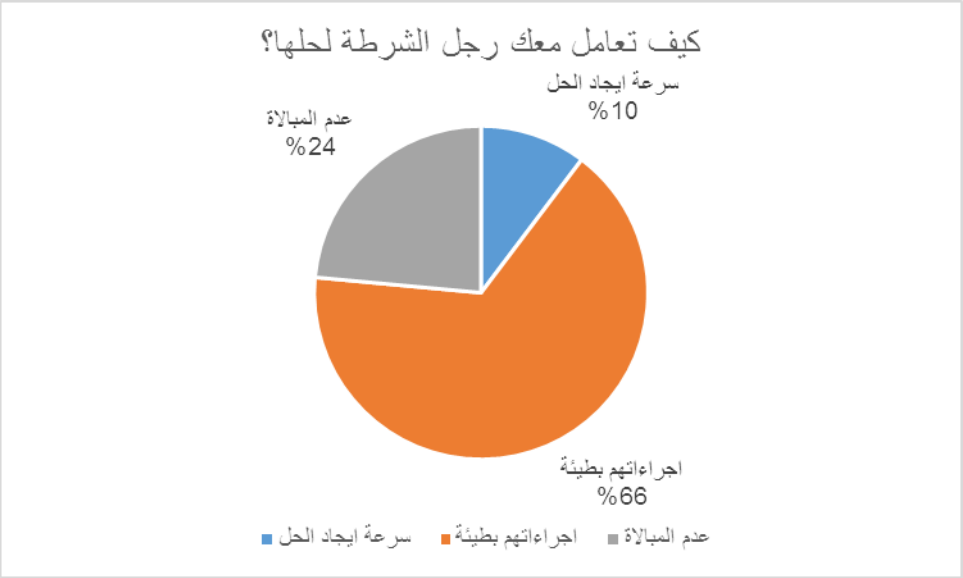

الشكل رقم(40): رسم بياني يوضح مدى تعامل رجال الشرطة مع المواطن الذي لجأ للشرطة لحل مشكلة .

بالنسبة لهذا الجدول، فله علاقة بالجدول السابق يصف لجوء المواطن في حالة تعرضه لمشكلة ما للشرطة بحكم أنها مرفق خدمي ذات وظيفة أمنية .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الأفراد الذين لجأوا إلى الشرطة لحل مشكلاتهم المختلفة وعددهم 66مبحوث أكد 45 مبحوث منهم بنسبة 68%ان إجرءات رجال الشرطة لحلها بطيئة تليها 24.5% ان تعامل رجال الشرطة مع مشكلاتهم إتسم بعدم المبالاة وأخيرا نسبة 7.5% أكدت أن رجال الشرطة إتسمو بسرعة الحل للمشاكل التى اعترضتهم. يدل استقراء المعطيات السابقة أن جودة الخدمات الأمنية المقدمة للمواطن الذي يلجأ للشرطة كمرفق خدمي ذو وظيفة أمنية تتسم بالرداءة والضعف كقيمة وبأساليب سلبية تتمثل في اللامبالاة والبطئ؛ أي استغراق وقت أطول لمعالجة المشكلة، وبالتالي صعوبة حلها وهذا يؤكد صعوبة الحصول على الخدمات الأمنية ذات مستوى وجودة وأسلوب لائق، كذلك يحيل المواطن إلى عدم تكرار طلب الخدمة لصعوبتها أي الاقتصار على الإتصال المباشر والقصور في تقديم الخدمة يؤدي إلى تكوين حواجز تمنع التواصل والتفاعل بين الجمهور والشرطة، وعدم جودة الخدمات التي تعتبر نقطة تواصل بين المجتمع المحلي (أعضاء مجتمع الدراسة) والمؤسسة الشرطة يزيد من حدة التباعد ويلغي مفهوم الجوارية أي المقاربة والإقتران (شرطة +مواطن) أي محدودية إستقطاب الجماهير تساوي تباعد إجتماعي وعزلة الشرطة.

5-تحليل بيانات المحور الخامس:

المحور5: تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن واعتباره فردا من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.

38-هل ترى أن جهاز الشرطة يتماشى مع متطلبات العصر؟

الجدولرقم (65) :يوضح مدى يتماشى جهاز الشرطة مع متطلبات العصر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
يواكب متطلبات العصر	14	14.5
لا يواكبها	82	85.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(41): رسم بياني يوضح مدى يتماشى جهاز الشرطة مع متطلبات العصر

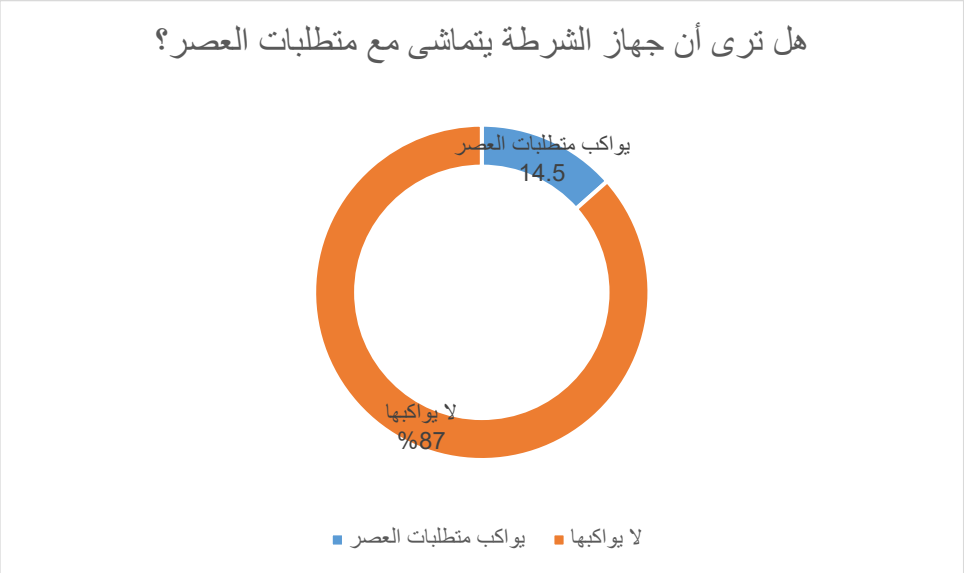

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

يتبين من نتائج الجدول أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة 85%يرون جهاز الشرطة لا يتماشى مع متطلبات العصر، بينما كانت الإجابة يواكب متطلبات العصر بنسبة 14.5%. وأضاف المجيبون أن جهاز الشرطة يستخدم أساليب تقليدية تقنيا في غيابٍ للتكنولوجيا الحديثة حسب عينة الدراسة.

تحيلنا المعطيات الإمبريقية في سياقاتها الكمية لتصور القدرات والوسائل والتجهيزات التي يستخدمها رجال الشرطة أثناء تقديمهم الخدمات الأمنية المختلفة للجمهور حيث تعتبر هذه الوسائل والتجهيزات محكات كفيلة لتقديم صورة وحجم تطور المؤسسة الشرطية كما قلنا. والشواهد الكمية التي عبر عنها من طرف مفردات البحث تؤكد تقليدية الوسائل وعدم مواكبتها لمستوى التطور والعصرنة، وهذا سيؤثر لا محالة على مستوى الخدمات الأمنية وحجم انتشارها وجودتها وفعاليتها في محاربة مختلف الظواهر والمشكلات الأمنية داخل الوسط الحضري. هذه المشكلات السوسيو_أمينة التي بدأت تأخذ منحى آخر من خلال تطور الوسائل وطرق تنفيذ هذه الجرائم وهذا يستدعي تطور طرق ووسائل المكافحة وهو ما تفتقده المؤسسة الشرطية حسب جل أعضاء مجتمع الدراسة، وهذا ما يزيد من حدة المشكلات الأمنية وخطورتها على الأمن السوسيو_سيكولوجي للمواطنين ويزيد في زعزعة صورة المؤسسة الشرطية لدى الجمهور.

ومن جهة أخرىن ومن خلال المشاهدات الواقعية، عبر استخدامنا تقنية الملاحظة المباشرة، تأكد لنا النقص الفادح في الوسائل الضرورية المتاحة لأفراد الشرطة أثناء أداء مهامهم الأمنية فهي قليلة جدا، ضف إلى هذا قلة الموارد البشرية التي تعتبر عاملا مهما جدا لتقييم الخدمة الأمنية.

هذا فيما يخص الوسائل الأمنية الضرورية. أما ما يخص تقديم الخدمات المجتمعية الأمنية بواسطة التكنولوجيات الحديثة، في مكافحة الجريمة الإلكترونية فتوجه شكاوي المواطنين إلى الأمن الولائي لغياب مصلحة خاصة بها، طول مدة معالجة الشكوى أي سرعة وجود الخدمة غير متوفر، وبالتالي يتأثر المواطن نفسيا واجتماعيا ما يسهم في تكوين صورة سلبية لديه نحو المؤسسة الشرطية التي تفتقد لمؤشرات مهمة تقيس جودة الخدمة، السرعة، الكفاءة، الدقة.

39-في رأيك، هل رجل الشرطة موضع ثقة بالنسبة للمواطنين؟

-الجدولرقم (66) :يوضح ثقة المواطنين فيرجل الشرطة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
أهل للثقة	30	31.25
ليس أهل لها	66	68.75
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(42): رسم بياني يوضح ثقة المواطنين فيرجل الشرطة

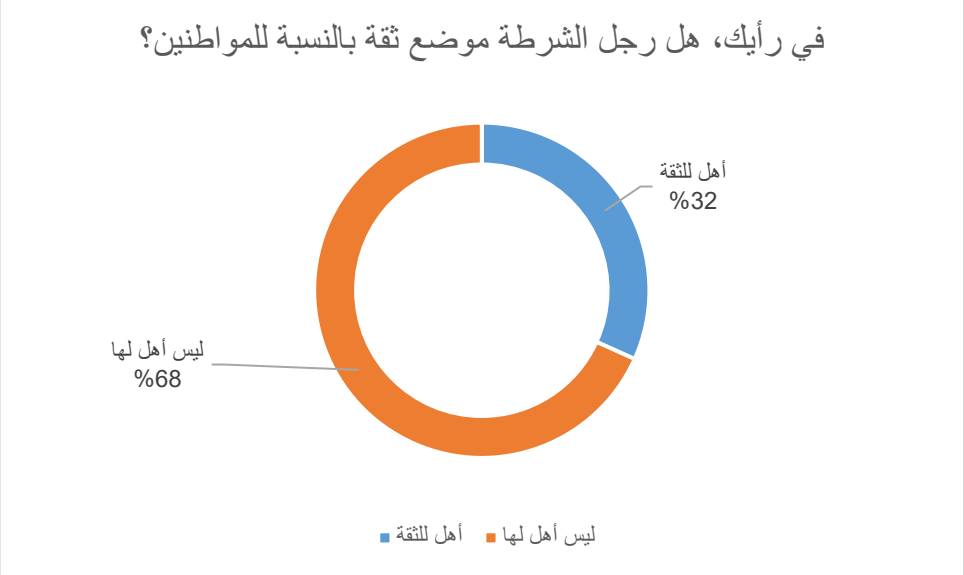

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول يتضح أن أكثر من نصف العينة بنسبة 68.75%أجابوا أن رجل الشرطة ليس موضع ثقة بالنسبة للمواطنين، بينما 31.25% من عينة الدراسة أجابوا أن رجل الشرطة موضع ثقة بالنسبة للمواطنين.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن عنصر الثقة في رجل الأمن مفقود عند غالبية أعضاء مجتمع الدراسة، هذا ما نفسر به الصورة التي يحملها الجمهور في مخياله الاجتماعي عن المؤسسة الشرطية بصفة عامة وعن رجال الشرطة الذي يحتك بهم بصفة خاصة، هذه النتيجة تقدم لنا تصور سوسيولوجي، عن نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الشرطة والجمهور التي تتسم بالسلبية وعدم التجانس الاجتماعي والقيمي، وتؤكد كذلك قصورا في التكفل بانشغالات المواطن وضعف الدور الأمني والاجتماعي للمؤسسة الشرطية.

هذا ما يحيلنا إلى الحديث عن السلوكيات السلبية لرجال الشرطة (الرشوة، استغلال النفوذ) كلها أسهمت في تراجع وانعدام الثقة في رجال الشرطة، هذا التراجع أسهم بشكل كبير في تشكيل صورة مشوهة لأفراد الشرطة في أذهان الساكنة. كذلك استمرار سطوة العوامل السوسيو_ثقافية، التي تميز المجتمع المحلي في تشكل صورة سلبية نحو رجال الأمن أي تمثلات سوسيو_ثقافية تدعوا إلى النفور والتباعد مع أصحاب البدلة الزرقاء.

40-هل السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة هي من أسهمت في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب؟

-الجدول رقم(67):يوضح مدى تأثير السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	90	93.75
لا	06	6.25
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(43): رسم بياني يوضح مدى تأثير السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب

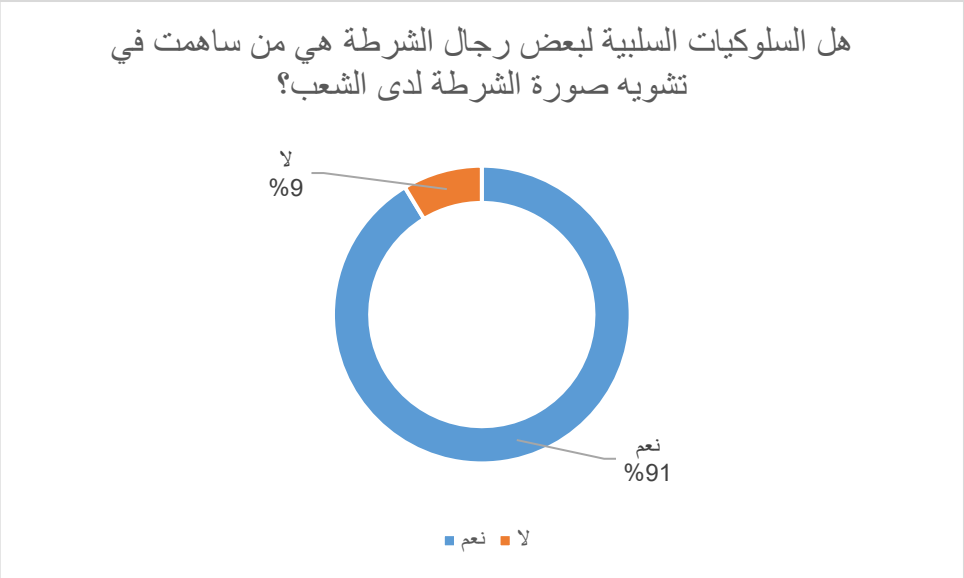

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه، أكد نسبة كبيرة من عينة الدراسة93.75%أن السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة هي التي أسهمت في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب.

وذلك من خلال استغلال السلطة لتحقيق المصالح الشخصية وطلب الرشوة والعمل بمحسوبية والتمييز بين أفراد المجتمع لدى بعض الأفراد.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن بعض السلوكيات الغير منطقية والتي في طياتها الكثير من السلبية لبعض رجال الشرطة شوهت صورتهم لدى الجمهور وكونت لديهم تصورات سلبية وصورة غير مشوهة عن جهاز الشرطة ومن بين هذه السلوكيات التي رسمت صورة قاتمة عن الشرطة لدى المواطن سوء استغلال الوظيفة(التعسف، المحاباة تحقيق المصالح والأغراض الشخصية، والعائلية على حساب المصلحة العامة، المحسوبية) التمييز بين أفراد المجتمع، عند تقديمهم للخدمات الأمنية، طلب رشوة لتسهيل مختلف الصعوبات التي تواجه المواطن واحتلال الباعة والتجار للأرصفة كفضاء عام، دون تدخل رجال الشرطة وأداء مهامهم، الإستقبال الغير اللائق في بعض الأحيان. كل ما سبق ذكره من سلوكيات غير منطقية وأفعال لا عقلانية يؤكد لنا سيادة بعض القيم الثقافية داخل المؤسسة الشرطية منها غياب هوية العمل كمتغير ثقافي يرتبط بالامتثال التام لمتطلبات وثقافة العمل الأمني الجواري هذا يؤكد نقص وضعف المهارات الاجتماعية والإنسانية ومهارات تكوين العلاقات لدى رجال الشرطة ووجود نظرة متدنية من قبل بعض رجال الشرطة تجاه الجمهور والشعور

بالاغتراب اتجاه المجتمع، الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع المحلي الحضري، هذا ما يفسر عدم الالتزام والولاء لجماعة العمل متمثلة في المؤسسة الشرطية كتنظيم له قوانينه، وتتوافق هذه المعطيات مع دراسة أسماء جابر علي مهران: التحولات المجتمعية نحو الشراكة المجتمعية في الأتي .

انخفاض الروح المعنوية لدى رجال الشرطة وعدم شعورهم بالرضا الوظيفي عن عملهم أحد أهم أسباب عدم قيام شراكة وتفاعل بين الجمهور والشرطة أي ضعف العلاقة بينهما.

41-هل اضطرار رجل الشرطة لاستخدام القوة مع المواطنين، يغير من صورته لدى المواطنين؟

-الجدول رقم(68):يوضح مدى استخدام القوة من طرف رجال الشرطة وتأثير ذلك على صورتهم لدى المواطنين.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
يعطي صورة سلبية عنه	68	70.8
لا يغير من صورته	28	89.2
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(44): رسم بياني يوضح مدى استخدام القوة من طرف رجال الشرطة وتأثير ذلك على صورتهم لدى المواطنين

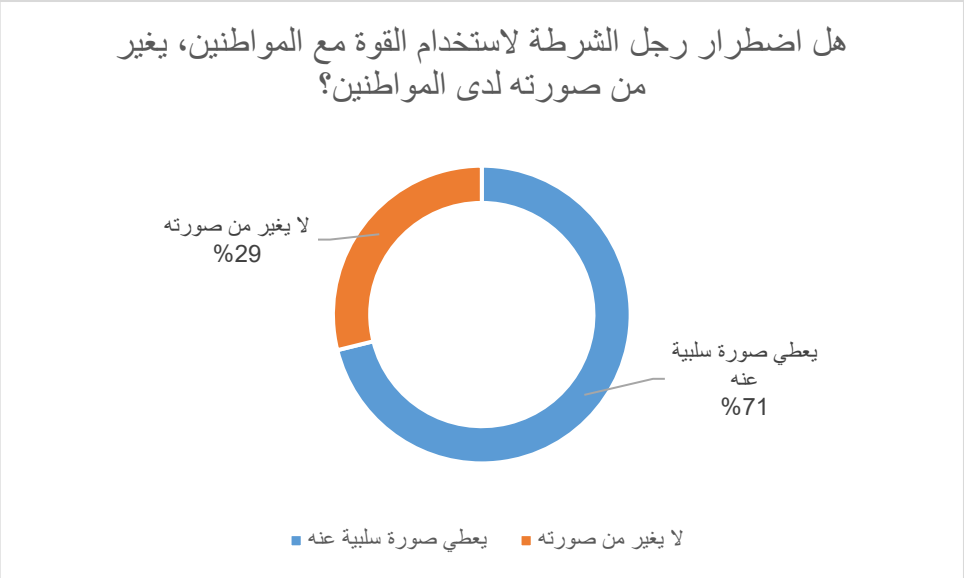

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 70.8% أجابوا أن اضطرار رجل الشرطة لاستخدام القوة مع المواطنين، يغير من صورته لدى المواطنين ويعطي صورة سلبية عنه، في حين 29.2% أجابوا بالنفي.

يدل استقراء المعطيات الإمبريقية السابقة إلى تأكيد غالبية أعضاء مجتمع الدراسة ثلثي مفردات الدراسة أن استخدام القوة والعنف (لفظي أو جسدي) يسهم في رسم انطباعات سلبية جدا عن رجال الشرطة. والجدير بالذكر أن المؤسسة الشرطية ممثلة في أفرادها يضطرون في كثير من الأحيان إلى استعمال القوة مع الفئات المختلفة المكونة للمجتمع الحضري، هذا الاستعمال يرجع إلى عديد الظروف والأسباب منها المباشر كتطبيق الأوامر وأداء مهامهم كأفراد تنتمي للمؤسسة الشرطية، من خلال الأوامر الصادرة عن السلطات العليا للمؤسسة التي تقضي بالتدخل العاجل لفض النزاعات والتدخل بحزم لردع وزجر المخالفين والمنحرفين والحفاظ على الأمن الاجتماعي للمجتمع واستتبابه، هذه الأسباب تدخل في إطار علاقة الرئيس بالمرؤوس وضرورة تنفيذ الأوامر والتسخيرات حرفيا وفوريا، أما الأسباب الغير المباشرة والمتعلقة بمختلف الإدارات والمؤسسات المحلية، خصوصا التي لها علاقة مباشرة بالظروف الاجتماعية للمواطن كالجماعات المحلية (بلدية، دائرة)، ولنأخذ مثالا على توزيع السكن الاجتماعي من طرف الجماعات المحلية وما يشوبه من شبهات

فساد واضحة لأفراد المجتمع تتمثل في إقصاء الذين يستحقون الاستفادة (فقراء، معوزين، وذوي الدخل الضعيف) بالمقابل يستفيد (ذوي الدخل المرتفع والمقاولين وأرباب الأعمال منها)، هذا يؤدي إلى فوضى واحتجاجات وغلق للطرقات والإدارات وأعمال غلق تستوجب تدخل الشرطة، هذا التدخل يؤدي للاحتكاك مع المواطنين واستعمال القوة لفض هذه الاحتجاجات وحلحلة حركة السير والمرور، هذا التدخل يولّد لدى الجمهور انطباعا سيئا عن الشرطة، لاستعمالها القوة معهم لاحتجاجهم ضد مسؤول فاسد. من خلال هذا تبلور تصور أن الشرطة فاسدة لذلك، والمسؤول يمثله الشرطي صالح ، فاسد ، هذه الرموز والدلالات تؤثر سلبا على صورة المؤسسة الشرطية.

42-هل الصورة النمطية التي تدعوا لهيبة رجل الشرطة، أسهمت في جعل صورته سلبية لدى أفراد المجتمع؟

-الجدول رقم(69): يوضح الصورة النمطية التي تدعوا لهيبة رجل الشرطة، وعلاقتها بصورته لدى أفراد المجتمع.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	32	33.3
لا	64	66.6
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(45): رسم بياني يوضح الصورة النمطية التي تدعوا لهيبة رجل الشرطة، وعلاقتها بصورته لدى أفراد المجتمع

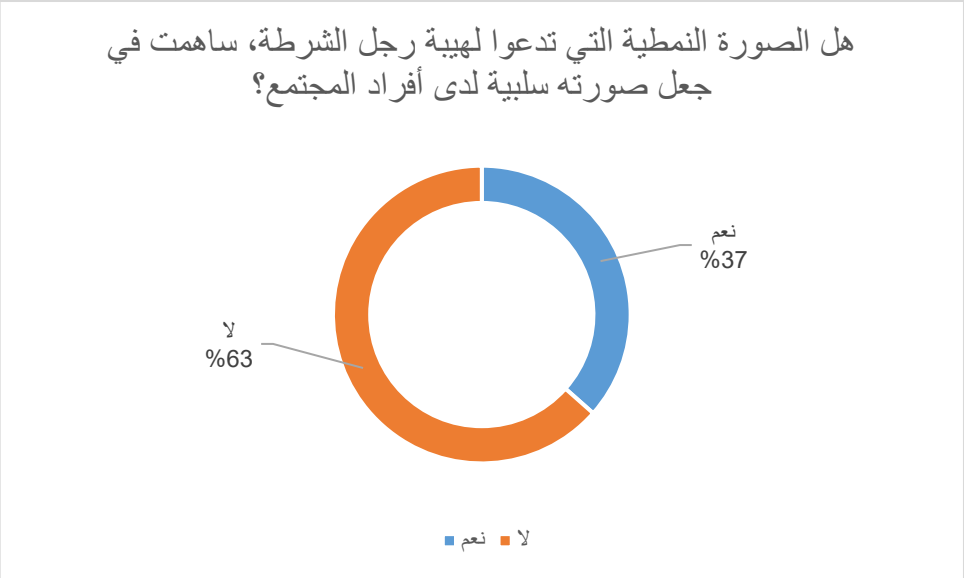

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن أكثر من نصف العينة بنسبة66.6% أجابوا أن الصورة النمطية التي تدعوا لهيبة رجل الشرطة، لا تسهم في جعل صورته سلبية لدى أفراد المجتمع، في حين نسبة 33.3% أجابوا بنعم.

تحيلنا الشواهد والمعطيات السابقة، أن الصورة النمطية التي ترمز إلى هيبة رجل الشرطة، لا تؤثر على صورته لدى المواطنين حسب أعضاء مجتمع الدراسة، لأن صورة رجال الشرطة في المخيال الاجتماعي والذهن الشعبي مرتبطة دوما بالسلطة والدولة بصفة عامة. أي أنها أكبر من رموز ودلالات لصورة تعبر عن الهيبة بل هي في علاقة الجمهور بالجهاز الشرطي تاريخيا (الموروث) من خلال اتسام العلاقة بينهم بالخوف والنفور والشك وصولا إلى نوع من العداء. هذا الأمر يحيلنا إلى تأكيد سيطرة الماضي على الحاضر أي بروز الجانب التاريخي والثقافي لعلاقة المواطنين بالشرطة هذه العلاقة التي يحكمها التوجس والخوف وافتقاد الثقة وضعف العلاقة بينهم والتي من المفروض أن تتميز بعكس هذا، فمن خلال الوظيفة الأمنية للمؤسسة الشرطية التي هي، بالأساس، وظيفة إنسانية لأن جوهر هاته الوظيفة هو عيش الجمهور حالة من الاستقرار والأمن فالسؤال المطروح لماذا هذا التوجس والشك في علاقة المواطن بالشرطة رغم أهمية المؤسسة الشرطية ينظر إلى أفرادها في المخيال الشعبي نظرة سلبية تؤكدها الصورة الذهنية القائمة عنهم ، هذا ما يؤكد أن الخلفية التاريخية للعلاقة بين أجهزة الأمن والجمهور هي ما كوّن هذه الصورة وأسهمت في بروز ثقافة الشك والنفور تجاه المؤسسة الشرطية.

43-هل رؤية رجال الشرطة بالنسبة أفراد المجتمع؟

-الجدول رقم(70) :يوضح الانطباع لدى أفراد المجتمع عند رؤية رجال الشرطة

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
تحظى بالقبول	59	62.5
لا تحظى بالقبول	37	38.5
المجموع	96	100

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(46): رسم بياني يوضح الانطباع لدى أفراد المجتمع عند رؤية رجال الشرطة

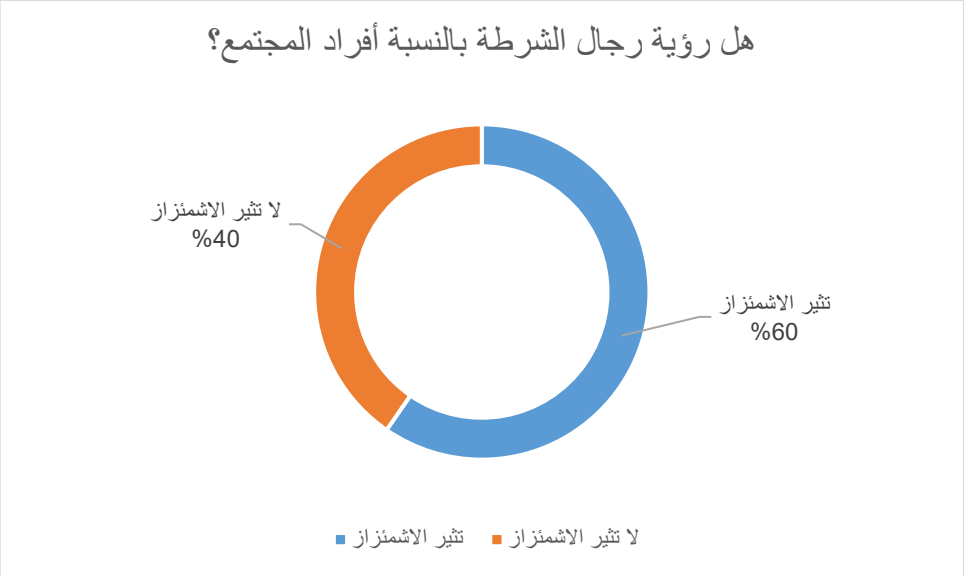

المصدر :من إعدادنا بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

يتبين من نتائج الجدول أن أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة 61.5% يرون ان رؤية رجال الشرطة بالنسبة أفراد المجتمع تثير الاشمئزاز، بينما أجاب نسبة38.5% أنها لا تثير الاشمئزاز.

يدل استقراء المعطيات السابقة أن موقف مفردات الدراسة من المؤسسة الشرطية متمثلة في أفرادها وصورتها لديهم غير محببة، والأكثر من هذا أنها تثير اشمئزازهم؛ وصول الجمهور إلى هذا المستوى وإلى هذه الصورة القائمة يرتبط لا محالة بحالة الأمن والاستقرار، كما يرتبط أيضا، بحرص رجال الشرطة على المصلحة العامة أو العكس أي حالة الأمن الملموسة في الواقع؛ فاللاأمن والخوف على النفس والممتلكات وانتشار الجريمة والمخدرات والمهلوسات والذعر على المصلحة الخاصة عوض المصلحة عامة، كلّ هذه النقائص أسهمت في تشكيل حالة من عدم الرضا على رجل الشرطة وتكوّنت لديهم صورة واتجاهات سلبية عنهم بناء على هذه السياسة والآليات الأمنية التي لا تحقق الحاجات الأمنية للساكنة وضعف الخدمات الأمنية المقدمة للمواطن يؤدي إلى ضعف العلاقة وتدهورها، كذلك يوحي للمواطن أن المؤسسة الشرطة تحاسبه ولا تحميه، وبالتالي قد ترسخ في المخيال والوعي الشعبيين أن الشرطة مرادف للقمع. وبروز البعد النفسي للأفراد من خلال سلوكياتهم تبين النفور والاشمئزاز من رؤية رجال الشرطة لأنه عند رؤيتهم يتوقعون منهم "الحقرة" للأسباب السالفة الذكر.

44- ما هو تقييمك لصورة رجل الشرطة في المجتمع؟

ذكرت ابرز الإجابات أنها تميل إلى السلبية

45-في رأيك هل تم اختيار رجل الشرطة؟

-الجدولرقم(71): يوضح رأي الجمهور في طرق اختيار رجل الشرطة .

اختيار رجل الشرطة	التكرار	النسبة المئوية %
وفق الشروط	13	13.5
بالوساطة والمعريفة	83	86.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(47): رسم بياني يوضح رأي الجمهور في طرق اختيار رجل الشرطة

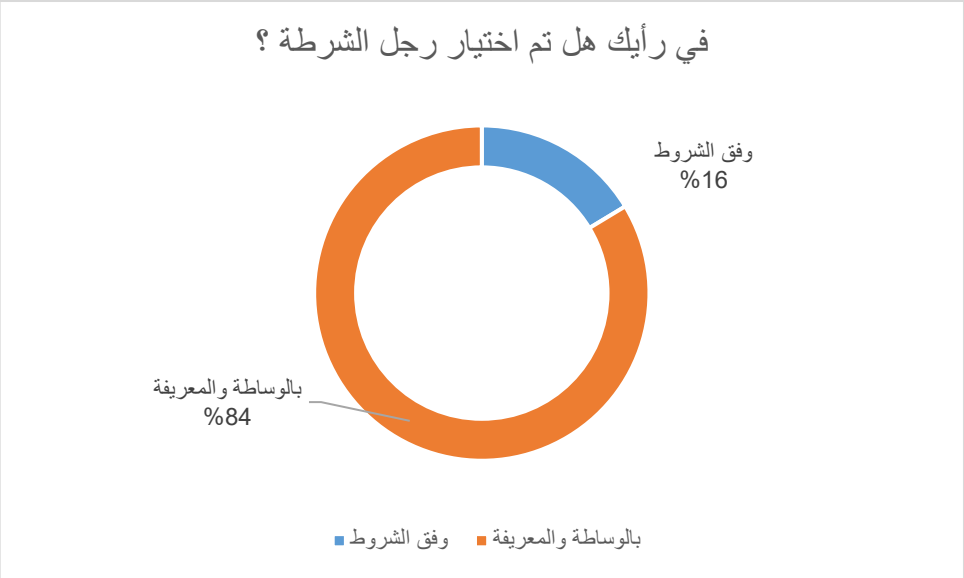

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ نسبة كبيرة من عينة الدراسة86.5%أجابوا أن اختيار رجل الشرطة يتم بالوساطة والمعريفة،بينما نسبة 13.5% أجابوا أنه يتم وفق الشروط.

يدل استقراء المعطيات الكمية السابقة أن رجل الشرطة قد تم اختياره وفق عامل الواسطة والمعريفة أي غياب تام للشروط والمعايير والضوابط التي تؤهله لتقلد منصب داخل المؤسسة الشرطية حسب جل أعضاء مجتمع الدراسة. ومنه نقول أن غياب هذه المعايير والشروط وبروز المعريفة والواسطة كمعيار لاختيار رجل الشرطة يقودنا إلى الحديث عن الفساد داخل جهاز الشرطة الذي يكوّن تصورات وانطباعات لدى الجمهور تؤكد في غالبيتها افتقاد المؤسسة الشرطية للتكامل، النزاهة المساواة الجدية، الثقة...، وهذا من شأنه أن يشكل معيقا قويا لوجود شراكة وسبب رئيس في تشكل صورة سلبية مشوهة عن المؤسسة بصفة عامة وعن أعوانها بصفة خاصة. هذا الفساد داخل المؤسسة الشرطية لا يمكننا أن نفسره بمعزل عن السلطة والدولة ممثلة بالنظام السياسي الحاكم بمثل الشرطي (صالح أو فاسد)، هذا الفساد يؤدي لا محالة إلى نتائج عكسية من خلال انتشار الجرائم بمختلف أنواعها؛ أي تحول الجهاز الشرطي من رادع إلى سبب للجريمة. ومن أبرز مظاهر الفساد إساءة استخدام السلطة، تجاوز حدود السلطة، عدم أداء المهام بشكل يخدم الصالح العام، قبول الرشاوي ، هدايا ومنافع أخرى، حماية أنشطة غير قانونية، وأشخاص محكوم عليهم، إتلاف سجلات التعاون أو التورط في نشاط أو شبكات إجرامية والابتزاز، كل ما سبق يؤدي إلى فقدان الثقة

في جهاز الشرطة، الخوف وعدم الأمان في المؤسسة الشرطية، فقدان الثقة في القانون (مقارنة بين الذهنية السائدة والقوانين)، بروز عقلية وثقافة نحن وهم، ومن هنا يزداد نعت المجتمع لرجال الشرطة بأنهم فاسدون وبالتالي يشكلون صورة سلبية تجاه رجال الشرطة.

46-في رأيك هل يفضل رجل الشرطة ؟

-الجدول رقم (72) :يوضح المصلحة المفصلة لدى رجل الشرطة .

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
المصلحة الخاصة	74	77
المصلحة العامة	22	23
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(48): رسم بياني يوضح المصلحة المفصلة لدى رجل الشرطة

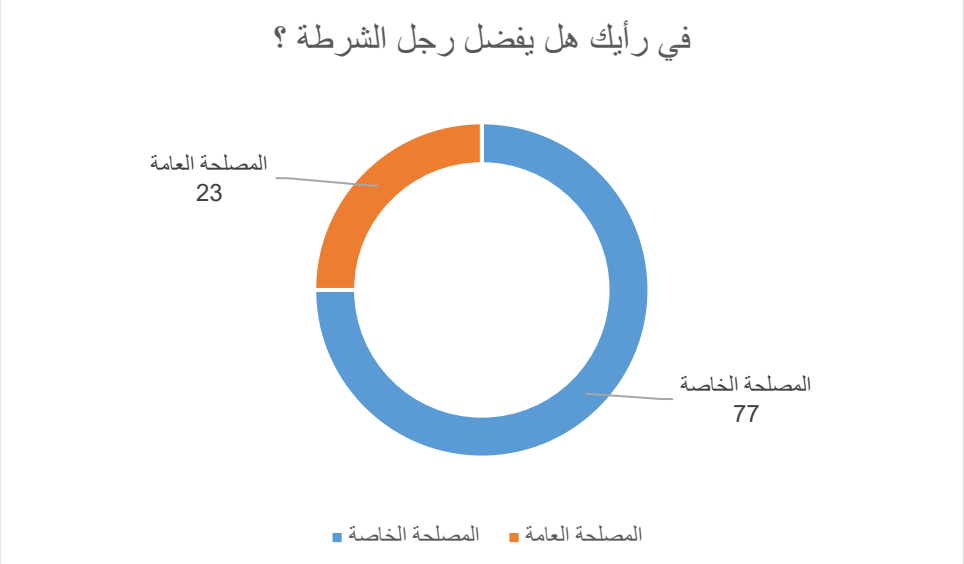

المصدر :من إعدادنا بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 77% أجابوا أن رجل الشرطة يفضل المصلحة الشخصية، بينما نسبة23% أجابوا انه يفضل المصلحة العامة.

يدل استقراء المعطيات الإمبريقية السابقة أن استغلال النفوذ منتشر وبكثرة داخل المؤسسة الشرطية حسب غالبية أعضاء مجتمع الدراسة واستغلال النفوذ يتمثل في وضع مصلحتهم الشخصية والتي في معظمها غير قانونية وغير مشروعة فوق المصلحة العامة للمؤسسة الشرطية وأفراد المجتمع الذي ينتمون إليه متجاوزين القسم المؤدي من طرفهم والقيم والمعايير الأخلاقية والإنسانية التي تعهدوا باحترامها والعمل على توظيفها أثناء أداء أدوارهم المهنية التي تجمع بين ما هو إنساني واجتماعي ووظيفي أخلاقي ويعتبر استغلال الوظيفة؛ أي تغليب المصلحة الخاصة، سلوكيا، عملا منحرفا ومرضيا في نفس الوقت ومن خلاله تتحول المؤسسة الشرطية من نسق سوسيو_أمني إلى نسق مرضي منحرف وبالتالي حياد المؤسسة الشرطية عن أداء أدوارها وتحقيق أهدافها وضعف خدماتها الأمنية كل هذا يساهم في تبلور صورة نمطية غير مقبولة تتسم بالسلبية تجاه المؤسسة الشرطية وأعوانها.

واستغلال النفوذ المتمثل في تغليب المصلحة الخاصة من بين أهم أسبابه هي المعايير الخاطئة التي تم تعيين الموظف من خلالها، هذا ما يتوافق مع مخرجات الجدول المتعلق بطرق اختيار رجل الأمن بالإضافة إلى انتشار بعض القيم الاجتماعية في العقود الأخيرة بين أفراد المجتمع كالشطارة، القفازة واستغلال الفرص أسهم في انتشار ظاهرة استغلال النفوذ ورجال الشرطة من بين أفراد هذا المجتمع يتأثرون ويؤثرون فقبولهم مثلا للرشوة التي في مخيالهم تعتبر هدية ومن أبرز سمات الذكاء الاجتماعي.

47-هل لاحظت انشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامه؟

-الجدول رقم (73):يوضح مدى انشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامه.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	60	62.5
لا	36	37.5
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(49): رسم بياني يوضح مدى انشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامه

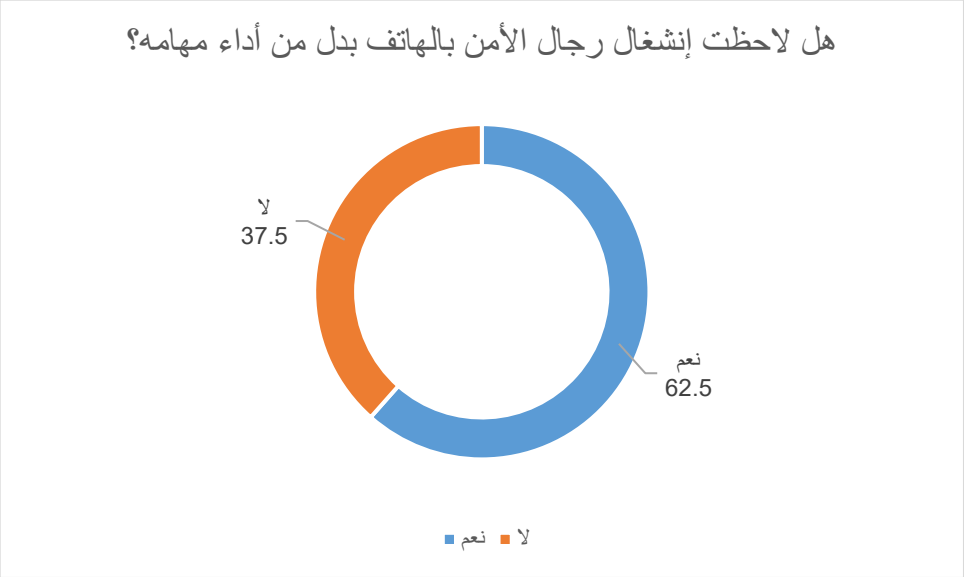

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن أكثر من نصف أفراد العينة بنسبة62.5% أجابوا أنهم لاحظوا انشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامهم، في حين 37.5% أجابوا بالنفي.

تحيلنا الشواهد والمعطيات السابقة إلى قراءة سوسيولوجية أكثر عمقا لإبراز العلاقة بين القيم والسلوك لدى الفرد الجزائري داخل أي تنظيم مهما كانت وظيفته، حيث نلاحظ تناقضا وتعارضا كبيرين مع ما يحمل من أفكار ومع ما يطبق في الواقع، حيث أدى إلى بروز أزمة بين التصور النظري التجريدي لدى أفراد الشرطة وبين التجسيد الواقعي الميداني داخل المؤسسة التي ينتمون إليها فمثلا إذا طرحت سؤالا عن العمل أو إتقانه أو الوقت ووجوب الحضور والتواجد في مكان العمل بصورة منتظمة نظريا نتلقى إجابات أن العمل عبادة وأن الدين يحث على اتقان العمل وأن من يتأخر عن العمل أجرته (مهوش يحلل فيها)، لكن واقعيا عكس ما يقال تماما فإهمال الواجبات والتفنن في نضيع الوقت وعدم إتقان العمل وغياب الجدية في العمل كلها قيم تطبع الواقع الجزائري في جميع مؤسساته مع اختلاف وظائفها وأهدافها والمؤسسة الشرطية كتنظيم يسود فيها هذا النوع من القيم التي تولد العديد من الانحرافات كاستعمال الهاتف أثناء الخدمة، للمكالمات الهاتفية أو الترفيه والتسلية في

شبكات التواصل الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الخدمات الأمنية المختلفة وافتقادها للسرعة والدقة المطلوبة مما يسبب ضررا للمواطن ومصالحه ويخلق حالة من التذمر والانزعاج لديه، هذا يخلق صورة نمطية سلبية عن المؤسسة وأفرادها.

48-في رأيك، هل رجل الامن يطبق القانون؟

-الجدولرقم (74):يوضح مدى تطبيق رجل الامن للقانون .

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
يطبقه على الجميع	6	6.25
لا هناك محاباة في تطبيقه	90	93.75
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباجث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(50): رسم بياني يوضح مدى تطبيق رجل الأمن للقانون

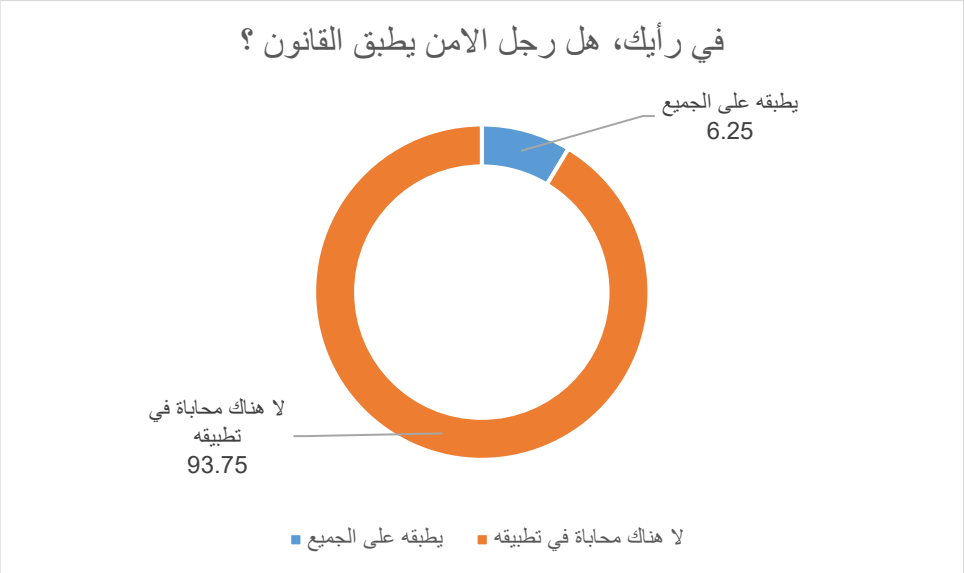

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة 93.75% أجابوا أن هناك محاباة في تطبيق القانون من طرف رجل الأمن، في حين نسبة 6.25% أجابوا انه يطبقه على الجميع.

تحيلنا الشواهد الامبريقية في سياقاتها الكمية إلى دلالات سوسيولوجية عن الفساد كظاهرة اجتماعية تنخر مختلف التنظيمات والمؤسسات والمؤسسة الشرطية كنسق تنظيمي يتأثر بالمحيط الخارجي والبيئة الاجتماعية والثقافية فرجل الأمن الشرطي كفاعل ضمن هذا النسق هو فاعل داخل تلك البيئة الاجتماعية والثقافية المنتجة لكل أشكال الفساد قبل أن يكون ضمن الفريق المشكل للمؤسسة الشرطية فهو بذلك مشبع بتلك القيم السوسيو_ثقافية، فيعيد انتاجها وبلورتها في تعاملاته اليومية مع الجمهور أثناء تقديمه لمختلف الخدمات الأمنية، هذه الأخيرة التي ينتهزها للوصول لأهداف شخصية وتحقيق منافع ذاتية مهما كانت الوسيلة حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة العامة للمؤسسة والمجتمع من خلال مثلا المحاباة في تطبيق القانون أي التمييز والحقرة الواسطة، المعريفة، غياب مبدأ الحياد، معاقبة الضعيف والتستر على أصحاب النفوذ، كل ما سبق يدخل في مفهوم المحاباة أي التمييز في تطبيق القوانين على المواطنين، وبالتالي تحوّل جهاز الشرطة في المخيال الجمعي للجمهور إلى أداة للتسلط على المواطن الضعيف فقط، وتصبح بذلك ظاهرة المحاباة والتمييز علامة مسجلة وثقافة تميز رجال المؤسسة الشرطية وتتحول هذه الظاهرة من سلوك مرضي إلى فعل اجتماعي منتشر ويحظى بالقبول بين بعض رجال المؤسسة الأمنية.

6_ تحليل بيانات المحور السادس:

المحور6:يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة

49-هل هناك نقص في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة؟

-الجدولرقم (75) :يوضح النقص الموجود في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة.

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	90	93.75
لا	6	6.25
المجموع	**96**	**100**

الشكل رقم(51): رسم بياني يوضح النقص الموجود في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة

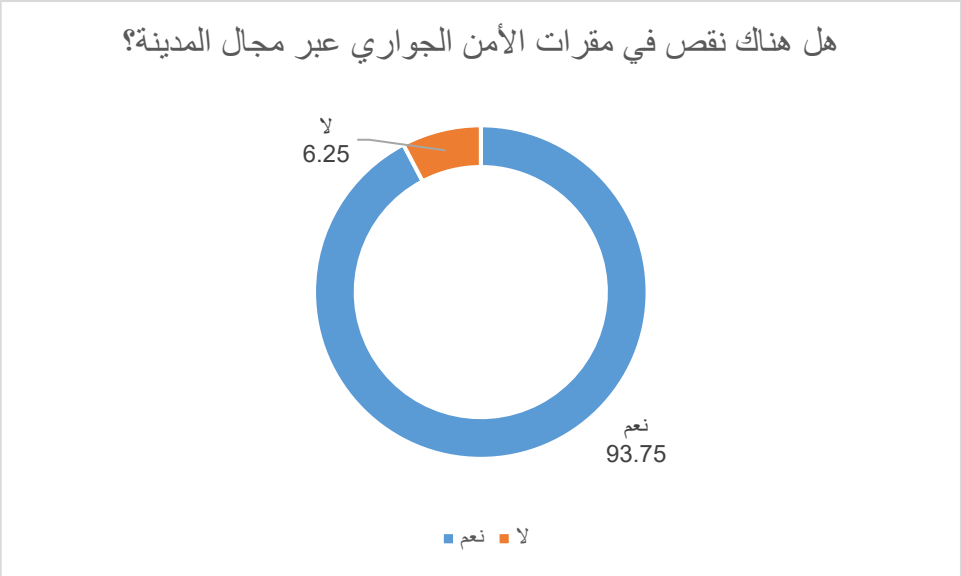

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

يتبين من نتائج الجدول، أن أغلبية عينة الدراسة بنسبة 93.75**%** يرون أن هناك نقصا في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة، في حين نسبة 6.25% فقط أجابوا بلا.

تحيلنا الشواهد والمعطيات السابقة إلى الحديث عن ضعف التغطية الأمنية وصعوبة وصول الخدمات الأمنية، إلى الحيز الجغرافي المأهول، فوجود الفارق الكبير بين ما هو موجود من خدمات أمنية والتركيبة الديموغرافية للسكان كما ونوعا ومكانيا مؤشر على ضعف التغطية الأمنية ومحدودية انتشار الخدمات الأمنية داخل الوسط الحضري، فالتوسع العمراني المستمر والكبير في الوقت نفسه، لم يصحبه تطور في الخدمات الأمنية والأجهزة الشرطية، هذا يقودنا إلى الحديث عن ضعف التنمية الحضرية وغياب برامج خاصة بالمرافق الأمنية الحضرية (الجوارية) وهذا يؤدي إلى خلق بيئة أمنية غير متوازنة (انتشار الجريمة بمختلف أشكالها على نطاق واسع داخل الفضاءات السكنية الحضرية. هذا يوجهنا إلى الحديث عن عدم تفعيل أداء المؤسسة الشرطية في الميدان أي عدم تحكيمها في المجال الحضري أمنيا، وبالتالي ظهور إفرازات سلبية للعلاقة بين البيئة الاجتماعية والعمرانية من خلال بعد الهياكل الشرطية عن المواطنين مما يخلق حالة من اللأمن السوسيو_ نفسي نتيجة لضعف التغطية الأمنية ومحدودية انتشار الخدمات الأمنية كذلك جراء النقص الفادح لمقرات الأمن الجواري عبر المجال الخاص للمدينة، مما يؤكد أن توسيع استعمالات الأرض

على المنطقة الحضرية (مجال الدراسة) يتم بصورة عشوائية بعيدة عن التخطيط الحضري المتجانس وهذا يعيق توزيع الخدمات على كافة سكان المدينة.

50-هل مقرات الأمن الحضري موزعة في الأمكنة المناسبة؟

-الجدولرقم(76):يوضح مدى توزيع مقرات الأمن الحضري في الأمكنة المناسبة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
موزعة بالشكل المناسب	18	18.75
غير موزعة بالشكل المناسب	78	81.25
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

الشكل رقم(52): رسم بياني يوضح مدى توزيع مقرات الأمن الحضري في الأمكنة المناسبة

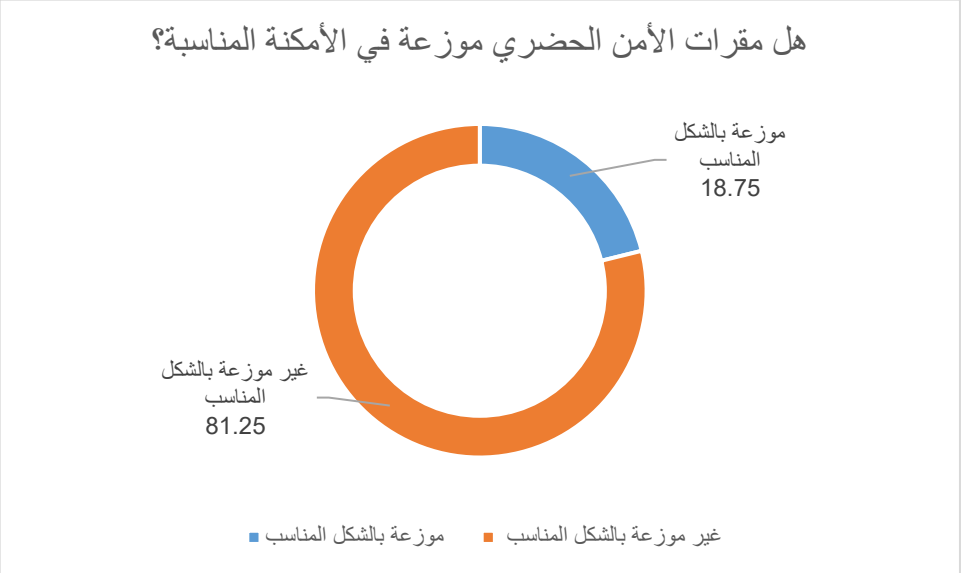

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 81.25 %يرون أن مقرات الأمن الحضري غير موزعة في الأمكنة المناسبة، بينما18.75% أجابوا بنعم.

تحيلنا المعطيات السابقة إلى الحديث عن غياب التوازن في تقديم الخدمات الأمنية هذا الغياب راجع إلى التوزيع الغير مناسب لمقرات الأمن الحضري حسب جل أعضاء مجتمع الدراسة، هذا الانتشار الغير مخطط له يؤثر لا محالة على انتشار وكثافة الخدمات الأمنية داخل الوسط الحضري ما ينعكس على تدني الشعور بالأمن لدى القطاعات السكنية الحضرية التي لا تصلها الخدمات الأمنية من خلال غياب التوازن في تقديم الخدمات وبعدها عن المواطن؛ أي هناك قصور في التقسيمات الأمنية للقطاعات الحضرية داخل المجال المديني هذا الغياب يسبب استمرار جملة المشاكل الحضرية وعلى رأسها الجريمة الحضرية التي تؤثر على شكل وديناميكية المدينة وتزيد في تعقيد الحياة الحضرية أكثر مما هي معقدة من خلال ارتفاع معدلات الجريمة (مخدرات، مهلوسات، سرقة،الإعتداء على الأشخاص والممتلكات، الجريمة المنظمة)، كل هذا نتيجة لغياب تغطية أمنية ناجعة. وبعد الخدمات الأمنية عن الساكنة، عدم فعالية التأطير الأمني ومسايرته للتوسع العمراني والنمو السكاني أي توسع القطاعات الحضرية وزيادة عدد السكان يقابله تردي الأوضاع الأمنية جراء النقض الفادح والتوزيع غير مناسب لمقرات الأمن الحضري داخل المجال الحضري. وحديثنا عن التوسع يقودنا إلى التطرق إلى التوزيع الفوضوي الغير مخطط له بسبب رداءة الخدمات الأمنية ما يؤدي إلى خلق بيئة أمنية غير متوازنة (بؤر للجريمة والتوتر تؤثر على الوظائف الحضرية للمدينة عموما ومجال الدراسة خاصة.

بالإضافة إلى ما سبق يمكننا القول أن التوزيع الغير متوازن مؤشر سلبي على جودة الخدمات الأمنية، هذه السلبية مؤشر على نوعية الحياة الحضرية وغياب الشعور بالأمن السوسيو_نفسي، كذلك وجب الإشارة إلى غياب التنمية الحضرية المحلية خصوصا ما تعلق بالبرامج الخاصة بالمرافق الأمنية الحضرية، هذا يسهم في انتشار الخدمات الأمنية على مساحة صغيرة جدا بالمقارنة مع المساحة العمرانية الإجمالية للمدينة، ما سيؤثر على أداء المؤسسة الشرطية في الميدان.

من خلال ما سبق نؤكد أن التباين المكاني لتوزيع وانتشار الخدمات الأمنية يؤثر في مكافحة الجريمة من خلال صعوبة الوصول لموقع الجريمة وضبط المجرمين قبل أو بعد

حدوث الجريمة، وهذا راجع للتباعد بين مقرات الأمن الحضري والحيز الجغرافي المأهول أي سلبية استهلاك المجال الحضري فيما يخص تقديم الخدمة الأمنية، وكذلك تغطية مساحة عمرانية صغيرة بالمقارنة مع المساحة العمرانية الكبيرة للمدينة أي حجم الخدمة لا يتوافق مع حاجات الساكنة.

51-هل تعتقد أن مقرات الأمن الجواري يناسب الكثافة السكانية للمدينة؟

-الجدولرقم (77):يوضح مدى تناسب مقرات الأمن الجواري مع الكثافة السكانية للمدينة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	6	6.25
لا	90	93.75
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(53): رسم بياني يوضح مدى تناسب مقرات الأمن الجواري مع الكثافة السكانية للمدينة

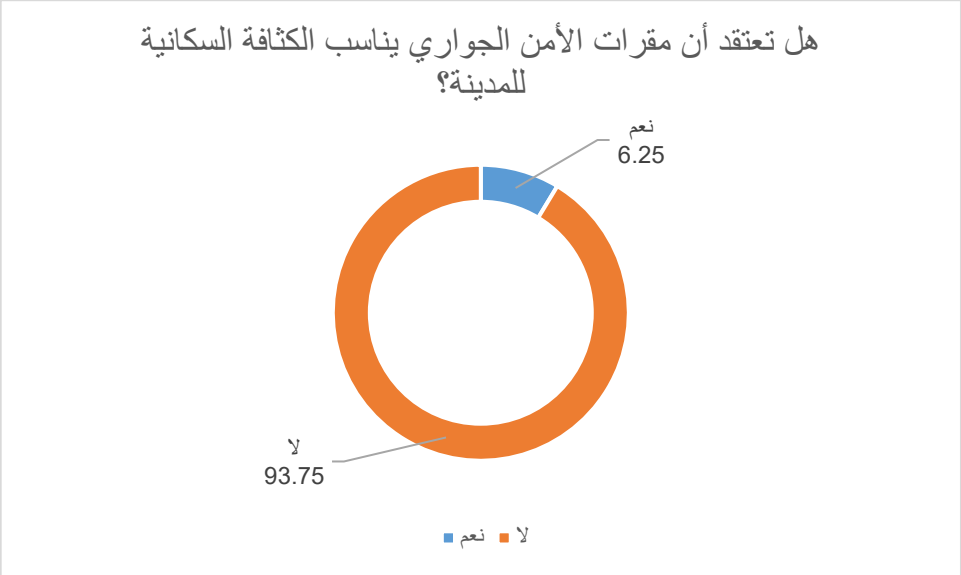

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة بنسبة93.75%أجابوا أن مقرات الأمن الجواري لا تناسب الكثافة السكانية للمدينة، بينما نسبة 6.25% فقط أجابوا أن مقرات الأمن الجواري تناسب الكثافة السكانية للمدينة.

يدل استقراء المعطيات الامبريقية السابقة، على وجوب إعادة رسم الخارطة الأمنية بما يتوافق مع الكثافة السكانية؛ فالقصور الواضح في المرافق والخدمات الأساسية (هياكل الشرطة) وزيادة حاجات السكان وحجمهم يسهم في ضعف الشعور بالأمن كحاجة أساسية للأفراد داخل الوسط الحضري. كما يصاحبه عدم قدرة الأمن على ملء الفراغ أو الحيز الجغرافي المأهول بالسكان، هذا يرافقه لا محالة ضغط على المكان وخدماته المختلفة والأساسية للحياة الحضرية ومنها الخدمات الأمنية التي تعتبر من الحاجات الأساسية للإنسان فهي تمثل ظاهرة إنسانية مطلوبة لضبط الجريمة والمجرمين على الحيز المكاني الذي يعيشون فيه، وتسهم الكثافة السكانية في تحديد مدى انتشار الخدمات الأمنية الحضرية على المساحة الإجمالية ، المأهولة من طرف السكان؛ أي الرقعة الجغرافية التي يعيشون فيها لتبيان الكثافة الأمنية التي يمكن لها أن تكبح الجريمة داخل القطاعات الحضرية ذات الاستخدامات المختلفة(السكنية، التجارية، الصناعية، التربوية)، حيث يعتبر السكان وعددهم وكثافتهم مقياس لكثافة وانتشار الخدمات الأمنية لأنه كلما زاد كثافة وعدد السكان زادت حاجاته المختلفة، فالنمو الحضري والتوسع العمراني وزيادة عدد السكان يصاحبه مجموعة من المشكلات السوسيو_حضرية في مقدمتها إرتفاع معدلات الجريمة هذا الارتفاع قابله تدني وضعف الانتشار الأمني للخدمات أي عدم تناسب عدد السكان مع ما يحتاجونه من وحدات ومقرات أمنية جوارية وبالتالي وهن وضعف في انتشار الكثافة الأمنية مع ما تحتاجه الكثافة السكانية، وبالتالي توسع رقعة التباعد بين الخدمات الأمنية وأفراد المجتمع المحلي. فوجود 3 مقرات للأمن الحضري على مستوى المدينة التي تتربع على مساحة 305,43كلم^2 وبتعداد سكاني 143820ألف مواطن حسب التعداد السكاني الأخير (إحصائيات 2021) أي كثافة سكانية عالية. والمعطيات تبين وجود فوارق كبيرة بين الواقع الحضري وما يحتاجه الساكنة داخل المجال الحضري لا سيما عند مقارنة عدد مقرات الأمن ومساحة المدينة والتعداد السكاني نلاحظ من خلال المعطيات الامبريقية وجود تغطية أمنية ضعيفة جدا لأن التغطية تظهر لنا من خلال المعايير أن عدد أفراد الشرطية وعدد السكان 3 مقرات أمنية ل

143820 ألف ساكن؛ أي نجد حوالي 48333 نسمة/مقر الأمن، أي انتشار الخدمات الأمنية داخل الوسط الحضري ضعيف جدا مقارنة مع عدد السكان وكثافتهم وهو دلالة على وجود انخفاض رهيب لكثافة الخدمات الشرطية التي يمكن قياسها بالاعتماد على عدد مقرات الأمن، التعداد السكاني وكثافة الخدمة/ 100,000شخص(فرد).

المؤشرات / المدينة	عدد مقرات الأمن	عدد السكان بالألف	الكثافة الخدمية: حدمة/ 100 ألف
بريكة الوسط الحضري	03	143820ألف	2.8

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقديرات إحصاء '2021

$$\text{كثافة الخدمات الشرطية حسب عدد السكان} = \frac{\text{أعداد مقرات الأمن}}{\text{أعداد السكان}} \times 100000 \text{نسمة}$$

من خلال ما سبق ومن خلال الجدول السابق نؤكد على ضعف وانخفاض كثافة الخدمات الأمنية من خلال الاستناد إلى المؤشر المتوسط العام الذي يقارب 2,8 خدمة/ 100 ألف نسمة)، وهو مؤشر ضعيف جدا بالمقارنة مع حجم وانتشار السكان أي ارتفاع نسبة الكثافة السكانية والسكنية يقابله عجز وضعف الخدمات الشرطية كمًا ونوعاً.

52-هل الشرطة الجوارية تقوم بالسهر على حماية كل المناطق الحضرية؟

-الجدول رقم(78):يوضح مدى سهر الشرطة الجوارية على حماية كل المناطق الحضرية

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	04	4.2
لا	92	95.8
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجV25. SPSS

الشكل رقم(54): رسم بياني يوضح مدى سهر الشرطة الجوارية على حماية كل المناطق الحضرية

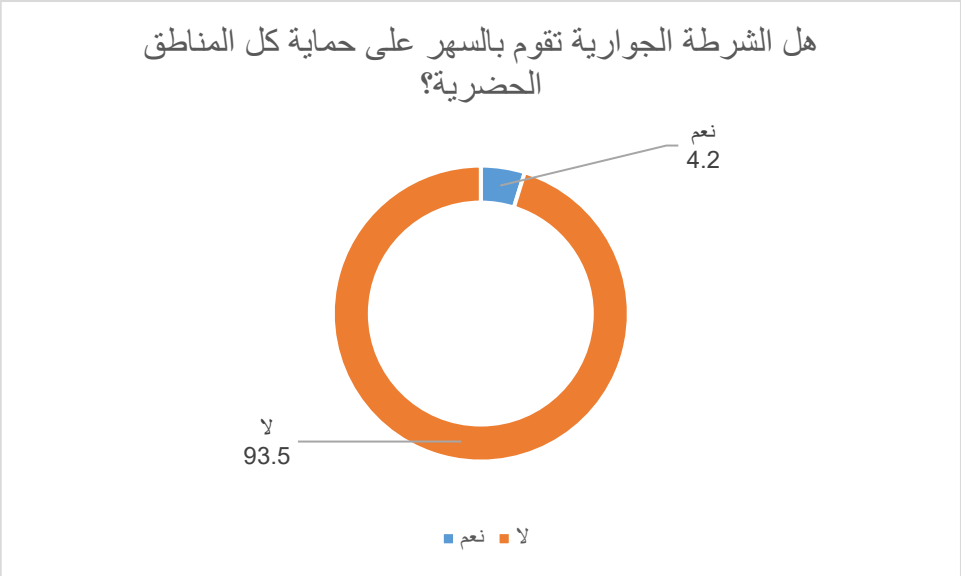

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول يتبين أن أغلبية أفراد العينة بنسبة93.75% أجابوا أن الشرطة الجوارية لا تقوم بالسهر على حماية كل المناطق الحضرية، في حين نسبة 4.2%فقط اجابوا بنعم.

تحيلنا المعطيات الكمية السابقة إلى غياب خدمات أمنية متكاملة، سواء تعلق الأمر بالمرافق أو بالدوريات الراجلة أو الراكبة، هذا الأمر يؤدي إلى إزدياد الشعور بعدم الأمان والأمن داخل القطاعات الحضرية، هذا الشعور يعتبر من الحاجات الاجتماعية والنفسية الأساسية للحياة الحضرية وافتقادُه مؤشر من مؤشرات التهميش والهدر الاجتماعي. فاللاعدالة، في توزيع المرافق الأمنية وفشل السلطات فى تدبير السياسة الحضرية المحلية خصوصا في شقها السوسيو_أمني، من خلال ما ذكرناه سابقا– وهو غياب التوزيع العادل للمرافق الأمنية– وبالتالي غياب الرقابة والسهر على أمن المواطن الحضري، هذا الأمر يعتبر من مؤشرات التهميش الإجتماعي في بعده الحضري حيث يصبح المجال الحضري مملوكا ومسيطرا عليه من قبل المجرمين ومروجي الخمور والحبوب المهلوسة وكذا انتشار وتزايد الإعتداء على الأشخاص والممتلكات، وهو ما يجعل من التجمعات السكنية مجرد مباني خالية من المرافق، والخدمات الأمنية التي تشبع حاجات السكان من هذه الخدمات ستحولها إلى فضاء مغلق حيث تسهم هذه البيئة الأيكولوجية على تزايد وانتشار الجريمة وتراجع التغطية والخدمات الأمنية فمؤشرات التهميش الاجتماعي في بعده الحضري السكاني تسهم في في بلورة ثقافة العنف وتشكيل صورة نمطية سلبية عن المؤسسة الشرطية من خلال

تراجع دورها ووظيفتها السوسيو_أمنية داخل البيئة الحضرية، وبالتالي تضعف مكافحة الجريمة ميدانيا وتؤدي إلى عدم تجسيد مهام الشرطة الحضرية كفاعل اجتماعي داخل النسق الحضري.

53-هل ترى أن مقرات الشرطة الجوارية مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن؟

الجدول رقم (79) :يوضح أن مقرات الشرطة الجوارية مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	8	8.3
لا	88	91.6
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم(55): رسم بياني يوضح أن مقرات الشرطة الجوارية مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن

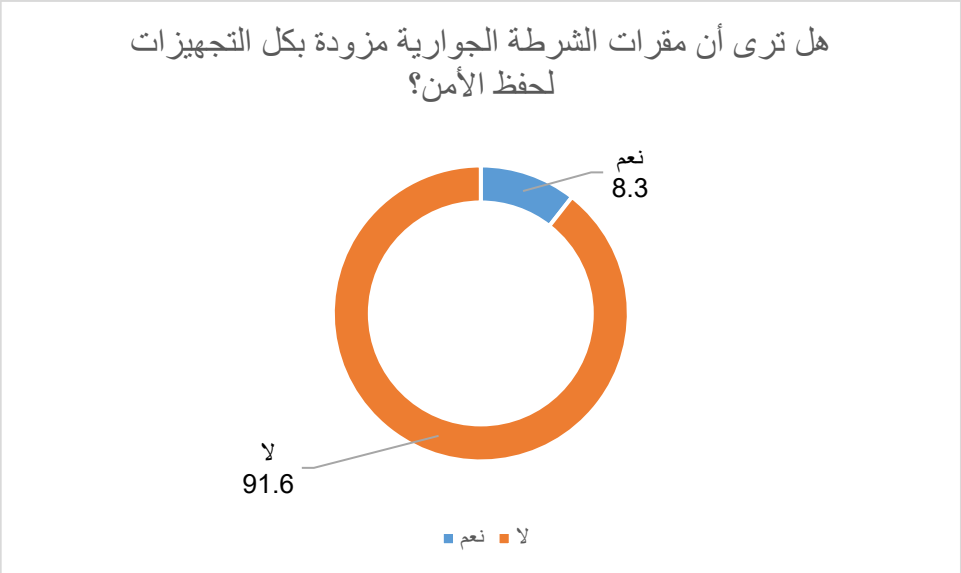

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

حسب الجدول نلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 91.6% أجابوا أن مقرات الشرطة الجوارية غير مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن، بينما 8.3% فقط يرون أنها مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن.

من خلال المعطيات السابقة نجد أن مقرات الأمن غير مزودة بالتجهيزات التي تحقق الأمن وتحارب الجريمة، وهذا بحسب وجهة نظر النسبة الأكبر من العينة. وهذا النقص يعتبر من المعيقات التي تعترض عمل مقرات الأمن والشرطة الجوارية في تحقيق الأمن الحضري، وهو ما ذهبت إليه كل الدراسات السابقة المذكورة حيث تبين أن المعيقات التي تعترض تحقيق الأمن وعمل الشرطة الجوارية هي معيقات عديدة منها المعيقات في نقص التجهيزات ونقص المعدات وإنعدام العلاقة بين السكان ورجال الأمن ... كل هذه المعيقات أسهمت في الوقوف أمام مهمة تحقيق عمل الشرطة الجوارية.

54-هل تقديم الخدمات الشرطية يكون بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا مثل الفيسبوك؟

-الجدولرقم (80) : يوضح مدى تقديم الخدمات الشرطية يكون بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا .

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	24	25
لا	72	75
المجموع	**96**	**100**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

الشكل رقم (56):رسم بياني يوضح مدى تقديم الخدمات الشرطية يكون بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا

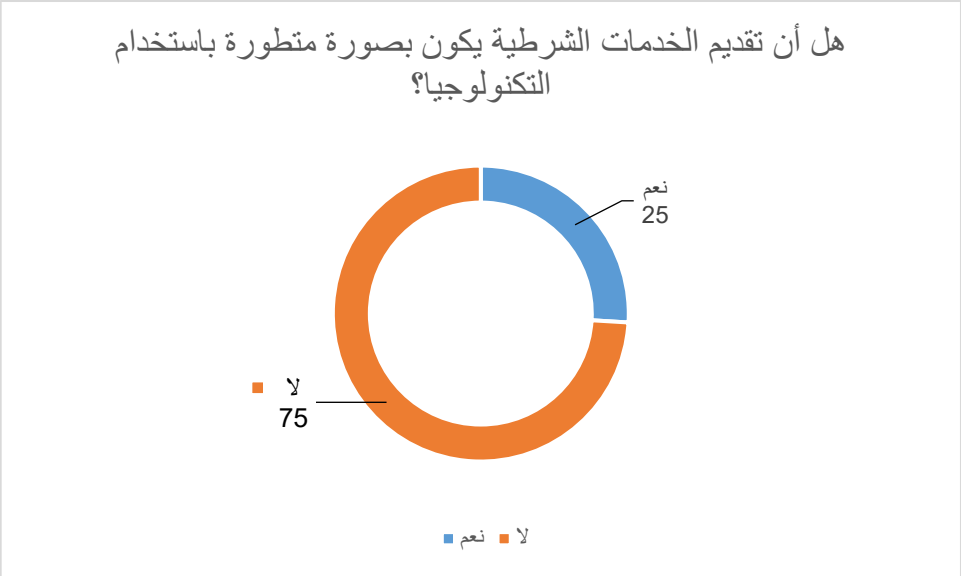

المصدر :من إعدادالباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

نلاحظ من نتائج الجدولين نسبة كبيرة من أفراد العينة 75% أجابوا أن تقديم الخدمات الشرطية لا يكون بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا مثل الفيسبوك، بينما 25% أجابوا بنعم.

وتوضح لنا المعطيات الكمية السابقة أن الشرطة لا تقدم خدماتها الأمنية من خلال الأجهزة المتطورة والتطبيقات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث نلحظ غيابا شبه تام لهذا الأمر، فكل ما تقوم به الشرطة المجتمعية هو عبارة عن أوامر ونواهي مقننة وموجودة بوثائق رسمية وهذا ما توصلت له الباحثة مرنيش أونيسة أين توصلت إلى أن: الجهود التقليدية للشرطة الجوارية لم تعد تنفع لتحقيق الأمن لذا تسعى الدول لتطوير خدمات الشرطة وذلك من خلال تحقيق مايلي:

_تحسين العلاقات والصلات بين الشرطة والمجتمع من خلال العمل على استعادة الثقة والاطمئنان والعمل بالقرب من المواطنين لإشعارهم بأنها في خدمتهم، وتحسيسهم بأهمية الوظيفة الأمنية ومتطلباتها.

_تحقيق الوعي الأمني بتعميم الثقافة الأمنية المعاصرة بين الأجيال وتبصيرهم بمخاطر الإجرام والانحراف وبيان معداته ومؤشراته الخطيرة التي تتطلب اتخاذ إجراءات الوقاية الذاتية للفرد والأسرة والمشاركة الجماعية.

_إقحام الجمهور بشكل تدريجي في البرامج الأمنية من خلال الإبلاغ عن الجريمة وأداء الشهادة وعدم تقديم المساعدة للمجرمين.

الفصل الثامن :

نتائج الدراسة:

1_اختبار صحة الفرضيات.

2_ النتائج في ضوء الفرضيات.

3_ النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

4_النتائج العامة.

1_اختبار صحة الفرضيات:

تمثّلت فرضيات الدراسة في:

-تشكّل الأدوار الإجتماعية للشرطة الجوارية، والمتمثلة في مهام الضبط الإجتماعي كالوقاية، ومكافحة الجريمة بكل أنواعها، وتنظيم المرور، وزيادة الوعي والحس الأمني أساس نجاح مهامها .

وتشكلت الفرضية السابقة من **أربع محاور أساسية وهي :**

1-للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.

2-تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة.

3-تتشكل لدى المواطن صورةٌ سلبية لرجل الأمن باعتباره فردا من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.

4-يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

نتائج تحليل إستمارة البحث في ضوء الفرضيات:

اعتمادا على النتائج الإحصائية لمحاور الاستبيان واختبار ستودنت الاحصائي يمكننا التحقق ودراسة فرضيات البحث.

1-دراسة الفرضية الأولى: للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمععدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.

حسب محورها في إستمارة البحث تظهر النتائج التالية:

- نصف عينة الدراسة بنسبة 50% يرون ان رجل الشرطة نادرا ما يكون قادرا على توفير كل المستندات اللازمة والتي يحتاجها المواطنون.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 74% يرون ان رجل الشرطة لا ينمّي روح التعاون بينه وبين المواطنين.

-أن أكثر من نصف عينة الدراسة 59.5% أجابوا أنه لا توجد أي علاقة لهم مع رجال الشرطة.

-ان نسبة كبيرة من افراد العينة 65.7% أجابوا أن المؤسسة الشرطية لا تشارك أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الرياضية.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 65.7% أجابوا ان المؤسسة الشرطية لا تشارك أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الاجتماعية.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 79.2% أجابوا ان المؤسسة الشرطية لا تشارك أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الخيرية.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 75% يرون الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة غير مفعلة.

-أغلبية العينة بنسبة 93.75% ليس لديهم تجربة عن شراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعهم.

-نسبة 64% من العينة أجابوا انهم غير مستعدين للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الامنية ورجال الشرطة.

الجدولرقم(81): بوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test"للفرضية الأولى

العبارات	درجة الحرية	قيمة t	مستوى المعنوية (SIG)	القرار الإحصائي
هل ينمي رجل الشرطة روح التعاون بينه وبين المواطنين؟	103	5.005	**0.000**	معنوي
كيف تقيم الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة؟	103	5.859	**0.000**	معنوي

هل لديكم تجربة عن شراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعكم؟	103	17.527	**0.000**	معنوي
هل أنت مستعد للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الامنية ورجال الشرطة؟	103	2.837	**0.005**	معنوي

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

يتبين من جدول الإختبار الاحصائي أن قيمة مستوى المعنوية لكل العبارات اقل من مستوى الدلالة (α=0.05) ما يعني معنوية اختبار t-test في كل العبارات وتفسر كالآتي:
هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حيث تتجه الى تأكيد ان للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.
ومنه يمكن ان نستنتج انه توجد عدة عقبات أبرزها: ضعف روح التعاون بين الشرطة والمواطنين، ضعف مشاركة الشرطة في التظاهرات الرياضية والاجتماعية والخيرية، عدم تفعيل الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة، إضافة الى قلة التجربة عن شراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعهم، وعدم استعداد المواطنين للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الامنية ورجال الشرطة.
كل هاته العقبات تحول دون تجسيد الشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع في الواقع.
من النتائج والمؤشرات السابقة نقبل الفرضية الأولى ، وهذا ما أكدته دراستنا والمعطيات المجموعة من الميدان.

2-دراسة الفرضية الثانية : تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة.

حسب محورها في إستمارة البحث تظهر النتائج التالية:
-أن أغلبية عينة الدراسة بنسبة 87.5% يرون أن الشرطة غير قريبة من المواطن.
-87.5% من عينة الدراسة يرون أن الغرض من شعار " الشرطة في خدمة الشعب"، مجرد شعار لكسب ثقة المواطن.

-46.5% من عينة الدراسة أجابوا أنه ليس هناك دور للشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 78% أجابوا أن رجل الشرطة يتعامل مع المواطنين بتعالٍ وذلك يخلق عزلة اجتماعية لجهاز الشرطة حسب كل المجيبين (100%) بنعم.

-رجل الشرطة نادرا ما يقوم بتثقيف المواطنين بنشر التوعية الأمنية وأساليب تحقيق الأمن داخل المجتمع حسب 67% من إجابات عينة الدراسة.

-نسبة كبيرة من عينة الدراسة 75% لا يتابعون مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم.

-بالنسبة للأفراد الذين أجابوا أنهم لم يتصلوا بالأرقام الخاصة بالشرطة لطلب خدمة ما والبالغ عددهم.84 مبحوث بنسبة87.5 بالمائة تؤكد سلبية العملية الاتصالية.

-بالنسبة لأفراد العينة الذين تعرضوا لمشاكل لجأوا فيها الى الشرطة، نلاحظ ان نسبة 68% منهم أجابوا أن اجراءات رجال الشرطة بطيئة لحلها، بينما أجاب 24% ان تعامل رجال الشرطة معها هو عدم المبالاة.

الجدول(82): يوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test" للفرضية الثانية

العبارات	درجة الحرية	قيمة t	مستوى المعنوية (SIG)	القرار الإحصائي
هل ترى أن الشرطة قريبة من المواطن؟	103	9.737	**0.000**	معنوي
هل ترى أن الغرض من شعار " الشرطة في خدمة الشعب"، مجرد شعار لكسب ثقة المواطن؟	103	-8.770	**0.000**	معنوي
هل يتعامل رجل الشرطة مع المواطنين بتعالي؟	103	-5.859	**0.000**	معنوي

هل يقوم رجل الشرطة بتثقيف المواطنين بنشر التوعية الأمنية وأساليب تحقيق الأمن داخل المجتمع؟	103	22.757	**0.000**	معنوي
هل انت من متابعي مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتك؟	103	22.803	**0.000**	معنوي

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتمادعلى مخرجات برنامجSPSS .V25

يتبين من جدول الإختبار الاحصائي أن قيمة مستوى المعنوية لكل العبارات اقل من مستوى الدلالة (α=0.05) ما يعني معنوية اختبار t-test في كل العبارات وتفسر كالآتي: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات افراد العينة حيث تتجه الى تأكيد ان تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما يتسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة.

يمكن ان نستنتج ان قلة التواصل والتفاعل بين الشرطة والمواطن يظهر في: تعامل رجال الشرطة مع المواطنين بتعالي، رجل الشرطة نادرا ما يقوم بتثقيف المواطنين بنشر التوعية الأمنية، والإجراءات البطيئة، وضعف الخدمة من رجال الشرطة لحل بعض مشاكل المواطنين، تخلق عزلة اجتماعية لجهاز الشرطة وتظهر في أن أغلب المجيبين ذهبوا الى تأكيد: أن الشرطة غير قريبة من المواطن، ليس هناك دور للشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين، عدم متابعة مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم، وأن شعار"الشرطة في خدمة الشعب" هو لغرض كسب ثقة المواطن.

من النتائج والمؤشرات السابقة نقبل الفرضية الثانية ، وهذا ما تبين من خلال الدراسة والتحليل النظري والميداني.

3-دراسة الفرضية الثالثة :تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن باعتباره فردا من أفراد مؤسسة بعيد عن العمل الخدماتي تقمع الحريات.

حسب محورها في استمارة البحث تظهر النتائج التالية:

-نسبة كبيرة من عينة الدراسة 85.5% يرون جهاز الشرطة لا يتماشى مع متطلبات العصر.

-أكثر من نصف العينة بنسبة 68.75% اجابوا ان رجل الشرطة ليس موضع ثقة بالنسبة للمواطنين.

-نسبة كبيرة من عينة الدراسة 93.75% يرون أن السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة هي ما أسهم في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 92% أكدوا ان عدم مراعاة بعض رجال الشرطة للقانون سبب هام في زعزعة صورة رجل الأمن.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 71% اجابوا ان اضطرار رجل الشرطة لاستخدام القوة مع المواطنين، يغير من صورته لدى المواطنين ويعطي صورة سلبية عنه.

-يتبين من نتائج الجدول ان أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة 62.5% يرون ان رؤية رجال الشرطة بالنسبة أفراد المجتمع تثير الاشمئزاز.

-نسبة كبيرة من عينة الدراسة:

86.5% أجابوا أن اختيار رجل الشرطة يتم بالوساطة و"المعريفة".

-نصف افراد العينة 48% اجابوا ان رجل الشرطة نادرا ما يتعامل باحترام مع الجمهور.

- نسبة كبيرة من افراد العينة 77% اجابوا ان رجل الشرطة يفضل المصلحة الشخصية.

-أكثر من نصف افراد العينة بنسبة 62% اجابوا انهم لاحظوا انشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامه.

-نسبة كبيرة من العينة 93.75% أجابوا أن هناك محاباة في تطبيق القانون من طرف رجل الامن.

الجدول83: يوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test"للفرضية الثالثة.

العبارات	درجة الحرية	قيمة t	مستوى المعنوية (SIG)	القرار الإحصائي
هل ترى أن جهاز الشرطة يتماشى مع متطلبات العصر؟	103	10.865	**0.000**	معنوي
في رأيك، هل رجل الشرطة موضع ثقة بالنسبة للمواطنين؟	103	3.984	**0.000**	معنوي
هل السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة هي ما أسهم في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب؟	103	-14.925	**0.000**	معنوي
هل عدم مراعاة بعض رجال الشرطة للقانون سبب في زعزعة صورة رجل الأمن؟	103	-16.114	**0.000**	معنوي
هل اضطرار رجل الشرطة لاستخدام القوة مع المواطنين، يغير من صورته لدى المواطنين؟	103	-4.739	**0.000**	معنوي
هل الصورة النمطية التي تدعوا لهيبة رجل الشرطة، أسهمت في جعل صورته سلبية لدى أفراد المجتمع؟	103	2.837	**0.005**	معنوي

هل يتعامل رجل الشرطة باحترام مع الجمهور؟	103	13.298	**0.000**	معنوي
هل لاحظت إنشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامه؟	103	−2.407	**0.018**	معنوي

المصدر :من إعدادنا بالاعتمادعلى مخرجات برنامج SPSS .V25

يتبين من جدول الإختبار الاحصائي أن قيمة مستوى المعنوية لكل العبارات اقل من مستوى الدلالة (α0.05=) ما يعني معنوية اختبار t-test في كل العبارات وتفسر كالآتي: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات افراد العينة حيث تتجه الى تاكيد ان لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن واعتباره فردا من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.

نستنتج ان بعض السلوكيات ومنها: رجل الشرطة نادرا ما يتعامل باحترام مع الجمهور، اختيار رجل الشرطة بالوساطة والمعريفة، رجل الشرطة يفضل المصلحة الشخصية على العامة، انشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامه، والمحاباة في تطبيق القانون، تظهر نتائجها في: ضعف الثقة من المواطنين في رجل الشرطة، عدم مراعاة بعض رجال الشرطة للقانون سبب هام في زعزعة صورة رجل الأمن، رجل الشرطة لا يعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطنين من خلال صورته، اضطرار رجل الشرطة لاستخدام القوة مع المواطنين يغير من صورته لدى المواطنين ويعطي صورة سلبية عنه، رؤية رجال الشرطة بالنسبة أفراد المجتمع تثير الاشمئزاز.

العوامل السابقة تشكل صورة سلبية لدى المواطن لرجل الأمن واعتباره فردا من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.

من النتائج والمؤشرات السابقة نقبل الفرضية الثالثة وهذا ما توصلت إليه دراستنا .

4-دراسة الفرضية الرابعة : يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

حسب محورها في استمارة البحث تظهر النتائج التالية:

-أغلبية عينة الدراسة بنسبة 93.75% يرون ان هناك نقصاً في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 81.25% يرون ان مقرات الأمن الحضري غير موزعة في الأمكنة المناسبة.

-أغلبية عينة الدراسة بنسبة % 93.75 أجابوا أن مقرات الأمن الجواري لا يناسب الكثافة السكانية للمدينة.

-أغلبية افراد العينة بنسبة 95.8% أجابوا بأن الشرطة الجوارية لا تقوم بالسهر على حماية كل المناطق الحضرية.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 91.6% أجابوا ان مقرات الشرطة الجوارية غير مزوّدة بكل التجهيزات لحفظ الأمن.

-نسبة كبيرة من افراد العينة 75% أجابوا بأن تقديم الخدمات الشرطية لا يكون بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا.

الجدول84: يوضح نتائج اختبار ستودنت الإحصائي "t-test"للفرضية الرابعة

العبارات	درجة الحرية	قيمة t	مستوى المعنوية (SIG)	القرار الإحصائي
هل هناك نقص في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة؟	103	-16.114	**0.000**	معنوي
هل مقرات الأمن الحضري موزعة في الأمكنة المناسبة؟	103	7.168	**0.000**	معنوي
هل تعتقد أن مقرات الأمن الجواري تناسب الكثافة السكانية للمدينة؟	103	14.925	**0.000**	معنوي
هل الشرطة الجوارية تقوم بالسهر على حماية كل المناطق الحضرية؟	103	21.439	**0.000**	معنوي

هل ترى أن مقرات الشرطة الجوارية مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن؟	103	13.010	**0.000**	معنوي
هل تقديم الخدمات الشرطية يكون بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا ؟	103	5.565	**0.000**	معنوي

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS .V25

يتبين من جدول الإختبار الاحصائي ان قيمة مستوى المعنوية لكل العبارات أقل من مستوى الدلالة (α0.05=) ما يعني معنوية اختبار t-test في كل العبارات وتفسر كالآتي: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات افراد العينة حيث تتجه الى تاكيد ان التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن يؤثر في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

نستنتج أن: هناك نقصا في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة، غير موزعة في الأمكنة المناسبة، ولا يناسب الكثافة السكانية للمدينة، وذلك ينعكس على مهام الجهاز الأمني. الشرطة الجوارية لا تقوم بالسهر على حماية كل المناطق الحضرية، ما يعرقل مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

من النتائج والمؤشرات السابقة نقبل الفرضية الرابعة ، وهذا بحسب ما توصلت إليه الدراسة والتحليل.

2_النتائج في ضوء الفرضيات:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الفرصيات الآتية :

– تشكل أدوار الشرطة الجوارية والمتمثلة في مهام الضبط الإجتماعي كالوقاية ومكافحة الجريمة وتنظيم المرور وزيادة الوعي والحس الأمني أساس نجاح مهامها .

–وتتمثل محاورها :

1–للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.

2-تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة.

3-تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن واعتباره فردا من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.

4-يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

2_1_ النتائج في ضوء الفرضية الرئيسية:

- تشكل أدوار الشرطة الجوارية والمتمثلة في مهام الضبط الإجتماعي كالوقاية ومكافحة الجريمة وتنظيم المرور وزيادة الوعي والحس الأمني أساس نجاح مهامها .

وتوصلنا من خلالها إلى النتائج الآتية:

- ان للشرطة تقوم بدورها في مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة، وكذلك الشرطة الجوارية تقوم بتحقيق الضبط داخل المجتمع.
- رغم ان التغطية الأمنية غير كافية لحاجات السكان وتوزيعُ خدماتها مرتكزٌ على عمل الطوارئ الا ان لها دورا اجتماعيا في مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة.
- ان رجل الشرطة نادرا ما يكون قادرا على توفير كل المستندات اللازمة والتي يحتاجها المواطنين.

2_2_النتائج في ضوء الفرضية الأولى :

للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع

وتوصلنا من خلالها إلى:

- ان رجل الشرطة لا ينمّي روح التعاون بينه وبين المواطنين

- ان المؤسسة الشرطية لا تشارك أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات الرياضية والاجتماعية.
- إن الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة غير مفعلة ولا توجد أي تجربة شراكة بين المواطنين والشرطة في التصدي للجريمة.
- لا يوجد هناك أي تعاون بين الشرطة وأفراد المجتمع.

2_3_النتائج في ضوء الفرضية الثانية:

تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة.

وتوصلنا من خلالها إلى:

- ان قلة التواصل والتفاعل بين الشرطة والمواطن يظهر في: تعامل رجال الشرطة مع المواطنين بتعالٍ، رجل الشرطة نادرا ما يقوم بتثقيف المواطنين بنشر التوعية الأمنية، والإجراءات المتبعة البطيئة الخدمة ضحلة ضعيفة.
- ان الشرطة غير قريبة من المواطن، ليس هناك دور للشرطة الجوارية في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين، عدم متابعة مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتهم، وان شعار"الشرطة في خدمة الشعب" هو لغرض كسب ثقة المواطن.

2_4_النتائج في ضوء الفرضية الثالثة:

دراسة الفرضية الثالثة: تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن واعتباره فردا من أفراد مؤسسةٍ تقمع الحريات.

وتوصلنا من خلالها إلى:

- إن المواطن لديه صورة سلبية لرجل الأمن ويعتبره فردا من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.
- إن الصورة النمطية التي يملكها المواطنون تجاه رجل الشرطة نتيجة للسلوكيات التي تصدر من بعضهم والتي منها: أن رجل الشرطة نادرا ما يتعامل باحترام مع

الجمهور، واختيار رجل الشرطة يتم بالوساطة ، وأن رجل الشرطة يفضل المصلحة الشخصية على العامة، وكذا ينشغل رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامهم، والمحاباة في تطبيق القانون.

2_5_النتائج في ضوء الفرضية الرابعة:

دراسة الفرضية الرابعة: يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

وتوصلنا من خلالها إلى:

- ان هناك نقصا في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة وأنها غير موزعة بشكل كافٍ يغطي كل المجال الحضري.
- أن مقرات الأمن لا تغطي كل احتياجات الساكنة وهذا بالنظر إلى نقص التجهيزات الأمنية فيها.
- الشرطة الجوارية لا تقوم بالسهر على حماية كل المناطق الحضرية، ما يعرقل مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة.

3_النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

أ/ دراسات سابقة عن الشرطة المجتمعية:

3_1_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الأولى:

دراسة الباحثة مرنيش أونيسة الموسومة بعنوان الشرطة الجوارية والثقافة الأمنية في الجزائر، (مقال)، حوليات جامعة الجزائر، ع30،ج2، دت.

وتوصلت دراستنا في ضوء هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المشتركة معها وهي:

- أن الجهود التقليدية للشرطة الجوارية لم تعد تنفع لتحقيق الأمن لذا تسعى الدول لتطوير خدمات الشرطة وهذا ما توصلت إليه دراستنا إذ توصلنا إلى أن جهاز الشرطة يقوم بخدماته الأمنية بصورة تقليدية بدون الإعتماد على التجهيزات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي.

- توصلت الباحثة أيضا إلى أن تحسين العلاقات والصلات بين الشرطة والمجتمع من خلال العمل على استعادة الثقة والاطمئنان والعمل بالقرب من المواطنين لإشعارهم بأنها في خدمتهم، وتحسيسهم بأهمية الوظيفة الأمنية ومتطلباتها وهو ما توصلنا إليه أيضا في نتيجة مفادها أن هناك جملة من العراقيل التي تحول دون تجسيد الشراكة المجتمعية بين رجال الشرطة والمواطنين أبرزها: نقص المهارات الاجتماعية والإنسانية ومهارة تكوين العلاقات لدى رجال الشرطة، وهذه النتيجة بينت العراقيل التي تحول دون تجسيد الشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع وهو نفس ما دعت إليه الباحثة أونيسة مرنيش أين دعت إلى ضرورة تجسيد هذه العلاقة من خلال تجاوز المعيقات.

3_2_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الثانية:

دراسة الباحث العبزوزي ربيع الموسومة بعنوان اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري، (دكتوراه)، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة الجزائر، 2008/2007

وتوصلت دراستنا في ضوء هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المشتركة معها وهي:

- توصل الباحث العبروزي ربيع: الشرطة الجوارية إستراتيجية أمنية تبنتها المديرية العامة للأمن الوطني للعمل بجوار وبقرب المواطن من أجل حفظ وبسط الأمن بمفهومه الشامل في المجتمع الجزائري وتوصلت دراستنا إلى أن الشرطة المجتمعية هي الأساس المعتمد اليوم في مكافحة الجريمة والتصدي لها من خلال العمل المشترك بين أفراد المجتمع والجهاز الأمني .
- وتوصل أيضا إلى أن هدف الشرطة الجوارية هو تخليص المواطن الجزائري من شعوره بحالة اللا أمن وتوصلنا بدورنا إلى نتيجة مفادها ان الشرطة تقوم بدورها في مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة، وكذلك الشرطة الجوارية تقوم بتحقيق الضبط داخل المجتمع.

3_3_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الثالثة:

دراسة الباحث بلحسن رضوان الموسومة بعنوان: الإدارة الجوارية في القانون الجزائري، (ماجستير)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019

هذه الدراسة لا توجد فيها نتائج مشتركة مع دراستنا لأنها ركزت على التطور في الإدارة الجوارية في حين ركزت دراستنا على تحقيق الجانب الأمني ومكافحة الجريمة والتعاون والتواصل بين الجهاز الأمني والمجتمع بكل شرائحه ، ونجدها توصلت إلى أن الإدارة الجوارية تهدف إلى تحقيق مقاربة الجودة في الخدمة العمومية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة مستخدمي الإدارة الجوارية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، قامت السلطات المركزية بتكوين رؤساء البلديات والأمناء العامين والمنتخبين المحليين والموظفين والمرافقين التقنيين والمكلفين باستقبال المواطنين. بينما توصلت دراستنا إلى أبعد من ذلك وهو تجسيد هذه الشراكة على أرض الواقع من عدمه.

3_4_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الرابعة:

دراسة الباحثة زبير غزالة، الموسومة بعنوان: المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الآفات الاجتماعية، (دكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، سنة 2018/2017

هناك اختلاف كبير في النتائج حيث أننا توصلنا إلى نتائج معاكسة وكانت كالأتي:

- توصلت الدراسة السابقة إلى وجود علاقة تعاون ذات طابع مهني بين كل من جهاز الشرطة والجمعيات، بهدف التصدي لشتّى الآفات الاجتماعية، التي ما فتأت تتنتشر بشكل رهيب في المجتمع الجزائري وذلك بتسطير برامج عمل مشتركة تتمثّل إجمالا في التّوعية والتحسيس إلى جانب تبادل المعلومات حول كل ما من شأنه أن يهدد سلامة هذا الأخير فقدّ حقق الطّرفان نتائج إيجابية، بخاصة فيما يتعلق بآفةّ المخدرات التي تشغل حيّزا كبيرا من جدول أعمال هذه الشراكة، بينما توصلت دراستنا إلى عدم وجود تعاون بين الشرطة والمجتمع في التصدي للجريمة والآفات الاجتماعية.
- كما توصلت الدراسة إلى أن جهاز الشرطة أصبح إلى جانب قيامه بمهامه التقليدية، يقوم بالعديد من الأدوار التّوعوية، بعد أن بدأ في تحسين علاقته مع المجتمع، لكن

اتضح لنا جليّاً بأن نتائجه في هذا المجال لن تكون بنفس الفاعليّة والكفاءة كالّتي قد يتحصل عليها في حال تشاركه مع الجمعيات النّاشطة في هذا المجال والّتي هي

بدورها تُشيد بنجاعة هذه الشراكة، بينما توصلنا إن أن جهاز الشرطة بكل أفراده لا يشارك في التظاهرات والنشاطات العلمية والاجتماعية التي تقام داخل المجتمع.

3_5_ النتائج في ضوء الدراسة الخامسة:

دراسة الباحث هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة في خلال السنة2013، الجامعة التونسية، سنة2013

وتوصلت دراستنا في ضوء هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

هناك جملة من العراقيل التي تحول بين تجسيد التواصل والاتصال بين رجال الأمن والمواطنين أبرزها: عدم قدرة رجل الشرطة على تنمية قدراته الاتصالية والاجتماعية بالرغم من أن الشق الاجتماعي من صميم عمله الأمني. وهناك نوع من القصور في مشاركة رجال الشرطة في النشاطات الرياضية والاجتماعية داخل المجتمع الحضري نظرا لعدة أسباب، منها عدم اهتمام رجال الشرطة بهذا الجانب واقتصار توجهاتهم نحو المهام الأمنية بصفة رسمية. وهناك جملة من العراقيل تحول دون تجسيد شراكة مجتمعية منها: عدم تنمية رجال الشرطة لآليات وميكانيزمات التعاون بينهم وبين الجمهور؛ أي عدم تفعيل العمل الجواري التقاربي وتقريب المواطن من الشرطة و عدم مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع مختلف النشاطات والتظاهرات سواء اجتماعية أو رياضية أو خيرية تطوعية، وهو ما توصلت إليه دراسة الباحث هيكل أين أشار للإصلاحات وتوصل إلى: أن إصلاح المؤسسة الأمنية جزء لا يتجزأ من الإصلاح الدستوري والسياسي في البلاد. فوضع دستور جديد من شأنه أن يضفي شرعية جديدة على المؤسسة الأمنية التي عليها أن تتحول إلى مؤسسة ديمقراطية تخضع لرقابة من نفس النوع؛ وهو تحد صعب في حد ذاته لأنه يفترض أن يصبح الأمن جزءاً من المعادلة الديمقراطية، وهو أمر قد يستغرق بعض الوقت ريثما تتعلّم المؤسسة الأمنية الممارسة الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن المواطنين والأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني، وينأى

من خلاله السياسيون عن توظيف المؤسسة الأمنية في كل ما هو سياسي؛ وتترسخ من خلاله أيضاً قدرة السلطة الحاكمة على وضع الإصلاحات الضرورية وقيادتها.

ب/ دراسات سابقة عن الأمن:

3_1_ب_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الأولى:

دراسة الباحث واثق جعفر كريم، المعنونة ب تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي_دراسة تحليلية، (مقال)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج28، ع10، سنة 2020.

في ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الشراكة المجتمعية بين أفراد المجتمع بكل شرائحه وبكل أطيافه مع أفراد الشرطة هو السبيل لتحقيق الأمن ومكافحة الجريمة وتوصلت الدراسة السابقة إلى نتيجة مماثلة وهي : أن الاندماج الاجتماعي والعيش المشترك من ابرز العوامل التي يترتب عليها الأمن الاجتماعي واستقرار النظام في المجتمع إذ يجعل أفراده أكثر انسجاما وتوافقا بين كافة أطياف المجتمع.

3_2_ب_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الثانية:

دراسة الباحثة نعيمة خطير، الموسومة بعنوان الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف، (مقال)، جامعة الجزائر03، دت.

في ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الشراكة المجتمعية هي السبيل لتحقيق الأمن المجتمعي وتوصلت الدراسة بدورها إلى أنه يمكن تكريس الأمن بكل أنواعه وأشكاله من خلال عمل كل الشرائح الاجتماعية.

3_3_ب_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الثالثة:

دراسة الباحثة خولة محي الدين يوسف، المعنونة بـ الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، (مقال)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج28، ع02، سنة 2012.

في ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ أن الشراكة المجتمعية بين كل شرائح المجتمع هي السبيل لتحقيق الأمن وتوصلت الدراسة السابقة إلى نفس النقطة حيث توصلت إلى أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب العمل على ثلاثة مستويات مختلفة، فعلىالمستوى المحلي لا بدمن التوفيق بين الأمن على مستوى الدولة والأمن الإنساني وإبراز دور المجتمع المدني في العمل على هذا المستوى، وعلى المستوى الإقليمي لا بد من التنسيق والتعاون في حل القضايا التي تتطلب العمل على هذا المستوى كما في حالة التصدي لقضايا اللاجئينوالمشكلات الناجمة عنها.

3_4_ب_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الرابعة:

دراسة الباحث مرغني حيزوم بدر الدين، المعنونة ب: حفظ الأمن الجماعي: من خلال ميثاق الأمم المتحدة، (ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009

في ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ➢ أن تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع وكل أطراف جهاز الشرطة هو السبيل لتحقيق الأمن المجتمعي وهو نفس ما توصلت له هذه الدراسة.

3_5_ب_ النتائج في ضوء الدراسة السابقة الخامسة:

دراسة الباحثة أمينة دير، الموسومة بعنوان أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا–دراسة حالة دول القرن الإفريقي، (ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014/2013

هذه الدراسة حول الأمن وتحقيقه في الدول الإفريقية ككل، والتي من بينها الجزائر وبالتالي فهي دراسة مهمة جدا في دراستنا الحالية، وقد توصلنا من خلالها إلى أن تحقيق الأمن لابد أن يتم في كل المجالات وليس في مجال واحد بل في كل المجالات.

4_النتائج العامة:

–من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- التوزع المجالي اللامتوازن والغير المتمركز داخل القطاعات الحضرية وهذا ما لاحظناه بخصوص تموضع مقرات الامن الجواري إذا لا تقع في النقاط والمحاور الرئيسية والمركزية للأحياء الحضرية وإنما تم توزيعها بطريقة عشوائية/ غير مدروسة وهذا يؤكد سلبية إستغلال المجال الحضري فيما يخص بناء المرافق الأمنية .
- عدم وجود تناسب بين عدد مقرات الأمن والكثافة السكنية والسكانية داخل الوسط الحضري المديني؛ وجود 3مقرات ل143820 ساكن؛ أي بمعدل مقر أمني لكل 47940 نسمة .
- ضعف التغطية الأمنية من خلال عدم تناسب حجم رجال الشرطة (عددهم) مع حجم السكان، فالمعدل العالمي هو شرطي لكل 300نسمة اما المعدل الوطني الذي هو بعيد جدا عن المعدل العالمي والذي يقدر ب شرطي لكل 1054 مواطن ومجال الدراسة بعيد عن المعدل الوطني حوالي شرطي لكل 1300 نسمة .
- التباعد بين مقرات الأمن الجواري والقطاعات السكنية الحضرية ووجود خلل في تطبيق الشرطة المبنية على أساس الجوارية أي الاقتراب والإقتران.
- إن الخدمات الأمنية المقدمة لا تتوافق مع حاجات السكان داخل المدينة وكذلك لا تغطي كل الاحتياجات الأمنية لسكان المجتمع الحضري بكل قطاعاته.
- إن عمل الجهاز الأمني داخل مدينة بريكة مجال الدراسة هو عمل للطوارئي أي أن ما يحرك العمل الأمني هو المستجدات في الواقع وليس التخطيط.
- الشرطة في المدينة غير قادرة على تحقيق الأمن الوقائي بصورة فعالة رغم أن الأمن الوقائي يعد أحد أهم أدوراها الأمنية.
- هناك جملة من المعيقات تعترض التعاون والشراكة بين رجال الشرطة والمواطنين في التصدي للجريمة منها المعيقات الأمنية ومنها المعيقات السوسيو_ثقافية كالثقافة التي يحملها اعضاء المجتمع المحلي .

- هناك جملة من العراقيل التي تحول دون تجسيد الشراكة المجتمعية بين رجال الشرطة والمواطنين أبرزها: نقص المهارات الاجتماعية والإنسانية ومهارة تكوين العلاقات لدى رجال الشرطة وعدم فهم للفسفة الشرطة الجوارية كتوجه جديد للممارسة الأمنية .
- هناك نوع من القصور في مشاركة رجال الشرطة في النشاطات الرياضية والاجتماعية داخل المجتمع الحضري نظرا لعدة أسباب، منها عدم اهتمام رجال الشرطة بهذا الجانب واقتصار توجهاتهم نحو المهام الأمنية بصفة رسمية.
- هناك جملة من العراقيل تحول دون تجسيد شراكة مجتمعية منها: عدم تنمية رجال الشرطة لآليات وميكانيزمات التعاون بينهم وبين الجمهور أي عدم تفعيل العمل الجواري التقاربي وتقريب المواطن من الشرطة و عدم مشاركة المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع مختلف النشاطات والتظاهرات سواء الاجتماعية أو الرياضية أو الخيرية التطوعية.
- إن أهم وظيفة من وظائف الشرطة الجوارية تحقيق التواصل بينها وبين أفراد المجتمع وهذا ما يحدده مدى قربها منهم، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن الشرطة بعيدة تماما عن المواطنين في المجال الحضري محل الدراسة ولا يوجد أي تواصل بينهم.

خاتمة

خاتمة:

في ختام دراستنا، وبعد الإحاطة بجوانب الموضوع نظريا وميدانيا، ومن خلال الأهداف المسطّرة توصلنا إلى مجموعة من الحقائق الميدانية التي وضّحت لنا الواقع السوسيولوجي للمؤسسة الشرطية وعلاقتها بالمجتمع المحلي؛ فقد توصلت الدراسة إلى أن للمؤسسة الشرطية أدوارا اجتماعية لكنها غير مفعّلة نظرا لضعف المهام الأمنية وعشوائية تطبيقها وضعف مستوى وانتشار الخدمات الأمنية. كما توصلنا أيضا، إلى وجود عزلة اجتماعية للمؤسسة الشرطية داخل الوسط الحضري وهذا راجع لفتور العلاقة بينها وبين الجمهور، هذا ما شكل عائقا لبروز شراكة بين المؤسسة الشرطية وأفراد المجتمع وهو ما يبين انعدام الثقة، وقلتها في كثير من الأحيان، تجاه المؤسسة الشرطية. وبحديثنا عن الثقة والشراكة والعزلة وفتور العلاقة هذا يقودنا إلى الحديث عن ما توصلنا إليه فيما يخص الصورة الذهنية التي يحملها أفراد المجتمع اتجاه الشرطة، والتي اتسمت في مجملها بالسلبية ووجود حواجز نفسية ونفور من المؤسسة الشرطية التي اعتبروها بعيدة عن العمل الخدماتي المنوط بها. كما توصلت الدراسة إلى أن استعمال المجال الحضري والتوزيع اللامتوازن للمرافق الأمنية عليه يؤدي- لا محالة- إلى ضعفٍ في مكافحة الجريمة ويتسبب بإعاقة تطبيق فلسفة الشرطة المجتمعية (الجوارية) التي من أساسياتها القرب من المواطن وليس البعد منه. ومن خلال الدراسة توصلنا إلى أن كثافة الخدمات الشرطية بالنسبة لكثافة السكان وتوزيعهم داخل

المجال ضعيفة جدا، وهذا ما يعرقل المساعي لتحقيق الأمن المجتمعي وتطبيق مبادئ وفلسفة الشرطة الجوارية (المجتمعية).

ومما سبق ذكره نؤكد على أن تطبيق مقاربة الشرطة الجوارية تتطلب الكثير من التغيرات والتحولات، بحيث لا يقتصر التغيير على الإجراءات والقوانين والسلبيات فقط، أو التسميات، أو زيادة المرافق إلاسمنتية وبقاء نفس الاتجاه والعقلية والثقافة والطريقة التقليدية. فالواجب هو تغيير العقليات والذهنيات والإتجاه نحو الفاعلية الميدانية من طرف العاملين بالمؤسسة الشرطية وأعضاء المجتمع بالتحول من الصبغة الأمنية البحتة إلى الصبغة والسمة الاجتماعية في العلاقة مع الجمهور، وهذا بتوضيح الفكرة للعاملين بالجهاز والعمل على تقبلهم لها من خلال إبراز أهمية علاقتهم بالمواطن ومدى نجاعتها في مكافحة الجريمة وتسهيل الوصول إلى خدمة أمنية شرطية ذات صيغة اجتماعية عند إشراك المواطن في العملية الأمنية؛ فعدم وضوح فكرة الانتقال من إستراتيجية إلى أخرى أو عدم استيعاب العاملين لهذه الفكرة والأخذ بمتطلباتها وتطبيقها ميدانيا مع الجمهور سيؤدي لا محالة إلى مقاومة هذه الفلسفة من طرف أعضاء المجتمع لأنه من يقوم بها لا يدرك معناها وأهميتها وأسبابها وأهدافها فكيف لأفراد المجتمع أن يتعاونوا مع المؤسسة الأمنية في ظل رواسب اجتماعية ومخلفات ثقافية وتاريخية وخصائص اجتماعية مجتمعة كلها ضد المؤسسة الشرطية؛ فمثلا الحاجز النفسي، غياب الثقة أو اهتزازها، عدم التعاون مع الشرطة، واعتبار من يتعاون مع المؤسسة الأمنية شخصا ذي قيمة اجتماعية سالبة، عدم التبليغ كلها أسباب

تعيق تطبيق فلسفة الشرطة الجوارية على المجتمع. فالقيم السائدة داخل المؤسسة الشرطية والمجتمع، معاً، تعرقل تطبيق هذه الإستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع

1_ المصادر:

1_القرآن الكريم

2_ الكتب:

1_إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العلمية، 1975.
2_ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، طبعة جديدة منقحة ومصححة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
3_ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة، بيروت، 2003.
4_إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية النقدية: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر ، الأردن،2015.
5_أحمد الكلاوي، الإنسان والتحديث قصايا فكرية ودراسات واقعية، مكتبة نهضة الشروق، 1990.
6_أحمد صالح العمران، تنمية الوعي الأمني،المؤسسة الأمنية للدراسات، الرياض،دت.
7_أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954_1960م، دار التنوير للنشر والتوزيع،الجزائر، 2008.
8_ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مجلد1، دار عالم الكتب، لبنان، 1989
9_أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، تر: محمد حسين سلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، دت.
10_ جلال مظهر– حضارة الإسلام وأثرها في الترقّي العالمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974.
11_حسين عبد الحميد رشوان، المدينة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
12_خالد سعيد عبيد النقبي، الشرطة المجتمعية(الكتاب الأول) استرايتيجية أمينيه جديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.

13_دورة تكوينية، خاصة برؤساء الأمن الحضري.المدرية العامة للأمن الوطني، سيدي بالعباس، دت.

14_رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، الجزائر،2002.

15_رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2016.

16_زناتي جلول، النمو الحضري وانعكساته على المحيط العمراني، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

17_سعيد محمود حسن، الشرطة ومنع الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.

18_سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة، .1983

19_سمير قريد،المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة" دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، 2018.

20_عادل السعيد محمد أبو الخير .البوليس الإداري.دار الفكر الجامعي ، مصر،2008.

21_عبد الرحمان محمد العيسوي، الموسوعة النفسية في المجالات الأمنية والعسكرية علم النفس والأمن العام، دار الراتب الجامعية، لبنان، دت.

22_عبد الكريم بن عبد الله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2003،.

23_عبد الناصر صبري، شاهر الركوي، الأسس الجغرافية لتخطيط المدن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2001.

24_عصمت عدلي، علم الاجتماع الأمني/ الأمن والمجتمع، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر،2001

25_عمار بوحوش، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

26_علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، دار الروافد الثقافية، بيروت، دت.

27_علي بن هادية، وآخرون .الجديد للطلاب ،الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر ، ،(1ط) تونس، الجزائر، ،1986 .

28_فانز فانون،2616(.معذبو الأرض"، تر:سامي الدروبي وجمال الأتاسي:المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزار، 2010.

29_فؤاد إفرام البساني، قاموس منجد الطلاب، الطبعة الرابعة والعشرون، دار المشرق، بيروت، لبنان،1975.

30_فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،السعودية، 2004.

31_فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، تر: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر ولتوزيع، 2010.

32_لوكيا الهاشمي، جابر نصر الدين، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، مخبر التطبيقات النفسبة والتربوية، جامعة قسنطينة،2003.

33_ محسن، عبد الحميد أحمد، الوقاية من الجريمة، نظرة على الحاضر للأعداد المستقبل جامعة نايف، الرياض،1420.

34_مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، دار الفكر العربي، القاهرة،دت.

35 _محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الكتاب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

36_محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.

37_محمد إبراهيم الأصبيعي، الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية: دراسة مقارنة، بين الشرطة والقانون، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دت.

38_ محمد عبد الكريم .**الأمن القومي.القاهرة**، دار الشعب والنشر والطباعة، 1975

39_محمد شاكر، مفاهيم أمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية. ج1. الرياض، 2010.

40_مدحت أبو النصر، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

41_محمد عبد المعلود مرسي، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي: دراسة تحليلية نقدية، مكتبة العلمي الحديثة، القسيم، دت.

42_معلومات أساسية عن إصلاح قطاع الأمن، الشرطة الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن، مركز جينيف للوقاية على الوقات المسلحة، دت.

43_ محمد أرزقي نسيب – أصول القانون الدستوري والنظم السياسية – شركة دار الأمّة ، الجزائر،.1998

44_محمد الأمين، البشري، الأمن العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض،دت.

45_ محمد إبراهيم، عمر الأصبعي، الأمن بمفهومه الشامل، جامعة نايف العربية الأمنية، الرياض،1420.

46_مصطفى عيشوي، مدخل إلى علم النفس المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

47_موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر ، الجزائر،2004..

48_ مصطفى الخشاب .علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية،1979 .

49–اليشيري محمد أمين، الشرطة المجتمعية : مفهومها وتطبيقاتها مركز البحوث والدراسات الشرطية، أبو ضبي، 2003.

50 _اليعقوبي، البلدان وضع حواشيه، محمد أمين ضاوي، دار الكتب العلمية، لبنان،2003.

3_الأطروحات والدراسات:

51_أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا–دراسة حالة دول القرن الإفريقي، (ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

52_ بلحسن رضوان، الإدارة الجوارية في القانون الجزائري، (ماجستير)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019

53_بن قويدر جابر، التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة: حالة دائرة بريكة _ولاية باتنة، (ماجستير)، جامعة هواري بومدين ، الجزائر، 2012.

54_بوعلي بديعة، تقويم تكوين أعوان الأمن النظام العمومي ."مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2007.

55_خلف لافي الحلب الحماد، الصورة الذهنية لرجل الأمن لدى الرأي العام الأردني – " دراسة ميدانية–(رسالة ماجستير)، قسم الصحافة والإعلام، جامعة البترا، الأردن،2014.

56_رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة مقدمة في بطار الملتقى الدولي حول "ازائاير والأمن في المتوسط : واقع وآفاق" الذي نظمه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بجامعة منتوري ،قسنطينة ، 2008،

57_زبير غزالة، المجتمع المدني والشرطة في مكافحة الآفات الاجتماعية، (دكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2018/2017

58_عبد الحفيظ جمي، نظام الشرطة في الغرب الإسلامي، (دتكوره)، تاريخ وسيط، جامعة وهران، 2015.

59_العبزوزي ربيع، اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري، (ذكتوراه)، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة الجزائر، 2008/2007.

60_مرغني حيزوم بدر الدين، حفظ الأمن الجماعي:من خلال ميثاق الأمم المتحدة، (ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009.

61_هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة في خلال السنة2013، الجامعة التونسية، 2013

4_ المقالات العلمية:

62_أسامة الطيب جعيل، الثورات الشعبية بمنطقة بريكة ، مجلة مدارات تاريخية، مج2، ع5، 2002.

63_أسماء جابر علي مهران، التحولات المجتمعية نحو الشراكة المجتمعية مقاربة الشرطة المجتمعية: دراسة ميدانية لتداعيات ثورة30يونيو، مجلة كلية الأداب جامعة القاهرة، مج80،ع03، 2020

64_بهية بن صغير،أساليب مواجهة الجريمة، (مقال)، مجلة الباحث الاجتماعي، ع13، 2017.

65_برارديي نعيمة، الشرطة الجوارية: مفهومها وأهدافها وتطبيقاتها، (مقال)، مجلة دراسات اجتماعية، ع09، دت.

66_بوداود بومدين، فعاليى الذكاء الأخلاقي في تسويق خدمات الشرط الجوارية وتحقيق القيمة الأمنية للمواطن الجزائر، (مقال)، مجلة دراسات اقتصادية، مج22،ع1، 2022،

67_تاجي وحيد،نشاطات جوارية، تعزيز النشاط الجواري للتكفل الأمثل بانشغالات المواطن"، مجلة الشرطة)الجزائر(ع143، 2019/

68_حنان بثينة، نعيم بوعمومة، الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية، مجلة دراسات في علوم الإنسان،مج3، ع2، جامعة جيجل،2020.

69_حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي: قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو."إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع،ع15، 2011.

70_حسين إبراهيم حمادي العنكبي، دور مؤسسة الشرطة المجتمعية بتنمية ثقافة السالم في المجتمعات المأزومة دراسة ميدانية لمنتسبي الشرطة المجتمعية في محافظة ديالى ."مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية،مج3، ع38،العراق، 2020.

71_خالد بلعربي، دور الشرطة في استتباب الأمن بالمغرب الأوسط: العهد الزياني نموذجا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية) ".الجزائر). المجلد 3.العدد 16، 2009.

72_خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، (مقال)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج28، ع02، 2012.

73_رائد صبار عباس، دور الشرطة في الوقاية من الجريمة". مجلة القانون للدارسات والبحوث القانونية. ع17، العراق، 2019.

74_سلاطنية بلقاسم، ملاحظات حول استخدام الإستمارة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدى في البحص السوسيولوجي، مجلة العلوم الإنسانية،ع3، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2002

75_شوقي عبد الكريم،الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية"، مجلة الحوار المتوسطي (الجزائر)، المجلد 16.العدد 3.، 2019،

76_ عباد لويزة، الإعلام الأمني من منظور الشرطة المجتمعية ."مجلة الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثربولوجية)الجزائر)، العدد الخامس، جوان،2017

77_ عبد الرزاق عبد الوهاب،الصورة الذهنية لرجال الشرطة لدى جمهور محافظة ديالى ." مجلة المفتش العام، مج1، ع20، العراق، 2017،

78_عبد الرحيم بن بوزيان، الشرطة الجزائرية عير الفيسبوك: استراتيجيات العرض والتفاعل ، (مقال)، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع11، مج03، 2019

79_عبد الخالق الزهراني، ضغوط العمل وأساليب مواجهتها وسمات الشخصية لدى ضباط الشرطة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج03، ع06، 2022،

80_عبد الكريم شكريد، قويدر بكوك، النمط العمراني ودوره في تلبية الحاجات السوسيو

81_ثقافية دراسة ميدانية بين نمطين تقليدي وحديث بمدينة بسكرة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، ج1، ع25، 2017،

82_علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية: منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2006.

83_عمتوت كمال، ديلمي عبد العزيز، دور الشرطة في وضع استراتيجية للوقاية من حريمة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائرب، (مقال)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مج6، ع2، 2021.

84_غربي الغاني، التعذيب خلال الثورة التحريرية دراسة في الممارسات والمؤسسات ."مجلة الحقوق والعلوم السياسية (العدد الأول، الجزائر2008،

85_كريمة رباحي،نشاطات جوارية، شرطة ولاية عين تموشنت معا...من أجل شرطة جوارية"، مجلة الشرطة)الجزائر(، العدد ،162جوان،2012.
86_مدحت أبو النصر، الوظيفية الاجتماعية للنسق الاجتماعي دراسة حالة شرطة دبي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مج8، ع2، 2010.
87_محمد بوشنافي، النظام والأمن في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية، مجلة الحوار المتوسطي) :الجزائر). العدد 2.مارس، 2010.
88_محمد السعيد زباني، أحمد بنيني، دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، (مقال)، مجلة تحولات جامعة ورقلة، ع01، الجزائر،2019،
89_مجلة الشرطة، العدد ،107جويلية 2012.
90_محمد غزالي،مقال حول زرع ثقافة المواطنة مسؤولية الجميع"، مجلة الشرطة)الجزائر(، ع128، 2015.
91_مرنيش أونيسة، الشرطة الجوارية والثقافة الأمنية في الجزائر، (مقال)، حوليات جامعة الجزائر، ع30،ج2،
92_منير العمري، الامن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، (مقال)، مجلة أفاق علمية، مج12، ع04، 2020.
93_موسى لقبال، طبنة مدينة الزاب والأوراس في العصور الوسطى ، مجلة الاصالة، ع60_61، 1978،
94_نعمان عباسي – الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر– مجلة الباحث الاجتماعي عدد 10، الجزائر ، سبتمبر،2010
95_نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف، (مقال)، جامعة الجزائر03، دت
96_ عبد الغاني هامل ،حوار لجريدة وقت الجزائر"، مجلة الشرطة (الجزائر) العدد 106،جوان 2013.
97_واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي_دراسة تحليلية، (مقال)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج28، ع10، 2020

98_وسام نصر، تأثير الصورة الإعلامية لرجل الشرطة بمواقع التواصل الاجتماعي على أدائه المهني والمجتمعي." مجلة الرأي العام، مج12، ع03، القاهرة، 2013

5_ القواميس والمعاجم:

99_ابن منظور،لسان العرب ، دار لسان العرب ، ،(دط) المجلد الثاني، بيروت،دت، ، 1927

100_ ريمون، بودون وفابوريك، المعجم النقدي في علم الاجتماع :ت(.1ط) ، سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986

الشيخ عبد الله، البستاني، البستان لمعجم لغوي مطول ،2)ط)، مكتبة لبنان،بيروت

101_ فريدريك، معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمية بيروت، 1976،

6-الوثائق والسجلات:

102_الأمر رقم 12 /12المؤرخ في 8شوال 1132الموافق لـ 23يوليو 2112يعدل و يتمم الأمر رقم 122/22المؤرخ في 17سفر1372الموافق ل 7يوليو1122المتضمن قانون الإجراءات الجزائية .

103- الجريدة الرسمية رقم 11الصادرة بتاريخ 23يوليو.

104_الجريدة الرسمية، 26سبتمبر، العدد ، 2010.

105_مخطط التجانس الحضري لبلدية بريكة، ديسمبر2008

106- المخطط التوجيهي للتهئية والتعمير بريكة

107-مكتب الإحصاء العام للسكن والإسكان- بلدية بريكة-2021

108-الوكالة الوطنية للموارد المائية.

7_ المواقع الإلكترونية:

109_أحمد إبراهيم خضر، ظاهرة الفساد في جهاز الشرطة: خلاصة الخبرة العالمي ". 2011. https://www.alukah.net/culture/0/30501

110_"الحسن عاشي،ثمن الاستقرار في الجزائر".

https://carnegieendowment.org/sada/51632 ،2013

11_خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون العام ، بحث منشور في الموقع التالي:
http://drkhalihussein ,polgspot.com
112_شوقي عبد الكريم وأخرون، صفحات من تاريخ الشرطة الجزائرية."
.2021 ،https://www.dgsn.dz/IMG/pdf/fin.pdf
113_عاطف الشبراوي إبراهيم، " الشراكة المجتمعية في مكافحة الجريمة وآثارها في المجتمع"، مركز الإعلام الأمني.
:http://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/2097da99-a0d5-4e18-b902-

8_الكتب الأجنبية:

1_colvins cona-et goh Angelince clements vuderlyivf commonity policing volidotion of the constraction police protice reserorch, vol7,n1 ; 2006

2_Dictionnaire Larousse, Edition Larousse, paris, France

3-Jean despoi ;le hodna ;paris ;1949 ;p389

4_Kasmi Aissa,la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition anep ;2002

5_ tinth noettneiere, endemic issusinpolicing matching stracture toobjective hosion policaode my1995 ,

الملاحق

الملحق رقم1: الاستمارة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر_باتنة1

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

دور الشرطة الجوارية في مهام أمن سكان المدينة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه IMD في علم اجتماع.

–تخصص علم إجتماع المؤسسات الحضرية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

وليد مباركي **إسماعيل بن السعدي**

نحيطكم علما أننا بصدد إعداد بحث علمي في إطار الحصول على درجة الدكتوراه في علم اجتماع المؤسسات الحضرية، ولأنكم شريك فعلي في هذا العمل ، نود إبلاغكم أن المعلومات التي ستصرحون بها سيتم إستثمارها في إطار البحث العلمي لا غير ، ونشكر لكم تعاونكم

السنة الجامعية: 2022/2021

الاستمارة

المحور1: البيانات الأولية.

1_السن:من 20إلى29 ◯ 30 إلى39 ◯ 40 إلى49 ◯ 50 سنة فأكثر ◯

2_ الجنس: ذكر ◯ أنثى

3_الحالة العائلية: أعزب ◯ متزوج ◯ مطلق ◯

4_المستوى التعليمي:ابتدائي ◯ متوسط ◯ ثانوي ◯ جامعي ◯ مستوى أخر ◯

اذكره.....

5_مكان الميلاد: داخل المدينة ◯ خارج المدينة ◯

6_هل تعمل ؟ نعم ◯ لا ◯

7–نوع الوظيفة : القطاع العمومي ◯ القطاع الخاص ◯ عامل يومي ◯

المحور2: تتمثل الأدوار الاجتماعية للشرطة الجوارية في مهام الضبط الاجتماعي كالوقاية ومكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات، تنظيم المرور.

8_كيف تقيم المهام الأمنية على مستوى المدينة:

جيدة ◯ حسنة ◯ متوسطة ◯ ضعيفة ◯

9_هل ترى أن هناك تغطية أمنية كافية لحاجات الساكنة من ناحية الخدمات الأمنية؟

كافية ◯ غير كافية ◯

10هل توزيع الخدمة الأمنية داخل الوسط الحضري مرتكز على:

_مجموعة من البرامج الأمنية ◯

_حاجات السكان ◯

_عمل طوارئ

11_هل تقوم الشرطة بتوفير حماية الأشخاص وممتلكاتهم؟

نعم ◯ لا ◯

12_هل من أدوار الشرطة تعزيز الأمن الوقائي للمواطنين؟

نعم ◯ لا ◯

13_هل للشرطة دور في مكافحة الآفات الاجتماعية داخل المدينة؟

نعم ◯ لا ◯

14_هل الشرطة الجوارية تقوم بتحقيق الضبط داخل المجتمع من كل الجرائم؟

نعم ◯ لا ◯ أحيانا ◯

15_ هل ترى أن جهاز الشرطة قادر على التصدي على كل الآفات الاجتماعية؟

قادر ◯ غير قادر ◯

المحور 3: للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع.

16_هل رجل الشرطة قادر على توفير كل المستندات اللازمة والتي يحتاجها المواطنين؟

دائما ◯ أحيانا ◯ نادرا ◯

17_هل ينمّي رجل الشرطة روح التعاون بينه وبين المواطنين؟

نعم ◯ لا ◯

18_كيف تقيّم طبيعة علاقتك مع رجال الشرطة؟

جيدة ◯ حسنة ◯ ضعيفة ◯

لا توجد أي علاقة ◯

19_هل تشارك المؤسسة الشرطية أفراد المجتمع النشاطات والتظاهرات ؟

النشاطات والتظاهرات الرياضية: نعم ◯ لا ◯

النشاطات والتظاهرات الاجتماعية: نعم ◯ لا ◯

النشاطات والتظاهرات الخيرية : نعم ◯ لا ◯

20_كيف تقيم الجهود التي تبذل لتحقيق الشراكة بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة؟

مفعلة ◯ غير مفعلة

21_هل لديكم تجربة عن الشراكة بين المواطنين وأفراد الشرطة في التصدي لجريمة ما داخل مجتمعكم؟

نعم ◯ لا ◯

22_في حال الإجابة بنعم، هل كان هناك نجاح للعملية؟

نعم ◯ لا ◯

23_هل طبيعة عمل الشرطة التي تتحلى بالسرية تعتبر أحد المعيقات أمام تجسيد الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة؟

نعم ◯ لا ◯

24_ هل ترى أن حفظ الأمن:

مسؤولية الجميع ◯

مسؤولية رجال الشرطة ◯

25_ هل أنت مستعد للتعاون والتجاوب مع الأجهزة الامنية ورجال الشرطة؟

مستعد دائما ◯ غير مستعد تماما ◯

_إذا كنت مستعد للتعاون، هل يتم ذلك من خلال:

التبليغ عن مخالفي القوانين والقواعد العامة ◯

المشاركة في إلقاء القبض على المجرمين ◯

التعاون مع رجال الشرطة من خلال الإدلاء بشهاداتك ◯

المحور4: تتميز العلاقة بين الشرطة و المجتمع بقلة التواصل و التفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة .

26_هل ترى أن الشرطة قريبة من المواطن؟

نعم ◯ لا ◯

27_هل ترى أن الغرض من شعار " الشرطة في خدمة الشعب"، مجرد شعار لكسب ثقة المواطن؟

نعم ◯ لا ◯

28_كيف ترى نمط تعامل الشرطة مع المجرمين؟

بعنف وحذر ◯

بإنسانية ◯
إجابة أخرى ◯ أذكرها .....

29_ما هي طبيعة استقبال رجال الشرطة للمواطنين ؟

استقبال مثالي ◯ استقبال عادي ◯ استقبال غير لائق ◯

30_هل للشرطة الجوارية دور في تفعيل التواصل الأمني مع المواطنين؟

دورها مهم ◯ دورها متوسط الأهمية ◯ ليس لها دور ◯

31_هل يتعامل رجل الشرطة مع المواطنين بتعالي؟

نعم ◯ لا ◯

32_ إذا كانت الإجابة بنعم، هل ذلك يخلق عزلة اجتماعية جهاز الشرطة؟

نعم ◯ لا ◯

33_ما هو الأسلوب الذي يستخدمه رجل الشرطة مع المواطنين؟

يستعمل أسلوب التهديد ◯ يستعمل أسلوب الحوار ◯

34_هل يقوم رجل الشرطة بتثقيف المواطنين بنشر التوعية الأمنية وأساليب تحقيق الأمن داخل المجتمع؟

دائما ◯ أحيانا ◯ نادرا ◯

35_هل انت من متابعي مؤسسة الشرطة التابعة لمنطقتك؟

متابع لها ◯ أحيانا فقط ◯ لا أتابعها ◯

36_هل اتصلت بالارقام الخاصة بالشرطة لطلب خدمة ما؟

نعم ◯ لا ◯

37_هل تعرضت لمشكلة لجأت فيها الشرطة؟

نعم ◯ لا

38_كيف تعامل معك رجل الشرطة لحلها؟

سرعة ايجاد الحل ◯ اجراءاتهم بطيئة ◯ عدم المبالاة ◯

المحور5:تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن واعتباره فردا من أفراد مؤسسة تقمع الحريات.

39_هل ترى أن جهاز الشرطة يتماشى مع متطلبات العصر؟

يواكب متطلبات العصر ◯ لا يواكبها ◯

40_في رأيك، هل رجل الشرطة موضع ثقة بالنسبة للمواطنين؟

أهل للثقة ◯ ليس أهل لها ◯

41_هل السلوكيات السلبية لبعض رجال الشرطة هي من أسهمت في تشويه صورة الشرطة لدى الشعب؟

نعم ◯ لا ◯

42_هل اضطرار رجل الشرطة لاستخدام القوة مع المواطنين، يغير من صورته لدى المواطنين؟

يعطي صورة سلبية عنه ◯ لا يغير من صورته ◯

43_هل الصورة النمطية التي تدعوا لهيبة رجل الشرطة، ساهمت في جعل صورته سلبية لدى أفراد المجتمع؟

نعم ◯ لا ◯

44_هل رؤية رجال الشرطة بالنسبة أفراد المجتمع؟

تحظى بالقبول ◯ لا تحظى بالقبول ◯

45_في رأيك هل تم اختيار رجل الشرطة ؟

وفق الشروط ◯ بالوساطة والمعريفة ◯

46_في رأيك هل يفضل رجل الشرطة ؟

المصلحة الخاصة ◯ المصلحة العامة ◯

47_ هل لاحظت إنشغال رجال الأمن بالهاتف بدل من أداء مهامه؟

نعم ◯ لا ◯

48_ في رأيك، هل رجل الامن يطبق القانون ؟

يطبقه على الجميع ◯ لا هناك محاباة في تطبيقه ◯

المحور6:يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة

49_هل هناك نقص في مقرات الأمن الجواري عبر مجال المدينة؟

يوجد نقص كبير ◯ لا يوجد نقص ◯

50_هل مقرات الأمن الحضري موزعة في الأمكنة المناسبة؟

موزعة بالشكل المناسب ◯ غير موزعة بالشكل المناسب

51_هل تعتقد أن مقرات الأمن الجواري تناسب الكثافة السكانية للمدينة؟

نعم ◯ لا ◯

52_هل الشرطة الجوارية تقوم بالسهر على حماية كل المناطق الحضرية؟

نعم ◯ لا ◯

53_هل ترى أن مقرات الشرطة الجوارية مزودة بكل التجهيزات لحفظ الأمن؟

نعم ◯ لا ◯

54_ هل تقديم الخدمات الشرطية يكون بصورة متطورة باستخدام التكنولوجيا ؟

نعم ◯ لا ◯

شكرا على تعاونكم

ملخص الدراسة :

ملخص الدراسة :

-ملخص بالعربية:

من خلال دراستنا هذه، حاولنا تسليط الضوء على دور الشرطة الجوارية في مهام أمن سكان المدينة، حيث هدفت الدراسة إلى المعالجة السوسيولوجية للمؤسسة الشرطية من خلال جانبين: نظري، تناولنا فيه متغيرات الدراسة، الأمن، الشرطة الجوارية العلاقة بين الجمهور والشرطة، الصورة الذهنية للشرطة لدى المواطنين باعتبار أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي عالجت المؤسسة الشرطية من حيث أدوارها الاجتماعية وعلاقاتها بالجمهور وصورتها لديهم ومدى شراكتها معهم ومدى أهمية المجال الحضري من حيث استعماله واستغلاله في الجانب الأمني لمكافحة الجريمة.

أما الجانب الميداني (الدراسة الميدانية)، فقد قمنا باجراءها في حي 20 أوت (طريق الجزار) بمدينة بريكة بملائمة الحي من حيث الخصائص الاجتماعية والثقافية والديموغرافية لساكنيه، وأيضا باعتباره مجالا حضريا يتوافق مع الظاهرة المدروسة التي تعتبر من المؤسسات الحضرية داخل المدينة، واعتمدنا في هذه الدراسة، على المنهج الوصفي باستخدام العديد من أدوات جمع البيانات الآتية: الاستمارة، كأداة رئيسية لجمع البيانات بالإضافة إلى الملاحظة، والمقابلة، والوثائق، والسجلات، وتشكّلت عينة الدراسة في المقاطعات الأربع الآتية: 46،47،32،33، من حي 20أوت (طريق الجزار)، المجال الخاص بالبحث وضمّت 96 مسكن ممثلا بصاحبه أو من ينوب عنه وقد استخدمنا العينة العشوائية المنتظمة.

وتوصلنا إلى عدد من النتائج أبرزها: أن هناك جملة من المعيقات الاجتماعية والإدارية والنفسية التي تعيق تجسيد الشرطة الجوارية داخل المجتمع الحضري، وتوصلنا إلى التحقق من صدق الفرضيات من عدمه وكانت كالأتي:

1-للشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع عدة عقبات تحول بينها وبين تجسيدها في الواقع، **فرضية محققة ومقبولة.**

2-تتميز العلاقة بين الشرطة والمجتمع بقلة التواصل والتفاعل مما تسبب بعزلة اجتماعية لجهاز الشرطة، **فرضية محققة ومقبولة.**

3-تتشكل لدى المواطن صورة سلبية لرجل الأمن واعتباره فرد من أفراد مؤسسة تقمع الحريات، **فرضية محققة ومقبولة.**

4-يؤثر التوزيع المجالي اللامتوازن لمقرات الأمن في عرقلة مكافحة الجريمة وتجسيد مهام الشرطة الجوارية في أمن سكان المدينة ، **فرضية محققة ومقبولة.**

Abstract

Through our study, we tried to shed light on the role of the neighborhood police in securitytasksThe population of the city, where the study aimed at the sociological treatment of the policeinstitution through two theoretical aspects, in which we dealt with the variables of the study,security, neighborhood police, the relationship between the public and the police, the mentalimage of the police among citizens, given that the study is one of the few studies that dealtwith the police institution in terms of its social roles, its relationship with the public, its image tothem and the extent of its partnership With them and the importance of the urban area in termsof its use and exploitation in the security aspect to combat crime.As for the field aspect (the field study), we conducted it in the neighborhood of 20 Out (AlJazzar Road) in the city of Barika, in accordance with the suitability of the neighborhood interms of the social, cultural and demographic characteristics of its residents, and also as anurban field that corresponds to the studied phenomenon, which is considered one of theinstitutionsIn this study, we relied on the descriptive approach using many of the following data collectiontools: questionnaire, as the main tool for data collection, in addition to observation.And the interview, documents and records. The study sample was formed in the following fourdistricts: 46, 47, 32, 33, from the approach of 20 August (Butcher Road), the special area of

theresearch, and it included 96 dwellings represented by a space or who is on behalf of it, and weused the systematic random sample.

1We have reached a number of results, most notably, there is a phrase of social, administrative

2 for the community partnership between the police and society has several obstacles betweenthem and their incarnation inReality, hypothesis achieved and acceptable

3 distinguish the relationship between the police and society with the lack of communicationand interaction, causing a social isolationThe police, hypothesis are really and acceptable.Summary of studyFreedoms, hypothesis real and acceptable.

4The citizen is a negative image of the security man and an increase in individual members ofthe Association Foundation.